



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



الموضوع:

دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار

الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص مالية وبنوك

إشراف

أ.د. جهام محمود

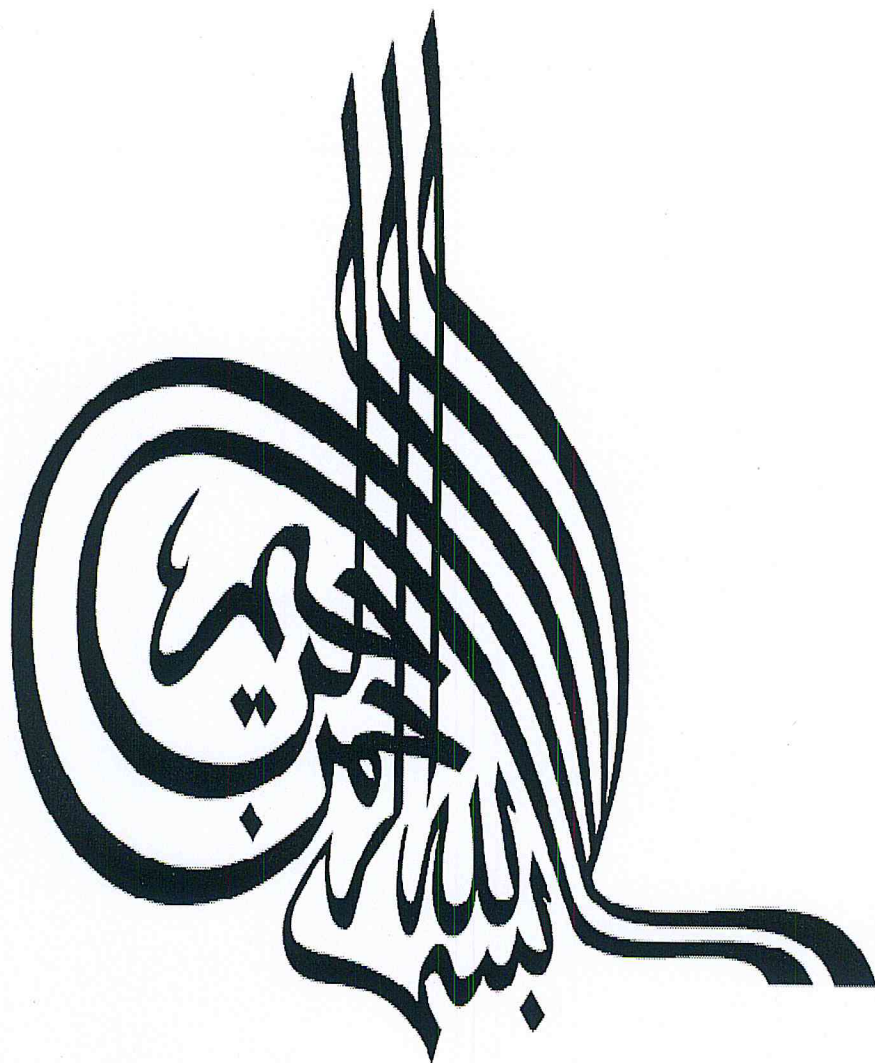
إعداد الباحث

عمر سعيدان

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضراً	بوكثير جبار
مشرفا ومقررا	جامعة أم البواقي	أستاذ التعليم العالي	جهام محمود
عضوا	جامعة برج بوعريج	أستاذ التعليم العالي	ساطوري الجودي
عضوا	جامعة تبسة	أستاذ التعليم العالي	جنينة عمر
عضوا	جامعة تبسة	أستاذ محاضراً	جدي شوقي
عضوا	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضراً	محمد الأمين وليد طالب

السنة الجامعية: 2018-2019



والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

كلمة شكر

اللهم إني أسالك إيماناً صادقاً وقلباً خاشعاً وعِلماً نافعاً ورزقاً طيباً
وعملاً مُتقبلاً.

أشكر الله سبحانه وتعالى على نعمه الجليلة، وأحمده سبحانه حمداً
كثيراً، على توفيقه لي في إنجاز هذا العمل، شكراً وحمداً يليقُ بجلال وجهه
وعظيم سلطانه.

ثم أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الفاضل المشرف الأستاذ الدكتور:
جمام محمود على تفضله بالاشراف على هذا العمل وعلى صبره معي .
كما أتقدم بالشكر أيضاً إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على
قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.
وإلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو بعيد.

شكراً

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال الله سبحانه وتعالى

فيهما:

وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ إِمَّا

يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ

وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا.

الآية 23 من سورة الإسراء

إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما

وأمدهم بالصحة والعافية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الإهداء	
التشكرات	
I-VII	فهرس المحتويات.....
VIII	قائمة الأشكال.....
IX	قائمة الجداول.....
أ - ح	مقدمة عامة
ب	• طرح الإشكالية.....
ج	• فرضيات البحث.....
د	• أهمية البحث ودوافع اختياره.....
د	• أهداف البحث.....
هـ	• مناهج البحث.....
هـ	• الدراسات السابقة.....
ز	• هيكل البحث
1	الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك المركزية.....
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: ماهية للبنوك المركزية
3	المطلب الأول: مفهوم البنوك المركزية.....
3	1. نشأة البنوك المركزية.....
8	2. العوامل التي ساعدت على تطور البنوك المركزية.....
11	المطلب الثاني: تعريف البنوك المركزية وخصائصها.....
11	1. تعريف البنوك المركزية
13	2. خصائص البنوك المركزية.....
14	المطلب الثالث: دور البنوك المركزية في النشاط الاقتصادي.....
14	1. دور البنوك المركزية في عملية التنمية الاقتصادية.....
16	2. البنوك المركزية والإصلاح المصرفي.....
18	المبحث الثاني: وظائف البنوك المركزية وميزانياتها وعلاقتها بالهيئات الأخرى.....

18	المطلب الأول: وظائف البنوك المركزية.....
18	1. البنك المركزي والاستقرار النقدي.....
18	2. البنك المركزي ووظيفة الإصدار.....
21	3. البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي.....
22	4. البنك المركزي بنك الاحتفاظ باحتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية.....
22	5. البنك المركزي بنك البنوك.....
27	المطلب الثاني: ميزانية البنوك المركزية.....
27	1. بنود ميزانية البنوك المركزية.....
28	2. تحليل ميزانية البنوك المركزية.....
31	المطلب الثالث: علاقة البنوك المركزية بالجمهور والبنوك الأخرى وهيئات الحكومة الدولية
31	1. علاقة البنك المركزي بالبنوك الأخرى.....
32	2. علاقة البنك المركزي بالبنك الحكومة.....
33	3. علاقة البنك المركزي بالجمهور
34	4. التعاون بين البنوك.....
37	المبحث الثالث: استقلالية البنوك المركزية.....
37	المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنوك المركزية ومحدداتها.....
38	1. تعريف استقلالية البنوك المركزية.....
39	2. محددات استقلالية البنوك المركزية.....
41	المطلب الثاني: معايير استقلالية البنوك المركزية.....
41	1. معايير استقلالية البنوك المركزية.....
43	2. مبررات الدعوة إلى استقلالية البنوك المركزية.....
44	المطلب الثالث: تجارب استقلالية البنوك المركزية.....
44	1. تجارب الدول المتقدمة.....
49	2. تجارب البنوك المركزية لأمريكا اللاتينية.....
50	3. تجربة البنك المركزي المصري.....
52	خلاصة الفصل الأول.....
53	الفصل الثاني: الاستقرار الاقتصادي وسياسات تحقيقه.....
54	تمهيد.....
55	المبحث الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي.....

55	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته.....
55	1.تعريف الاستقرار الاقتصادي.....
57	2.أهمية الاستقرار الاقتصادي.....
58	المطلب الثاني: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي وأنواعه.....
58	1.أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي.....
60	2.أنواع الاستقرار الاقتصادي.....
62	المطلب الثالث: الاستقرار النقدي ومؤشراته.....
62	1.تعريف الاستقرار النقدي.....
63	2.العوامل المؤثرة في استقرار قيمة النقد.....
64	2.مؤشرات تحقيق الاستقرار النقدي
65	المبحث الثاني: سياسات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بالتوازن الاقتصادي.....
65	المطلب الأول: السياسة النقدية.....
65	1.تعريف السياسة النقدية.....
66	2.أهداف السياسة النقدية.....
70	3.أنواع السياسة النقدية.....
71	4.قنوات إبلاغ السياسة النقدية.....
77	5.أدوات السياسة النقدية.....
89	المطلب الثاني: السياسة المالية والتجارية وسياسة الدخل.....
89	1.السياسة المالية.....
92	2.السياسة التجارية
93	3.السياسة الدخيلة.....
94	المطلب الثالث: الجدل الفكري حول سياسات الاستقرار الاقتصادي.....
94	1.الجدل الفكري ما قبل الكنزيين.....
96	2.الجدل الفكري ما بعد الكنزيين في البلدان المتقدمة.....
99	المبحث الثالث: المدارس الاقتصادية والتوازن الاقتصادي والنقدي.....
99	المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي.....
99	1.تعريف التوازن الاقتصادي.....
100	المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك.....
101	1.توازن سوق العمل.....

105	2. توازن سوق السلع والخدمات.....
109	3. توازن سوق النقود.....
110	4. النموذج الكلاسيكي في صورته المتكاملة.....
111	المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي عند الكنزيين.....
111	1. التوازن في القطاع الحقيقي.....
112	2. التوازن في القطاع النقدي.....
127	خلاصة الفصل الثاني.....
128	الفصل الثالث: إجراءات وسياسات البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....
129	تمهيد.....
130	المبحث الأول: برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي لصندوق النقد الدولي.....
130	المطلب الأول: برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي.....
130	1. سياسة التثبيت الاقتصادي.....
133	2. سياسة التعديل الهيكلي.....
134	المطلب الثاني: متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي.....
134	1. تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة.....
135	2. تقليص وترشيد النفقات الحكومية.....
135	3. زيادات الإيرادات العامة.....
136	4. تخفيض الدعم.....
136	5. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.....
138	المطلب الثالث: التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.....
138	1. حقوق السحب العادية.....
139	2. اتفاقيات المساندة.....
139	3. حقوق السحب الخاصة.....
140	المبحث الثاني: البنوك المركزية والعرض النقدي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية.....
141	المطلب الأول: العرض النقدي والكتلة النقدية.....
141	1. مفهوم عرض النقد.....
141	2. الجهات المسؤولة عن إنشاء النقد.....
147	3. عرض النقود والكتلة النقدية.....

156	المطلب الثاني: كيفية التحكم بالعرض النقدي من قبل البنك المركزي.....
156	1. عوامل تحديد عرض النقود من قبل البنك المركزي.....
158	2. العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية.....
167	المطلب الثالث: البنك المركزي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية.....
167	1. حالة معالجة الفجوة الركودية ومشكلة البطالة.....
169	2. حالة معالجة الفجوة التضخمية.....
170	3. مدى نجاح البنك المركزي في معالجة الاختلالات الاقتصادية.....
171	المبحث الثالث: السياسة النقدية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....
171	المطلب الأول: السياسة النقدية ومعالجة التضخم.....
171	1. وسائل السياسة النقدية في معالجة التضخم.....
174	المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في استقرار أسعار الصرف.....
174	1. مفهوم سعر الصرف.....
175	2. تحديد سعر الصرف.....
176	3. نظام أسعار الصرف.....
177	4. أنواع سعر الصرف.....
179	5. الآثار المترتبة عن عدم استقرار أسعار الصرف.....
180	6. دور السياسة النقدية في استقرار أسعار الصرف.....
184	المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات.....
184	1. تعريف ميزان المدفوعات.....
185	2. تركيب ميزان المدفوعات.....
187	3. توازن ميزان المدفوعات.....
188	4. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.....
192	خلاصة الفصل الثالث.....
193	الفصل الرابع: فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
194	تمهيد.....
195	المبحث الأول: ماهية البنك المركزي الجزائري.....
195	المطلب الأول: نشأة وتطور البنك المركزي الجزائري.....
195	1. نشأة البنك المركزي الجزائري.....
196	2. البنك المركزي الجزائري في ظل تطور النظام المصرفي الجزائري.....

203	المطلب الثاني: البنك المركزي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض 10-90.....
204	1. مضمون قانون النقد والقرض 10-90.....
204	2. الهيئات المستحدثة في قانون 10-90.....
207	3. الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر في إطار قانون 10-90.....
209	4. أهداف قانون النقد والقرض.....
211	5. مبادئ قانون النقد والقرض.....
212	6. مهام بنك الجزائر وصلاحياته في إطار قانون النقد والقرض 10-90.....
213	المطلب الثالث: تعديلات قانون النقد و القرض
213	1. الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27/02/2001.....
214	2. الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.....
217	3. الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010.....
218	المبحث الثاني : برامج الإصلاح، الانعاش ودعم النمو وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.....
218	المطلب الأول: برامج التعديل والتصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي.....
218	1. برامج الإصلاح الاقتصادي.....
229	2. سياسة خوصصة المؤسسات العمومية.....
232	المطلب الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم وتوظيف النمو.....
232	1. برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2004.....
235	2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.....
237	3. برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014.....
239	4. برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019.....
241	المطلب الثالث: أثر برامج الإصلاح والإنعاش ودعم النمو على معدلات النمو والبطالة.....
241	1. تأثير الإصلاحات الاقتصادية على معدل النمو الاقتصادي.....
242	2. تأثير برامج الإصلاحات الاقتصادية على معدل البطالة.....
245	المبحث الثالث:.. السياسة النقدية واستقرار المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.....
245	المطلب الأول: بنك الجزائر وإدارة السياسة النقدية.....
245	1. تطور السياسة النقدية.....
252	2. أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر.....
263	3. السوق النقدية في الجزائر

266	4. تطور الوضعية النقدية للجزائر خلال الفترة 2000-2016
271	المطلب الثاني: دور بنك الجزائر في استقرار سعر واحتياطات الصرف وإدارة المديونية الخارجية
271	1. دور بنك الجزائر في إدارة واستقرار أسعار واحتياطات الصرف
278	2. دور بنك الجزائر في تسيير المديونية الخارجية
281	المطلب الثالث: دور بنك الجزائر في معالجة التضخم وإعادة التوازن لميزان المدفوعات
281	1. دور بنك الجزائر في تخفيض معدل التضخم
284	2. تطور معدلات التضخم الفعلية والمستهدفة خلال الفترة 2000-2016
286	3. دور بنك الجزائر في توازن ميزان المدفوعات
294	خلاصة الفصل الرابع
301-296	خاتمة عامة
313-303	قائمة المراجع

فهرس الجداول والأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
102	منحنى عرض العمل الكلاسيكي	01
103	منحنى الطلب على العمل الكلاسيكي	02
104	توازن سوق العمل في النموذج الكلاسيكي	03
107	منحنى الادخار عند الكلاسيك	04
108	التمثيل البياني لدالة الاستثمار	05
109	توازن سوق السلع والخدمات	06
116	العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه	07
117	التوازن في السوق النقدي	08
122	دالة الادخار الكيترية	09
123	دالة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة	10
124	التوازن في القطاع الحقيقي	11
125	التوازن العام نموذج (IS-LM)	12
157	تغير عرض النقود	13
165	العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية	14
166	زيادة القاعدة النقدية من HS إلى HS_1	15
168	التوضيح البياني لاستخدام البنك المركزي للسياسة النقدية في معالجة الفجوة الركودية	16
170	التوضيح البياني لاستخدام البنك المركزي للسياسة النقدية في معالجة الفجوة التضخمية	17

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ميزانية البنك المركزي	28
02	نموذج تقريبي لميزانية البنك المركزي	143
03	إعادة كشف الميزانية العامة للبنك المركزي	162
04	مصادر واستخدامات القاعدة النقدية	163
05	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	234
06	توزيع المخصصات المالية البرنامج التكميلي لدعم النمو على القطاعات الاقتصادية	236
07	المخصصات الأولية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	238
08	تطور معدلات النمو للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2016	241
09	تأثير الإصلاحات الاقتصادية على معدل البطالة	234
10	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال السنوات 2016-2000	255
11	تطور معدلات ومبالغ الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة : 2001-2016	257
12	معدلات ونسب عمليات استرجاع السيولة خلال الفترة 2002-2016	260
13	نسب مساهمة الوديعة المغلة للفائدة في استرجاع السيولة ومعدلات الفائدة المطبقة عليها	262
14	الوضعية النقدية للجزائر خلال الفترة 2000-2016	267
15	تراكمات الاحتياطات من النقد الأجنبي وتغطيتها للمستوردات من السلع والخدمات بالأشهر في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	277
16	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000-2016	279
17	تطور معدلات الضخم الفعلية مقارنة بالمعدلات المستهدفة خلال الفترة 2000-2016	284
18	وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2002-2016	290

مقدمة عامة

مقدمة.

إن الاستقرار الاقتصادي والنقدي يعتبر من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى كل من الحكومة والبنك المركزي إلى تحقيقهما، وذلك لا يتأتى إلا إذا كان النشاط الاقتصادي يدار ضمن بيئة اقتصادية سليمة تتسم بوجود نوع من الاستقرار في مختلف المؤشرات الاقتصادية، إذ أن أي مجتمع يسعى جاهدا للحفاظ على استقرار اقتصاده من خلال انتهاج حكوماته سياسات وإجراءات وقائية تتعلق أساسا بكيفية التحكم في الطلب والعرض الكليين. حيث يرتبط الاستقرار الاقتصادي بالاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد لهزات مالية ونقدية؛ أي دون تقلبات وأزمات كبيرة وحدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ويحتل البنك المركزي الصدارة في قيامه بدور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم مسيرة النمو في الاقتصاد من خلال مساهمته في إدارة السياسة الاقتصادية عموما، والسياسة النقدية خصوصا؛ وذلك من خلال استخدام أدوات معينة لها تأثيرها المباشر على الاستقرار النقدي وكذلك من خلال التحكم في نمو السيولة المحلية وتنظيمها بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي، كما أن للبنوك المركزية دورا هام في توجيه الأوضاع النقدية باعتبارها المشرف الأول على النظام المصرفي وخصوصا الإصدار النقدي وما يترتب عنه من إجراءات بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما تهدف السياسة النقدية كونها أداة في يد البنك المركزي إلى إعادة التوازن الاقتصادي للدولة، وتحقيق الاستقرار على المستويين الاقتصادي والنقدي من خلال فاعليتها في مكافحة التضخم، وإعادة الاستقرار لأسعار الصرف وكذا معالجة العجز في ميزان المدفوعات، وباعتبار السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل معالجة الاختلالات المختلفة التي تصاحب التطور الاقتصادي ولكونها تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، فإن ذلك يتطلب دائما التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، كما أن درجة فاعلية السياسة النقدية كإحدى سياسات الاستقرار تختلف من اقتصاد إلى آخر نظرا لاختلاف الحالات الاقتصادية السائدة، كما أن فاعلية السياسة النقدية تتوقف أساسا على مدى فاعلية الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية بما يحقق الأهداف الاقتصادية المرجوة والوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

والاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات تعرض إلى العديد من الهزات نتج عنها حالات لعدم الاستقرار الاقتصادي مصحوبة بأزمات هيكلية مما دفع بالحكومة الجزائرية مع بداية تسعينات القرن الماضي إلى القيام بإصلاحات اقتصادية ومالية مست جميع الجوانب والهيكل الاقتصادية والمالية بما فيها المنظومة النقدية والمصرفية وعلى رأسها البنك المركزي الذي تمت إعادة هيكلته ومنحه الاستقلالية وأعيد له دوره وصلاحياته الكاملة على غرار باقي البنوك المركزية في الدول الأخرى، وكان ذلك كله في إطار قانون النقد والقرض الذي تم إصداره خلال تلك الفترة. كما أن مشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي أدت بالجزائر إلى اللجوء إلى العديد من الهيئات المالية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي. حيث قامت هذه الهيئات بتقديم المساعدة من خلال التمويلات والبرامج المختلفة التي استفادت منها الجزائر وطبقته خلال فترة التسعينات، إلا أنها لم تحقق الاستقرار للاقتصاد الجزائري نظرا لاعتماده بصورة كبيرة على المداخل البترولية. وبالتالي فإن تلك السياسات والبرامج لم تحقق الهدف المنشود منها والمتمثل في إعادة التوازنات الكلية، مما دفع بالجزائر إلى اعتماد تصحيحات داخلية ذاتية خصت الهياكل الاقتصادية للدولة وإطلاق مشاريع تنمية وكان ذلك بتعاون مشترك بين البنك المركزي والحكومة كهيئة تنفيذية خاصة بعد تعافي أسعار النفط بداية من سنة 2001 . الذي نتج عنه تحقيق فوائض تم على إثرها اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي وما تبعه من برامج ضخمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

أ. إشكالية البحث

تعتبر البنوك المركزية هيئات نقدية سيادية هدفها الأساسي يتمثل في الحفاظ على المستوى العام للأسعار إضافة إلى ما لها من تأثير هام في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال تقديم التمويل للمؤسسات المصرفية والمالية العاملة في الاقتصاد.

وهي تعتبر ممثل الدولة في المؤسسات والهيئات المالية الدولية، وتساهم إلى جانب الحكومة في تنفيذ السياسات الاقتصادية والبرامج المسطرة، إضافة إلى أن لها الدور الأساسي في إدارة احتياطات الصرف من العملة الأجنبية.

كما تتدخل البنوك المركزية بصورة مباشرة وغير مباشرة في إعادة التوازنات ومعالجة الاختلالات والهزات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني؛ وذلك من خلال إدارة وتوجيه السياسة

النقدية بحسب الحالات الاقتصادية السائدة، وبالتنسيق أحيانا مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى خاصة السياسة المالية.

كما أن تدخل البنوك المركزية ونجاحها في إعادة التوازنات الكلية مقيد بعدة ضوابط تنظيمية، سياسية، قانونية، مالية ونقدية والتي من شأنها أن تقلل من كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

من خلال الطرح السابق تتجلى لنا معالم الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟ وما هو واقع ذلك بالنسبة لحالة الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية يتطلب الأمر الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مؤشرات تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟
- ما هي السياسات والإجراءات التي تستخدمها البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟
- هل يساهم تعزيز استقلالية البنك المركزي في التحكم في معدلات التضخم، واستقرار أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات؟
- هل ساهمت أدوات السياسة النقدية في الجزائر إلى حد ما في إعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني؟

ب. فرضيات البحث.

من أهم الفرضيات التي تم صياغتها في إطار موضوع هذا البحث ما يلي:

- يعتبر المستوى العام للأسعار محدد ومؤشر أساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟
- السياسة النقدية أداة فعالة في يد البنك المركزي لتحقيق أهدافه في إدارة العرض النقدي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟
- إن تعزيز استقلالية البنك المركزي تساهم بشكل أكبر في انتقاء سياسة نقدية سليمة، يتم من خلالها التحكم في معدلات التضخم، واستقرار أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات؛

- أن أدوات السياسة النقدية في الجزائر ساهمت إلى حد ما في إعادة الاستقرار على المستويين النقدي والاقتصادي.

ج. أهمية البحث ودوافع اختياره.

إن المسائل النقدية تعتبر من المسائل الهامة التي تتطلب دراسات وأبحاث بهدف معرفة أسباب حدوث الاختلالات وإمكانية إيجاد حلول ناجعة لها، لذا فإنه من بين الأسباب التي كانت الدافع وراء اختيار الموضوع ما يلي:

- الإطلاع ومحاولة التعرف على هذا الجانب من المسائل الاقتصادية، والتي تتطلب تحليلاً واقعياً من خلال معطيات حقيقية تساهم في إيجاد حلول وتقديم اقتراحات؛
- استعراض أهم إجراءات وأدوات البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية؛
- البعد الاستراتيجي للموضوع، والذي يمكن أن يشكل مساهمة متواضعة في محاولة التعرف على الاختلالات على المستوى النقدي والاقتصادي؛

كما أن أهمية الموضوع تتمحور أساساً حول الدور الذي يلعبه البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية المشرفة على إدارة السياسة النقدية وتوجيهها بهدف تحقيق الاستقرار النقدي، وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي. إذ أن هذا الدور يقتضي أن هناك أدوات وإجراءات وأساليب يتخذها ويستعملها البنك المركزي، وهي تمثل في مجملها أدوات السياسة النقدية.

د. أهداف البحث.

إن استعراض موضوع البحث يتوخى منه تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح الأهمية الإستراتيجية للبنوك المركزية في النشاطات المالية، النقدية والاقتصادية؛
- معرفة أدوات السياسة النقدية ومدى نجاعتها في معالجة الاختلالات على مستوى الاقتصاد الوطني، وخاصة فيما تعلق بالجوانب المالية والنقدية؛
- تبيان مفهوم الاستقرار النقدي وتأثيره في الاستقرار الاقتصادي؛
- التعرف على التطورات النقدية والمصرفية في الجزائر؛ خاصة منذ الشروع في برامج الإصلاح الاقتصادي؛

تبيان الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وخاصة ما تعلق منها بالجانب النقدي، وأهم الإجراءات المتخذة في سبيل معالجتها.

هـ. مناهج البحث.

إن طبيعة موضوع البحث تقتضي إتباع عدة مناهج بحث مختلفة، لذا سيتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري وذلك باستعراض أهم المعلومات حول متغيرات الدراسة، كذلك سيتم اعتماد منهج دراسة حالة من خلال التعرض إلى حالة البنك المركزي الجزائري ومدى مساهمته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة استقصائية لأهم الأدوات السياسية النقدية وتحليل البيانات والإحصاءات من مصادرها

و. الدراسات السابقة

• **الدراسة الأولى: عنوانها: البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى حالة العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة: للطالبة: سندس حميد موسى، إشراف الأستاذ الدكتور نوري الخاقاني.**

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول منها: البنك المركزي والسياسة النقدية، والفصل الثاني: البنوك المركزية والتوازن الاقتصادي. أما الفصل الثالث فقد جاء تحت عنوان: البنك المركزي العراقي والسياسة النقدية حتى عام 2003. وفي الفصل الرابع تم التطرق إلى السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي: التحديات، الإصلاحات، ومتطلبات التوازن.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني البنك المركزي لسياسة نقدية يكون هدفها تقليص الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي.

• **الدراسة الثانية: بعنوان: استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية - حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير للطالبة: ماطي مريم، إشراف: الأستاذ الدكتور بوراس أحمد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.**

حيث قسم البحث إلى: خمسة فصول، تناولت في الفصل الأول: البنك المركزي كسلطة نقدية واتجاهاته الحديثة. وفي الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في المذاهب الفكرية، أما في الفصل

الثالث فقد تم التطرق إلى: استقلالية البنوك المركزية - مفاهيم وأساسيات- أما الفصل الرابع فعنوانه: تجارب عالمية في مجال استقلالية البنوك المركزية - نماذج واتجاهات- وأخيرا وفي الفصل الخامس: استقلالية بنك الجزائر وآثارها على فعالية السياسة النقدية.

وخلصت الدراسة إلى أن استقلالية البنوك المركزية تزيد من مصداقية السياسة النقدية وتؤثر على معدل التضخم، كما خلصت إلى أن بنك الجزائر لم يحصل على الاستقلالية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 10-90، غير أن هذه الاستقلالية تم الحد منها بعد صدور الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون 10-90.

• **الدراسة الثالثة: بعنوان: دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1990-2010،** أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر - باتنة، من إعداد الباحث: بهاء الدين طويل، إشراف الدكتور كمال عايشي.

قسم الباحث دراسته إلى جزئين: نظري وتطبيقي، تناول في الجزء النظري: دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تناوله للسياسات المالية والنقدية في الفصل الأول، وتطرقة إلى النمو الاقتصادي ودور السياسات المالية والنقدية في تحقيقه في الفصل الثاني. أما في الجزء التطبيقي: فقد بحث في دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2010.

وخلص الباحث إلى: ضرورة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. كما خلص إلى أن السياسة المالية في الجزائر تميزت بارتفاع في النفقات العامة من سنة لأخرى، كما أن السياسة النقدية في الجزائر عرفت بطابعها التوسعي نتيجة للارتفاع الكبير في حجم الكتلة النقدية. هذا وتوصل الباحث أيضا من خلال الدراسة القياسية إلى أن التوسع في السياستين النقدية والمالية ساهم في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

• **الدراسة الرابعة: عنوانها: دراسة اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس ومصر،** أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، للباحثة، أوصغير الويزة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

وقد قسمت الباحثة هذه الدراسة إلى أربعة فصول: الفصل الأول جاء بعنوان: دور البنوك المركزية في الرقابة وإدارة المخاطر المصرفية، ثم الفصل الثاني تناولت الباحثة من خلاله: مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية والتعديلات التي طرأت عليها، أما في الفصل الثالث فقد تطرقت إلى: تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على العمل المصرفي.

أما الفصل الرابع فكان عبارة عن: دراسة مقارنة لاتجاهات كل من البنك المركزي للجزائر، تونس، ومصر في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على بنوكها التجارية. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن البنوك المركزية لكل من تونس والجزائر ومصر تأخرت عن الموعد المحدد لها في تطبيق مقررات لجنة بازل 1 و 2 .

كما خلصت أيضا إلى أن تطبيق البنوك الجزائرية، التونسية والمصرية لاتجاهات بنوكها المركزية في تطبيق مقررات لجنة بازل أدى إلى تسجيلها لمعدلات ملاءة مرتفعة عن الحدود المقررة، بالإضافة إلى احتفاظها برؤوس أموال عالية وذات جودة عالية، مما يعزز من صلابتها وقدرتها على تحمل الصدمات، كما سجل انخفاض في عدد القروض المتعثرة .

ز. هيكل البحث.

لتحقيق أهداف البحث والتوصل إلى النتائج والتوصيات ارتأينا أن يشتمل موضوع البحث على أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول منها عرضاً تاريخياً عن نشأة وتطور البنوك المركزية، بالإضافة إلى تعريفها وخصائصها وأهدافها، ووظائفها وميزانياتها واستقلاليتها.

وفي الفصل الثاني تم التطرق إلى التعريف بالاستقرار الاقتصادي وإجراءات تحقيقه وسياساته بالإضافة إلى التوازن الاقتصادي والنقدي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية، أما الفصل الثالث ونظرا لأهمية السياسة النقدية باعتبارها وسيلة البنك المركزي الرئيسية في تحقيق أهدافه فقد تم تبيان ماهيتها أنواعها وأدواتها ودورها في معالجة التضخم واستقرار أسعار الصرف، وأيضا دورها في معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

وفي الفصل الأخير تم التطرق إلى ماهية بنك الجزائر من خلال نشأته وتطوره في ظل إصلاحات القطاع المصرفي ، وكذلك في ظل قانون النقد والقرض 90-10 إضافة إلى استقلاليتها. كما تم تناول برامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج الإنعاش ودعم النمو في الجزائر وأثرها على المؤشرات الاقتصادية ، وكذلك الإجراءات المتبعة من طرف البنك المركزي الجزائري والهادفة

إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، حيث تم التعرف على مدى نجاعة إجراءات السياسة النقدية المنتهجة من طرف هذا الأخير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى دور بنك الجزائر من خلال إدارته للسياسة النقدية بهدف تخفيض معدلات التضخم، وكذلك دوره في تحقيق الاستقرار في معدلات الصرف للدينار الجزائري وإدارة احتياطات الصرف، وتسيير وإدارة المديونية الخارجية وإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

الفصل الأول

الإطار النظري للبنوك
المركزية

تمهيد

يتكون الجهاز الاقتصادي لأي دولة من عدة هيئات اقتصادية ومالية ونقدية تسهر على حسن سيره وتعمل من أجل تحقيقه لأداء أفضل، ونجد من بين هذه الأجهزة الجهاز المالي، النقدي والمصرفي الذي يعتبر عصب الاقتصاد لما له من دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية وبما يوفره من تمويل لازم لمختلف المشروعات الاقتصادية، وتتصدر البنوك المركزية الجهاز المصرفي في الدولة نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به في العصر الحديث، إذ تشغل مكاناً رئيسياً في سوق النقد، كما تقف على قمة النظام المصرفي، وتهدف إلى تدعيم النظام النقدي والاقتصادي في الدولة، فضلاً عن كونها أداة إشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي.

وبهذا يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات الاقتصادية في كل الدول، كونه الأداة الفعالة التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية؛ خصوصاً السياسة النقدية، فهو المسؤول عن تنفيذ السياسات النقدية بما يحقق الاستقرار النقدي والاقتصادي للدولة، إضافة إلى ما يتخذ من إجراءات بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومنها تحقيق معدلات تضخم مقبولة والحفاظ على استقرار أسعار الصرف وكذلك المساهمة في توازن ميزان المدفوعات.

وعليه سيتم التعرض في هذا الفصل إلى ماهية البنوك المركزية وأهم الوظائف المنوطة بها وكذلك إبراز علاقتها بالنظام المصرفي. إضافة إلى تحليل ميزانياتها وبيان محددات ومعايير استقلاليتها.

المبحث الأول: ماهية البنوك المركزية

كانت البنوك المركزية في بادئ الأمر بنوكاً تجارية، لكن تداخل وفوضى عملية الإصدار جعلت الحكومات تتدخل لحصر هذه العملية في بنوك تابعة لها وتعمل لتحقيق سياستها الاقتصادية فأصبح بذلك البنك المركزي هو المؤسسة التي تقف على هرم النظام البنكي في كل دولة.

المطلب الأول: مفهوم البنوك المركزية

لم تكن نشأة البنوك المركزية حديثة العهد وإنما قديمة، ولكن نشاطها وأهميتها ازداد عما كانت عليه سابقاً، فالبنوك المركزية نشأت في البداية كبنوك تجارية خالصة، ثم أضيف إلى عملها احتكار إصدار الأوراق النقدية والقيام بأعمال مصرفية لصالح الحكومة مما جعلها تأخذ موقع الصدارة بالنسبة لبقية البنوك التجارية.

1. نشأة البنوك المركزية

يعتبر بنك أمستردام الذي أنشئ سنة 1609 أول بنك مركزي في العالم ثم تلاه بنك "ريكس" في السويد عام 1656 وأعيد تنظيمه كبنك للدولة سنة 1688، إلا أن بنك إنجلترا المركزي الذي أنشئ عام 1694 يعتبر أول من طبق مبادئ ووظائف البنك المركزي، حيث يعتبره بعض الكتاب والباحثين بأنه البداية لنشوء البنوك المركزية؛ لكونه أول من مارس مبادئ ووظائف البنوك المركزية. وبعد نشأة بنك إنجلترا المركزي، توالى نشأة البنوك المركزية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، حيث أنشئ بنك فرنسا سنة 1800، ثم أنشئ بنك فنلندا سنة 1811. كما تأسس بنك هولندا المركزي سنة 1814، ثم تأسس بنك كل من بنك النرويج، الدانمارك، بلجيكا، إسبانيا خلال السنوات: 1817، 1818، 1850، 1856 على التوالي. أما في بقية دول العالم فقد أنشئ البنك الحكومي الروسي سنة 1860 وبنك الرايخ الألماني سنة 1875 وبنك اليابان سنة 1882، وسنتناول بشيء من التفصيل أهم البنوك المركزية التي نشأت والتي من أهمها:

- **بنك إنجلترا المركزي:** أنشئ بنك إنجلترا المركزي عام 1694. وكان السبب في نشوئه هو حاجة إنجلترا للأموال نتيجة لحربها مع فرنسا، وكان هدف الحكومة آنذاك هو اقتراض

المال لمتطلبات الحرب من أغنياء التجار. حيث قام الأغنياء بتقديم الأموال كي تقرر الحكومة أفضل العروض. وقد قدم "وليام بتيرون" نيابة عن المقرضين هذا العرض من خلال شركة مساهمة سميت شركة بنك إنجلترا. ومقابل ذلك سمح لهذا البنك بالقيام بإصدار نقود بحد أقصى يساوي رأس المال. ومنذ ذلك التاريخ أصبح بنك إنجلترا هو القائد للبنوك الأخرى؛ باعتباره الوحيد الذي يمثل بنك مساهم بشكل كبير قياساً بالمساهمين المحدودين في البنوك الأخرى، وفي عام 1697 أصدر البرلمان الانجليزي قانوناً يخول مصرف إنجلترا بميزة الاحتكار؛ أي يصبح البنك الوحيد من حيث ملكية المساهمة وقد أعطى القانون ميزة أخرى تتمثل في أن البنوك التجارية سوف تكون صغيرة الحجم مقارنة ببنك إنجلترا، لذا فلم تعد البنوك الأخرى منافساً مؤثراً لبنك إنجلترا المركزي، وأصبح لهذا البنك الحق في إصدار النقود. حيث لم يكن لبنك إنجلترا في البداية احتكار الإصدار وإن كان قد تمتع باحتكار حول البنك الى شركة مساهمة، وبتقوية مركزه القانوني وارتباطه بعمليات الحكومة أعطاه ميزة كبرى على المنافسين المحتملين في عملية الإصدار. كما أصبح للبنك في منتصف القرن الثامن عشر ميزة الاحتكار الفعلي لإصدار العملة بعد أن توقف غيره من البنوك عن ذلك، وكانت الأوراق التي يصدرها البنك تستخدم في تسوية المعاملات التجارية العادية ودفع الرسوم الجمركية والضرائب والاكنتاب في القرض العام، وكذلك في المقاصة بين البنوك بعد إنشاء غرفة مقاصة لندن في 1772. ولكن تداول النقود خارج لندن كان ما يزال محدوداً، وجاء قانون سنة 1826 الذي أسبغ على هذا الواقع الفعلي صفة الاحتكار القانوني؛ أي أن بنك إنجلترا أصبح محتكراً لوظيفة إصدار البنكنوت فعلاً وقانوناً.¹

وفي عام 1946 صدر قانون بنك إنجلترا والذي بموجبه تم تأمينه وأصبح مملوكاً للدولة وكان الهدف من التأمين هو التحكم المباشر والفعال في الموقع الاستراتيجي لهذا البنك، نظراً لدوره الهام على صعيد النشاط الاقتصادي. كما استمر دور بنك إنجلترا منذ تأمينه فيما يتعلق بحماية العملة البريطانية وحماية النظام المصرفي وتعزيز دوره في رسم السياسة الاقتصادية وتحديد السياسة الائتمانية.

¹ محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص ص: 208-209.

- **مصرف فرنسا المركزي:** نظرا لحالة الركود التي واجهتهما فرنسا أثناء الثورة الفرنسية فقد أنشئ مصرف فرنسا المركزي سنة 1800، وكان الهدف الأساسي لنشؤه هو قيامه بعملية إصدار النقد، حيث كان تكونه كشركة مساهمة في البداية، ثم مارست الحكومة السيطرة عليه من خلال تعيين محافظ واثنين مساعدين له.
- **البنك المركزي الهولندي:** تأسس سنة 1814، وخول له حق إصدار النقد، وكان رأسماله مملوك للمساهمين، غير أن رئيس مجلس إدارة المصرف وأمين المجلس جرى تعيينهما من قبل الحكومة، أما الأعضاء فيتم انتخابهم من قبل المساهمين.
- **مصرف النمسا المركزي:** تأسس نتيجة لتدهور النظام النقدي وانخفاض قيمة العملة النمساوية انخفاضا حادا، وهو ما دفع الحكومة عام 1817، لتأسيس بنك مركزي لمعالجة التدهور والسيطرة على عملية إصدار النقد.
- **مصرف النرويج 1817:** نشأ كشركة مساهمة برأس مال خاص، إلا أن ملك النرويج قام بتعيين المحافظ ونائبه، وانتخبت إدارته ومدارئه من قبل هيئة تشريعية، كما منح هذا المصرف امتياز عملية حق إصدار النقد.
- **المصرف الوطني الدانماركي:** نشأ برأسمال خاص عام 1818، لتولي أعمال مصرف الدولة الذي نشأ عام 1813، لأغراض سحب الأوراق النقدية الحكومية ذات القيم المتدهورة وأعطى له الحق في إصدار أوراق نقدية بدلا عنها، وبالتالي أصبح المصرف الوطني هو الوحيد للإصدار، وطلب منه القيام بإعادة تنظيم السياسة النقدية.
- **المصرف الوطني البلجيكي:** تم إنشاؤه عام 1850، كمصرف وطني وحيد له حق القيام بإصدار النقد وهو عبارة عن شركة مساهمة خاصة، ولكن تعيين المحافظ يتم من قبل الحكومة، وذلك لتنفيذ سياسة الحكومة من الناحية المالية والمصرفية.
- **مصرف اسبانيا:** جاء نشوء وتأسيس مصرف اسبانيا عام 1856، وكان واحد من المصارف الاسبانية التي لها حق إصدار النقد واحتكاره.

• **مصرف روسيا:** أنشئ مصرف روسيا عام 1860 كمصرف دولة بهدف توحيد التداول النقدي، إضافة إلى طرح قروض الإمبراطورية الروسية، وتم تحويل مصرف روسيا - حصرا - حق إصدار الأوراق النقدية، وكما طلب منه العمل على استقرار العملة النقدية، وتشجيع وتطوير التجارة، الصناعة والزراعة؛ وذلك من خلال تقديم القروض القصيرة الأجل.

• **مصرف ألمانيا:** يعود تاريخ إنشاء النظام المصرفي المركزي الألماني الوطني إلى عام 1876، عندما صدرت العملة الألمانية الموحدة وبنك الرايخ، وقد شهد النظام المصرفي الألماني العديد من التطورات اتسمت بالعديد المشاكل والصعوبات منذ النشأة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن أبرز تلك المشاكل معدلات التضخم التي حدثت في ألمانيا خلال فترات الحرب مما أدى إلى انهيار العملة النقدية الألمانية، وقامت ألمانيا عام 1848 بإصلاح نظامها النقدي لمكافحة التضخم، وقد نجحت في ذلك بالتعاون بين الحكومة وبين بنك الرايخ.

للإشارة فإن ملكية بنك الرايخ تعود إلى القطاع الخاص، ولكن المساهمين فيه لا يملكون قوة حقيقية في التأثير على قرارات البنك وإدارة أعماله في حين أن القوة كانت بيد مستشار الرايخ وهو يرأس مجلس إشراف يتكون من خمسة أعضاء من الحكومة ويطلق على هذا المجلس اسم مجلس الأمناء.

• **مصرف اليابان:** تأسس مصرف اليابان باسم البنك المركزي عام 1882، والسبب هو إعادة النظام النقدي إلى حالة الاستقرار بعد أن شهد اضطرابات نتيجة لتوسع المصارف التجارية في إصدار النقود، والذي أدى إلى حدوث مشاكل اقتصادية وزعزعة ثقة الأفراد في النقود اليابانية.

ومن الجدير بالذكر أن سبب تأسيس بنك اليابان المركزي يعد هو نفس السبب الذي تم بموجبه تأسيس معظم البنوك المركزية في العالم.

• **مصرف إيطاليا:** تم إنشاؤه عام 1893 من خلال دمج ثلاثة من أكبر المصارف في ذلك الوقت، وكانت ملكية مصرف إيطاليا متمثلة في ملكية أصحاب المصارف الثلاثة الذين اندمجوا ليشكلوا بنك إيطاليا، واستمر العمل في هذا البنك كشركة مساهمة تقوم بوظيفة صندوق خزانة الدولة، ولم يتم تحويلها حق إصدار النقود دون سائر المصارف حتى عام 1926.

ومنذ بداية القرن العشرين قامت الكثير من البلدان بإنشاء بنوك الإصدار والسبب في منح الدولة حق إصدار الأوراق النقدية إلى مصرف واحد هو سهولة إشراف الدولة عليه وإزالة حالة الإفراط في الإصدار، وكذلك إدراك الحكومات لخطورة احتكار حق إصدار العملة من قبل مؤسسات مصرفية خاصة، في حين أن عملية إصدار النقد تمس المصلحة العامة، لذلك اتجهت معظم الدول إلى تأميم تلك البنوك المركزية.

وتبعاً لذلك فقد تم تأسيس نظام الصيرفة المركزية للولايات المتحدة عام 1914. وجاء انعقاد المؤتمر المالي الدولي في بروكسل سنة 1920، والذي أصدر توصية مفادها أنه على كل البلدان التي لم تؤسس مصرفاً مركزياً بعد، أن تبدأ في إنشائه بالسرعة الممكنة، ليس فقط من أجل تسهيل إعادة الاستقرار لعملائها ونظامها المصرفي، وإنما أيضاً من أجل مصلحة التعاون الدولي ومنذ ذلك الوقت، وابتداءً من تأسيس بنك الاحتياط لجنوب إفريقيا عام 1921، تبعه تأسيس عدة بنوك مركزية ليس فقط في البلدان المستقلة والتمتع بالحكم الذاتي التي لم يكن لديها بنوك مركزية، بل أيضاً في العديد من الدول المستقلة حديثاً والتي حصلت على استقلالها في الخمسين سنة الأخيرة، وأنيطت بها مهمة إصدار الأوراق النقدية ومباشرة وظائفها الرئيسية تدريجياً في الرقابة على الائتمان من حيث الكمية، النوعية والسعر. كما أخذت تلعب الدور الأهم في السياسة المالية والاقتصادية وتخلت تدريجياً عن الأعمال المصرفية العادية، واقتصر نشاطها على الأعمال المصرفية للحكومة فقط والقيام بوظيفة المقرض الأخير عن طريق عمليات إعادة الخصم، كما اقتصر حق إصدار النقد على البنوك المركزية دون سواها.

2. العوامل التي ساعدت على تطور البنوك المركزية

اختلفت العوامل والأسباب الداعية لنشأة هذه البنوك من دولة الى أخرى بحسب تطورها الاقتصادي وعلاقتها بالعالم الخارجي، أما أبرز العوامل التي ساعدت في نشوء هذه البنوك فيمكن الإشارة إليها بالنقاط الآتية:¹

- الأزمات المالية التي حدثت في البلدان الأوروبية نتيجة لتوسع أعمال المصارف التجارية بشكل مباشر والذي أثر على الاستقرار الاقتصادي في تلك الدول، مما دفع بالحكومات على إنشاء بنك أو تكليف بنك قائم بتولي عملية الإصدار كما حدث ذلك عندما أصدرت الحكومة السويدية قانوناً في عام 1897 والذي حددت بموجبه حق أساس إصدار العملة بالبنك السويدي فقط كذلك الحال بالنسبة لبنوك ألمانيا واليابان؛

- تأكيد أهمية مركزية الدولة وفرض سيطرتها وإدارتها على عمليات الإصدار النقدي سواء كان عن طريق الاحتكار الجزئي أو الكلي؛ وذلك لتخوف الدولة من حصول أزمات في حالة ترك هذه المهمة بيد البنوك التجارية التي يديرها النشاط الخاص. كما حدث ذلك في فرنسا عندما قررت الحكومة الفرنسية مواجهة أزمة الركود الاقتصادي الذي ساد فرنسا خلال سنوات الثورة الفرنسية؛

- تقديم العون المالي للدولة لمواجهة المشاكل والنائج التي تترتب عن الأخطار السياسية والحروب الخارجية والتعرض للظروف الغير طبيعية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني إذ كانت مهمة تأمين حاجة الحكومة من أبرز العوامل التي دعت إلى إنشاء بنك إنجلترا وبنك السويد؛

- توجه الدولة نحو تغيير مصدر أموالها المقترضة من البنوك التجارية وحصر تعاملها مع بنك واحد تشرف عليه بشكل مباشر أو غير مباشر، ويؤدي أعمالها المصرفية كوكيل عنها ومصدر تمويلها الوحيد بدلاً من التعددية القائمة على وجود عدة مصارف تجارية تقرض

¹ يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص ص: 18-23.

الدولة، وما يرافق ذلك من مشاكل مالية تربك عملها. وقد احتل هذا العامل موقعا متميزا بين العوامل الأخرى وكان سببا مشتركا لنشوء العديد من البنوك المركزية بما فيها بنك إنجلترا؛

- إن وجود بنك مركزي واحد ينهض بمهمة الإصدار النقدي ويتمتع بدعم الدولة له من شأنه أن يعمق الثقة بين المصارف التجارية والمودعين في آن واحد؛ لاستناد هذه المصارف إلى نظام مصرفي متين قائم على سهولة حصول أو إيدال الأوراق النقدية بالذهب من خلال وجود البنك المركزي. حيث أسست هولندا البنك المركزي فيها عام 1814 بهدف إرجاع ثقة الجمهور بعملتها الورقية؛

- تعميق الثقة بالعملة الوطنية الصادرة عن البنك المركزي لكونها عملة تتمتع بدعم الدولة والقانون والقبول العام، فضلا عن وجود جهة مركزية واحدة تشرف عليها باعتبارها أهم ركائز العمل المصرفي. ولهذا السبب أقدمت النمسا على إنشاء مؤسسة الإصدار في سنة 1817 لإعادة برمجة أو ترتيب نظام المدفوعات الذي أصيب بهزات عنيفة بسبب الإفراط بالإصدار وانهيار قيمتها؛

- الحاجة إلى وجود بنوك مركزية تتمتع بقابلية تحويل الأوراق النقدية التي تصدرها إلى ذهب أو فضة أو إلى كليهما، فكان أن نشأت هذه البنوك لتتولى هذه المهمة زيادة على المهام الأخرى ولتسهم بذلك في إبعاد الاقتصاد الوطني عن الأزمات المالية والنقدية التي قد تظهر في السوق المحلية فيما لو تركت بيد المصارف التجارية؛

- إدراك الحكومات خطورة احتكار حق إصدار العملة الوطنية من قبل مؤسسات مصرفية خاصة، وانعكاس ذلك على السياسة النقدية لذلك لجأت الحكومات لتأسيس بنك مركزي تشرف عليه أو تمتلكه. يشترك مع الأجهزة الأخرى برسم السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ومن الأمثلة على ذلك إقدام الحكومات الفرنسية على تأميم بنك فرنسا في عام 1945 وأنجلترا عام 1946 وبنوك البلدان الاشتراكية (سابقا) بولونيا، بلغاريا، هنغاريا؛

- حاجة الدول إلى البنك المركزي للقيام بعملية سحب الأوراق النقدية ومواجهة التدهور الحاصل في النظام النقدي ككل، فضلا عن حاجاتها إلى جهة تشرف مركزيا على حجم المعروض النقدي في التداول بدلا من التعددية، وكان هذا العامل من أهم عوامل نشأة البنك

المركزي النمساوي إذ تدهورت قيمة عملتها بسبب الحروب مع فرنسا. كذلك كان الحال مع اليابان، إذ كان أبرز أسباب نشأة بنكها المركزي هو احتواء التضخم الناجم عن عجز الموازنة وما صاحبه من مغالاة في الإصدار؛

• قيام البنك المركزي بمهمة القيام أو الإشراف على الاحتياطات النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية الخاصة، وقد عمقت هذه المهمة العلاقة ما بين المصارف التجارية والبنوك المركزية وهو عامل مهم لنشأة البنوك المركزية في معظم الدول؛

• توصية المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في بلجيكا في مدينة بروكسل عام 1920 بضرورة قيام البلدان التي لا تمتلك بنوك مركزية بالعمل على تأسيسها فضلا عن تأثير العوامل السياسية ولاسيما حين حصلت معظم البلدان النامية على استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية؛

• مساعدة البنوك التجارية في أوقات الأزمات من خلال تقديم المساعدة والقروض باعتبار أن البنوك المركزية هي الملجأ الأخير لإقراض المصارف التجارية وتجنبها الإفلاس، كما في حال قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في عام 1907 بالعمل على مساعدة البنوك المركزية الأمريكية لتجنبها الإفلاس والوقوع في الأزمات.

وعليه فإن نشأة البنوك المركزية ارتبط بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فضلا عن التطورات الاقتصادية التي حققتها الدول خلال العقود الماضية، والتي دفعت كلها بالحكومات إلى إنشاء مصارف مركزية تأخذ على عاتقها القيام بوظائف البنوك المركزية، إلى جانب هذا كانت تعددية جهات الإصدار، وحاجة الدول للأموال ومعالجة التضخم، والتعرض للأزمات الاقتصادية عوامل دفع رئيسية باتجاه تأسيس هذه البنوك.

المطلب الثاني: تعريف البنوك المركزية وخصائصها

اختلفت تسمية وتعريف البنوك تبعاً لاختلاف المفهوم حول أهمية ووظائف تلك البنوك، فقد أطلق على البنوك المركزية أسماء مختلفة في دول العالم، ففي الولايات المتحدة أطلقت عليه تسمية نظام الاحتياط الفيدرالي، وفي الهند أطلقت عليه تسمية البنك الاحتياطي، في حين في فرنسا أطلقت عليه تسمية بنك فرنسا. وفي بعض الدول جاء تحت تسمية مؤسسة النقد. وعلى الرغم من اختلاف التسميات إلا أن الاسم الغالب في معظم دول العالم هو البنك المركزي.

1. تعريف البنوك المركزية

قدم بعض الاقتصاديين تعريفات مختلفة للمصارف المركزية، ترتبط تلك التعاريف مع الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية، ومن أهم التعريفات الشائعة للبنوك المركزية هي:¹

- عرفت فيرا سميث (Vera Smith) البنوك المركزية بأنها: "هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد". حيث أكدت فيرا سميث في تعريفها هذا على وظيفة إصدار النقد؛
- أما شاو (W Shaw) فقد ركز على وظيفة البنك المركزي في كيفية التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه بتعريفه بأنه "هو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه"؛
- وعرفه (A Day) بأنه: "البنك الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي". ويلاحظ بأن "داي" اهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي، وبالأخص اهتم بالحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي.
- وجاء تعريف سايرز (Sayers) بأن البنك المركزي "هو عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة، وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة. وهذا التعريف ركز على وظيفة البنك المركزي كبنك الحكومة؛

¹ ذكرها الدوري، بسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، عمان، الطبعة العربية، 2006، ص ص:

- وجاء تعريف سامويلسون (Samulson) ليركز على وظيفة أخرى للبنوك، باعتباره البنك المركزي والذي هو: " بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود ".

كما وردت تعريفات أخرى للبنوك المركزية والتي يمكن أن نذكر منها ما يلي:

- عرف دي كوك (Dekock) البنك المركزي بأنه " هو البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتقنين العملة، والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة واحتفاظه بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، وإدارة احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية وقيامه بخدمة البنوك التجارية، من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية وانجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية؛
- كما عرف البنك المركزي بأنه: هو المؤسسة العمومية التي تدير عملة بلد أو مجموعة من الدول، وتقوم بمراقبة الكتلة النقدية بمعنى كمية النقود في التداول. والهدف الرئيسي لأكثر البنوك المركزية هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وفي بعض الدول تعمل البنوك المركزية بموجب القانون على تحقيق العمالة الكاملة¹.
- ويعرف البنك المركزي أيضا بأنه: المؤسسة التي تقع في مركز أنظمة الدفع من أجل ضمان التسويات ومراقبة التوسع في الكتلة النقدية، فهو المؤسسة التي تعتبر مقبولة من أجل ضمان الثقة في عملة البلد.²
- المقصود بالمصرف المركزي بأنه المؤسسة النقدية التي تقع في قمة الهرم للجهاز الصيرفي في البلد، والتي تنحصر مهمتها الأساسية في إصدار النقود ورسم السياسة النقدية

¹ Banque Central Européenne, Qu'est qu'une banque central? Notions de base, 10 juillet 2015, sur le site internet. <https://www.ecb.europa.eu/explainers/tell-me/html/what-is-a-central-bank.fr.html>, date de vue 15/07/2017.

².DENIS Flouzat Osmont D'aurilly, le concept de la banque central, bulletin de la banque de France – n° 70- Octobre 1999.p:73.

التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار والمحافظة على قيمة النقود، كما تقوم بمهمة الإشراف على المصارف التجارية وتوجيه نشاطها بما يتماشى والسياسة الاقتصادية.¹

- وبتعريف آخر فإن "البنك المركزي هو الذي يتولى الإشراف والرقابة على البنوك المرخصة كما أنها تساهم في رسم السياسات المالية للدولة ويطلق عليها أحيانا بنك البنوك أو بنك الدولة أو بنك الإصدار.²

2. خصائص البنوك المركزية

هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف، وهذه الخصائص هي:³

- أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة؛
- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة؛
- لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك من قبل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها، وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة؛
- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة للهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني؛

¹ محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص ص: 237-238.

² فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثالثة، 2008، ص: 18.

³ زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص ص: 26-27.

- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة لعملية إصدار النقد، ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم؛
- هناك بنك مركزي واحد في معظم دول العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفدرالي. ويسري هذا الإصدار على الهند، وكذلك توجد مؤسسة نقد للإصدار في المملكة العربية السعودية والبحرين.

المطلب الثالث: دور البنوك المركزية في النشاط الاقتصادي

تسهم البنوك المركزية في الدول النامية في إيجاد نظام نقدي يستطيع أن يشارك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. ويتأتى هذا الدور من خلال النقاط الآتية:

1. دور البنوك المركزية في عملية التنمية الاقتصادية

ترتب على التطورات الاقتصادية المحلية والدولية أن امتدت مسؤولية البنوك المركزية إلى المشاركة في تمويل التنمية الاقتصادية ومساهمتها في تطوير الأسواق المالية النقدية. وقد برزت الحاجة لهذه الوظائف بشكل أكثر وضوحاً في البلدان النامية، إذ تغيرت النظرة إلى وظائف البنوك المركزية ودورها المتجدد من الوظائف التقليدية إلى الوظائف التنموية.

1.1. مضمون تمويل التنمية الاقتصادية: يبرز هذا الدور من خلال تمويله المباشر وغير المباشر لعملية التنمية، ومن خلال عمله على إقامة الهيكل المالي الأساسي للعملية التنموية. ومن هذا المنطلق ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للبنك المركزي في الاقتصاد النامي، هو أخذ المبادرة في إقامة هيكل مالي سليم (مؤسسات مالية، أوراق مالية... إلخ) والذي يتمثل في إقامة سوق نقدية وسوق رأس المال تفي بمتطلبات التنمية المحلية وكما يتمتع بإشراف رقابي فعال على النظام المصرفي، وبالتالي فإن دوره يكمن في استخدام إمكانياته في توفير احتياجات نقدية تتناسب ومعدل النمو المستهدف، إضافة لما تتمتع به البنوك المركزية من قابلية لتغطية حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة من الموارد المالية المتدفقة نحو هذه القطاعات والوحدات الاقتصادية التي تدفع بعملية النمو الاقتصادي وكذلك تمتعها أي

البنوك المركزية بميزة توفير التسهيلات الائتمانية للحكومة والعمل على حماية سوق السندات الحكومية وأذونات الخزينة من خلال تطوير الأسواق المالية والنقدية وزيادة فعاليتها.

وإذ أن الدول النامية التي لا تتمتع بنوكها المركزية بالاستقلالية، إلا أنها تشترك في عملية التنمية مع الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر من خلال تحملها مسؤولية إدارة النشاط النقدي الذي يكون ضروريا لتمويل النشاط السلعي والخدمي وذلك من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية ودعم المؤسسات المالية والمصرفية إضافة إلى تمويل الاقتراض الحكومي لتمويل الإنفاق العام والاشتراك في الهيئات والمؤسسات التي تستهدف تمويل التنمية الاقتصادية، وهي بذلك تسهم في عملية الإنماء الاقتصادي في تلك الدول.

أما في البلدان المتقدمة فإن هذه المهمة تقتلص إذ أن قوانين بنوك هذه الدول تمنع ذلك، فبعد أن كانت بنوكها المركزية تسهم بشكل مباشر وغير مباشر ولعقود طويلة في التمويل وتوفير الموارد المالية للدولة وما رافق ذلك من سلبيات، فقد أدخلت العديد من القيود على ائتمانها المقدم للحكومة، وحصر وظيفة البنوك المركزية في الحفاظ على استقرار الأسعار. إلا أنه ومع ذلك فإن هذا لا يعني عدم مساهمة هذه البنوك في التنمية الاقتصادية، ومن أهم الوظائف التنموية للبنوك المركزية ما يلي:

1.1.1 تمويل المؤسسات المالية الوسيطة المتخصصة: تتمثل هذه الوظيفة بقيام البنك المركزي بتقديم القروض إلى المؤسسات المالية الوسيطة المتخصصة في التمويل الطويل الأجل مثل المصارف الزراعية، الصناعية والعقارية. ويمكن أن ينهض البنك المركزي بهذه الوظيفة من خلال المهام الآتية:

- إعادة خصم الأوراق الصناعية والزراعية بدلا من الاقتصار على الأوراق التجارية؛
- مسك السندات الزراعية والصناعية بشروط معينة كضمان للقروض والسلف التي يقدمها البنك المركزي؛

- تشجيعا للاستثمار الصناعي تلجأ البنوك المركزية إلى إدخال السندات الصناعية في ضمن الموجودات المقبولة من نسبة السيولة.

2.1.1 تشجيع تأسيس المصارف الجديدة: تسعى البنوك المركزية من خلال موقفها الداعم والمشجع لتأسيس المصارف الجديدة إلى توسيع النظام المصرفي ككل وحث المصارف المتخصصة على زيادة

فروعها في المدن وتغطيتها للمناطق النائية أو الريفية لإيصال الخدمات المصرفية ونشر الوعي المصرفي فيها من أجل ضمان حسن توزيع الخدمات المصرفية من جهة والمساهمة في تطوير العائدات المصرفية وجذب أكبر حجم من المدخرات من جهة أخرى.

3.1.1 إدارة السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي: حيث تسعى السياسة النقدية بشكل عام إلى حفظ الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال:¹

- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا والتي تنشأ عن التغير في المستوى العام للأسعار؛
- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة الدخل القومي ونمو الناتج المحلي؛
- المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية، والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات السوق المالي والسوق النقدي، وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني؛
- المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية، وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية والاجتماعية في البلدان النامية؛
- المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.

2. البنوك المركزية والإصلاح المصرفي

واجهت كثير من البلدان النامية صعوبات أثرت سلبا على أدائها الاقتصادي والذي انعكس بالتالي على جهازها المصرفي. ونتيجة لذلك لجأت كثير من حكومات الدول النامية إلى إصلاح أنظمتها المالية وتحريرها من القيود المفروضة، وذلك ضمن برامجها الخاصة بالإصلاح الاقتصادي، ويتكون إصلاح الجهاز المصرفي من عنصرين رئيسيين: العنصر الأول هو إصلاح البنوك المركزية والعنصر الثاني هو إصلاح المصارف التجارية، فالنسبة لإصلاح البنوك المركزية، فهو يتمثل في إعطاء البنوك المركزية حرية أكبر في قراراتها وإدارة سياستها النقدية والائتمانية وتعديل التشريعات بما يعمل على فعالية السياسة النقدية والائتمانية باعتبارها سياسة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، هذا بالإضافة إلى إعطاء البنوك المركزية سلطة أكبر في مجال الإشراف على المصارف التجارية

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، عمان، 2010، ص ص: 236-237.

للتأكد من سلامة وضعها المالي الذي يعتبر من العناصر الرئيسية في الاستقرار الاقتصادي. أما بالنسبة لإصلاح المصارف التجارية، فإن محوره يركز على تقوية ودعم مركزها المالي وخلق بيئة من المنافسة بينها، وذلك لتقديم أفضل الخدمات للعملاء والمساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي، لذلك فقد اتجهت السلطات النقدية إلى وضع معايير معينة مثل معيار ملاءة رأس المال والتي يجب على المصارف أن تتقيد به للتأكد من سلامة موقعها المالي. هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الدول التي فتحت المجال أمام مصارف القطاع الخاص وفروع المصارف الأجنبية لمزاولة العمل فيها، وذلك لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، وخلق بيئة تنافسية تعمل على رفع كفاءة الجهاز المصرفي ككل، وذلك حتى تساهم برامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها بعض الدول النامية.¹

¹ زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص: 144.

المبحث الثاني: وظائف البنوك المركزية وميزانياتها وعلاقتها بالهيئات الأخرى

سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على وظائف البنوك المركزية وتحليل ميزانياتها، إضافة إلى العلاقة التي تربطها بمختلف الهيئات الأخرى الحكومية والدولية.

المطلب الأول: وظائف البنوك المركزية

من الواضح أنه يوجد تشابه كبير في الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في معظم الدول ولكن تطبيق هذه الوظائف يختلف من بيئة اقتصادية إلى أخرى.

1. البنك المركزي والاستقرار النقدي

والذي يمكن تحقيقه من خلال السياسات النقدية التوسعية أو الانكماشية أو سياسات سعر الصرف من خلال التأثير على أسعار بعض العملات الأجنبية مقارنة بأخرى. كما أنه من خلال أسعار الفائدة الرسمية يمكن للبنك المركزي إدارة كل من التضخم وسعر الصرف.¹

2. البنك المركزي ووظيفة الإصدار

تتمثل عملية إصدار النقود في تحويل أصول معينة (حقيقية شبه نقدية أو نقدية) أي وسيلة تبادل ودفع ويمكن النظر إلى هذه العملية من زاويتين:²

- الحصول على عملية معينة من جهات مختلفة أكانت محلية أو أجنبية وهي تمثل غطاء الإصدار، وهي تعد أصول للبنك المركزي تمكنه من إصدار العملة؛
- النقود المصدرة تمثل التزامات المصرف المركزي من الحائزين عليها (أي تمثل خصوما بالنسبة له).

ويأتي دور البنك المركزي الحقيقي في إصدار البنكنوت كنتيجة طبيعية لتطور نظام الذهب وانتقاله خلال التطور في مرحلة المسكوكات الذهبية إلى مرحلة السبائك الذهبية، حيث أصبح واجبا على المصرف المركزي أن يقدم للناس أوراقه التي تحمل وعودا بالدفع محل المسكوكات الذهبية التي تنازلوا عنها للمصرف المركزي. ومع هذا التطور ظهرت صورة غطاء الإصدار، أي المقابل الحقيقي

¹ Haider Ali Mohammed Al-dulaimi , The impact of the Central Bank 's Independence on monetary policy , مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 18 ، العدد 2 ، 2016 ، p ; 13.

² سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص ص: 145-146.

للنقد الورقي المصدر في صورة ذهب. ومع تطور النظام النقدي وزيادة الإصدار النقدي الورقي دون أن يقابله ذهب، ظهر في غطاء الإصدار أصول أخرى أصبحت اليوم تمثل بنود معتادة في أي غطاء للإصدار.¹

ومن العوامل الرئيسية التي ميزت تركيز هذه الوظيفة في البنك المركزي مايلي:

- باستخدام النقود الورقية كان لا بد من تحقيق التماثل في النقد المتداول ومنع تعدد العملات؛
- زيادة ثقة الجمهور والمتعاملين في أوراق النقد المصدرة؛
- تمكين المصرف المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق التأثير في حجم الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها المصارف التجارية مقابل الودائع؛
- تقديم ضمان أكبر ضد الإفراط في إصدار أوراق النقد الذي قد تنتج عن تعدد مصارف الإصدار.

وقد ترتب على تركيز وظيفة الإصدار في بنك واحد أو جهة مسؤولة واحدة، أن اكتسبت أوراق النقد المصدرة مكانة عالية لدى جمهور المتعاملين وزادت ثقته في قيمتها.

وبصفة عامة فإن قواعد الإصدار في غالبية الدول تدور حول قيام البنك المركزي بإصدار كمية من أوراق النقد كخسوم، تقابلها أصول يحصل عليها بمقدار كميتها، وتتشكل من الذهب النقدي، وصافي الأصول الدولية (الموجودات الخارجية لدى النظام المصرفي)، والتي تعتبر بمثابة دين على الاقتصاديات الأجنبية لصالح البنك المركزي والذي باستطاعته استخدامها في معاملاته الخارجية. كما نجد أذن الخزينة وهي الوسيلة الأكثر أهمية في الاقتصاد المعاصر وهي طريقة مبسطة من شأنها إصدار النقود لحساب الدولة ولفائدتها مقابل صكوك تعترف بمديونيتها قبل البنك المركزي.²

ونظرا لما لو وظيفة الإصدار من أهمية كبيرة فقد شغلت أذهان رجال البنوك وطلاب المسائل النقدية، والباحث النقدي يمكن أن يميز بين رأيين حول تنظيم عملية الإصدار:

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 1999، ص ص: 224-225.
² بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص ص: 216-217.

• إذ أن الرأي الأول نادى بحرية الإصدار حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن التغير في حجم الإصدار يجب أن يخضع إلى التغير المقابل في حجم الطلب على النقد المصدر خضوعا تلقائيا، ففي حالات الرواج يزداد الطلب على القروض من البنوك التجارية والتي بدورها تحتاج إلى نقد احتياطي تستخدمه أساسا للتوسع في الائتمان، وهذا يعني زيادة الطلب على أوراق النقد، ولمواجهة هذا الموقف يتعين على البنك المركزي أن يزيد الإصدار بناءا على زيادة حجم المعاملات، والعكس في حالة الكساد.

وهكذا في نظر أنصار هذا الرأي أن هذه الطريقة التي تجعل عرض النقود خاضعة خضوعا تلقائيا إلى التغير في حجم الطلب عليها، هي الطريقة المثلى التي يجب أن تقوم عليها عملية الإصدار، وفي رأيهم أن إخضاع عرض النقود للطلب عليها، يقدم المرونة الكافية من التوسع والانكماش بالدرجات التي تقتضيها حالة النشاط التجاري.

ولكن هذا الرأي الذي يخضع الإصدار إلى حاجة سوق النقد قد انتقد على أساس أن تطبيقه يخلق عدم استقرار نقدي، ففي حالة الرواج وعندما ترتفع قيمة المعاملات وبالتالي يزيد الطلب على النقود ويزيد معه الإصدار والودائع المصرفية وتميل مستويات الأسعار إلى الارتفاع ويتوالى ارتفاع الأسعار وهكذا. ومرد هذا أن إخضاع عملية خلق النقود للطلب عليها تقود في النهاية إلى التضخم النقدي مما يهدد بتدهور قيمة النقد. ومن المتوقع أن يحدث العكس في حالة الكساد وهبوط مستوى النشاط التجاري، ومعه هبوط المعاملات، وبالتالي هبوط في الطلب على النقود، فهبوط في عرض النقود، وانخفاض آخر في مستويات الأسعار، وهذا يؤدي مرة أخرى إلى هبوط في الطلب على النقود فهبوط جديد في عرضها وهكذا، أي أن إخضاع عرض النقود إلى الطلب عليها يعمق من حدة الكساد ويزيد الانكماش الاقتصادي حدة. وخلاصة الأمر أن إطلاق الإصدار حرا وإخضاعه للطلب على النقود من جانب الأفراد دون قيد من شأنه أن يساهم في خلق زيادة غير مرغوب فيها في كمية النقود والائتمان في أوقات الرواج، ونقص غير مرغوب فيه في كمية النقد والائتمان في أوقات الكساد.

• أما الرأي الآخر نادى بوضع قيود على الإصدار بحيث تنظم عملية الإصدار كي يتماشى حجمه مع حجم الطلب على النقد اللازم لتمويل المعاملات، ولكن لا يجب أن يساير هذا الطلب إلى نهاية الطريق صعودا أو هبوطا، بل للبنك المركزي هدف يحققه عن طريق توجيه الإصدار والائتمان تنفيذا لسياسة نقدية مرغوب فيها.

3. البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي

يقوم البنك المركزي بدور بنك الحكومة ومستشارها المالي ويعتبر أدواتها في تنفيذ سياسة نقدية تتسجم مع سياستها المالية وأهدافها الاقتصادية، حيث يقوم البنك المركزي بالاشتراك مع الحكومة، في وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة. لذلك لا يمكن أن تدار هذه البنوك إدارة مستقلة عن السياسة التي ترسمها الدولة لتحقيق الصالح الاقتصادي العام، وهذا ما يفسر شرط ملكية الدولة للبنك المركزي، لتضمن بذلك تعاونا وثيقا بينه وبين السلطة الحكومية، ويعتبر البنك المركزي بمثابة المستشار المالي للدولة، ومصدرا هاما من مصادر الائتمان¹.

وتقوم البنوك المركزية في كل الدول بوظيفة وكيل الدولة ومستشارها في المسائل المالية، حيث أنه ومنذ أن حصلت البنوك المركزية على امتياز إصدار الأوراق النقدية، فقد قامت بدور بنك الحكومة ومستشارها المالي، فعلى اعتبار أن البنك المركزي هو بنك الحكومة، فإنه يحتفظ بحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، وبمعنى آخر فإن الحكومة تضع أموالها فيه، ولهذا أهمية كبيرة في النظام المصرفي بصفة عامة، لأن ذلك يؤدي إلى نتائج تختلف تماما عن تلك التي تترتب على احتفاظ الحكومة بحساباتها في المصارف التجارية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البنك المركزي يقوم بإصدار القروض الحكومية سواء أكانت قصيرة الأجل، مثل أدونات الخزانة أو متوسطة وطويلة الأجل مثل السندات، وعموما يتولى كل ما يتعلق بإصدار ودفع فوائد وسداد قيمة القروض نيابة عن الحكومة.

ومن ناحية أخرى، فإن تعدد أوجه النشاط المالي للدولة قد يصبح في بعض الأحوال مصدر اضطراب للسوق النقدي ولأسعار الصرف. وهذا بالطبع يتعارض مع السياسة الائتمانية للبنك

1 إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996، ص: 92.

المركزي، وعلى ذلك فإن قيامه بالعمليات المصرفية للحكومة يساعده على تقدير الوضع المالي بصفة دائمة، ومن ثم يتسنى له تقديم الاستشارات المالية والنقدية إلى الحكومة لاتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة، وقد يساهم في وضع السياسة المالية للدولة ويعمل على تنفيذها.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان البنك المركزي يقدم سلفاً قصيرة الأجل للحكومة، كما في حالة العجز الموسمي أو المؤقت للميزانية، أو قروضا استثنائية في حالات الحروب والأزمات، فإن ذلك عادة ما يكون مقيدا بتشريعات من شأنها الحد من سلطات الحكومة في اقتناء القروض تجنباً لعواقب الإفراط.

4. البنك المركزي بنك الاحتفاظ باحتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية

أصبح البنك المركزي في العديد من البلدان بنكاً مركزياً للتحويل، إذ يحصل على الفائض من العملات الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات لصالح البلد، ومنذ التخلي عن قاعدة الذهب أخذت البنوك المركزية تلعب دوراً مهماً في تنظيم احتياطيات البلد من العملات الأجنبية ومراقبة عمليات التحويل الخارجي وساعدت الموجودات الأجنبية لدى البنوك المركزية من تلافى الهزات التي يمكن أن تتعرض لها عملاتها الوطنية، كما استخدمت كوسيلة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف. كما أن البنك المركزي هو المسؤول عن الاحتفاظ باحتياطيات الدولة من الذهب والمسكوكات الذهبية.

5. البنك المركزي بنك البنوك

أي أن البنك المركزي يقوم بالنسبة للبنوك التجارية بنفس المهام التي تؤديها هذه البنوك في تعاملها مع الأفراد والمؤسسات، فمثلاً يقوم البنك التجاري بمنح القروض والاحتفاظ بودائع الأفراد، كذلك يقوم البنك المركزي بمنح قروض للبنوك ولكن عند الحاجة وفي أثناء الأزمة الاقتصادية.¹

فهو بذلك يحتل منزلة بنك البنوك في الجهاز المصرفي، عن طريق تقديمه للقروض والتسهيلات المصرفية للجهاز المصرفي والائتماني، واعتماد الحكومة وبقية المصارف عليه في الاحتفاظ بأرصدها واحتياطياتها النقدية لديه، وتكليفه بتسوية الحسابات المختلفة بين هذه الأطراف بإجراء المقاصة فيما بينهما وتصفية الشيكات المسحوبة على مصرف معين مع بقية الشيكات الصادرة لصالحه أو لحسابه

¹ عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، جامعة بغداد، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الموصل، 1990، ص: 288.

من مصرف أو من جهة أخرى، بحيث تظهر في نهاية عملية المقاصة الأرصدة المتبقية لصالح مصرف أو آخر.¹

وتتمثل وظيفة البنك المركزي كبنك البنوك في أربع وظائف فرعية وهي:

1.5. إدارة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية: حيث أصبحت الاحتياطات النقدية التي تضعها المصارف التجارية لدى البنوك المركزية إلزامية بموجب القانون وذلك بعد إنشاء الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ألزم قانون الاحتياطي الفيدرالي البنوك التجارية بإيداع نسبة من ودائعها تحت الطلب ولأجل، كاحتياطات نقدية لدى الاحتياطي الفيدرالي، وقد اتبعت الكثير من البنوك المركزية في الدول المختلفة نفس السياسة التي اتبعتها الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة وأصبحت أداة الاحتياطي الإلزامي واحدة من أهم أدوات السياسة النقدية التي تتبعها البنوك المركزية في مختلف دول العالم. وعليه فإن تركيز الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزي بالإضافة إلى أن هذا الأخير سوف يلعب دور الحارس أو الأمين عليها، فإنه يمثل مصدر قوة كبيرة للنظام المصرفي.

2.5. القيام بمسؤولية الملجأ الأخير للإقراض: تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي، نظراً لأنها تعمل على استقرار الجهاز المصرفي وخصوصاً في أوقات الأزمات وبموجب هذه الوظيفة يقوم البنك المركزي بتقديم التسهيلات المالية إلى البنوك التجارية في أوقات الطوارئ أو الأزمات. أو بعبارة أخرى فإن البنك المركزي يتدخل لتدعيم الجهاز المصرفي عن طريق تقديم القروض إلى البنوك التجارية كلما اقتضت الضرورة ذلك، ويلعب البنك المركزي دور الممول أو المجهز للسيولة بوصفه المصدر النهائي للنقد القانوني، الذي تتخذه البنوك التجارية كاحتياطي لمواجهة حالات السحب على الودائع والقيام بالاستثمارات والتوسع في تقديم القروض، وهو يمد يد المساعدة للمصارف في أوقات تعرض احتياطاتها النقدية إلى نقص شديد وتعذرهما عن مواجهة متطلبات السحب في مختلف الودائع نقداً. وتتخذ هذه المساعدة شكل القروض المباشرة بضمان موجوداتها أو إعادة خصم ما لديها من موجودات مالية كالأوراق المالية القصيرة الأجل والأوراق التجارية، ويراد بإعادة الخصم هو قيام البنك التجاري ببيع أصوله المالية لدى البنك المركزي للحصول على موارد نقدية يستخدمها في تدعيم

¹ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص: 176.

احتياطياته النقدية مقابل ثمن معين يتقاضاه البنك المركزي نظير ذلك ويعرف هذا الثمن بسعر إعادة الخصم.

3.5. تسوية أرصدة المقاصة بين المصارف: من بين المهام الأخرى التي يمارسها البنك المركزي بصفته بنكاً للبنوك تولي عمليات المقاصة بين المصارف. ويعتبر البنك المركزي من أكثر المؤسسات ملائمة للقيام بهذه الوظيفة، حيث أنه يحتفظ لديه بحسابات للمصارف التجارية الأعضاء في النظام المصرفي، إضافة إلى أنه يحتفظ بالاحتياطي النقدي الإلزامي الذي تلتزم المصارف التجارية بإيداعه لديه، وبالتالي يسهل ذلك من إدارة عمليات المقاصة والتسويات، وعملية المقاصة تكون من خلال تجميع الشيكات لدى المصارف التجارية مسحوبة على بعضها البعض لصالح العملاء، ولتسهيل العمل بين المصارف الدائنة والمدنية، ولتجنب قيامها بتسوية ديونها نقداً، يتولى البنك المركزي ومن خلال أرصدة الحسابات الجارية للمصارف التجارية المحتفظ بها لديه إنجاز عملية المقاصة التي تتم بين المصارف التجارية المختلفة عن طريق تحويل الأرصدة النقدية من حساب إلى آخر عن المعاملات الحسابية الدفترية لدى البنك المركزي. واستناداً لذلك يجتمع في صباح كل يوم عمل مصرفي ممثلو المصارف التجارية لدى البنك المركزي في مكان خاص يعرف بغرفة المقاصة (Chambre de Compensation) لتبادل الشيكات تحت إشراف البنك المركزي، فالمصرف التجاري الدائن يقبض قيمة الشيكات المسحوبة على المصارف الأخرى ويسدد المصرف المدين ما عليه من ديون للمصرف الدائن بشيك مسحوب على حسابه الجاري لدى البنك المركزي. حيث أن النقطة الجوهرية هي أن تسوية الحسابات بين المصارف تتم عن طريق التحويلات في القيد الدفترية من حساب إلى آخر، فالمصرف المدين يسحب شيكا على حسابه الجاري الذي يحتفظ به لدى البنك المركزي لأمر المصرف الدائن بالمبلغ المدين به، ثم يودع المصرف الدائن الشيك أو الشيكات المسحوبة لصالحه لدى البنك المركزي ليضيفها إلى ودائعه الجارية، وتستخدم الحسابات الجارية للمصارف التجارية لدى البنك المركزي كوسائل دفع، مثلها مثل الحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات لدى المصارف التجارية وتكون المحصلة النهائية لعمليات المقاصة أن يزداد الرصيد الاحتياطي للمصارف الدائنة وينقص الرصيد الاحتياطي للمصارف المدينة، أما إذا حصل وكان رصيد الحساب الجاري للمصرف التجاري المدين لدى المركزي غير كافي لتسديد الديون المستحقة عليه للمصرف الآخر، فإن على هذا المصرف المدين

أن يسارع إلى تغطية حسابه عن طريق إعادة خصم ما لديه من موجودات مالية (أوراق مالية حكومية، أوراق تجارية) أو الاقتراض من البنك المركزي أو من السوق النقدية؛

4.5. الإشراف والرقابة على المصارف: يأتي الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي على البنوك التجارية من خلال سعي الأخيرة دائما إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، الأمر الذي يجعلها على الدوام تتوسع في منح الائتمان، وقد لا يكون التوسع في منح الائتمان يتناسب مع ما تمر به الدولة من ظروف اقتصادية، ومن هنا يأتي دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية التي تناسب ما يمر به الاقتصاد الوطني من ظروف، فيكون من مهمته تنظيم الائتمان، بحيث يكون بالقدر المناسب من وقت لآخر.¹

أما بالنسبة للأهداف الرئيسية لوظيفة إشراف البنك المركزي على المصارف التجارية التي يشرف عليها البنك المركزي فهي حماية المودعين والمساهمين، والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي من خلال أساليب متعددة ومتنوعة يستطيع بها البنك المركزي بلوغ هدف مراقبة المصارف وأهمها:²

- إلزام المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها كاحتياطات نقدية قانونية لدى البنك المركزي، وهذه النسب متغيرة حسبما يراه البنك المركزي مناسبا ومتماشيا مع السياسة الائتمانية التي يسعى إلى بلوغها؛
- تعيين شكل الموجودات التي تؤلف الاحتياطي النقدي القانوني، كأن يشترط البنك المركزي احتفاظ المصارف التجارية بنسبة من ودائعها بشكل نقد سائل (عملة) ونسبة أخرى تظهر في شكل موجودات مالية مثل حوالات الخزينة والسندات الحكومية طويلة الأجل؛
- تحديد رؤوس أموال المصارف ومجموع المبالغ التي يمكن للمصرف التجاري الواحد إقراضها كنسبة من رأس المال المدفوع؛

¹ عبد الحميد الغزالي، أساسيات النقود والبنوك والمصرفية الإسلامية، مطبوعات جامعة القاهرة، القاهرة، 2002، ص: 81.

² زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص: 66-67.

- تحديد نسبة التأمينات النقدية التي تستوفيها المصارف التجارية من عملائها مقابل فتح الاعتمادات المستندية لغرض تنظيم وتسهيل التجارة الخارجية وفقا لمقتضيات المصلحة العامة؛
- تعيين مكونات السيولة وكيفية احتسابها لتمكين البنك المركزي من توجيه القابلية الاقراضية للمصارف؛
- تزويد البنك المركزي بإحصائيات دورية وموازنات شهرية وفصلية للتأكد من تطبيق المصارف التجارية للتعليمات الصادرة من قبله.

وتظهر أيضا أهمية هذه الوظيفة من خلال إدراك البنوك المركزية في كل بلدان العالم لأهمية وظيفة الإشراف على المصارف التجارية، خصوصا بعد الأزمات التي تعرضت لها، حيث قامت العديد من الدول بتعديل قوانين مصارفها المركزية، أو بالأحرى أضافت مواد تعطي البنوك المركزية قوة وصلاحيات أكبر في مجال الإشراف والرقابة على المصارف التجارية، وذلك بغرض التأكد من أنها في وضع مالي سليم وقادرة على الوفاء بالتزاماتها من خلال الأساليب والإجراءات المفروضة من طرف البنك المركزي.

5.5. البنك المركزي بنك إدارة الائتمان المصرفي: ويعود السبب الرئيسي لقيام البنك المركزي بهذه الوظيفة إلى أن المصارف التجارية قادرة على خلق الائتمان، وبهذا تؤثر على عرض النقود وبالتالي على سير النشاط الاقتصادي. ولا يمكن السماح للمصارف التجارية اختبار التوسع في السياسات الائتمانية كما تشاء لأن التوسع في الائتمان قد لا يكون ملائما مع الظروف الاقتصادية السائدة، ولهذا يتدخل البنك المركزي للحد من التوسع في الائتمان والعكس صحيح.¹

والائتمان المصرفي عدة أنواع أهمها: قروض قصيرة الأجل، قروض محدودة المدة، قروض سد الثغرة (الجسر)، القروض ذات الاعتماد الدائري (المتجددة)، وتتم إدارة ومراقبة الائتمان المصرفي من طرف البنك المركزي من خلال الرقابة على ائتمان المصارف التجارية، وتأثيره على كمية النقود. وجاء تخويل البنوك المركزية للرقابة على الائتمان بسبب صعوبة قيام المصارف التجارية بتنفيذ

¹ أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك، دار المستقبل، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص: 96 .

السياسات التي يقوم بها البنك المركزي لتقليص أعمالها الائتمانية دون تخصيص مواقع إضافية لهذه المؤسسات التي بلغت عملياتها بما يُمكنها من إشغال بعض سياسات الائتمان الموضوعة من قبل البنك المركزي. كما أن مستلزمات البنك المركزي للقيام بوظيفة المراقبة على الائتمان هو منحه السلطات القانونية الكافية على الفعاليات المعينة، ليس فقط للمصارف التجارية بل أيضا للأجهزة المصرفية والمالية الأخرى، وأن يخلق شبكة علاقات واسعة وأنظمة معلومات واتصالات تؤمن مساندة وتعاون الأجهزة المصرفية الأخرى في تنفيذ سياستها الائتمانية.

المطلب الثاني: ميزانية البنوك المركزية

تتميز البنوك المركزية مثل باقي الهيئات والمؤسسات بميزانية تحدد استخداماتها ومواردها وكما تساعد على اتخاذ القرارات المالية.

1. بنود ميزانية البنك المركزي: تتألف ميزانية البنك المركزي من جانبين هما:

- جانب الموجودات أو الأصول ويضم حقوق البنك المركزي على العالم الخارجي والقطاع الحكومي والمؤسسات المصرفية؛
- جانب المطلوبات أو الخصوم ويحتوي على حقوق الدائنين تجاه موجودات البنك المركزي وتمثل المطلوبات مصادر أموال البنك؛

ويمكن توضيح ميزانية البنك المركزي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): ميزانية البنك المركزي

المطلوبات	الموجودات
- أوراق البنكنوت - ودائع البنوك - الودائع الحكومية - الودائع الأجنبية والودائع الأخرى - بنود النقود الحاضرة المؤجل تحصيلها - الخصوم الأخرى وحساب رأس المال	- السندات الحكومية - شهادات الذهب وحقوق السحب الخاصة - القروض المخصصة - العملات الأجنبية - العملة - النقود الحاضرة في دور التحصيل - أصول أخرى

المصدر: سامي خليل، *نظرية الاقتصاد الكلي*، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مطابع الأهرام بكونريش النيل، القاهرة، 1994، ص: 1305.

2. تحليل ميزانية البنك المركزي: يمكن تحليل ميزانية البنك المركزي من حيث:

1.2 المطلوبات : وتتألف من:

1.1.2. الأوراق النقدية (أوراق البنكنوت): تتمثل في العملة المتداولة أو ما يعرف بأوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي، وهي عبارة عن الأوراق النقدية المصدرة التي يحتفظ بها الجمهور من غير المصارف، مكونة بذلك جزءا من كمية النقود في التداول وهي تعتبر من المطلوبات وتعتبر (دين) على البنك المركزي لأنه هو الجهة المسؤولة عن إصدارها؛

2.1.2 ودائع البنوك: وهي عبارة عن الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وهذه الودائع بالإضافة إلى ما تحتفظ به البنوك في خزائنها من نقود حاضرة تكون احتياطات البنوك؛

3.1.2 الودائع الحكومية: وهي التي يحتفظ بها البنك المركزي بشكل حسابات جارية لوزارات ودوائر الدولة بصفته بنك الدولة ووكيلها في الدفع والاستلام؛

4.1.2 الودائع الأجنبية والودائع الأخرى: ويشمل هذا البند الودائع المحتفظ بها لدى البنك المركزي بواسطة الحكومات الأجنبية والبنوك المركزية الأجنبية، والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة.

5.1.2 بنود النقود الحاضرة المؤجل تحصيلها: تتمثل في النقود الحاضرة التي هي في خطوات التحصيل، فعندما تسلم الشيكات للبنك المركزي للتحصيل فإنها لا تقيد في الحساب الدائن للبنك الذي سلم الشيك، وبدلاً من ذلك فإن البنك المركزي يعد البنك بأن يقيد الشيك في الحساب الدائن للبنك خلال مدة متفق عليها والتي لا تتجاوز يومين، وهذه الوعود هي بنود النقود الحاضرة المؤجل تحصيلها وتعتبر خصوماً بالنسبة للبنك المركزي.

6.1.2 خصوم البنك المركزي الأخرى وحساب رأس المال: تشمل جميع خصوم البنك المركزي المتبقية التي لم ترد في البنود السابقة.

2.2. الموجودات: وتتألف من:

1.2.2 السندات: تشمل السندات الحكومية التي يحتفظ بها البنك المركزي ومقدار الكمية الكلية من هذه السندات تدار بواسطة عمليات السوق المفتوحة- شراء وبيع السندات وعادة ما يمثل هذا البند من أصول البنك المركزي نسبة كبيرة. كما تكون في شكل الذهب والعملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي لأغراض تغطية المدفوعات الخارجية أو المحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية؛ كذلك تكون في شكل أوراق مالية حكومية صادرة عن وزارة المالية أو الخزنة، ويستطيع البنك المركزي استخدامها في عمليات السوق المفتوحة أي للبيع والشراء في الأسواق المالية باعتبارها كأداة من أدوات السياسة النقدية؛

2.2.2 شهادات الذهب وحقوق السحب الخاصة: تصدر حقوق السحب الخاصة للحكومات بواسطة صندوق النقد الدولي وذلك بغرض تسوية المديونية الدولية، وقد حلت هذه الشهادات محل الذهب في العمليات المالية الدولية، وعندما تحصل الخزنة على الذهب أو حقوق السحب الخاصة فإنها تصدر شهادات للبنك المركزي التي هي حقوق على الذهب وعلى حقوق السحب الخاصة وبالتالي تصبح من أصول البنك المركزي؛

3.2.2 القروض المخصصة: وهي عبارة على قروض يقوم البنك المركزي بتقديمها للبنوك وتشمل الأوراق المعاد خصمها، ويتأثر هذا البند بمقدار سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي على مثل هذه القروض أي سعر إعادة الخصم؛

4.2.2 العملات الأجنبية: يحتفظ البنك المركزي بعملات الدول الأجنبية- وعادة ما تكون هذه العملات هي عملات الدول المقبول التعامل بها دولياً، كما أن البنك المركزي يحتفظ ضمن هذا البند بسندات الحكومات الأجنبية؛

5.2.2 العملة: عادة ما يمثل هذا البند أصغر بنود أصول البنك المركزي- وهذا البند يكون في تلك الدول التي تصدر فيها وزارة الخزانة عملة مساعدة كما هو الوضع في بعض الدول، وفي دول أخرى يقوم البنك المركزي بإصدار العملة المساعدة وبالتالي فلا وجود لهذا البند في ميزانيته؛

6.2.2 النقود الحاضرة في دور التحصيل: وينتج هذا البند من عملية تسوية الشيكات المرسلة للبنك المركزي، فعندما يسلم شيكا للبنك المركزي للتسوية، فإن البنك المركزي سيقوم بتقديم هذا الشيك للبنك المسحوب عليه وسوف يحصل رصيد هذا الشيك عن طريق خصم قيمة هذا الشيك من ودائع البنك (الإحتياطي) لدى البنك المركزي، وقبل أن يتم تحصيل أرصدة هذه الشيكات، فإن هذه الشيكات تعتبر بنود نقدية عن طريق التحصيل وتعتبر من أصول البنك المركزي؛

7.2.2 الموجودات الأخرى: قد تكون بشكل موجودات أو أصول حقيقية إذا كان البنك المركزي يمتلك أية عقارات مثلاً أو تكون بشكل ودائع لدى بنوك مركزية أخرى لأغراض التعامل المالي.

وعليه يتضح مما تقدم بأن عمل البنوك المركزية يقتصر بصورة مباشرة على التعامل مع البنوك التجارية من جهة، ومع دوائر ووزارات الدولة، أو البنوك المركزية في الدول الأخرى من جهة ثانية، وبصورة غير مباشرة مع الجمهور، أي من خلال الجهاز المصرفي التجاري، كما يحصل عند بيعها أو شرائها لسندات حكومية في الأسواق المالية ويستخدم الشيكات كوسيلة للدفع.

المطلب الثالث: علاقة البنوك المركزية بالجمهور والبنوك الأخرى والهيئات الحكومية والدولية

يقف البنك المركزي على رأس الجهاز المصرفي في البلد ويتولى أمر السياسة الائتمانية والمصرفية في الدولة ويشرف على تنفيذها ولذلك فهو على علاقة بعدة جهات والتي من أهمها:

1. علاقة البنك المركزي بالبنوك الأخرى

بعد انفراد البنوك المركزية بإصدار النقد القانوني واستخدامه كاحتياطي قانوني مقابل الودائع التي تخلقها البنوك التجارية، ازدادت أهمية البنوك المركزية في نظام المصارف التجارية. وعليه أخذت هذه المصارف تودع جزءاً من أرصدها النقدية لدى البنك المركزي لتستخدمها كأداة لتصفية فروق الحسابات التي تنشأ عن معاملاتها بين بعضها البعض.

وعليه فإن الأرصدة النقدية للبنوك التجارية التي تودع لدى البنك المركزي تمثل التزامات على البنك المركزي تجاه البنوك التجارية، وعليه تنشأ بين البنك المركزي والبنوك التجارية، علاقة تشابه تلك العلاقة التي تقوم بين البنوك التجارية والأفراد، وكلما ضعفت علاقة البنك المركزي مع الأفراد ازدادت علاقته بالبنوك التجارية، وعليه يتعين على البنك المركزي أن ينسحب من ميدان العمليات المصرفية الخاصة إذا كان قيامه بمثل هذه العمليات يضر بعلاقته مع البنوك الأخرى ويعرقل تنفيذ سياسة ائتمانية مرغوب فيها. إذ أن النقد القانوني الذي يصدره البنك المركزي تستخدمه البنوك التجارية كاحتياطي للتوسع في تقديم القروض، كما تتقدم إليه البنوك التجارية للاقتراض عند الحاجة، فالموارد النقدية للبنوك التجارية تتكون أساساً من ودائع الأفراد بينما يلعب رأس المال والاحتياطيات دوراً ضئيلاً كمورد نقدي، ولكن في حالات معينة تحتاج المصارف التجارية إلى قدر إضافي من الأرصدة النقدية، فتلجأ إلى البنك المركزي تقترض منه بضمانات معينة، أو تعيد خصم الأوراق التجارية والمالية لديه. كما أنه في الحالات التي تتعرض فيها المصارف التجارية إلى أزمة سيولة عامة، أي عندما تكون سوق النقد في حاجة إلى أرصدة نقدية إضافية، فليس هناك إلا البنك المركزي كملجأ وحيد للاقتراض في حالة الأزمات العامة، ومن ثم يطلق عليه الملجأ الأخير للاقتراض.

2. علاقة البنك المركزي بالحكومة

من الملاحظ أن البنوك التجارية التي تطورت فيما بعد إلى بنوك مركزية كانت تحتل مكانة خاصة في علاقتها مع الحكومة، فمثلاً بنك إنجلترا الذي نشأ في بادئ أمره كشركة تقوم بالعمليات المصرفية كان الدافع الأصلي لإنشائه هو إقراض الحكومة البريطانية التي كانت في حاجة إلى نقود عند تأسيسه عام 1694، ومقابل ذلك منحتة الحكومة امتياز إصدار النقود الورقية. إن هذا النوع من البنوك الذي ميزته الحكومات عن غيره، اكتسب أهمية دون غيره من البنوك عندما أودعت هذه الحكومات حساباتها لديه وقام بالخدمات المصرفية، كما قدم القروض والسلفات لها. وقد تعرضت علاقة البنك المركزي بالحكومة بالنسبة إلى مدى تدخلها وطبيعة هذا التدخل وشكله إلى مناقشات عديدة، فالبنك المركزي ومن خلال انفراده بإصدار الأوراق النقدية يستطيع أن يؤثر في الحجم الكلي للنقود، ومن ثم تقع على عاتقه مسؤولية كبيرة نحو تحقيق سياسة نقدية تتسجم مع السياسة المالية بوجه خاص والسياسة الاقتصادية للدولة بوجه عام، وفي العصر الحديث تقع على البنك المركزي مسؤولية المساهمة في تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الاقتصادي ومكافحة التقلبات الاقتصادية بقدر الإمكان.

وحيث أن المتأمل في تطور علاقة البنوك المركزية بالحكومات يجدها قد تأثرت بعاملين رئيسيين: الأول هو مدى سيادة المبادئ الاقتصادية التي تحبذ زيادة تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية، حيث كلما قويت هذه المبادئ الاقتصادية في بلد من البلاد، انعكس في تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية بدرجة أكبر من ذي قبل، وبالطبع يشمل هذا التدخل شؤون النقد الائتماني، فنذكر مثلاً عندما كان مذهب الحرية الاقتصادية قوياً قبل الحرب العالمية الأولى، كان تدخل الحكومات في أعمال البنوك المركزية ضئيلاً بوجه عام. كما أنه من آثار سريان مذهب الحرية الاقتصادية أنه لم تكن هناك إدارة نقدية، بل كانت السيادة لنظام الذهب الذي أخضع حجم الإصدار للتغيرات التي تطرأ على الاحتياطات الذهبية التي احتفظت بها البنوك المركزية. أما العامل الآخر هو تلك الظروف الاقتصادية الطارئة التي أرغمت البنوك المركزية في البلدان المختلفة على السير في ركاب الخزينة العامة لتنفيذ سياسة مالية معينة، وهنا خضعت السياسة النقدية لمقتضيات السياسة المالية. فالحربان العالميتان خلفتا ظروفًا طارئة احتاجت الحكومات معها إلى مقادير ضخمة من النقود تفوق إيراداتها العادية، وذلك لتمويل العمليات

الحربية. وفي ظل هذه الظروف وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية، نجد أن البنوك المركزية خضعت لدرجات متفاوتة للخزينة العامة لتحقيق سياسة الحكومة المالية، ففي الحرب العالمية الأولى خرجت الدولة عن نظام الذهب وساهمت البنوك المركزية في تقديم النقد اللازم لتمويل العمليات الحربية، وفي الحرب العالمية الثانية أصبحت البنوك المركزية أداة طيعة لتسهيل عمليات تمويل الحرب، فالبנק المركزي الأمريكي نفذ سياسة الخزينة الأمريكية التي كانت تهدف إلى تثبيت أسعار الأوراق المالية الحكومية وكان غرضها تثبيت أسعار السندات الحكومية والاقتراض بمعدلات فائدة منخفضة.¹

3. علاقة البنك المركزي بالجمهور

تم تخويل جميع البنوك المركزية القديمة تقريباً، والعديد من المصارف الحديثة صلاحية التعامل مباشرة مع مؤسسات الأعمال والجمهور، ولكن تنامي في الآونة الأخيرة، اتجاه أصبح مقبولا أكثر فأكثر وهو عدم اشتغال البنك المركزي عادة بالعمل المصرفي العام مع العملاء من القطاع الخاص. وبدأ هذا الاتجاه بحلول نهاية القرن التاسع عشر، عندما بدأ بنك إنجلترا تقييد معاملاته الائتمانية المباشرة مع عملاء تجاريين وغيرهم من الأفراد أو المؤسسات الخاصة، وتبعه فيما بعد بنك هولندا والركسبانك في السويد وغيرها من البنوك المركزية في أوروبا.²

ومن بين أهم المبررات التي تدعو إلى تقييد تعاملات البنك المركزي مع الجمهور ما يلي:

- إن السبب الرئيسي لتولي عدد من البنوك المركزية القديمة والحديثة أعمال الصيرفة التجارية، كان النقص في التسهيلات المصرفية في بلدانها في المراحل الأولى لتواجدها، إلا أنه مع تزايد قدرة المصارف الأخرى في توفير خدمات مصرفية كافية بشروط مقبولة، أصبحت الضرورة أقل للخدمات التي يعرضها البنك المركزي.
- تعارض الخدمات المصرفية التجارية للبنوك المركزية في بعض الأوقات مباشرة مع وظائفها كبنك للبنوك، وكملاً أخيراً للإقراض ومراقب على الائتمان.

¹ صبحي تادريس قريصة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص: 154.

² زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص: 69.

- ضرورة دعم البنك المركزي للبنوك التجارية لغرض السيطرة الائتمانية أو العامة على الائتمان.

4. التعاون بين البنوك المركزية

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة العديد من التطورات الاقتصادية والمالية أدت إلى مزيد من التنسيق والتعاون بين دول العالم المختلفة في عدة مجالات اقتصادية ومالية. فعلى الصعيد المصرفي زادت العلاقات المصرفية بين الدول المختلفة، وخصوصاً بين الدول المتقدمة والدول النامية من ناحية أخرى، ومما لاشك فيه أن تطور العلاقات المصرفية على المستوى الدولي أدى إلى تأثر المصارف في بعض الدول بأداء المصارف في دول أخرى، وخصوصاً الدول المتقدمة. وترجع بداية تاريخ التعاون بين البنوك المركزية إلى عام 1920 ، بين مصرف إنجلترا والاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث رأى محافظا المصرفين أهمية التعاون فيما بين مصرفيهما من خلال المصرفين، وليس من خلال حكومتيهما أو من خلال المؤتمرات الدولية وقد كان التعاون بينهما يتمثل في تقديم بعض التسهيلات الائتمانية. وكان محافظا المصرفين قد وسعا دائرة التعاون لتشمل بعض البنوك المركزية في الدول الأوروبية وذلك بغرض دعم التعاون النقدي بين تلك الدول في أعقاب الحرب العالمية الأولى، والتي أدت إلى اضطرابات في أسعار الصرف والقيمة الشرائية للنقود في كثير من الدول الأوروبية. ومن أمثلة هذا التعاون قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بعقد اتفاقيات لتقديم تسهيلات ائتمانية للبنوك المركزية في كل من تشيكوسلوفاكيا (السابقة) وإنجلترا وذلك خلال الفترة من 1924-1925، وللبنوك المركزية في كل من بلجيكا وبولندا وإيطاليا ورومانيا وذلك خلال الفترة 1925-1929. ويعتبر عام 1930 هو بداية التعاون الرسمي بين البنوك المركزية حيث كان من نتائجه ما يلي:

- 1.4 إنشاء بنك التسويات الدولي: تم إنشاء بنك التسويات الدولي الذي يعتبر بمثابة بنك البنوك المركزية عام 1930، وكان ذلك من خلال مؤتمر (هاجو)، حيث اجتمعت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى- وهي تعتبر دول دائنة- والدول المنهزمة في الحرب والتي يجب عليها أن تدفع تعويضات إلى الدول المنتصرة، وقد كانت مسألة دفع هذه التعويضات تسبب مشكلة تقلق الدول الدائنة، وقد تم التوصل خلال هذا الاجتماع إلى الموافقة على إنشاء مؤسسة مالية دولية أطلق عليها اسم " بنك التسويات الدولي " BIS ". وقد تم إنشاؤه في مدينة بازل سويسرا، وقد بدأ بمزاولة نشاطه برأس مال

قدره 200.000 سهم، وزعت بالتساوي على البنوك المركزية للدول الضامنة وهي: بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وقد نص قانون المصرف على أن كل من الدول السابقة يمكن أن تباع أو تشتري من أسهم المصرف الآخر. ويعتبر بنك التسويات الدولي مؤسسة مالية يتمثل دورها الرئيسي في تشجيع التعاون بين البنوك المركزية، والقيام بوظيفة بنك البنوك المركزية. وبالرغم من أن الوضع القانوني للمصرف هو شركة محدودة توزع أسهمها على الدول المساهمة، إلا أنه يعتبر مؤسسة أو تنظيم دولي يخضع للقانون الدولي. ومن الجدير بالذكر أن قانون المصرف سمح للقطاع الخاص (ممثلاً غالباً في المصارف التجارية) أن يشتري بعض أسهم المصرف. وفي الوقت الراهن فإن 85% من رأسمال المصرف مملوك للبنوك المركزية والباقي مملوك للقطاع الخاص الذين يكونون أعضاء في الجمعية العمومية. ويمكن تلخيص أهم وظائف بنك التسويات الدولي فيما يلي:

- مساعدة البنوك المركزية في إدارة واستثمار احتياطياتها النقدية ويقوم أيضاً بإقراض البنوك المركزية في حالة احتياج هذه الأخيرة لهذه القروض؛
- تشجيع التعاون بين البنوك المركزية، حيث يعقد محافظو البنوك المركزية في الدول المتقدمة اجتماعات دورية في مقر البنك في بازل، وذلك لغرض تنسيق السياسات النقدية على المستوى الدولي؛
- القيام بتوسيع مجال الأبحاث النقدية التي تساعد البنوك في معرفة الاتجاهات المالية والنقدية؛
- القيام بالمساعدة على تنفيذ اتفاقيات الدفع الدولية؛
- القيام بدور هام في مجال التسويات المالية وخصوصاً فيما يتعلق بعمليات المقايضة (swap)؛
- كما تطور التعاون بين البنوك المركزية على المستوى الدولي من خلال اتفاقيات لجنة بازل والتي أنشئت سنة 1974.

2.4 مقررات لجان بازل: تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشر: كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، هولندا، السويد. وهم يشكلون الأعضاء الأساسيين في لجنة بازل ويطلق عليها أيضاً لجنة المراقبة البنكية - بال - والتي أنشأت سنة 1974 من طرف محافظي البنوك المركزية، نتيجة لإفلاس البنك الوطني Franklin في نيويورك وبنك "أرستات" Herstatt " في ألمانيا، والذي كاد يتسبب في كارثة بنكية كبيرة. وقد كان لهذه المقررات

دور كبير في إرساء قواعد الرقابة على المستوى الدولي، وذلك بالتعاون مع كافة دول العالم سواء داخل مجموعة دول العشرة أو خارجها أو على مستوى المؤسسات المهمة بذلك مثل مجموعات الرقابة الإقليمية أو صندوق النقد والبنك الدوليين، أو حتى على مستوى الخبراء العالميين والاستشاريين في مجال الرقابة.¹

كما توصلت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى وضع القواعد الرقابية الحصرية، والتي يجب أن يلتزم بها عالميا كحد أدنى للضوابط الرقابية الواجب توافرها، وقامت بطرحها على السلطات الرقابية في كافة دول العالم وكذلك على المهتمين بذلك لإبداء الرأي والتعليقات وإرسالها إلى لجنة بازل في موعد أقصاه 16-06-1997، وسوف يتم إثر ذلك صياغة بنود القواعد الرقابية الحصرية في صورتها النهائية وعرضها على صندوق النقد والبنك الدوليين لإكسابها تأييدا وقبولا عالميين باعتبارهما المرجع الرئيسي للمراقبين والسلطات الرقابية محليا وعالميا. حيث تتعهد لجنة بازل للرقابة المصرفية بحث السلطات الرقابية في كافة دول العالم على التصديق بصورة نهائية على هذه البنود، كما أنها ستتابع جدية تنفيذ هذه القواعد، وتقوم بعرض نتائجها في المؤتمر الدولي للمراقبين المصرفيين الذي عقد في أكتوبر 1998، وبصورة نصف سنوية، بعد ذلك تأخذ في اعتبارها، اختلاف التوقيت الزمني اللازم لبدء التطبيق من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف التشريعات والنظم الرقابية السائدة، وبالتالي مقدار التعديلات الواجب إجراؤها.²

¹ Christian Descamps, Jacques Soichot, Economie et Gestion de la Banque, édition EMS, Colombelles, 2002.

, P: 57.

² سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرون - الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية - المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص: 157.

المبحث الثالث: استقلالية البنوك المركزية

تعتبر استقلالية البنوك المركزية عن سياسة نقدية شفافة، واستقلالية أوسع في تنفيذها بعيدا عن أية تدخلات، لذا فإنها تعتبر معيارا لاتخاذ قرارات أكثر استقلالية، وبالتالي تحقيق أهداف أكثر أهمية، وتختلف استقلالية البنوك المركزية من دولة إلى أخرى، وتقيم درجة الاستقلالية وفق معايير محددة.

المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنوك المركزية ومحدداتها

يقصد باستقلالية البنك المركزي استقلاليته عن الحكومة، وهو مفهوم مشابه لاستقلالية القضاء، فالمؤسسة المستقلة هي التي تحدد أهدافها وتتخذ قراراتها بدون تدخل من الجهاز السياسي (التنفيذي والتشريعي). والاستقلالية فيما يتعلق بالبنك المركزي غالبا ما تعني آلية عمل السياسة النقدية، وغالبا ما تقوم الحكومة بتحديد أهداف السياسة النقدية باعتبار أن الحكومة تمثل الشعب، خصوصا إذا كانت منتخبة من الشعب، فالحكومة تقوم بتحديد الهدف ثم تطلب من البنك المركزي العمل لتحقيق هذا الهدف. فالبنك الذي يقوم بعمله لتحقيق هذا الهدف دون تدخل من الحكومة يعتبر مستقلا.

وبشكل أدق تعني استقلالية البنك المركزي عن الحكومة أن الحكومة لا تستطيع إجباره على تمويل العجز في ميزانية الدولة، فإذا كانت نفقات الحكومة أكبر من إيراداتها يكون هناك عجز يمكن تمويله عن طريق بيع السندات الحكومية أو الاقتراض، وعادة ما يقوم البنك المركزي ببيع تلك السندات طوعا إذا كان البنك المركزي مستقلا، ولكن تحت استقلالية البنك المركزي لا تستطيع الحكومة إلزام البنك على القيام بذلك.

حيث أن مفهوم الاستقلالية للبنوك المركزية لا يعني الانفصال التام عن الحكومة في كل شيء، إذ أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة من مؤسسات الحكومة تعمل في الإطار التنظيمي للدولة، ولكن معنى الاستقلالية يتجسد في القرارات التي تصدر عنه، بحيث يجب أن تكون قراراته تعطي الأولوية في المحافظة على استقرار الأسعار. حيث كان دافيد ريكاردو "D.Ricardo" أول من نادى إلى مفهوم الاستقلالية حيث تطرق إلى أنه لا يمكن الاطمئنان في الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية لأنه يؤدي إلى الإفراط في استخدامها، واقترح أن يتم وضع احتكار الإصدار النقدي في أيدي نواب يتم تفويضهم من طرف مجلس النواب. ثم تطور مفهوم الاستقلالية من وظيفة الإصدار

النقدي إلى التأثير في اقتصاديات الدول من خلال التناسق بين حجم المعروض النقدي ومصلحة الاقتصاد واستقرار قيمة العملة، ومع تطور وظائف البنوك وتطور النشاط الاقتصادي وتنامي دور البنوك المركزية إلى التأثير في اقتصاديات الدول من خلال التناسق بين حجم المعروض النقدي ومصلحة واستقرار قيمة العملة، ظهرت الدعوة إلى استقلالية البنوك المركزية والمطالبة بعدم تدخل الحكومة في صلاحياتها. إلا أنه وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية خلال سنة 1929 لجأت الكثير من الدول إلى تحويل ملكية هذه البنوك إلى الدولة نظراً لحاجتها إلى الأموال لتمويل احتياجاتها وبذلك فقدت البنوك المركزية استقلاليتها التي كانت تتمتع بها من قبل. إلا أنه ومع التطور والتوسع الكبير للنشاط الاقتصادي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، أقدمت العديد من الدول على اعتماد برامج لإصلاح هياكلها الاقتصادية والمالية والتي منها ما يتعلق بالبنوك المركزية، حيث اعتمدت الاستقلالية كشرط لتحقيق سياسة نقدية واقتصادية متوازنة وهذا ما نصت عليه معاهدة " ماستريخت " في 07 مارس 1992، حيث أكدت على استقلالية البنوك المركزية للدول الأعضاء، ومنع أي تدخل من طرف الحكومات من شأنه أن يؤثر على تحقيق هدفها الرئيسي والمتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار.¹

1. تعريف استقلالية البنوك المركزية

يمكن النظر إلى استقلالية البنوك المركزية من زاويتين:

1.1 الزاوية الأولى: من خلال النظر إلى وظيفة البنوك المركزية في رسم وإدارة السياسة النقدية، وبالتالي يراد بمفهوم الاستقلالية هنا:²

- وجود بنك مركزي يضع السياسة النقدية دون الاهتمام لأهداف السلطة المالية، أو هي قدرة البنك المركزي على تصميم وتنفيذ السياسة النقدية بدون تدخل من السلطة الحكومية وأجهزتها.

¹ وشاح رزاق، ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد المائة والثاني عشر، أبريل - نيسان 2012، السنة الحادية عشر، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، ص ص: 4-5.

² يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، مرجع سابق، ص ص: 174-175.

- ويرى آخرون أن استقلالية البنوك المركزية تشير إلى حالة انعزال البنك المركزي من الضغط السياسي الذي تمارسه الحكومة، وفيها يتمتع البنك المركزي بحرية كبيرة في تنفيذ وتحديد السياسة النقدية، وهناك من يعرف الاستقلالية بأنها: قدرة البنك على إعداد وتحديد وتحقيق الأهداف التي يتطلب إنجازها بعيدا عن التأثيرات الحكومية.
- ويذهب آخرون إلى أن الاستقلالية: لا تعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي، حيث أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي لدولة، ولكن يجب أن تكون قراراتها المتعلقة بالسياسة النقدية مستقلة وأن تكون السياسة النقدية متسقة مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

2.1 الزاوية الثانية: هناك تعاريف وسعت من مفهوم الاستقلالية، إذ لم تقتصر على المفهوم الفني بل منحت أبعادا أوسع شملت إضافة لمهمة السياسة النقدية ومكافحة التضخم، استقلالية البنوك الذاتية فيما يتعلق بإدارة وتعيين العاملين في هذه البنوك، فعرف البعض الاستقلالية بأنها: مدى الاستقلالية التي يتمتع بها المسؤولون الرئيسيون في البنوك المركزية ولاسيما فيما يتعلق بعمليات التعيين وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل المدة المحددة لهم بموجب القانون.¹

وهناك تعريف آخر أوسع يشمل النشاط الفني والإداري للبنوك، فالاستقلالية تعني استقلال البنوك المركزية التام عن الحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية أو الهيكل التنظيمي.

2. محددات استقلالية البنوك المركزية

يوجد إجماع فيما يتعلق باستقلالية البنوك المركزية، أحدهما مؤيد والآخر معارض:

- 1.2. مضمون الاتجاه المؤيد لاستقلالية البنوك المركزية: إن آراء المؤيدين لفكرة استقلالية البنوك المركزية تستند إلى جانبين:²

¹ يوسف حسن يوسف، المرجع نفسه، ص: 175.

² زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص: 102.

1.1.2 الجانب الأول: وهو سياسي نظرا لتعارض أهداف البنوك المركزية الساعية إلى الاستقرار النقدي والحفاظ على استقرار معدلات التضخم وهو ما يتعارض أحيانا مع المواقف السياسية العامة للدولة و أهدافها المرحلية. ويرى أصحاب هذا الطرح أن رسم وتحديد الشؤون النقدية يجب أن تكون بعيدة عن تدخل السياسيين بما فيهم أعضاء الحكومة والبرلمان لأنهم في الغالب يتبنون سياسات تخدم مصالحهم السياسية على الرغم من أنها أحيانا تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها كارتفاع معدلات التضخم، ويضيف هؤلاء أن من شأن مصداقية السياسة النقدية التي تتمتع بها هذه البنوك أن تتطور وتحسن إذا ما منحت مهمة رسم السياسة النقدية لأيدي مختصة بعيدة عن ضغوط رجال السياسة، إذ يستطيع المختصون النظر إلى المدى البعيد وكيف يجب أن تكون فعالية السياسة النقدية ضمن مجمل النشاط الاقتصادي، وقد ارتبط الأساس الفكري لهذا الرأي بمسألة عدم الاستمرار الزمني للسياسة النقدية.

2.1.2 الجانب الثاني: وهو الجانب الاقتصادي، من خلال أن تمتع البنوك المركزية بالاستقلالية عن الحكومة يتيح لها تحقيق الاستقرار في قيمة النقد وزيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي، وقد استند أصحاب هذا الرأي إلى الأخذ بعين الاعتبار بالدارسات والبحوث التي أثبتت أن البلدان التي تتمتع بنوكها المركزية بالاستقلالية شهدت معدلات تضخم منخفضة مع استبعادهم لتأثيرات الاستقلالية على التنمية الاقتصادية للبلد المعني.

2.2 مضمون الاتجاه المعارض لاستقلالية البنوك المركزية: ينطلق الرافضون لفكرة الاستقلالية من التعارض فيما بين المؤيدين للاستقلالية أنفسهم فمنهم من يرى أن الاستقلالية يجب أن تتمثل في تحقيق أهداف السياسة النقدية، فيما يرى القسم الآخر أن الاستقلالية تتمثل في استخدام الأدوات النقدية فقط من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية.¹

• أن الاستقلالية هي ليست شرطا ضروريا، و ليست شرطا كافيا لضمان بنك مركزي قوي وفعال؛

¹ خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، عدد: 23، 2011، ص ص: 76-77.

- ويدعم (ملتون فريدمان) معارضته لوجود بنك مركزي مستقل بالقول أن مقداراً كبيراً من الأذى يمكن أن يلحق النظام النقدي عندما يخطئ عدد قليل ممن يمتلكون سلطة التأثير على هذا النظام؛
- ويرى (دي كوك) أن البنك المركزي يجب أن يخضع لإجراءات رقابة الدولة ومن ثم فإنه ليس للبنك المركزي الحق بالمطالبة بالاستقلال عن الحكومة وخاصة في شؤون السياسة النقدية وسياسة التحويل الخارجي؛
- نظراً لمشاركة الحكومة في رأس مال البنك المركزي فإن هذا يمنحها الحق بالتدخل في سياساته؛
- ومن أوجه القلق الأساسية بشأن استقلالية البنوك المركزية، أنها لا تقوم بالفعل بتحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل، فمادامت البنوك المركزية بواعثها وأهدافها الداخلية الخاصة، فإنها قد تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية؛

المطلب الثاني: معايير استقلالية البنوك المركزية والمبررات الداعية لها

إن الدراسات المتعلقة باستقلالية البنوك المركزية واجهت صعوبة في قياس درجة الاستقلالية، نظراً لأن هذه الأخيرة بطبيعتها لا يمكن قياسها كمياً بشكل دقيق، لما يحكمها من عوامل تشمل أحكاماً قيمية ونسبية.

1. معايير استقلالية البنوك المركزية

هناك مجموعة من المعايير التي على أساسها يمكن تحديد مدى استقلالية البنك المركزي، ويمكن تصنيفها إلى معايير قانونية ومعايير اقتصادية.

1.1. المعايير القانونية: تتمثل المعايير القانونية في ما يلي:¹

- 1.1.1 مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجلس الإدارة: في حالة تمتع البنك المركزي بالاستقلالية يقيد حق الحكومة في تعيينهم أو عزلهم طالما أن الاستقلالية تتطلب وجود نص قانوني يمنع إقالتهم من مناصبهم قبل انتهاء المدة القانونية لعهدتهم؛

¹ نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994، ص: 32-33.

2.1.1 مدة بقاء المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة: كلما كانت مدة تولي مهام المحافظ أو أعضاء

مجلس إدارة البنك أطول كلما كان ذلك دليلا على استقلالية البنك المركزي؛

3.1.1 تركيبة مجلس إدارة البنك: أي مدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس، وإذا كان هناك تمثيل،

هل يقتصر على مجرد الحضور أو الاستماع والاشتراك في المناقشات، أم أنه يمتد إلى حق التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات والاعتراض عليها عند اللزوم لحين عرضها على مجلس الوزراء مثلا

فهذا يعد مظهر من مظاهر انخفاض الاستقلالية؛

4.1.1 الجهة التي تتولى مساءلة المسؤولين عن السياسة النقدية: إن البنوك المركزية التي تتمتع

بالاستقلالية التامة تكون مسؤولة أمام الرأي العام مباشرة وتقل هذه الاستقلالية إذا كانت مسؤولة أمام البرلمان وتزداد انخفاضا إذا كانت مسؤولة أمام الحكومة، وكلما تقلصت أو انعدمت الجهات المسؤولة

عن المساءلة ومحاسبة البنك كلما كانت الاستقلالية أكثر؛

5.1.1 استقلالية ميزانية البنك المركزي: أي مدى سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي التي

تعد بمثابة وسيلة ضغط غير مباشر تستعملها الحكومة لتوجيه سياسات البنك للحد من قدرته على الحصول على الموارد المالية الضرورية في حالة عدم تنفيذ أوامرها، وهذا يعد مؤشر على عدم استقلالية البنك المركزي.

2.1 المعايير الاقتصادية: تتمثل المعايير الاقتصادية في العناصر الآتية:¹

1.2.1 مدى تعدد أهداف السياسة النقدية: يتمتع البنك المركزي باستقلالية أكبر إن لم يكن هناك تحديد

دقيق ومتعدد لأهداف السياسة النقدية، ومهمته تكون وثيقة الصلة بتحقيق هدف استقرار الأسعار كهدف وحيد للسياسة النقدية، أم هو الهدف الأول والرئيسي مع أهداف أخرى، وبعبارة أخرى هل يكون لهدف المحافظة على استقرار الأسعار الأولوية في حالة تعارضه مع الأهداف الأخرى أيا كانت درجة إلحاحها، أم أنه يتساوى في الأهمية مع بقية الأهداف؛

2.2.1 مدى قدرة البنك المركزي على تحديد معدل التضخم: ويقصد به قدرة البنك المركزي على

تحديد الهدف الرقمي لمعدل التضخم دون تدخل الحكومة، فهذا دليل على استقلالية البنك المركزي، أما

¹ اكن لونيس، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص: 90.

في حالة تحديده من قبل الحكومة وتترك له حرية اختيار أدوات السياسة النقدية لتحقيقه، أو من خلال التشاور بين الطرفين فهذا يحد من درجة الاستقلالية؛

3.2.1 مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية: حتى يستطيع البنك المركزي تحقيق أهداف السياسة النقدية ينبغي أن يكون للبنك المركزي صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية دون تدخل الحكومة في ذلك وفي هذه الحالة يكون البنك المركزي يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية؛

4.2.1 مدى إمكانية منح القروض للحكومة: أي مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية ومدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها، فكلما كانت قيود الإقراض للقطاع العام أشد صرامة كان البنك المركزي أكثر استقلالية؛

2. مبررات الدعوة إلى استقلالية البنوك المركزية

يستند اختلاف آراء الاقتصاديين حول الدعوة إلى استقلالية البنوك المركزية إلى العديد من المبررات الاقتصادية والإدارية والسياسية ومنها:¹

1.2 المبررات الاقتصادية: نظر إلى التدخل من طرف الحكومة في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية فإن ذلك سيؤدي في غالب الأحيان إلى عدم معالجة مشكلة الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم لأن السياسة النقدية لم تؤثر بالشكل المحدد في حالة ما إذا كان البنك المركزي مستقلاً عن تدخلات الحكومة، كذلك الاقتراض الحكومي المستمر من البنوك المركزية لتمويل العجز في الموازنة العامة وما ينجر عن ذلك من آثار سلبية كارتفاع معدلات التضخم. كما أن استقلالية البنوك المركزية تعطي الصلاحية لهذه البنوك للحفاظ على قيمة العملة والحفاظ على قوتها الشرائية والحد من تدهورها هذا إضافة إلى ما تم إثباته من خلال الواقع من أن الفشل في السياسات النقدية وإجراءات الحكومة في معالجة مشاكل الركود والبطالة والتضخم كان دافعا أساسيا إلى المطالبة باستقلالية البنوك المركزية عن تدخل الحكومات؛

¹ يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص ص: 186-187.

2.2 المبررات الإدارية والقانونية: إذ أنه بالنظر إلى الوظائف المتعددة المنوطة بالبنوك المركزية وقيامها بأعمال نيابة عن الحكومة فإن ذلك يتطلب استقلاليتها عن الحكومة. كما أن خضوع البنوك المركزية للحكومة يعني تقييدها عن تنفيذ السياسة النقدية عن الموعد المحدد، حيث يتوجب الحصول على الموافقات اللازمة من طرف الحكومة وهو ما يستغرق وقتا طويلا، بحيث يؤدي إلى تعطيل تنفيذ السياسة النقدية في الوقت المناسب مما ينعكس سلبا على معالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وهو ما يتطلب ضمان استقلالية البنوك المركزية لتفادي ذلك. هذا إضافة لما يتوجب الالتزام به في إطار تنفيذ الاتفاقيات والتشريعات الدولية والتي تدعو إلى استقلالية البنوك المركزية التي من بينها معاهدة ماستريخت 1992.

3.2 المبررات السياسية: تسعى الدول إلى الوصول إلى أهدافها السياسية العامة باللجوء إلى استخدام مختلف الوسائل دون أن تأخذ بنظر الاعتبار الأهداف المعلنة للسياسة النقدية وقدرة الاقتصاد الوطني على تحمل أعباء أهدافها السياسية، مما يضع أمام التوجه إلى الاستقلالية مبرر آخر للدعوة إلى استقلالية البنوك المركزية عن السلطة السياسية. حيث تسعى الحكومات والأحزاب السياسية عند تسلمها السلطة إلى استغلال وظائف البنوك المركزية لتحقيق أهدافها السياسية المعلنة وغير المعلنة ولاسيما مسألة التأثير على عرض النقد وزيادة كمية المعروض النقدي في التداول، كما أن حصول البنوك المركزية على استقلاليتها يعني تدعيم موقف البنوك ضد هذه التوجهات السياسية.

المطلب الثالث: تجارب استقلالية البنك المركزي في بعض الدول

سيتم تناول تجارب بعض الدول فيما يتعلق باستقلالية البنوك المركزية.

1. تجارب الدول المتقدمة

ترتكز استقلالية البنوك المركزية للدول المتقدمة حول مجموعة معايير معينة تتحدد بها، في ظل ذلك نجد البنوك المركزية لكل من ألمانيا، سويسرا، الولايات المتحدة، ونيوزلندا، أكثر استجابة لها ويمكن تحليل الاستقلالية في هذه الدول من حيث:¹

1 دريس رشيد، إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص ص: 84-86.

• **الحرية في إدارة السياسة النقدية:** تتمتع بنوك كل من ألمانيا، سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية بحرية كبيرة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، ولكن هذا لا يعني التشاور مع حكوماتها عند وضع السياسات، كما لا يمكن لهذه الحكومات أن تفرض سياسة محددة على البنوك كما لا يشترط موافقة الحكومة على سياسات البنك الذي يعود إليه القرار الأخير في حال الاختلاف؛

• **المكانة الخاصة لهدف تحقيق الاستقرار للمستوى العام للأسعار:** إن الغاية للسياسة النقدية في ألمانيا هو حماية العملة ودعم السياسة العامة للحكومة في الحدود التي تتوافق مع هدف حماية العملة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالهدف هو الحفاظ على مجمل النقد والائتمان على المدى الطويل بالتوازي مع الحفاظ على قوة الدفع للاقتصاد لزيادة الإنتاج ومعدل التشغيل، واستقرار الأسعار ومعقولية أسعار الفائدة؛

• **مدى التزام البنك المركزي بتمويل الحكومة:** تضع ألمانيا وسويسرا قيودا على تمويل بنوكها المركزية للحكومة، ويسمح لها فقط بشراء الأوراق الحكومية من خلال عمليات السوق المفتوحة، ولا تضع الولايات المتحدة الأمريكية قيودا على تمويل الاحتياطي الفيدرالي للحكومة الأمريكية، أما بالنسبة للنظام الأوروبي فإنه يمنع على البنوك المركزية أن تمنح حكوماتها تسهيلات ائتمانية أو أن تسمح لها بالسحب على المكشوف، وأيضا يمنع عليها أن تشتري من حكوماتها أي أدوات دين بشكل مباشر، كما يمنع على الحكومات التمييز بين المؤسسات المالية في تعاملاتها.

• **سلطة الحكومة في تعيين محافظ البنك ومجلس إدارته:** بالنسبة لألمانيا نجد أن رئيس الجمهورية هو الذي يعين المحافظ ونائبه وأعضاء المجلس بعد ترشيحهم من الحكومة الفيدرالية وليس هناك أي نص ينص على هؤلاء، والبنك هو الذي يقرر نفقاته بنفسه دون رقابة حكومية رغم خضوعه لرقابة المحكمة الفيدرالية للمحاسبة، وفي سويسرا يعين مجلس المحافظين من قبل المجلس الفيدرالي لمدة ستة (06) سنوات قابلة للتجديد، أما الإدارة العليا فإنها تخضع لرقابة المساهمين لأنه مملوك ملكية خاصة ولا يوجد نص لعزلهم، ولا تملك الحكومة أي رقابة على ميزانيته لأن مجلس المحافظين يعرض حساباته على المجلس

الفيدرالي للموافقة عليها قبل عرضها على الجمعية العمومية للمساهمين، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فمجلس المحافظين هو السلطة العليا في النظام الاحتياطي الفيدرالي يعينون من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دون وجود نص على عزلهم ولا سلطة للحكومة فيما يخص ميزانية الاحتياطي الفيدرالي؛

• **مسألة البنك المركزي:** ليست هناك جهة يمكنها مساءلة البنك المركزي في ألمانيا وسويسرا، ولكن يلتزم البنكان على إعلان أهدافهما النقدية، ومن ثم تسهل متابعة أدائهما في إدارة السياسة النقدية من قبل الرأي العام، وينشر البنك المركزي الألماني تقريراً سنوياً وهو غير ملزم بتقديمه للبرلمان أو الحكومة، وفي سويسرا يقدم البنك تقريراً سنوياً للمساهمين، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يقدم البنك تقريراً نصف سنوي إلى الكونجرس ويلزمه التشريع بمناقشة الأرقام الخاصة بالأهداف النقدية دون الالتزام بهذه الأهداف.

1.1 تجربة الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأمريكي): تم إنشاء البنك المركزي الأمريكي أو ما يعرف بالاحتياطي الفدرالي سنة 1914، وذلك رغبة من الحكومة الأمريكية في تعزيز الإشراف على القطاع النقدي والمالي نظراً للأزمات المالية التي حدثت في أواخر القرن التاسع عشر والتي نتج عنها إفلاس العديد من البنوك خاصة في سنة 1907، وقد تم بذلك إقرار قانون الاحتياطي الفدرالي في: 1913/12/23 بعد موافقة الكونجرس وتوقيع الرئيس الأمريكي ويلسون عليه.

ويتكون الاحتياطي الفدرالي من 12 فرعاً منتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية تغطي كافة الولايات وكل بنك ينتمي إليه قطاع محدد من البنوك التجارية، ويطلق على هذه الأخيرة ما يسمى بالبنوك الأعضاء. وما يميز البنك المركزي الأمريكي أن القطاع الخاص ممثلاً في البنوك التجارية هي المالك لبنوك الاحتياط وهذا يعني عدم سيطرة الحكومة على الاحتياطي الفدرالي من ناحية الملكية، حيث يدفع كل بنك تجاري عضو قدراً محدداً في رأس مال البنك الاحتياطي التابع له يعادل 3% من (فائض + رأس المال) العضو، بالإضافة إلى نسبة 3% أخرى غير مدفوعة يمكن أن يطلبها بنك الاحتياط. ويحصل المساهمون وهم البنوك الأعضاء على نسبة 6% من الربح السنوي توزع بحسب رصيد كل بنك عضو في بنك الاحتياط .

إن استقلالية الاحتياطي الفدرالي الأمريكي مرتبطة بالعناصر الآتية:¹

1.1.1 عناصر مرتبطة بجانب السلطة وتشمل :

- استقلال الأشخاص القائمين على صياغة السياسة النقدية (استقلالية شخصية): حيث أن الأعضاء يعينون من طرف رئيس الجمهورية الذي يعد رئيسا للحكومة وذلك بعد استشارة الكونجرس وأخذ موافقته ويعين كل عضو لمدة أربعة عشر عاما دون إمكانية عزله خلالها ؛
- الاستقلال في صياغة السياسة النقدية (استقلالية مؤسسية): حيث يمنح القانون السلطات الكاملة في إدارة القاعدة النقدية وذلك عن طريق استخدامه الوسائل النقدية المختلفة ومن أهمها سعر الخصم والاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة التي تعد من أهم وسائل السياسة النقدية المستخدمة في الولايات المتحدة؛
- حدود التمويل المقدم من البنك المركزي للحكومة (استقلالية الأدوات: بحيث إن البنك المركزي الأمريكي لا يمكن له أن يمنح ائتمان ممثلا في سحب على المكشوف أو تقديم قروض طويلة الأجل أو سلف، كما يمنع القانون البنك المركزي من شراء الأوراق المالية من السوق الأولي والتي تولد التزامات على الحكومة ومن جهة أخرى يسمح لها بشراء الأوراق المالية من السوق الثانوي).

2.1.1 عناصر مرتبطة بجانب المسؤولية وتشمل:

- مدى أولوية تحقيق استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية للبنك المركزي (ينص القانون على أن مسؤولية الاحتياطي الفدرالي تتمثل في تحقيق أقصى توظيف، واستقرار الأسعار وأسعار معتدلة على المدى الطويل)؛
- مدى وجود آلية مسائلة قوية عن تحقيق استقرار الأسعار (وفقا لقانون البنك المركزي يجب على الاحتياطي الفدرالي تقديم تقرير مكتوب للبرلمان يعرض فيه رؤيته حول الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة موضحا أهداف وخطط مجلس الاحتياطي الفيدرالي ولجنة

¹ منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية ، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات - يومي: 14/15 ديسمبر 2004 ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة - حسية بن بوعلي - الشلف.

عمليات السوق المفتوحة وارتباط هذه الأهداف والخطط بأهداف الإدارة الحكومية والكونجرس).

حيث يُعد الاحتياطي الفدرالي أحد أكبر البنوك المركزية استقلالا على المستوى العالمي وذلك بسبب إتاحة الحرية الكاملة بموجب القانون في صياغة السياسة النقدية من جانب الاحتياطي الفدرالي مع تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة طويلة نسبيا دون إمكانية عزلهم بالإضافة إلى القيود المفروضة على الائتمان المقدم من البنك المركزي للحكومة.

2.1 تجربة البنك المركزي الفرنسي وخصائصه: اعتبر البنك المركزي الفرنسي السياسة النقدية بمثابة جزء من السياسة الاقتصادية للحكومة ولم يعترف بالتالي باستقلال هذا البنك عن الحكومة، والتي تعتبر مسؤولة وفقا للدستور عن تحديد "السياسة العامة للدولة" ومنها السياسة النقدية، غير أن هذا القانون الصادر سنة 1993 عمل على تغيير العلاقة بين السلطات التنفيذية والبنك المركزي، وكان هذا نتيجة انضمام فرنسا إلى اتفاقية الوحدة الأوروبية الموقعة في 07 فيفري 1992، حيث أقرت معاهدة ماستريخت أنه على الدول الموقعة أن تبدأ بتغيير تشريعاتها بما يحقق استقلالية البنك المركزي، وقد كان قانون 1993 الفرنسي الأداة التي أعطت الاستقلالية للبنك المركزي الفرنسي.

ومن أهم معالم ذلك ما يلي:

- منح تحديد السياسة النقدية كلية للبنك المركزي، وتنفيذها بالشكل الذي يراه مناسبا بهدف تحقيق استقرار الأسعار؛
- فيما يخص المساءلة والمحاسبة، يقوم محافظ البنك المركزي بتقديم تقرير النشاط إلى رئيس الجمهورية عن كل عمليات البنك المركزي والسياسة النقدية وأهدافها إضافة للرقابة البرلمانية؛
- وضعت ضوابط خاصة بتعيين وإقالة محافظ البنك المركزي وكبار مسؤوليه؛
- كما أظهر القانون الجديد للبنك المركزي الفرنسي مبدأ الفصل بين نشاط البنك المركزي والمتطلبات المالية للحكومة في مجال منح القرض.

2. تجارب البنوك المركزية لأمريكا اللاتينية

إن رسم خريطة إصلاح البنك المركزي بدأت من الشيلي سنة 1989 إلى بلدان أمريكا اللاتينية تقريبا التي وافقت على تشريعات تمنح البنوك المركزية "استقلالا ذاتيا" معززا في مقابل خضوع أكبر للمساءلة. وهذه الإصلاحات تسعى لتحقيق أربعة أهداف تعطي أولويات مختلفة عبر البلدان:¹

- أولوية واضحة للسعي لتحقيق استقرار الأسعار بدلا من النمو الاقتصادي (الذي كان الهدف الأول عادة)؛
- استقلال ذاتي سياسي لصياغة سياسة نقدية والذي كان من أثره فك الروابط بين منع السياسة ومواعيد الانتخابات؛
- استقلال ذاتي في تسيير العمل لإدارة السياسة النقدية بدون قيود، بما في ذلك القدرة على تحديد أسعار الفائدة بدون تدخل حكومي وقيود صارمة على تمويل العجز المالي وحقوق منع ذلك أحيانا؛
- الخضوع للمساءلة حول تحقيق أهداف التضخم؛

وقد تم استكمال هذه التغييرات المؤسسة لها في أغلب البلدان بتغيير نظام السياسة النقدية، فعلى مدى العقدين الماضيين، تخلت البنوك المركزية عن ربط سعر الصرف بعملة أخرى لصالح الترتيبات المرنة، وفي بداية التسعينات ومع الارتفاع الكبير لمعدلات التضخم في المنطقة، شرع أغلب البلدان في استراتيجيات للتثبيت استناداً إلى أداة لتثبيت سعر الصرف تدعمها تدفقات متنامية لرأس المال وفي الواقع العملي كان هذا يعني أن أغلب البنوك المركزية قد قيدت بشدة قدرتها على إدارة السياسة النقدية، ولكن سلسلة من الأزمات المالية الشاملة، والتي اجتمعت مع سياسات مالية مفرطة في التوسع، أدت في النهاية إلى انهيار ربط سعر الصرف في الأرجنتين والبرازيل والإكوادور والمكسيك وأرجواي وفنزويلا. وكان الانتقال إلى مرونة سعر الصرف مسببا للصدمات واصطحب بتخفيضات سريعة وحادة في قيمة العملة.

1 دريس رشيد، مرجع سابق، ص ص: 86-87 .

كما بدأت البنوك المركزية في البرازيل والشيلى وكولومبيا والمكسيك والبيرو في استهداف التضخم في أواخر التسعينات وأوائل العقد من القرن 21، وقد سمح التشريع الجديد للبنوك المركزية بصياغة سياسة نقدية واضحة الهدف و شفافة ومستقلة لصياغة واتخاذ القرار، وتخضع للإجراءات الصارمة المتعلقة بالمساءلة.

3. تجربة البنك المركزي المصري

نص القانون رقم 120 الصادر سنة 1975 في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي في مادته الأولى على أن " البنك المركزي المصري شخصية اعتبارية عامة مستقلة يقوم بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة بما يساعد على تنمية الاقتصاد الوطني ودعمه والمساهمة في استقرار النقد المصري". حيث يباشر السلطات والاختصاصات المخولة له بالقانون رقم (163) لسنة 1957، ووفقا للأحكام والقواعد المنصوص عليها بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون. إن هذا القانون لم يأت بجديد يذكر بالنسبة لمهمة البنك المركزي في مجال السياسة النقدية، بل وسع فقط من صلاحيات واختصاصات البنك المركزي، حيث تضمنت المادة 07 والمعدلة بالقانون رقم 37 لسنة 1992 بنود طويلة من المهام الموكلة إلى البنك المركزي.

إضافة إلى ذلك فإن القانون رقم 37 لسنة 1992 الذي تضمن الإجراءات والقواعد التنظيمية التي تستهدف تحقيق كفاءة وفعالية الإشراف المصرفي وبلورة دور البنك المركزي المصري أكد مرة أخرى أولوية السياسة الاقتصادية للدولة على السياسة النقدية والمصرفية للبنك المركزي المصري.

أما فيما يتعلق بالمساءلة والمحاسبة يعد البنك المركزي مسؤولا أمام السلطة التنفيذية والبرلمانية، وفيما يخص التعيين والإقالة للمحافظ وكبار المسؤولين، يعين المحافظ ونائبه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، ويكون مدة التعيين أربعة سنوات قابلة للتجديد، أما باقي المسؤولين لا ينضمون إلى المجلس بحكم وظائفهم، ويتم تعيينهم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويتم اختيارهم بقرار من مجلس الوزراء بعد أخذ رأي كل من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ومحافظ البنك المركزي. أما فيما يخص الاستقلال المالي، فقد خول مجلس إدارة البنك المركزي المصري بموجب المادة 23 من القانون رقم 120 لسنة 1975 والمعدلة بالقانون رقم 50 لسنة 1984

باعتتماد الموازنة التخطيطية للبنك ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا وتعود إلى مجلس الإدارة صلاحية الموافقة على حساب الأرباح والخسائر والميزانية والتقرير الذي يعده البنك عن مركزه المالي خلال السنة المنتهية. وفي مجال استخدام أدوات السياسة النقدية فإن المادة 48 من القانون رقم 162 لسنة 1957 والمعدلة بالقانون رقم 37 لسنة 1992 تنص على أنه يقوم البنك المركزي بعقد عمليات ائتمان مع البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها مجلس إدارة البنك ويحدد المجلس أسعار الخصم وأسعار العائد حسب طبيعة هذه العمليات وآجالها ومقدار الحاجة إليها وفقا لسياسة النقد والائتمان، كما نصت أيضا المادة 51 من القانون المذكور على أنه يجوز للبنك المركزي أن يتعامل بالشراء أو البيع في السوق المفتوحة في الأوراق الحكومية المصرية والأوراق المضمونة من الحكومة والسندات والأذونات وغيرها من الأوراق التجارية، وتعد هذه العمليات وفقا لتوجهات السياسة النقدية.

وما يستنتج أن البنك المركزي المصري لم يمنح صلاحية تحديد السياسة النقدية بمفرده وبيان أهدافه فدوره ينحصر في تنظيم السياسة النقدية والإشراف على تنفيذها دون تحديدها وصياغتها، وهذا يعود إلى الدستور المصري الذي ينص على أن رسم السياسة هو من مسؤولية السلطة التنفيذية، حيث نجد المادة 156 منه تنص على أنه يمارس مجلس الوزراء بالإشراف مع رئيس الجمهورية بوضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وتكون الوزارة مسؤولة أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة ومن هنا نرى أن البنك المركزي هو أداة من أدوات السلطة التنفيذية ومنفذا لسياستها.

وبهذا فإن البنك المركزي مجبر على دعم السياسة الحكومية بغض النظر عن رأيه فيها أو مدى إخفاقه معها لأن القانون ينص على أنه يعمل وفقا للخطة العامة للدولة، كما أن البنك المركزي المصري مسؤولا أمام السلطتين التنفيذية والتشريعية، إضافة إلى طبيعة تعيين المحافظ ونائبيه وأعضاء مجلس الإدارة.

خلاصة الفصل الأول

إن البنوك المركزية هي مؤسسات نقدية تقوم بدور هام على مستوى النظام النقدي والمصرفي، وقد نشأت في بادئ الأمر بنوكا تجارية ثم تطورت وأصبحت تقوم بوظيفة الإصدار وبعض الوظائف الأخرى لصالح الحكومة مما جعلها تحتل الصدارة بالنسبة للعمل المصرفي.

وللبنوك المركزية وظائف هامة فهي بنوك الدولة ومستشارها المالي وتتولى عملية الإصدار النقدي وتحفظ باحتياطات الدولة من الذهب والعملة الأجنبية كما تشرف على البنوك التجارية وتراقب العمل المصرفي وتسهر من أجل تحقيق الاستقرار النقدي وإدارة السياسة النقدية.

وتلعب البنوك المركزية دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تحملها مسؤولية إدارة النشاط النقدي الذي يكون ضروريا لتمويل النشاط السلي والخدمي وذلك من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية ودعم المؤسسات المالية والمصرفية إضافة إلى تمويل الاقتراض الحكومي لتمويل الإنفاق العام والاشتراك في الهيئات والمؤسسات التي تستهدف تمويل التنمية الاقتصادية.

ولا تستطيع البنوك المركزية تحقيق أهدافها إلا إذا كانت تقوم بعملها في ظل استقلالية تامة والاستقلالية فيما يتعلق بالبنك المركزي غالبا ما تعني آلية عمل السياسة النقدية. حيث يتم تحديد أهداف السياسة النقدية ثم يقوم البنك المركزي بالعمل على تحقيق هذا الهدف. فالبنك الذي يقوم بعمله لتحقيق هذا الهدف بدون تدخل من الحكومة يعتبر مستقلا.

إلا أن مفهوم الاستقلالية للبنوك المركزية لا يعني الانفصال التام عن الحكومة في كل شيء، إذ أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة من مؤسسات الحكومة تعمل في الإطار التنظيمي للدولة، ولكن معنى الاستقلالية يتجسد في القرارات التي تصدر عنه، بحيث يجب أن تكون قراراته تعطي الأولوية في المحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

الفصل الثاني

الاستقرار الاقتصادي

وسياسات تحقيقه

تمهيد

نظرا للأهمية البالغة للاستقرار الاقتصادي، فإن كل الدول تسعى جاهدة للحفاظ على استقرار اقتصادها من خلال إتباعها لعدة إجراءات وسياسات اقتصادية والتي يكون هدفها الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استقرار الأسعار وتخفيض معدلات البطالة وتحقيق التوازن الخارجي وتوازن ميزان المدفوعات وكذلك سعيها إلى البحث في أسباب عدم الاستقرار، وإيجاد السياسة البديلة عند الضرورة والتي تؤدي إلى التخفيف من حدة عدم الاستقرار، ولذا فإن أهمية الاستقرار على المستويين المحلي والدولي لها علاقة بمدى الترابط القوي بين مختلف الاقتصاديات عبر العالم، إذ يؤدي حدوث أزمة في أي مكان إلى انتقال آثارها بسرعة إلى باقي الدول، ولهذا فإن الوصول إلى استقرار الاقتصاد أو المحافظة عليه هو مسألة تعني كل اقتصاديات العالم. وبهدف تبيان مفهوم الاستقرار وسياساته فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي؛

المبحث الثاني: سياسات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بالتوازن الاقتصادي؛

المبحث الثالث: المدارس الاقتصادية والتوازن الاقتصادي والنقدي.

المبحث الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي

لقد حظي موضوع الاستقرار الاقتصادي باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين والهيئات المالية والنقدية الدولية، كما تطرقت له مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، وهو يتحقق أساساً من خلال الوصول إلى معدلات نمو مقبولة وتخفيض معدلات التضخم والبطالة، إضافة إلى استقرار أسعار الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته

يعتبر مفهوم الاستقرار الاقتصادي من أكثر المفاهيم شيوعاً في الأدبيات والدراسات الاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد تعريف موحد له، وغالباً ما يتم المزج بين مفهوم الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي؛ وذلك لكون الاستقرار الاقتصادي يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي والعكس صحيح، بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من المبادرات الدولية المتبناة لتعزيز الاستقرار المالي والنقدي تتضمن العديد من مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي وثيقة الصلة بالاستقرار النقدي والمالي.

1. تعريف الاستقرار الاقتصادي

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي، إذ أن هناك من يربطه باستقرار الأسعار وهناك من يربطه بانخفاض معدلات التضخم ووجود نسبة مهمة من العمالة، وهناك من يربطه باستقرار قيمة العملة الوطنية.

إلا أن المفهوم الأوسع انتشاراً على المستوى الدولي هو الذي يعرفه صندوق النقد الدولي وهو أن الاستقرار الاقتصادي هو: الوضعية التي تمكن الدولة من تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي.

كما أنه من بين أهم التعاريف التي أعطيت للاستقرار الاقتصادي ما يلي:

- الاستقرار يعني من وجهة النظر الاقتصادية المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أم غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع عبر إجراءات متعددة أبرزها أدوات السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة الدخلية.¹
- كما أن الاستقرار الاقتصادي يعني الاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد لهزات اقتصادية، أي دون تقلبات وأزمات كبيرة وارتفاع في مستوى الأسعار، وتصبح مشكلة الاستقرار الاقتصادي هي العمل على مقاومة التقلبات الاقتصادية التي قد تنتاب الاقتصاد محل الدراسة عند السعي إلى إحداث تغيير في هيكل الناتج ومكوناته.²
- كذلك يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه: بيئة اقتصادية من دون زيادة في التذبذب أو التقلب المتطرف في متغيرات الاقتصاد الكلي، فعندما يتنامى الاقتصاد بمعدل معتدل تحت تضخم واطئ ومستقر يعد الاقتصاد مستقرا اقتصاديا. ومن جانب آخر فإن الركود المتقلب ودورات الأعمال ذات أفق زمني قصير والموازنة غير المستدامة للمدفوعات تؤدي إلى إجمالي تقلب سعر الصرف الأجنبي وصعود حاد في الموازنة المالية وهبوطها وتضخم عادي و ثابت أو متقلب يؤدي إلى مخاوف عدم استقرار مالي وجميعها يشير إلى أن انعدام الاستقرار الاقتصادي قد يزيد حالات عدم التأكد ويقلل من التشجيع على الاستثمار وتباطؤ النمو الاقتصادي، ويقلل الرفاهية الاجتماعية، عند تقليل عدم الاستقرار الاقتصادي يمكن أن يزيد النظام الاقتصادي من جودة الحياة بتعزيز معايير العيش من خلال رفع الإنتاجية والكفاءة التي تؤدي إلى مستويات توظيف مستدامة.³

¹ حيدر نعمة بخيت، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة الأمريكية، دار آمنة، عمان، 2014، ص: 11.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى 2003، ص: 20.

³ فواز جار الله نايف الدليمي، عبدا لله خضر عبطان السباعوي، دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة 1985-2010، مجلة تنمية الرافدين، ملحق العدد 109، مجلد 34 لسنة 2012، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الموصل، الموصل، ص: 136.

وتوجد مدرستين في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي هما: مانيكو وسكارث، (Mankiw and Scarth) 2001¹: فالمدرسة الأولى تدعي بأن الاقتصاد بطبيعته الأصلية غير مستقر وذلك لتعرض الاقتصاد لصدمات في العرض والطلب، ولذلك على متخذي القرار الاستفادة من السياستين النقدية والمالية لتصحيح الوضع والعودة بالاقتصاد إلى حالة من الاستقرار. أما المدرسة الثانية ترى بأن الاقتصاد بطبيعته مستقر إذا توفرت فيه الحرية الاقتصادية، وغالبا ما يلوم مؤيدو هذه المدرسة السياسات الاقتصادية غير الفعالة التي تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يقترحون بضرورة الاستفادة من السياسات الاقتصادية بهدف جعل الاقتصاد يصح نفسه تلقائيا.

2. أهمية الاستقرار الاقتصادي

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعتبر مهما لتفادي وتجنب الأزمات المالية والاقتصادية، ويسمح أيضا بتفادي التقلبات والتذبذبات الاقتصادية، أو تقلبات كبيرة في أسعار الصرف وفي الأسواق المالية، قد تضعف الاستثمار، مما يؤثر سلبا على معدلات النمو وعلى مستوى المعيشة، وقد تعمل الأسواق الحرة على خلق نوع من عدم الاستقرار ولذا يقوم صناع السياسات بالحد من عدم الاستقرار هذا دون الضغط على قدرة الاقتصاد على الرفع من معدلات النمو والإنتاجية والكفاءة، وتبرز أهمية الاستقرار على المستويين المحلي والدولي وذلك لمدى الترابط بين مختلف الاقتصاديات عبر العالم إذ يؤدي حدوث أزمة ما في أي مكان إلى انتشار وانتقال آثارها بسرعة إلى اقتصاديات باقي الدول، ولهذا فإن الاستقرار الاقتصادي هو مسألة تعني كل اقتصاديات العالم سواء المتقدمة، الناشئة وحتى النامية منها، حيث أن هناك إجماع من معظم الاقتصاديين خاصة في العقود الأخيرة على أن المدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار لما لذلك من آثار إيجابية على مختلف مركبات الاقتصاد الكلي لكن حدة وتكاليف الأزمات المالية جعلت من استقرار النظام المالي والمصرفي أمرا ضروريا ومطلوبا بشدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامة النمو على المدى المتوسط والطويل.

¹ أحمد إبراهيم ملاوي، دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، المركز الدولي للأبحاث والدراسات - مداد - الكرك، الأردن، ص: 6، على الموقع الإلكتروني: www.medadcenter.com

ويتعلق جانب من تعزيز الاستقرار الاقتصادي بتفادي الأزمات الاقتصادية والمالية والتقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق المالية، وقد يؤدي عدم الاستقرار إلى زياد عدم اليقين، وتثبيط الاستثمار، وعرقلة النمو الاقتصادي، والتأثير على مستويات المعيشة. ولا مفر من أن ينطوي اقتصاد السوق الديناميكي على درجة من عدم الاستقرار، وكذلك على تغير هيكل تدريجي. أما التحدي الذي يواجه صناع السياسات فهو الحد من عدم الاستقرار في بلدانهم والبلدان الخارجية دون تقليص قدرة الاقتصاد على تحسين مستويات المعيشة من خلال زيادة الإنتاجية وتوظيف العمالة. والاستقرار الاقتصادي والمالي هو أحد الاهتمامات القومية والدولية على حد سواء، وقد أصبحت البلدان أكثر ترابطا في الآونة الأخيرة، كما تبين من الأزمات المالية الأخيرة فالمشكلات في أي قطاع قد تفضي إلى مشكلات في قطاعات أخرى وتداعيات تنتقل عبر الحدود، كذلك تؤثر الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية تأثيرا كبيرا على التطورات في معظم الاقتصاديات الوطنية. وعلى ذلك لا يوجد بلد يمثل "جزيرة منعزلة" فيما يتعلق باستقراره الاقتصادي والمالي.¹

المطلب الثاني: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي و أنواعه

عادة ما يتعرض النشاط الاقتصادي إلى تقلبات عديدة وذلك راجع لمجموعة من الأسباب، منها ما هو صعب الإزالة كالظواهر الطبيعية، ومنها ما هو غير ذلك.

كما أن الاستقرار الاقتصادي قد يكون محليا أو يكون إقليميا، ولكل نوع منهما عوامل تحكمه.

1. أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

ازدادت حدة عدم الاستقرار الاقتصادي في العقود الأخيرة، وربما يكون هذا نتيجة الاضطرابات في الأسواق المالية الناشئة عن التقلبات المفرطة في معدلات الفائدة وأسعار الصرف، وأسعار السلع

¹ صحيفة وقائع، كيف يدعم الصندوق استقرار الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، Communications Département Washington, DC. 20431، ص: 01. على الموقع الإلكتروني: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/globstab.htm>، تاريخ الاطلاع: 2017/04/06.

والأوراق المالية. ومن أهم أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي نذكر:

1.1. التغيرات في المستوى العام للأسعار: إن التقلبات التي تحصل في المستوى العام للأسعار من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع الاقتصادي وأن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يزيد مخاطر الاستثمار ومن ثمة يقلل من النمو الاقتصادي والخروج باقتصاد غير كفي، فضلا عن أن الارتفاع في الأسعار يولد انعكاسات خطيرة تراكمه يولد الحيرة والقلق.¹

وكذلك يؤدي الانخفاض في المستوى العام للأسعار؛ إلى تعقيد اتخاذ القرارات من قبل الأعوان الاقتصاديين، وانعدام ثقتهم في السلطة النقدية؛ وعرقلة النمو الاقتصادي. كما أن معدل التضخم الصرفي لا يسمح لمعدلات الفائدة الحقيقية بالانخفاض بما يكفي لتنشيط الطلب الكلي، وهذا ما يمنع البنك المركزي من تخفيض أسعار الفائدة في حالات الركود والفساد، كما يمكن أن يؤدي التضخم الصرفي إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته إلحاق أضرار بالغة على النظام المالي كذلك فإن استقرار المستوى العام للأسعار أصبح من أهم الأهداف التي السلطات النقدية والحكومات إلى تحقيقه.

2.1 الآثار السلبية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق المعولمة: بالرغم من الدوافع الإيجابية للتحرير المالي للانفتاح على الأسواق الخارجية، والمتمثلة في رفع كفاءة القطاع المالي وزيادة قدراته في الوساطة المالية، واستقطاب الموارد الخارجية للمساعدة في تحقيق أهداف الدول النامية والناشئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا لم يخلو من المخاطر الكبيرة، التي أثرت سلبا على السلامة المالية للقطاعات المالية، وخاصة القطاع المصرفي في معظم دول العالم، والتي من أهمها إلغاء كل الحواجز أمام المنافسة المصرفية، والتخفيف من قواعد الحذر والقيود على العمل المصرفي. وعلى تحركات رؤوس الأموال، ولهذا واجهت المؤسسات المالية أزمات ومخاطر الانهيار نتيجة الانفتاح على الأسواق المعولمة والعمل بالأدوات المعقدة؛ وما رافقها من ارتفاع معدلات المخاطر لدى المصارف المنفردة وعلى مستوى القطاع ككل. كما أن عولمة وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، ساعدت على سرعة انتشار الأزمات المالية وانتقالها من دولة إلى أخرى عبر العالم كله، ولهذا تسارع العديد

¹ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار البازوري العلمية، عمان، ص: 15.

من الدول إلى التحرير المالي وإزالة القيود على انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى خارج البلد وإلغاء سياسات التمويل وكذلك نظم التحكم في أسعار الفائدة، قبل تهيئة اقتصادها ومؤسساتها المالية للدخول في الأسواق المعولمة، والتي تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار والمخاطر المترتبة على التقلبات في نظم أسعار الصرف، والتباين في أسعار الفائدة بين سوق وأخرى.

3.1 زيادة الدين العام والخاص ولاسيما قصير الأجل: في نظام الوساطة المالية القائمة على أسعار الفائدة، يعتمد المقرض على قوة الضمانات بدلا من الاعتماد على قوة المشروع، كذلك فإن النظام الضريبي يشجع على استخدام الدين بدل المشاركة، وذلك بإخضاع مدفوعات حصص الأرباح إلى الضريبة في الوقت الذي يعامل فيه الفوائد على نفقات قابلة للتزويل. بالإضافة إلى أن ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وتحرير أسواق الصرف الأجنبي، قد أدت جميعها إلى سرعة انتقال الأموال من بلد إلى آخر، وهذا ما زاد من حدة التقلبات في معدلات الفائدة، الأمر الذي أدخل بدوره قدرا كبيرا من عدم التأكد في أسواق الاستثمار، ودفع المقترضين والمقرضين بالطريقة من سوق الدين طويل الأجل إلى سوق الدين قصير الأجل، وكانت النتيجة ارتفاعا حادا في الدين قصير الأجل ذي الرافعة العالية، وكان لهذا أثر في زيادة عدم الاستقرار.

4.1 الأزمات المالية: نعني بالأزمات المالية التوقف الحاد والعميق في عمل الأسواق المالية، وتميز بانخفاض حاد في أسعار الأصول، وبإفلاس عدد من المؤسسات المالية والغير المالية، حيث تحدث نتيجة توقف النظام المالي الذي يؤدي إلى رفع الخطر المعنوي في للأسواق المالية، وعندما تصبح الأسواق غير قادرة على تنظيم تحويل الأموال بفعالية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز الذين يعرضون فرص الاستثمار الإنتاجي، وهذا ما يؤدي إلى تعثر النشاط الإنتاجي الحقيقي.

2. أنواع الاستقرار الاقتصادي إن الاستقرار الاقتصادي قد يكون محليا أي لدولة معينة أو يكون إقليميا يختص بمجموعة من الدول كدول الاتحاد الأوروبي أو دوليا أي استقرار الاقتصاد العالمي، الذي يقصد به استقرار كل دولة استقرارا محليا، بحيث تكون مجموعة دول العالم في حالة استقرار شامل.

ولا يختلف الاستقرار الاقتصادي الإقليمي والدولي عن الاستقرار المحلي إلا في حدود الظواهر الاقتصادية التي تميز العلاقات الدولية عن المحلية بصورة أو بأخرى، ويرى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أن الحرية الاقتصادية إذا سادت بصورة تامة فإنها كفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الدولي من خلال تحقيق الاستقرار المحلي لكل دولة في الاقتصاد العالمي.

وعموماً يتوقف الاستقرار الاقتصادي الدولي على عدة عوامل أهمها:¹

- التقلبات في حركة رؤوس الأموال الدولية الناجمة عن اختلاف أسعار الفائدة والمدينة والبحث عن الاستقرار السياسي، قد تؤدي إلى إحداث استقرار أو بالعكس تؤدي إلى حدوث اضطراب، وذلك حسب نوعها وتوقيت اتجاهها (طويلة أم قصيرة الأجل، وتتجه للخارج أم للداخل).
- التغيرات في مستويات الأسعار والأجور والتي قد لا تكون متسقة مع مثيلاتها في الخارج مما يؤدي إلى اختلال العلاقة بين مستويات التكاليف والأسعار في الداخل والخارج عند مستوى معين لسعر الصرف.
- التغيرات في جداول العرض والطلب للصادرات والواردات التي لا تكون نتيجة لتغير الدخل النقدي.
- التغيرات الهيكلية والمشاكل الاقتصادية التي تحدث في دولة ذات ثقل كبير في الاقتصاد العالمي كالولايات المتحدة الأمريكية أو لمجموعة من الدول كدول الاتحاد الأوروبي، أو تؤثر تأثيراً محسوساً على الوضع القائم بالنسبة للاقتصاد العالمي، ولاسيما بالنسبة للتكاليف النسبية.
- اتجاهات النمو الاقتصادي التي قد تؤدي إلى توسيع الفجوة بين الصادرات والواردات أو تؤثر على نمو إحداها بدرجة تختلف عن تأثيرها في الأخرى.
- الاضطرابات والحروب والكوارث الطبيعية والتي من شأنها أن تؤدي إلى اضطراب في النشاط الاقتصادي.

¹ حيدر نعمت بخيت، مرجع سابق، ص: 15-16.

- أما بالنسبة للاستقرار الاقتصادي المحلي والذي يمثل حالة مفضلة اجتماعيا واقتصاديا تعكس عدد من الظواهر الاقتصادية كاستقرار معدلات الأسعار ونمو الناتج المحلي وغيرها، وعموما إن تحقيق الاستقرار المحلي يعني الوصول إلى:
- استقرار في المستوى العام للأسعار من خلال تحقيق معدل تضخم مقبول اقتصاديا واجتماعيا.
- القضاء على البطالة من خلال تحقيق معدلات عالية من التشغيل يقترب عندها الاقتصاد من تحقيق مستوى العمالة الكاملة.
- تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ولاسيما في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل إن أمكن ذلك أو تحقيق حالة التوازن. وإن كان هناك عجز فإنه يجب أن يكون طفيف أولا وليس على حساب رؤوس الأموال طويلة التي تعكس الوضع الحقيقي لاقتصاد البلد ثانيا.
- تحقيق معدلات نمو موجبة في الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: الاستقرار النقدي و مؤشرات

إن الاستقرار النقدي يمثل تكلفة الاقتصاد و أحيانا تكون تكلفة باهظة حين تؤدي إلى حالة كساد عام. فعدم استقرار قيمة النقد ليس مجرد مسألة تتعلق ببعض الأفراد دون غيرهم، فالنقد هو أداة يستخدمها كل الأفراد دون استثناء في تخزين جزء من ثروتهم وتسوية مدفوعاتهم الآجلة فضلا عن أنه مقياس للقيم ووسيط في إجراء المبادلات المعاصرة.

1. تعريف الاستقرار النقدي: نظرا لارتباط الاستقرار النقدي بصورة مباشرة بالاستقرار الاقتصادي فإنه

لا يوجد تعريف دقيق وشامل له. إلا أنه من بين التعاريف التي تم التوصل إليها ما يلي:

- يعبر الاستقرار النقدي عن حالة استقرار الأسعار (أسعار المنتجات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف) عبر الزمان والمكان، وذلك في إطار زيادة حرية الأسواق، ويعني ذلك أن يكون هنالك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والناتج الوطني. فكل زيادة (أو نقص) في الكتلة النقدية

لا تقابلها زيادة (أو نقص) مماثلة في الناتج الوطني سوف تخل بهذا الاستقرار. وكل ما من شأنه أن يخل بهذا الاستقرار (أي بهذا المنسوب الثابت) يعتبر قوة اختلالية.¹

• كما يعرف الاستقرار النقدي بـ: ضرورة توفير بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة وتحديد الإطار العام لعمل البنك المركزي وصلاحياته

وعليه يمكن القول بان الاستقرار النقدي يتحقق من خلال إدارة سياسة نقدية قادرة على ضبط معدل السيولة المحلية وإعادة الاستقرار لسوق الصرف الأجنبي وتقليص الهامش بين سعر الصرف الرسمي والحر.

كما أن الاستقرار النقدي يتحقق من خلال التوازن النقدي السليم عن طريق الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية، والقضاء كلياً على الظواهر التضخمية والتوصل إلى سعر صرف مستقر للعملة الوطنية قائم على مقومات علمية تكفل الثبات والاستقرار المستمر، ويتوافق مع المعطيات الفعلية لقوى العرض والطلب.

2. العوامل المؤثرة في استقرار قيمة النقد

هناك عوامل كثيرة تؤثر في عدم استقرار قيمة العملة وهي:²

- أثر تفضيل السيولة المميز بمعدل منفعة حدية للخرينة.
- أثر توزيع الدخل (اقتصاديا واجتماعيا).
- أثر النمو (باعتبار أن التضخم هو أكبر خطر على النمو الاقتصادي. فالنمو لا يكون دوماً مصاحباً للاستقرار النقدي. إذ أن هناك قوى نمو تؤثر في الاستقرار النقدي، الائتمان، الاستثمار، ارتفاع التكاليف، تزايد الواردات).
- أثر الأسعار.

¹ رحيم حسين، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص: 241-242.

² رحيم حسين، المرجع نفسه، ص: 244.

- أثر الميل على الاستهلاك.
- معدلات جذب التوظيفات ومعدلات العائد.
- معدل التوقع.
- معدل الإقطاع الضريبي والاجتماعي.
- معدلات الفائدة.

3. مؤشرات تحقيق الاستقرار النقدي

يقصد بمؤشرات الاستقرار النقدي تلك الظواهر التي يمكن من خلالها الحكم على استقرار الوضع النقدي لاقتصاد ما، ومؤشرات الاستقرار النقدي كثيرة ومتعددة، منها ما يتعلق بالوضع الداخلي ومنها ما يتعلق بالوضع الخارجي ومن أهم تلك المؤشرات يمكن ذكر ما يلي:¹

- تحقيق الانسجام بين معدل نمو عرض النقد ومتطلبات الإنفاق العام خاصة الإنفاق الاستهلاكي في الميزانية الاعتيادية والسيطرة على حجم إنفاقها.
- حصول توازن نسبي بين التدفقات السلعية والتدفقات النقدية لان أية زيادة في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة في التدفقات السلعية تؤدي إلى فجوة وبالتالي حصول الأسعار والتضخم.
- زيادة فاعلية دور الائتمان المصرفي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي للقطاع العام و إلى جميع القطاعات، أي أن الائتمان يجب أن يوجه للقطاعات الاقتصادية السلعية لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة المعروض السلعي وتخفيف موجة التضخم الحالية.
- السيطرة على المصارف الاختصاصية (التابعة للقطاع الخاص) وبرمجة نشاطها المصرفي بحيث يكون موجها لزيادة وتوسيع الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص وليس لتحقيق الأرباح فقط.
- السيطرة على نشاط مكاتب الصيرفة لجعلها وسيلة من وسائل السياسة النقدية للسيطرة على المعروض النقدي وليس للمضاربة.

¹ باتع خليفة هلال، فاعلية السياسة النقدية للتقليل من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، جريدة المدى، العدد: 553، 07 كانون الأول 2005. على الموقع الالكتروني: www.almadapaper.com/sub/12-553/p19.htm تاريخ الاطلاع : 12/08/2015.

- تثبيت واستقرار الأسعار في السوق المحلية.
- المحافظة على نظام سعر صرف يتلاءم مع حاجات الاقتصاد الوطني.
- المساعدة في توفير السيولة النقدية وتوجيه الائتمان إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
- المساعدة على الحفاظ على مستوى مناسب من القوى العاملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

المبحث الثاني: سياسات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بالتوازن الاقتصادي

تعرف سياسات الاستقرار الاقتصادي بأنها حزمة من السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي تتخذ لإيجاد حالة من التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي، وبصورة أدق فإن سياسات الاستقرار الاقتصادي تستهدف المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وذلك عبر معدلات مقبولة من التضخم، وكذلك الحد من ارتفاع معدلات البطالة من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ولاسيما في ميزان حساب رؤوس الأموال الطويلة الأجل، وتحقيق معدل نمو موجب ومستقر في الناتج المحلي. ومن أهم سياسات الاستقرار الاقتصادي: السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة الدخل.

المطلب الأول: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء السياسة الاقتصادية، وقد بدأ الاهتمام بالسياسة النقدية خلال القرن التاسع عشر، وخاصة في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي.

1. تعريف السياسة النقدية

اختلفت التعريفات المتعلقة بالسياسة النقدية، وتتعلق التعاريف الخاصة بالسياسة النقدية بالإجراءات التي يتم تخطيطها بواسطة السلطات النقدية في المجتمع بهدف إدارة المعروض النقدي وتحديد أسعار الفائدة لتحقيق التوظيف الأمثل دون حدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد.

ومن بين أهم التعاريف ما يلي:

- عرفت السياسة النقدية بأنها: " العمل أو الإجراء الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من قبل البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ".¹
- كما تعرف السياسة النقدية على أنها: " جملة الإجراءات التي تقوم بها الدولة (السلطة النقدية) بهدف التأثير في كمية النقود والأسعار وينعكس هذا التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ".²
- عرف الاقتصادي كينيت Kent السياسة النقدية بأنها: " مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كالاستخدام الكامل.
- وعرفها اينزنج Einzing بأنها " مجموعة من الإجراءات والأعمال النقدية وغير النقدية ذات الأهداف النقدية المؤثرة على الأنظمة النقدية ".³
- كما تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، وعلى معدلات الفائدة وعلى شروط القروض.⁴

3. أهداف السياسة النقدية

إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق النمو الاقتصادي بأسعار مستقرة، ويعني ذلك تحقيق ناتج محلي إجمالي حقيقي أكبر ومعدل تضخم منخفض ومستقر. إلا أنه بصفة عامة فإن الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية تتمثل في:⁵

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة.
- العمل على تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا.
- إحكام الرقابة على الائتمان بما يناسب الوضع الاقتصادي القائم.

¹ J. Pierre Pattat, Monnaie, Institutions Financières et Politiques Monétaires, 4^{ème} Edition, Economica, Paris, 1987, p : 277.

² Gilles Jacoud, La Monnaie Dans L'Economie, Nathan, Paris, 2eme édition, 1994, P: 82

³ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص: 13،

⁴ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص: 53.

⁵ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات لجامعية، الجزائر، 2004، ص: 114.

• تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.

• العمل على التوزيع العادل للثروة.

وتنقسم أهداف السياسة النقدية إلى أهداف وسيطية وأهداف عامة كما يلي:

1.2 الأهداف الوسيطة: تحاول السلطات النقدية تحقيق الأهداف النهائية من خلال التأثير على متغيرات وسيطة، لعدم قدرة هذه السلطات التأثير مباشرة مثلاً على الناتج المحلي الخام ومكوناته، ولهذا تحاول التأثير على متغيرات تؤثر على الناتج المحلي الخام.

وتعتبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويشترط في الأهداف الوسيطة ما يلي:

• وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.

• إمكانية مراقبتها من طرف السلطات النقدية.

وأهم الأهداف الوسيطة هي: معدلات الفائدة، سعر الصرف، المجمعات النقدية.

1.1.2 معدل الفائدة: تسعى السلطة النقدية أحياناً إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفاً وسيطياً للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقد. فلقد تبين في الولايات المتحدة الأمريكية أن متغيراً للدخل مقترناً بسعر فائدة على المدى القصير يعطي دالة بالغة الاستقرار للطلب على النقود، في الوقت الذي ظهر فيه أن مزيجاً من متغير الدخل وآخر لسعر الفائدة على المدى الطويل يؤدي إلى تحقيق أفضل مستويات الكتلة النقدية بمعناها الواسع في بريطانيا.

والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية، وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يفقدها أهميتها كمؤشر. كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما عوامل السوق. ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعاً للوضع التي يمر بها الاقتصاد (الدورة الاقتصادية)، فضلاً عن كون الجمهور عادة ما يلجأ إلى ربط تحركات معدلات الفائدة بتشدد

السلطات، إضافة إلى أن معدل الفائدة مثلما يمكن أن يستخدم كهدف وسيط يمكن أن يستخدم كقناة إبلاغ ووسيلة للسياسة النقدية.¹

2.1.2 معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى: إن معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى. وقد يكون محاربا للتضخم، وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية. وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب لان أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما، ولذلك فإن الاختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم له نتائج ثقيلة منها:²

- إن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إبتاع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد.
- إن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يحدث اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، وهو ما يبطئ النمو، وفي الأخير يؤدي إلى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل. ولذلك فإن الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي، لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف، ولذلك فإن الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة، لأنه في حالة المضاربة على نقد معين، إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية، يمكن للبنك المركزي

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 75.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة دكتوراة دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2002-2003، ص ص: 117-118.

أن يستنفذ احتياطياته من العملة الصعبة مقابل الانشاء المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا.

3.1.2 المجمعات النقدية: وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر الخسارة في رأس المال إلى وسائل دفع. ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات.

كما أن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب لمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل الهدف المركزي للسلطات النقدية في معظم الدول المتقدمة، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في تلك الدول حددت أهدافا في هذه المجمعات بالتدريج بداية بشكل غير معلن ثم معلن، مثل النظام الفدرالي الاحتياطي ابتداء من سنة 1972، بنك ألمانيا الفدرالي انطلاقا من سنة 1974، بنك إنجلترا وبنك فرنسا انطلاقا من سنة 1976.

وتنص نظرية النقديين على الحفاظ و لعدة سنوات على معدل نمو ثابت (من 3% إلى 5%) للنقد، ويعتقد النقديون بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي، ويبين فريدمان ثلاثة مزايا لمنهج التثبيت وهي:

- يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدرا لعدم الاستقرار.
- بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت، فإن السياسة النقدية تستطيع ان تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.

- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا.

2.2 الأهداف النهائية: هناك العديد من الأهداف النهائية التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها، وهذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة تنحصر هذه الأهداف في هدفين

رئيسيين هما: تحقيق استقرار الأسعار وتعظيم وفي المملكة المتحدة فتمثل هذه الأهداف في المحافظة على سلامة العملة وقيمتها والمحافظة على استقرار النظام المالي. وعموما يمكن حصر هذه الأهداف في النقاط الآتية:

1.2.2 تحقيق الاستخدام الكامل: حيث تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أكبر مستوى ممكن من التشغيل من خلال المساهمة في رفع مستوى النشاط الاقتصادي.

2.2.2 الاستقرار في المستوى العام للأسعار: إذ يعتبر استقرار الأسعار شرطا أساسيا لحسن سير الاقتصاد، فالتقلبات التي تحصل في المستوى العام للأسعار تؤدي إلى تغيير الوضع الاقتصادي ومن ثمة التقليل من النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس تأخذ الحكومات على عاتقها المحافظة على استقرار مستوى الأسعار باستخدام أدواتها النقدية.

وعليه تهدف السياسة النقدية أساسا التركيز على المحافظة على معدل تضخم منخفض مع تجنب التقلبات الدورية الأمر الذي من خلاله يمكن الوصول إلى نتائج ايجابية تؤثر في الاقتصاد الكلي.

3.2.2 تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة: إن هدف أي حكومة هو تحقيق معدل نمو مقبول ومستمر في الناتج المحلي أو في معدل دخل الفرد، ودور السياسة النقدية يكمن من خلال تأثيرها على حجم الاستثمار عبر التحكم بمعدلات الفائدة وبحجم الائتمان المقدم للمستثمرين من أفراد ومنشآت أعمال.

4.2.2 تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات: إن ميزان المدفوعات يعكس الوضع الاقتصادي للبلد مع بقية دول العالم، وبالتالي فإن الحكومات تعمل على تحقيق فائض فيه أو على الأقل تحقيق التوازن، وتعمل السياسة النقدية على تحقيق هذا الهدف عبر وسائل متعددة تعمل على التأثير على حجم الواردات والصادرات وعلى حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

3. أنواع السياسة النقدية: يمكن التمييز بين نوعين من السياسات النقدية هما:¹

¹ جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002. ص: 111.

1.3 السياسة النقدية التوسعية: وهي السياسة التي تعنى بزيادة الطلب الكلي من خلال زيادة القدرة على الشراء وذلك بسعي الحكومة إلى زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد في الجهاز المصرفي. ويستخدم هذا النوع من السياسات في معالجة البطالة والركود الاقتصادي، بالإضافة إلى تدعيم البناء الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية عبر آلية خلق النقود وبتأثير مضاعف.

2.3 السياسة النقدية الانكماشية: وتستخدم في معالجة التضخم والقضاء على الفجوة التضخمية متى وجدت، ويأتي ذلك من خلال سعي البنك المركزي إلى تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب الكلي وتقليل القدرة على الشراء، وهنا تسعى الحكومة إلى تقليل النقود المتداولة في أيدي الجمهور والجهاز المصرفي من خلال آلية المضاعف النقدي، وذلك بالتأثير العكسي على مكونات عرض النقد.

4. قنوات إبلاغ السياسة النقدية

قنوات تأثير السياسة النقدية كثيرة ومتنوعة يصنفها الاقتصاديون بحسب ظهورها في الفكر النقدي إلى قنوات تقليدية وقنوات حديثة فالقنوات التقليدية تعبر عن انتقال السياسة النقدية من منظور النقود (View Money)، لأنه من خلال هذه القنوات تؤثر السياسة النقدية في جانب الطلب على الموارد المالية، وتتمثل هذه القنوات أساساً في قناة سعر الفائدة وما يرتبط بها من قنوات كقناة سعر الصرف وقناة أسعار الأصول المالية والحقيقية. أما القنوات الحديثة فتتجلى في قنوات الائتمان من خلال قناة القرض المصرفي (القناة الضيقة للقرض) وقناة الميزانية (القناة الموسعة للقرض)، والتي تؤثر من خلالها السياسة النقدية في جانب عرض الموارد المالية (Crédit View).

1.4 القنوات التقليدية: تتمثل القنوات التقليدية للسياسة النقدية في:

1.1.4 قناة سعر الفائدة (القناة النقدية): يمكن توضيح مفهوم قناة سعر الفائدة على أنها قناة الإبلاغ عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر السياسة النقدية إلى الهدف النهائي، تبعاً لاختيار الهدف الوسيط. وتعتبر قناة سعر الفائدة القناة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، حيث حسب وجهة نظر كينزية، فإن السياسة النقدية التوسعية تؤكد انخفاضاً في معدلات الفائدة الحقيقية، وهذا ما يحفز

الاستثمار الذي يدفع النمو (الإنتاج والتشغيل)، وتحفيز الاستثمار عندما لا يكون تمويلها (التكلفة مرتفعة) يتعلق بالمؤسسات التي تجد المشاريع مربحة في المستقبل عندما لا يكون تمويلها باهظاً، وهذا ينطبق أيضاً على العائلات التي تتزايد مقدرتها على الإقراض لانجاز مشاريعهم، وخاصة العقارية منها. لقد كان معدل الفائدة محل جدل كبير وخاصة فعاليتها، لكون التضخم مشكلة كبرى بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية، حيث يجد البنك المركزي صعوبة في إدارة سياسة نقدية توسعية، بوجود 5 % إلى 10 % من ارتفاع الأسعار. وفي حال فشل السياسة فإن الحد من هذا الارتفاع ينتج عنه انخفاض في النشاط الاقتصادي، مما يجعل السياسة النقدية غير قادرة على مواجهة الانكماش الاقتصادي.¹

إن تغيرات معدل الفائدة تحدث ثلاث أنواع من الآثار:²

- **أثر تكلفة رأس المال:** هو الأثر السعري للسياسة النقدية، حيث تمثل تأثير تغيرات معدل الفائدة على سلوك المؤسسات والعائلات، ففي حال ارتفاع معدل الفائدة ترتفع تكلفة الاستثمارات، ما يحد المؤسسات من تحقيق برامجها الاستثمارية الإنتاجية، والعائلات عن شراء السكنات والمشتريات الاستهلاكية.
- **أثر الثروة:** تتمثل في تغيير المصرف المركزي لكمية النقود في الاقتصاد، وتأثيره على كل من الناتج والدخل والأسعار، واعتبرت الثروة مؤثر على معظم الدوال الاقتصادية، حيث توجد العديد من المحاولات التي كانت بقصد إدخال مفهوم الثروة في دالة الإنفاق الحقيقي، منها Patenkin، الذي ركز على إدخال أهمية القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية كأحد مكونات الثروة الصافية في دالة الطلب على السلع والخدمات.
- **التوسع النقدي:** ينتقل إلى الإنفاق الكلي من خلال تغيرات سعر الفائدة، وفي المستوى العام للأسعار، حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى تحقيق مكاسب غير متوقعة نتيجة

¹ حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات - حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2015-2016، ص: 90.

² حاجي سمية، المرجع نفسه، ص: 91.

ارتفاع التقييم لسوق الأصول، ما يؤدي إلى ردود أفعال مختلفة من قبل الوحدات النقدية

نحو الاستهلاك والادخار والاستثمار، والمستوى العام للأسعار والأجور.

2.1.4 قناة سعر الصرف: أصبحت هذه القناة تحظى بالاهتمام من خلال نموذج et Fleming Mundell والمعروف بنموذج (IS-LM/BP) والممثل للتوازن الاقتصادي الكلي في ظل الاقتصاد المفتوح، من خلال التوازن الآني لأسواق السلع والخدمات وسوق النقد وسوق حركات رؤوس الأموال، وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت والمرن.¹

حيث تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية المحلية مقارنة مع سعر الفائدة العالمي - مع ثبات العوامل الأخرى - مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي انخفاض قيمتها وارتفاع سعر الصرف .

ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت، يتدخل البنك المركزي ببيع النقد الأجنبي في مقابل شراء العملة المحلية، التي تبدأ قيمتها في الارتفاع تدريجياً، وتحدث آثار عكسية تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف تدريجياً ورجوعه إلى مستواه فأتت السياسة النقدية غير مستمرة. أما في ظل نظام سعر الصرف المرن لا يتدخل البنك المركزي، بل يستمر انخفاض قيمة العملة المحلية الذي سيؤثر إيجاباً على الصادرات بسبب انخفاض تكلفة المنتجات المحلية مقارنة مع المنتجات الأجنبية، في حين سيكون هذا التأثير سلبياً على الواردات بسبب ارتفاع أسعارها مقومة بالعملة المحلية، وهو ما سيشجع الطلب على الإنتاج المحلي ومن ثمار ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانتعاش الاقتصاد الوطني، والعكس في حالة السياسة النقدية التقليدية.

3.1.4 قناة أسعار الأصول: تعبر أسعار الأصول عن القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للعوائد من هذه الأصول، أو بعبارة أخرى القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقعة الحصول عليها مستقبلاً من هذه الأصول، وذلك تبعاً لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين. ومن خلال هذه القناة تظهر قناة أسعار الأصول

¹ بقيق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية - دراسة قياسية - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2014/2015، ص: 118.

المالية (الأسهم والسندات) وقناة أسعار الأصول الحقيقية (العقارات)، علماً أن كل من هاتين القناتين تشتمل القناة Q للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

إن نظرية (Tobin 1969) للاستثمار أو كما تعرف كذلك بنظرية Q لتوبين، تربط بين تقلبات سوق الأسهم والتغير في الاستثمار (ΔI) وتستند هذه النظرية على الافتراضات التالية:¹

- تفترض هذه النظرية أن أسعار الأسهم تعكس الحوافز الاستثمارية حيث أنها تتناسب طردياً معها، ومفاد ذلك أن الارتفاع في أسعار الأسهم يوفر فرصاً مربحة للاستثمار والعكس صحيح. وهنا تجدر الإشارة أن الأصول المالية، وخاصة الأسهم، تتميز بتغير أسعارها، علماً أن سعرها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيمة الحالية لتدفقات العوائد أو المداخيل المتوقعة من الاستثمار فيها مستقبلاً، كما ترتبط بتوقعات المتعاملين الاقتصاديين بشأن الأرباح، ولهذا فإن تطور الأسعار يعتمد على القدرات الإنتاجية للاقتصاد.
- تفترض النظرية كذلك أن المنشأة تتخذ قراراتها الاستثمارية بناءً على نسبة القيمة أو التقييم والمعروفة بـ: Q لتوبين، والتي تمثل النسبة بين قيمة رأس المال الموجود حالياً إلى تكلفة إحلاله أو استبداله، علماً أن هذه الأخيرة تعكس الأرباح الحالية والمتوقعة لرأس المال وتتخذ المنشآت قراراتها الاستثمارية بناءً على هذه النسبة. وعليه فإن النسبة Q تساوي القيمة السوقية للشركة مقسومة على نفقة إحلال رأس المال.

- يرى (Tobin) أن صافي الاستثمار يرتبط بعلاقة طردية مع نسبة التقييم أي بالقيمة السوقية لرأس المال مقارنة مع تكلفة إحلاله. بعبارة أخرى أن المستثمر لا يستثمر إلا إذا كانت وحدة إضافية من رأس المال سترفع قيمته السوقية أو كما يسميها بالقيمة البورصية أي قيمة المستثمر في البورصة. وعليه إذا كانت Q أكبر من الواحد، يعني ذلك أن تقييم رأس المال الموجود في سوق الأسهم بأكثر من القيمة الحالية مما يحث على زيادة القيمة السوقية عن طريق شراء مزيد من الأسهم ومن ثم زيادة حجم

¹ بقبق ليلي اسمهان ، المرجع نفسه، ص ص: 119-121.

الاستثمار والعكس في حالة إذا كانت Q أصغر من الواحد مما يعني تقييم رأس المال الموجود في السوق بأقل من تكلفة إحلاله وهو ما يعيق بدوره ارتفاع القيمة السوقية للأسهم ومن ثم انخفاض الاستثمار.

ومما سبق فإن السياسة النقدية تلعب تأثيرها على قيم الأسهم من خلال تأثيرها على أسعار الفائدة وهو ما يؤثر بدوره على الاستثمار. حيث تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية مما يؤثر على الأسعار السوقية للأصول المالية بارتفاعها وبالتالي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من الاستثمار في هذه الأصول المالية. نتيجة لذلك ترتفع Q لتوطين ويزيد طلب المنشآت على الاستثمار ومنه زيادة الطلب الكلي الذي ينعكس على ارتفاع حجم الناتج الوطني بالإضافة إلى قناة توطين للاستثمار، تلعب قناة أسعار الأصول دورها في نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي عن طريق قناة أخرى تعرف بقناة أثر الثروة على الاستهلاك. لقد ظهر دور الثروة في تأثيرها على الاستهلاك في ظل نظرية دورة الحياة (Modigliani et Ando 1963)، والتي ترى أن الفرد يجب أن يحصل على استهلاك مستقر ليس فقط لفترة زمنية محددة وإنما طيلة سنوات حياته. والفرد يحصل على تيار من الدخل يكون منخفضا نسبيا في بداية وأواخر سنوات حياته، في حين يكون مرتفعا في مرحلة شبابه. ووفق هذه النظرية فإن الفرد يدخر أكثر في مرحلة شبابه ولهذا يكون الدخل أكبر من الاستهلاك خلال هذه المرحلة، أما بعد ذلك فلا يكون للفرد مصدرا لتمويل استهلاكه سوى عن طريق السحب من المدخرات السابقة.

فالاستهلاك إذن وفق هذه النظرية يساوي نسبة الحياة العملية إلى العمر الزمني للفرد مضروبة في الدخل. ومن ثم يتوقف الاستهلاك على القيمة الحالية لثروة الإنسان. فهذه النظرية تفترض تعاضد المنفعة الإجمالية التي يحصل عليها الأفراد نتيجة الاستهلاك طوال حياتهم.

كما تؤدي السياسة النقدية التوسعية، وعن طريق قناة أثر الثروة على الاستهلاك، إلى انخفاض معدلات الفائدة ومن ثم إلى ارتفاع أسعار الأصول المالية والحقيقية مما يعني ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من الاستثمار في هذه الأصول، ليرتفع تبعا لذلك مستوى ثروة الأفراد، علما أن هذه

الأصول تشكل جزءا من ثروتهم، وهو ما يؤول إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي وارتفاع حجم الناتج المحلي.

2.4 القنوات الحديثة: تتجه الأبحاث المعاصرة بشأن انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي إلى إبراز دور الائتمان المصرفي كقناة للسياسة النقدية وذلك بسبب علاقته الوطيدة بالطلب الكلي ولقد ظهر دور الائتمان كقناة للسياسة النقدية أول مرة على يد الاقتصاديان (Bernanke et Blinder 1988) في إطار النموذج (CC- LM) ويمثل هذا النموذج بدوره التوازن الآني لكل من سوق النقد الذي يتحقق بتقاطع الطلب على النقود وعرضها، وتوازن سوق الائتمان الذي يتحقق بتساوي الطلب على القروض وعرض القروض، وذلك في ظل فرضية الاستبدال الغير تام أو الإحلال الغير كامل بين القروض والأصول المالية. ومفاد هذه الفرضية أن البنوك لا يمكنها تعويضا لنقص في ودائعها عن طريق تحويل الأصول المالية التي تمتلكها في محفظتها المالية إلى سيولة نقدية ببيعها في الأسواق المالية، كما أن المؤسسات لا يمكنها تعويض النقص في موارده المالية بإصدار أصول مالية جديدة دون أن تتحمل تكاليف إضافية ومع الأخذ في الاعتبار مشاكل عدم تناظر المعلومات (informations asymétriques) التي تميز سوق الائتمان. وتلعب قناة الائتمان دورها عن طريق قناتين قناة القرض البنكي (القناة الضيقة للقرض) وقناة الميزانية (القناة الموسعة للقرض).¹

1.2.4 قناة القرض البنكي (القناة الضيقة للقرض): تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح الائتمان للأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي. ووفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطات والودائع لديها، وبالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري وكذا الاستهلاك (المشتريات من السلع الاستهلاكية المعمرة) وهو ما ينعكس على زيادة الأسعار والناتج الإجمالي. وتحدث الآثار العكسية في حالة السياسة النقدية التقييدية.

¹ بقبق ليلي اسمهان، المرجع نفسه، ص ص: 122-124.

وتجدر الإشارة إلى أن الآثار السابقة للسياسة النقدية تمس خصوصاً المشروعات الصغيرة والوحدات الاقتصادية التي لا تتوفر لها مصادر أخرى للتمويل غير الائتمان المصرفي .

2.2.4 قناة الميزانية (القناة الموسعة للقرض): هذه القناة تأخذ في الاعتبار الصحة المالية والهيكل المالي للمقرضين، من جهة، والمقترضين من جهة أخرى، كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية وليساً لقرض فحسب، ولذلك فهي تعتمد على درجة الإحلال بين التمويل الخارجي والتمويل الداخلي.

فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة والأقل مخاطرة، وفي المقابل فإن المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضمان أو الذي يمكنه من تعظيم أرباحه، فالقناة الموسعة للقرض تعتمد على ما يسمى بعلاوة التمويل الخارجي والتي تعتمد بدورها على المركز المالي للمقترض، وتمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمنشأة وتمويله عن طريق مصادر خارجية. وعليه فكلما زاد صافي الثروة للمقترض انخفضت علاوة التمويل الخارجي والعكس صحيح .

وعليه نستنتج إذن أن التقلبات في ميزانية المقترض تؤثر على شروط منح الائتمان ومن ثم على قرارات الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي، فانخفاض أسعار الفائدة نتيجة تبني السياسة النقدية التوسعية، يؤدي إلى ارتفاع الأسعار السوقية للأصول المالية والحقيقية، أي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من أصول الوحدات الاقتصادية وبالتالي ارتفاع صافي ثروة هذه الوحدات وانخفاض علاوة التمويل الخارجي، وهو ما ينعكس إيجاباً على قدرتها على الاقتراض، فيزيد حجم إنفاقها الاستثماري (المالي والحقيقي) وكذا إنفاقها الاستهلاكي، ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي وارتفاع حجم الناتج الإجمالي المحلي.

5. أدوات السياسة النقدية

تتنوع أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي أو السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود أو التحكم في المعروض النقدي وهذا التنوع يتباين بين أدوات عامة ويطلق عليها مجموعة الأدوات التقليدية، وبين أدوات خاصة تستخدم في دولة دون الأخرى، وتختلف من فترة لأخرى داخل الدولة نفسها.

1.5 الأدوات الكمية (التقليدية) للسياسة النقدية: يوجد ثلاث أدوات عامة رئيسية يستخدمها البنك المركزي أو السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود، وهي:

1.1.5 نسبة الاحتياطي القانوني: إن نسبة الاحتياطي القانوني هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تودع في البنوك.

وتعد من الوسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في التأثير على مقدرة البنوك التجارية في تقديم الائتمان وخلق الودائع، وعادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدامها في التأثير على عرض النقد من خلال تأثيره في تحديد نسبة من مجموع الودائع المصرفية لغرض الاحتفاظ بها في البنوك التجارية كاحتياطي قانوني، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة زادت قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وزادت قدرتها على إنشاء نقود الودائع، وبالتالي زيادة عرض النقد عن طريق المضاعف النقدي، وإحداث موجات تضخمية، وبالعكس لإحداث موجات انكماشية.

لهذا وجدت البنوك المركزية أن من الضروري لإحكام سيطرتها على حجم الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية عن طريق خلق ما يعرف بمتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني، والذي ملخصه أن البنوك المركزية تطلب من المصارف التجارية بموجب القانون أن تضع نسبة معينة من الودائع التي بحوزتها لدى البنك المركزي كحد أدنى، و قد أعطى القانون للمصارف المركزية حرية تغيير نسب الاحتياطي الإلزامي حتى تتلاءم مع الظروف الاقتصادية و المالية المتغيرة.

وتستهدف البنوك المركزية أداة الاحتياطي الإلزامي بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من ناحية، و كذلك لحماية المصارف التجارية بشكل لا تتوسع بدرجة كبيرة في منح الائتمان.

وتقوم البنوك المركزية باستخدام أداة الاحتياطي الإلزامي أو تغييره لعلاج المشاكل الاقتصادية. ففي أوقات الكساد وبهدف تشجيع الاستثمار فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة أو معدل الاحتياطي الإلزامي و الذي سوف يزيد من الاحتياطات المتوفرة لدى المصارف التجارية ومن ثم تزداد قدرتها على منح الائتمان.

أما إذا رأى البنك المركزي أن هناك بوادر ضغوط تضخمية في النشاط الاقتصادي نتيجة الإفراط في خلق الائتمان، فإنه يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي. وبالتالي تنخفض الاحتياطيات التي بحوزة المصارف التجارية، وتنخفض قدرتها على منح الائتمان ومن ثم ينخفض الاستثمار ومعدل التوظيف ويقل الطلب، ومن ثم تنخفض الأسعار. وبالنسبة لمعدلات الاحتياطي الإلزامي فإنها تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة لاختلاف الظروف والأهداف الاقتصادية، ولكن بصورة عامة أن معدلات الاحتياطي الإلزامي تكون مرتفعة في الأوقات التي يشهد فيها الاقتصاد معدلات تضخم مرتفعة، وتكون منخفضة في أوقات الكساد.

وعلى الرغم من أن هذه الأداة من أكثر أدوات السياسة النقدية استخداماً من قبل البنوك المركزية إلا هناك العديد من الانتقادات التي وجهت لأداة الاحتياطي الإلزامي أهمها:

- إن تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي قد لا تؤدي إلى التأثير على حجم الائتمان وخصوصاً إذا كانت لدى المصارف التجارية احتياطيات فائضة.

- تأثير أداة الاحتياطي الإلزامي على أسعار الأوراق المالية وخصوصاً السندات الحكومية، ففي حالة رفع نسبتها فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية، وقد ترغب هذه الأخيرة في تعويض النقص في الاحتياطيات النقدية، و يتم ذلك من خلال بيعها للسندات التي في حوزتها وهو ما يؤدي إلى انخفاض في أسعارها بسبب زيادة المعروض منها. وحتى يمكن العمل على عدم انخفاض أسعار السندات في حالة زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي، فإن البنوك المركزية في بعض الدول وخاصة في الولايات المتحدة تقوم بشراء السندات من المصارف التجارية حتى تمنع انخفاض أسعارها.

- لما كان التغيير في نسبة الاحتياطي الإلزامي له أثر كمي مباشر وفوري على احتياطيات المصارف التجارية ومقدرتها على التوسع في الائتمان، فإن استخدامها من قبل السلطات النقدية بكثرة يؤدي إلى حدوث ارتباك في أداء المصارف التجارية، وبالتالي

ينصح البعض أن لا تقوم البنوك المركزية باستخدامها في جميع الأوقات و لكن تستخدم في الأوقات الضرورية.

• ومن بين الانتقادات أيضا، أن هذه السياسة تعامل جميع المصارف بلا تمييز و تبصر بمعنى أنها تعجز عن التمييز بين المصارف ذات العجز و المصارف ذات الفائض في احتياطاتها النقدية.

2.1.5. سعر إعادة الخصم: هو سعر الفائدة (سعر البنك) الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية (المخصومة لديه) وأذن الخزينة الموجودة لدى البنوك التجارية لزيادة نسبة السيولة لديها. حيث انه عادة ما تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي للحصول على قروض الخصم عند الضرورة، يقدم البنك المركزي هذه القروض مقابل سعر يسمى سعر الخصم. وبالتالي فان البنك المركزي يستخدم سياسة سعر الخصم للتأثير على عرض النقود من خلال التأثير على قدرة البنوك في توليد الائتمان. فإذا أراد البنك المركزي تقييد عرض النقود، فانه يلجأ إلى زيادة سعر الخصم الذي يتقاضاه من البنوك، وهذا يحد من قدرة البنوك التجارية على الاقتراض وبالتالي يحد من قدرتها على توليد الائتمان. والعكس يحدث إذا قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود فانه يلجأ إلى تخفيض سعر الخصم من اجل تحفيز البنوك على زيادة اقتراضها من البنك المركزي وبالتالي زيادة قدرتها على التأثير في عرض النقود.¹

ويستخدم البنك المركزي سياسة سعر إعادة الخصم كوسيلة من وسائل الرقابة غير المباشرة وهو أقدم أسلوب مارسه البنوك المركزية، فقد استخدمه بنك انجلترا لأول مرة سنة 1839، وعن طريق هذا الأسلوب يستطيع البنك التحكم في كمية النقود المتداولة ولا بد من الإشارة إلى أن هناك علاقة ترابط بين سعر الخصم الذي تتقاضاه البنوك التجارية مقابل خصم الأوراق التجارية التي تقدمها للعملاء وبين سعر إعادة الخصم الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم تلك الأوراق نفسها والمقدمة من قبل البنوك التجارية لتوفير السيولة اللازمة لعملائها.

¹ محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الخامسة، 2013، ص: 219.

وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي:¹

- السندات التجارية التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة (مثلاً تسعين يوماً)، وقد يشترط أن تكون متمتعة بثلاثة ضمانات (وجود ثلاثة توقيعات، صاحب ومسحوب عليه، ومستفيد) كالكمبيالات.

- سندات الخزينة التي قد يشترط أن تكون ذات أجل محدد.

- سندات ممثلة لقروض قصيرة الأجل.

- سندات محركة لسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل.

أ. تأثير معدل الخصم: إن العلاقة بين سعر الخصم وأسعار الفائدة في الأسواق هي محور التأثير في أسواق الائتمان وهي التي تعطي البنك المركزي القدرة على التأثير في خلق المصارف التجارية للائتمان، فعندما يقوم البنك المركزي بزيادة سعر الخصم سوف يؤدي ذلك إلى خفض كمية النقود المتداولة في الاقتصاد. وعندما يقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم فإن حجم النقود المتداولة في المجتمع (الاقتصاد) سوف تزداد. وتؤثر سياسة إعادة الخصم على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي عرض النقد وفق الآلية الآتية:²

- إذا شعر البنك المركزي أن عرض النقود قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه نتيجة التوسع المفرط في منح الائتمان، وأنه أخذ يهدد المستوى العام للأسعار الداخلية سارع إلى انتهاز سياسة نقدية انكماشية، تهدف إلى تقليص الكمية الإجمالية للنقود المتداولة، ويعمل على تنفيذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، أي رفع كلفة القروض أو السيولة التي يقدمها للمصارف التجارية، مما يؤدي إلى تقليل اقتراضها من المصرف المركزي، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم توفر احتياطات نقدية كافية لدى المصارف التجارية لأغراض التوسع في منح الائتمان أو القروض. مما يضع قيوداً على مقدرتها في خلق

¹ وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص: 224.

² زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص: 194-195.

الودائع الجديدة. ومن ناحية هذا هو المهم، ستسارع المصارف التجارية إلى رفع سعر الخصم أي سعر الفائدة المقررة في السوق النقدية على القروض التي تقدمها للقطاع غير المصرفي عن طريق خصم الأوراق التجارية والمالية. وسيكون رفع سعر الخصم بنفس النسبة وفي نفس الوقت لارتفاع سعر إعادة الخصم، وهو ما يعني أن المصارف التجارية تقوم بنقل تكلفة اقتراضها من البنك المركزي إلى الأفراد والمشروعات عن طريق رفع سعر الفائدة على الائتمان التي تضعه تحت تصرف عملائها.

• وهو إجراء سليم لأن من غير المعقول أن تقترض المصارف التجارية من البنك المركزي بسعر مرتفع ثم تعود لإقراض ما حصلت عليه إلى عملائها بسعر منخفض، وقيام المصارف التجارية برفع كلفة القروض التي تقدمها لعملائها سيؤدي إلى قلة اقبالهم على الاقتراض أو طلب الائتمان من المصارف التجارية، لأن العائد المتوقع من استثمار الأموال المقترضة سيكون أقل من السابق، وتقليل اقتراض القطاع غير المصرفي من المصارف سيضع حدا للتوسع في منح الائتمان المصرفي. وبالتالي في وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد. وهذا من شأنه أن يقلل من الإنفاق النقدي ويخفف من حدة الضغوط التضخمية، أي الارتفاع المستمر والشديد في مستوى الأسعار.

• أما في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة توسعية، فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية، أو الاقتراض منه للتوسع في منح الائتمان، فيقبل المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على المزيد من الائتمان بتكلفة منخفضة.

• وهنا سيعتقد رجال الأعمال أن العائد المتوقع من استثمار المبالغ المقترضة سيكون أعلى من التكلفة التي سيؤدونها إلى المصرف التجاري، فيزداد طلبهم على الائتمان ويزداد حجم الودائع الجديدة مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنفاق النقدي، ومن ثمة الإنتاج والدخل والاستخدام مما يرفع مستوى النشاط الاقتصادي بأسره.

• كما أن التغير في معدل الخصم يمس أيضا المعاملات الخارجية، ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات وهبوط قيمة العملة الأجنبية ونتيجة لهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة على الودائع، الناجم عن ارتفاع سعر الخصم لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية القصيرة الأجل للاستفادة من معدلات الفائدة المرتفعة، بخاصة إذا كانت حركات رؤوس الأموال الأجنبية ذات حساسية أو ذات استجابة سريعة لتغيرات أسعار الفائدة، أو إذا كانت أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية منخفضة. كما يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم بهدف إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات الناتج عن زيادة استيرادات الدولة عن صادراتها أو زيادة رأس المال الخارج من الدولة إلى العالم الخارجي عن رأس المال المتدفق إلى الدولة أو كليهما، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، والذي بدوره سيؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار الداخلية ومن ثم زيادة الطلب على الصادرات و انخفاض الطلب على الاستيرادات مما يؤدي إلى توازن أو وجود فائض في الميزان التجاري والذي ينعكس ايجابيا على ميزان المدفوعات من ناحية أخرى.

ب. مزايا و عيوب سياسة الخصم: تتمثل المزايا الأساسية لتلك السياسة في أن البنك المركزي يمكن أن يؤدي دوره كملجأ أخير للإقراض، ومن ثم منع الفشل والكوارث المصرفية والمالية، ولكن عيوب تلك السياسة دفعت بعض الاقتصاديين إلى التوصية بعدم استخدامها كأداة للتحكم في العرض النقدي. إذ أنه قد يتولد في ذهن الجمهور خلط متعلق بنية البنك المركزي و الذي يخلقه إعلان تغيرات سعر الخصم، إضافة إلى أنه إذا حدد البنك المركزي سعر الخصم عند مستوى معين سيحدث تقلب كبير للفرق بين سعر الفائدة السوقي و سعر الخصم عندما يتغير سعر الفائدة السوقي، تلك التقلبات تفضي إلى تقلبات غير مرغوبة في حجم القروض المخصصة، ومن تغيرات غير مرغوبة في حجم القاعدة النقدية المقترضة، مما يعني أن سياسة تغير سعر الخصم قد تجعل من الصعب التحكم في العرض النقدي.¹

¹ أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية، مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص: 127.

3.1.5 سياسة السوق المفتوحة: وهي الأداة الأساسية من أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في تنفيذ هذه السياسة، وذلك من خلال شراء وبيع السندات الحكومية مقابل دفع نقود ما يزيد من عرض النقود، أما إذا كان المطلوب تخفيض عرض النقود يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية، ويعني ذلك أنه يمكن تنفيذ السياسة النقدية من خلال تغيير حجم القاعدة النقدية بصورة مباشرة من خلال بيع وشراء السندات في السوق المفتوحة.¹

والمقصود بالسوق المفتوحة أيضاً: البيع و الشراء في السوق المالي للسندات، وهذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي تتوقف على هدفه من حيث كمية النقود في السوق، فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق وتداولها فإنه يعمد إلى عمليات شراء لكي يضخ في السوق نقوداً، وإذا كان يهدف إلى العكس، فإنه يعمد إلى عمليات البيع حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات النقود، وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة في حالتي الشراء والبيع، بحيث يرغب المشتري في الشراء ويرغب البائع في البيع في الحالتين المذكورتين. وهذه السياسة يلزمها سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية.²

أما الأهداف المنتظر تحقيقها من جراء استخدام هذه الأداة فتتحدد في بعدين أساسيين هما:

- التأثير على حجم الاحتياطات الفائضة *Excès Réserves* لدى البنوك التجارية بالزيادة أو النقص مما يؤثر على حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يتماشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة.
- محاولة إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق رأس المال، بحيث يتم تحركهما بطريقة متسقة، سواء بالارتفاع أو بالانخفاض للتأثير على تكلفة منح الائتمان المصرفي، وبالتالي على حجم الاستثمار في الدولة.
- محاولة التغلب على أية تقلبات موسمية أو عرضية قصيرة الأجل في حجم المعروض النقدي والناجمة عن عوامل السوق.

¹ إسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية - بين النظرية والتطبيق - الجزء الأول، دار اليازوري، عمان، الطبعة الأولى 2012، ص ص: 191-192.

² مصطفى سلمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2005، ص: 293.

وتتميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة سعر إعادة الخصم من ناحية مجال التطبيق وطبيعة العلاقة بين البنوك التجارية و البنك المركزي، فبينما يحاول البنك المركزي في الثانية التأثير في سيولة البنوك التجارية وبالتالي في سيولة السوق النقدية لمحاولة تقييد أو توسيع الائتمان بحسب الأهداف الاقتصادية المرغوبة، ونجده على العكس من ذلك يحاول في الأولى أن يؤثر في سيولة السوق النقدية و في هيكل هذا السوق بهدف التأثير في السيولة و قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

كما تعتبر عمليات السوق المفتوحة من ضمن الأدوات المهمة والأساسية في السياسة الائتمانية التي لازالت تستخدم في الاقتصاديات المتقدمة.

وتتوقف فاعلية السوق المفتوحة على ما يلي:

- تتحدد فاعلية هذه الأدوات بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل وعلى ذلك يجب أن تكون لهذه السوق من السعة والشمول ما يجعلها معبرة عن إمكانيات النقود، والائتمان لاقتصاد ما.
- يجب أن تتوفر بكميات كافية الأوراق المالية والتجارية وأذونات الخزينة والتي يمكن تداولها في هذه السوق.
- تتحدد فاعلية هذه الأداة أيضا كأسلوب لتنظيم الائتمان بدرجة تقدم الوعي المصرفي و الائتماني السائد.

ويتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وخاصة في البلاد التي تسعى للتنمية، ومن ثم فإن الالتجاء إلى هذه السياسة يعد أمرا معقدا في معظم الأحيان، وسبب ذلك هو ضيق أو انعدام الأسواق النقدية والمالية، وعدم انتشار استخدام الأوراق التجارية وأذون الخزينة مما يجعل هذه العمليات تحدث تقلبات شديدة في أسعار تلك الأوراق، مما يؤدي إلى اهتزاز المراكز المالية لبنوك الدول النامية.

2.5 الأدوات النوعية للسياسة النقدية: وهي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية تستهدف من خلالها تشجيع أنواع معينة من الائتمانات وتوسيعها أو تخفيض أنواع أخرى منها غير مرغوب توسعها من قبل السلطات النقدية عن طريق التأثير على السياسات التي تنتهجها المصارف التجارية أو المؤسسات المالية الأخرى، وأهم هذه الأدوات هي:

1.2.5 تأطير الائتمان (القروض): وهو إجراء تنظيمي تقوم بمقتضاه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة ووفق نسب محددة، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك لعقوبات تتباين من دولة إلى أخرى.¹

وغالبا ما يفرض البنك نسب قصوى ودنيا محددة لسعر الفائدة كجزء مهم في هذا الصدد، إذ يضع تعليمات وقواعد من شأنها الحد من عدد مرات ما تلجأ تلك البنوك في الحصول على الائتمان المخصص بهدف حسن استخدامها أو مواجهتها من قبل السلطة النقدية بزيادة تكلفتها، الأمر الذي بموجبه يتم تخفيض الطلب على النقود.

2.2.5 النسبة الدنيا للسيولة: يتم ذلك بقيام البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها، وذلك خوفا منه على إفراطها في منح الائتمان بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بقيامه بتجميد بعض الأصول في محافظها²، وهذا لتجنب الإفراط في الإقراض بتجميد بعض أصولها، وتمكن هذه الطريقة من تحديد حجم الإقراض الموجه للنشاط الاقتصادي حسب ما هو مرغوب ضمن الإستراتيجية الكلية للبلاد.³

3.2.5 التأثير المباشر أو الإقناع الأدبي: أي محاولة البنك المركزي للتأثير على نشاطات البنوك التجارية، إما عن طريق اتخاذ إجراءات مباشرة في حال تجاوزها للقواعد والتعليمات المركزية، أم عن

¹ شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 94.

² محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-

2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 66، ربيع 2014، ص: 90.

³ شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مرجع سابق، ص: 95.

طريق الإقناع بتوجيه الدعوة إلى البنوك التجارية بضرورة الالتزام واعتماد الحيطة والحذر في السياسات الإقراضية، بالنظر لمكانة البنك المركزي الخاصة في النظام المصرفي ولما يتمتع به من إمكانيات ومعرفة في نواحي القوة والضعف في الاقتصاد، وخصوصاً أن بعض البنوك قد لا تتولد لديها قناعة بسياسات النظام المصرفي.¹

4.2.5 الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: فهي تهدف لدفع المستوردين لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين عن تجميد أموالهم فهم يلجئون عادة للاقتراض، ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الاقتصاد هذا بالإضافة لرفع تكلفة الواردات.²

5.2.5 قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: يقوم البنك المركزي بمنح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

3.5 التنسيق بين أدوات السياسة النقدية: عندما يقوم البنك المركزي باتخاذ سياسة نقدية معينة فإنه يستخدم إحدى أدوات السياسة النقدية أو جميعها التي تعتمد بواقع الحال على ما تقررته السياسة الاقتصادية العامة وأهدافها وأوضاع الاقتصاد القومي والجهاز المصرفي فيه، لذا لابد من التنسيق فيما بين هذه الأدوات كي لا تتعارض في عملها بعضها مع بعض، فمثلاً عندما ترى السلطة النقدية وتما شياً مع السياسة الاقتصادية عموماً اتخاذ سياسة نقدية توسعية فإنها ستقوم من خلال عمليات السوق المفتوحة بشراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات . .) فترتفع أسعارها ومن ثم تنخفض الفائدة عليها (بحكم العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة و أسعار السندات) ولكي لا تتعارض مع آلية سعر الخصم لابد من قيامها بتخفيض سعر الخصم لأن عدم تخفيضه قد لا يسمح لسعر الفائدة من الانخفاض. وكذا الحال فإن خفض نسبة الاحتياطي القانوني يدعم في اتجاه السياسة النقدية التوسعية، إذ أن دخول البنك المركزي مشترياً للأوراق المالية يولد زيادة في عرض النقد لدى الجمهور والبنوك (بسبب تبديل أصول الثروة والأوراق المالية إلى نقد سائلة) من جهة وإلى زيادة الاحتياطيات المصرفية ونمو

¹ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص: 25.

² شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، المرجع نفسه، ص: 95

القاعدة النقدية من جهة أخرى، والبنوك التجارية لا تحبذ الاحتفاظ بالاحتياطيات الزائدة عن النسبة القانونية (لأنها احتياطيات ليست عليها فائدة) فتقوم بتخفيض أسعار الفائدة من أجل التوسع في منح القروض التجارية كي تتخلص من الزيادة في الاحتياطيات الناتجة من شراء البنك المركزي للأوراق المالية.

إن خفض سعر الخصم للمصارف التجارية سيخفض أسعار الفائدة السوقية (لأن الأخيرة تابعة للأولى) من جهة ويزيد القروض التي تمنحها البنوك التجارية بسبب انخفاض تكلفة قروضها عند الحاجة أو لتلبية أمورها المالية عند الطوارئ من جهة أخرى.

أما خفض نسبة الاحتياطي على الودائع المصرفية فإنه يصبح لدى البنوك التجارية وفور وفائض في الاحتياطيات التي لا ترغب بها لأنه ليس عليها فائدة، ومن ثم ستقوم بإقراض هذه الزيادة إلى الجمهور أو الشركات بواسطة خفض سعر الفائدة مما يؤدي إلى نمو القاعدة النقدية وعرض النقد، علاوة على أن خفض نسبة الاحتياطي يؤدي إلى رفع قيمة مضاعف عرض النقود وهذا مما يدعم من نتائج عملية شراء الأوراق المالية خلال عمليات السوق المفتوحة.

وهكذا نرى أن السياسة النقدية التوسعية قد أدت إلى نتيجتين متداخلتين هما إنخفاض أسعار الفائدة وزيادة معدل نمو عرض النقد. وهما بلا شك يؤديان إلى زيادة الطلب الكلي على الأصول والسلع والخدمات. وبقينا إذا ما اتخذت السلطة النقدية سياسة انكماشية فإنها تستحدث الآليات نفسها ولكن بنتائج معكوسة، فتؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة وانخفاض في نمو القاعدة النقدية وعرض النقود وانخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات والأصول.¹

¹ جليل شيعان خمر، عقيل الحمدي، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة دراسية)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد 27، المجلد السابع، كانون الأول 2011، ص ص: 205-209.

المطلب الثاني: السياسة المالية والتجارية وسياسة الدخل

نظرا للتطور الذي رافق المجتمعات وما نتج عنه من تطور و توسع للنشاط الاقتصادي، أصبحت السياسة المالية وسياسة الدخل والسياسة التجارية من الأدوات المهمة للسياسة الاقتصادية، تستخدمها الحكومات للتأثير في النشاط الاقتصادي حسب الظروف الاقتصادية السائدة في البلد.

1. السياسة المالية

1.1 تعريف السياسة المالية: هناك عدة تعريفات للسياسة المالية ومن أهمها:

- تعبر السياسة المالية عن مجموع السياسات الحكومية المتعلقة بالإيرادات العامة كالضرائب المختلفة والإنفاق العام لتحقيق أهداف عديدة، كإعادة تخصيص الموارد ورفع معدلات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وغيرها، أي أن السياسة المالية هي استخدام الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية كوسيلة للتأثير في العوامل المحددة للإنتاج الكلي.¹

- كما أنه يمكن أن تعرف السياسة المالية بأنها: دراسة تحليلية للنشاط المالي في القطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية في البلد متضمنة تكييفاً لحجم الإنفاق ومصادر الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة كالنهوض بالاقتصاد الوطني والتقريب بين طلبات المجتمع.²

- وعرفت بأنها: سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي والإنفاق العام بحيث يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للدولة وتعد الحصيلة الضريبية في أغلب دول العالم هي المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، لذا يكمن القول أن دور السياسة المالية يتمثل في إدارة الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتحصيلها إيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات

¹ حيدر نعمة بخيت، مرجع سابق، ص: 74.

² نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، المرجع نفسه، ص: 46

العامة للإفراد وخاصة الإنفاق الحكومي في مجالات رأس المال الاجتماعي. لذلك فالسياسة المالية هي قيام السلطات العامة باستخدام إيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة ونفقات الدولة التي يجمعها معا ميزانية الدولة من أجل مواجهة مسؤوليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي.¹

ويعكس مفهوم السياسة المالية تطورات وحاجات المجتمع عبر التاريخ، حيث ركزت المدرسة التقليدية على توازن الموازنة العامة منطلقة من فلسفتها في عدم تدخل الدولة في النشاط الحكومي، لكن بعد مجئ جون مينارد كينز اختلف دور السياسة المالية وطريقة أدائها في النشاط الاقتصادي، إذ أصبحت أداة لحل المشاكل الاقتصادية بعد شرعنة مبدأ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

2.1 أهداف السياسة المالية: تسعى السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف، ونظرا لتعارض بعض تلك الأهداف فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدولة تلعب دورا كبيرا ومهما في تحديد أولويات الأهداف الواجب تنفيذها. وبالرغم من تشابه أهداف السياسة المالية في معظم الدول سواء كانت دول نامية أو متقدمة، إلا أن هناك اختلافا في أولويات الأهداف التي ينبغي تحقيقها. ومن أهم الأهداف التي تسعى السياسة المالية الوصول إليها ما يلي:

1.2.1 تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية: يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأكفا صورة ممكنة، وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقا لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن.²

2.2.1 تحقيق استقرار الأسعار: تلعب السياسة المالية دور كبيرا في تحقيق استقرار الأسعار، وخاصة في أوقات الكساد أو في ظروف الرواج، نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل والأسعار ومستوى الدخل القومي، ولأجل ذلك تقوم الحكومة بإتباع سياسة انكماشية عند مواجهة

¹ رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة، عمان، 2013، ص ص: 66-67.

² نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي: المرجع السابق، ص: 46.

الاقتصاد إلى التضخم تتمثل في خفض الإنفاق الحكومي وخاصة الاستهلاكي منه مع عدم التعرض إلى بنود الإنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية ولما لهذا الإجراء من تخفيض مستوى الطلب الكلي وانخفاض في عرض النقد وارتفاع القوة الشرائية للنقود وانخفاض الأسعار، أو بإتباع سياسة توسعية في حالة الكساد من خلال زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب أو كليهما معا.¹

3.2.1 تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والأسعار، ذلك أن سياسات الحكومة المتعلقة بالإنفاق وجباية الأموال لها آثار هامة على مستوى التوظيف والإنتاج والأسعار في المجتمع.

4.2.1 تحقيق مستوى التشغيل الكامل: أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، وذلك من خلال رفع الطلب الكلي الفعال عن طريق المساهمة في زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب ومن ثم زيادة حجم الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة والقدرة على تحقيق التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة.

3.1 أدوات السياسة المالية: تعتبر أدوات السياسة المالية على غرار أدوات السياسة النقدية من أهم طرق التأثير من طرف الحكومة في اقتصادها ومن أهم هذه الأدوات:

1.3.1 الضرائب والرسوم: وهي تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية ومصدر مهم لإيرادات الدولة، وهي تشمل الضرائب بمختلف أنواعها المباشرة وغير المباشرة، وكذا الرسوم الجمركية المفروضة على السلع والخدمات، وتفرض من طرف الدولة لتحقيق أهداف معينة تخدم السياسة الاقتصادية للدولة

2.3.1 الإنفاق الحكومي: إذ أن زيادة حجم الإنفاق الحكومي له تأثيره الكبير على النشاط الاقتصادي، ويكون ذلك بحسب الوضعية التي يمر بها الاقتصاد، فحجم وكيفية توزيع الإنفاق الحكومي على النشاطات المختلفة له تأثيره على النشاط الاقتصادي، وكذلك التأثير على نشاط معين سوف يؤثر على الأنشطة الأخرى المرتبطة به. فإعادة توزيع الإنفاق على الأنشطة الاقتصادية له أثره الكبير على تلك

¹ رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص: 69.

² صالح صالحي، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد الصيرفة الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن الندوة العلمية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية أيام : 18، 19، 20 أبريل 2010، بجامعة فرحات عباس، سطيف، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، ص: 37.

الأنشطة، فمثلاً خفض الإنفاق الحكومي على قطاع معين قد يترتب عليه زيادته على قطاع آخر يكون أكثر تحفيزاً للاقتصاد.

3.3.1 الدين العام: وهو الوسيلة الثالثة للسياسة المالية وهو يتمثل بقيام الحكومة بإعادة توزيع دينها العام، والمقصود بالدين الحكومي العام القروض التي تحصل عليها الحكومة من المصارف والأفراد عن طريق بيعها للسندات والحوالات وعادة ما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض بهدف تمويل عجز ميزانيتها.¹

2. السياسة التجارية

وهي مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف والتي من أهمها:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.
- حماية مصالح الفئات الاجتماعية.
- المحافظة على الأمن الغذائي والاقتصادي والعسكري للدولة.

¹ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص: 454.

ومن أنواعها: السياسة الحمائية وسياسة حرية التجارة الخارجية.

أما أدواتها فتتمثل في: الرسوم الجمركية، إعانات التصدير، الإغراق، تخفيض سعر الصرف، نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، المعاهدات والاتفاقيات التجارية، اتفاقيات الدفع، التكتلات الاقتصادية.

4. السياسة الداخلية: وتعرف بأنها:

- عدد من الإجراءات الحكومية التي تستهدف التأثير أو التحكم في معدلات الزيادة بمستويات الأسعار المحلية و الأجور النقدية والأشكال الأخرى للدخل بدون تدخل الإجراءات المالية والنقدية، وتتراوح ما بين التحذير الرسمي من قبل السلطات العامة والتنظيم القانوني للأجور النقدية والأسعار.

- كما تعرف بأنها السياسة المستخدمة لضبط الأسعار والأجور، بحيث لا تتجاوز السقف المحدد من الحكومة، وعادة ما يتم اللجوء إليها عند اليأس من فعالية السياسة النقدية والمالية.¹ وينطلق منظري هذه السياسة من قاعدة عدم سيادة المنافسة التامة في معظم الاقتصاد، وبالتالي يستلزم الاعتماد على هذه السياسة في تحقيق الاستقرار.

وبحسب مؤيدو هذه السياسة فإن القوة التساومية لنقابات العمال تلعب دور كبيراً في ارتفاع مستويات التضخم، وكذا تأثير المنتجين كقوة احتكارية، وبالتالي فإن مصدر التضخم ناشئ من جانب التكاليف، كما أنهم يؤكدون على أن دافع زيادة الأرباح يكون ضعيفاً بالقياس إلى دافع الأجور التي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي التكاليف، وبالتالي فإن زيادة الأجور يترتب عليها زيادة التكاليف التي تتحملها المنشآت مما يدفعها إلى زيادة الأسعار، وهذه الزيادة تدفع مجدداً النقابات العمالية إلى المطالبة بزيادة الأجور مرة أخرى، وهو ما سيؤدي إلى رفع التكاليف مجدداً وهكذا تستمر هذه الحلقات المتواصلة في زيادة الأسعار.

¹ حيدر نعمة بخيت، مرجع سابق، ص ص: 78-79.

وبالتالي فإن للمنشآت والنقابات العمالية القوة التي تمكنها من إدارة الأسعار والأجور النقدية وزيادتها حتى أثناء الركود ومن ثم تصبح السياسات النقدية والمالية التوسعية التي تستهدف القضاء على مشكلة البطالة مؤدية إلى ارتفاع مستويات التضخم. ويمكن أن تحقق هذه السياسات النقدية والمالية استقرار مستويات الأسعار فقط عندما توجد طاقة فائضة وبطالة تفوق المعدلات الطبيعية، وهكذا تصبح السياسة الداخلية ضرورية لتقييد الأسعار والأجور النقدية، بينما تستخدم السياسات المالية والنقدية التوسعية لزيادة الدخل والعمالة.

المطلب الثالث: الجدل الفكري حول سياسات الاستقرار الاقتصادي

شهدت سياسات الاستقرار الاقتصادي جدلاً فكرياً واسعاً من قبل مفكري البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعود ذلك إلى كون معظم المدارس الفكرية الرائدة كانت وليدة هذه البلدان.

1. الجدل الفكري ما قبل الكنزيين

لقد اهتمت المجتمعات القديمة بالجانب الاقتصادي، وعلى الرغم من عدم وجود نظريات إقتصادية بالمعنى الحالي كون علم الاقتصاد كأحد العلوم الإنسانية لم يظهر كعلم مستقل إلا في القرن الثامن عشر، إلا أنه يمكن التعرف على آراء بعض الفلاسفة والمفكرين ورجال الدين والسياسيين وغيرهم.

فقد ركز الفكر الصيني القديم على تحديد الأسباب التي عملت على تذبذب الأسعار في المدن الصينية وركز أيضاً على ضرورة تدخل الدولة من خلال صك نقود إضافية وضخها في السوق بغية القضاء على تلك الظاهرة.

أما أفلاطون فقد رأى في القرن الرابع قبل الميلاد أن عدم الاستقرار الاقتصادي يعود إلى اشتعال الفتن والحروب المتكررة بين المدن اليونانية من جهة وبين الدول المجاورة كبلاد فارس وإسبرطة من جهة أخرى، وقد دعي أفلاطون إلى تدخل الدولة في جميع جوانب الحياة الاقتصادية بغض النظر عن تأثير ذلك على الحد من حرية الأفراد، لغرض تحقيق الاستقرار والأمن في الدولة المثالية.

وفي القرون الوسطى وعلى الرغم من أن آراء اللاهوتيين الاقتصادية لم تنشأ كنظرية مستقلة، وإنما كجزء من القانون العام للأخلاق الذي حاول اللاهوتيين فرضه على المجتمع، فقد نادى "توماس

الأكويني " بضرورة تحقيق السعر العادل الذي هو عبارة عن ذلك السعر الذي لا يترتب عليه استغلال لطرف معين كأساس لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

أما بالنسبة للمفكرين الإسلاميين، فقد ركز ابن خلدون على البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ونادى بالمنافسة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. أما المقرئزي فقد فسر الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في مصر، حيث قدم تفسير اقتصادي سليم للأوضاع الاقتصادية السائدة آنذاك، وأرجع التضخم إلى قلة العرض وسوء تدبير السياسة الاقتصادية.

أما الفكر التجاري Mercantilisme الذي ساد في أوروبا من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر على أنقاض النظام الإقطاعي، فإن منظريه يرون بأن الاستقرار لا يكون إلا من خلال وجود الدولة القومية وعلى أساس امتلاكها للمعادن النفيسة من الذهب و الفضة وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل واسع. وقد بين المفكر الفرنسي " جون بودان " الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار في الدول الأوروبية، والتي تعود أساساً إلى زيادة عرض النقود بفعل تسرب كميات كبيرة من الذهب والفضة إلى هذه الأقطار من العالم الجديد وكذلك ظاهرة الاحتكار وندرة بعض السلع الأساسية، محاولاً بذلك الكشف عن وجود علاقة بين كمية النقود في الاقتصاد ومستوى الأسعار، إذ أن زيادة كمية النقود تترتب عليها زيادة مماثلة في مستويات الأسعار وانخفاض في القوة الشرائية للنقود بالنسبة ذاتها.

أما الفكر الفيزيوقراطي ومنظره الدكتور "كيناي" الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإقرار مبدأ الضريبة الوحيدة والتي تكون على الناتج الصافي المتأتي من القطاع الزراعي.

وبالنسبة للمدرسة الكلاسيكية فإن الاهتمام بسياسات الاستقرار الاقتصادي قد شكل أهمية كبيرة بالنسبة لرواد هذه المدرسة حيث نادوا بضرورة إعطاء الحرية التامة للأفراد وتقويض دور الدولة، وذلك انطلاقاً من فروض المدرسة الكلاسيكية والمتمثلة بسيادة المنافسة التامة، وتميز المنتج والمستهلك بالرشد الاقتصادي وحيادية النقود ومرونة الأسعار والأجور وتساوي الادخار مع الاستثمار عبر سعر

الفائدة، وكذلك قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له، وبالتالي استبعاد حدوث عجز في الطلب على السلع والخدمات أي وجود فائض في الإنتاج.

2. الجدل الفكري ما بعد الكينزيين في البلدان المتقدمة

إن أزمة الكساد الكبير التي حدثت ما بين 1929 حتى 1933، كانت بمثابة الصدمة التي أدت بالاقتصاديين إلى إعادة النظر في القوانين والفرضيات التي كانت سائدة آنذاك، كقابلية النظام على العودة بالاقتصاد إلى للتشغيل الكامل بفعل مرونة الأجور والأسعار، وسيادة قانون ساي في الأسواق وغيرها، فعلى ضوء هذه الأزمة كان الاهتمام بسياسات الاستقرار قد شهد اهتماما كبير وبرزت مدارس فكرية عديدة ابتداءا بالمدرسة الكينزية وانتهاءا بالجدل المعاصر في الدول المتقدمة والنامية.

إن الجدل الفكري حول سياسات الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة له أهمية خاصة في الفكر الاقتصادي، وذلك يعود لكون معظم المدارس الفكرية الرائدة كانت وليدة هذه البلدان، ومن أهم هذه المدارس:

1.2 المدرسة الكينزية: ركز الكينزيون على عدم مرونة الأسعار والأجور كما افترض التقليديون، بحيث يتحقق التوازن الاقتصادي على حد التوظيف الكامل دون تدخل الحكومة. واستمرار الكساد في تلك الحقبة لفترة طويلة جعل الكينزيون يوصوا بأن تقوم الحكومة بدور فاعل لتحقيق نمو اقتصادي مرضي.

وبخلاف النظرية التقليدية فإن الكينزيون يرون بأن التوازن الاقتصادي قد يتحقق حتى في مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل وقد يستمر كذلك، فقد يحصل انخفاض في الطلب الكلي يليه انخفاض في الناتج واستخدام الموارد، وقد تحصل زيادة في الطلب الكلي وزيادة في الناتج الحقيقي واستخدام الموارد، وإذا استمر الطلب الكلي في الازدياد فوق مستوى التوظيف الكامل يحصل ارتفاع في الأسعار، أي التضخم الناتج عن زيادة الطلب.

وبحسب كينز فإن التقلبات في الطلب الكلي هي السبب الرئيسي لعدم حدوث استقرار اقتصادي في الاقتصاد، وبالتالي إذا أمكن تحقيق هذا الاستقرار في الطلب الكلي والمحافظة عليه مقابل مستوى أمثل من التوظيف الكامل، فإنه يسهل التغلب على أوجه القصور الشديدة في اقتصاد السوق.

ويرى كينز أن السياسة المالية يمكن أن تكون أداة لتحقيق الاستقرار وأداة لتنظيمه لتؤكد أن معدل الإنفاق العام يكفي لتحقيق التوظيف الكامل ولكن ليس بمعدل يؤدي إلى التضخم من خلال ارتفاع الأسعار، لذلك يجب على صانعي القرار في السياسة المالية ما يلي: ¹

• إجراء تعديلات السياسة المالية في الوقت المناسب.

• أثر العوامل الاقتصادية والسياسية على توقيت واتجاه التغيرات المالية.

ومنذ ثلاثة عقود، احتدم نقاش أكاديمي هام حول الفعالية النسبية لكل من السياسات المالية والنقدية ويبدو أنه قد تنامي إجماع للآراء بأن السياسة المالية أقل فعالية عموماً من السياسة النقدية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير. ومن منطلق هذه النظرة المستجدة، يجب أن تكون السياسة المالية معنية بالدرجة الأولى بتعزيز النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال المحافظة على تخفيض معقول للمعدلات ومما لاشك أن آنية البطالة والتضخم أو ما يعرف بالكساد التضخمي Stagflation الذي يسود العديد من دول العالم يصيب السياسة المالية بكثير من عدم الوضوح، لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في كل من العرض والطلب، فالتغير في السياسة المالية يؤدي إلى آثار ثانوية على الأسواق خاصة سوق الأرصدة القابلة للإقراض، وأسواق السلع الرأسمالية، وهي عوامل تزيد من تعقيد السياسة المالية وتحد من فاعليتها.

2.2 المدرسة الكلاسيكية: لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حياد النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.

¹ وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي - النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص : 255-256.

وتعتبر نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، فأى تغير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني، وهذا مع افتراض أيضا أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط في التبادل مما يفيد بحيادية النقود، لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى على الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات و يتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية، أين إهتم الاقتصاديون فقط بدراسة و تحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار. وبذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة.

ومنذ ثلاثة عقود، إحتدم نقاش أكاديمي هام حول الفعالية النسبية لكل من السياسات المالية والنقدية ويبدو أنه قد تنامي إجماع للآراء بأن السياسة المالية أقل فعالية عموما من السياسة النقدية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير. ومن منطلق هذه النظرة المستجدة، يجب أن تكون السياسة المالية معنية بالدرجة الأولى بتعزيز النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال المحافظة على تخفيض معقول للمعدلات الضريبية وضبط العجز المالي وإلغاء الأنظمة والضرائب التي تؤثر سلبا في التعاملات الاقتصادية المحلية والدولية. ومن جهة أخرى، فلقد تزايدت القناعة بأن السياسة النقدية هي الآن الوسيلة الرئيسية التي تستطيع بواسطتها البلدان الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي. ومازال النقاش محتدما حول ما إذا كانت السياسة النقدية النشطة ستحقق استقرارا بالفعل. وقد أصبح هذا النقاش أكثر أهمية من أي وقت مضى، مع اعتبار أن السياسة المالية لم تعد أداة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

المبحث الثالث: المدارس الاقتصادية والتوازن الاقتصادي والنقدي

عرف الفكر الاقتصادي نماذج عدة للتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، ومن ثم التوازن العام، وتكتسي نظرية التوازن أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي نظرا لإسهاماتها في تحليل التوازنات الكلية والجزئية. ويهدف التوازن الاقتصادي للوصول إلى الحالة المثالية التي من خلالها يتم الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية، وهو بذلك يختلف عن مفهوم الاستقرار الاقتصادي الذي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أم غير مثالي.

المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الاقتصاد، وقد اهتمت النظريات الاقتصادية في الأغلب من تحليلاتها بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه، ويهدف التوازن الاقتصادي للوصول إلى الحالة المثالية التي من خلالها يتم الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية، وهو بذلك يختلف عن مفهوم الاستقرار الاقتصادي الذي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أم غير مثالي.

1. تعريف التوازن الاقتصادي

يقصد بالتوازن عموما تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة، ولا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن، فيما قد نجدهم يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب، ومن ثمة وسائل تحقيقه، إلا أن المتفق عليه أن التوازن بصفة عامة يعرف بأنه: الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له، كما أنه من أهم التعاريف المقدمة للتوازن الاقتصادي ما يلي:¹

¹ درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 102-103.

• التوازن هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما إذا ما توفرت شروط و ظروف محددة، بحيث أن عدم استمرار إحداها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى.

• كما يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائما طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها.

لقد ركز هذا التعريف على حالة التشغيل الكامل أي صفة الثبات معتمدا في ذلك على الفكر التقليدي، الذي ينطلق من شرط توازن الاستخدام الكامل، هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي العام بمفهوم الاختلال، والتي عرفت اختلال التوازن بأنه حجم الاختلال بين الموارد المتاحة ذاتيا وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع. أي أن الاقتصاد هنا يكون في حالة اختلال توازني إذا ما كان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع. حيث أن اختلال التوازن الاقتصادي العام ينعكس في مجالين اقتصاديين هما اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي، واختلال التوازن الخارجي.

ومن هنا يتضح أن التوازن على المستوى الوطني يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي وعندما لا يكون هناك دوافع للتوسع أو الانكماش بزيادة الطلب الكلي أو العرض الكلي خلال الفترة القصيرة.

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك

عرف الفكر الاقتصادي نماذج عدة للتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، ومن ثم التوازن العام، وتكتسي نظرية التوازن أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي نظرا لإسهاماتها في تحليل التوازنات الكلية والجزئية. ويحدث التوازن الاقتصادي من خلال توازن كل من القطاع الحقيقي والقطاع النقدي وتوازن القطاع الخارجي.

ويتحقق التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك عندما يتحقق التوازن في الأسواق الرئيسية الثلاثة :
سوق العمل وسوق السلع والخدمات وسوق النقود

1. توازن سوق العمل

يتحقق التوازن في سوق العمل عند المساواة بين عرض العمل (LS) والطلب على العمل (Ld) ويتحدد في الوقت نفسه معدل الأجر الحقيقي الذي يقبله كل من العمال والمنتجين.

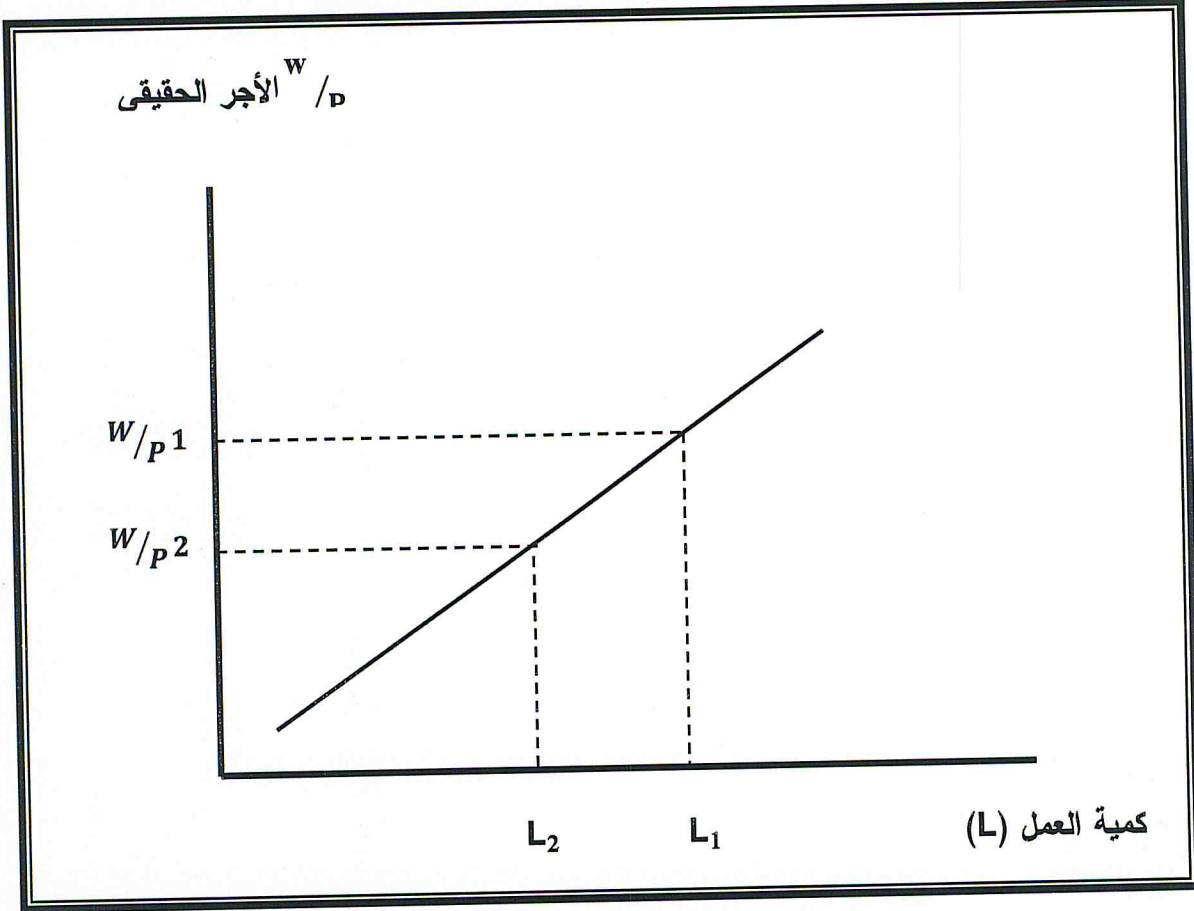
1.1 عرض العمل (LS): وهو أحد جانبي سوق العمل، حيث يعرض العامل خدماته (سلعة العمل) في السوق مقابل أجر يعتبره كافي للتخلي عن سلعة الفراغ، أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها عند استعمال وقت فراغه وبين المنفعة (المنافع) التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء صغر أو كبر من وقته للعمل بالسوق.¹

وهو يرتبط ايجابيا بمعدل الأجر الحقيقي w/p المتمثل في القوة الشرائية للأجر الاسمي أو النقدي، حيث w هو الأجر النقدي، w/p الأجر الحقيقي، p : المستوى العام للأسعار.

وبالتالي يكون لدينا:

¹ فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جدة، 1435هـ، ص: 208.

الشكل رقم (01): منحنى عرض العمل الكلاسيكي



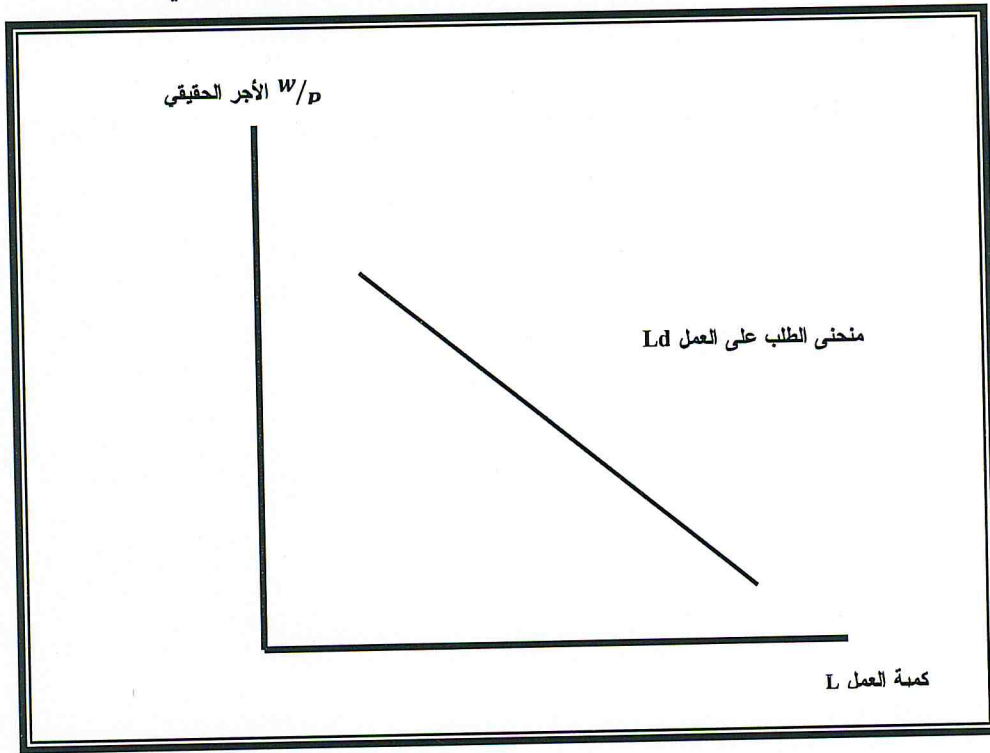
المصدر: علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة، الجزائر، 2010، ص: 32.

يتبين من الشكل رقم 01: العلاقة الطردية بين عرض العمل والأجر الحقيقي، لأن العمال عندما يدخلون سوق العمل عارضين قوة عملهم، يبحثون بذلك عن تحقيق أكبر دخل والمتمثل في أجورهم الحقيقية التي تسمح لهم بتعويض ما فقدوه من قوة عملهم. والعامل يميز بين الأجر الاسمي والأجر الحقيقي، فهذا الأخير يمثل مقدار ما يحصل عليه العامل من سلع وخدمات بأجره الاسمي الذي يمثل الوحدات النقدية التي يحصل عليها العامل عند نهاية فترة العمل المحددة لدفع الأجر.

2.1 الطلب على العمل L_d : الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلعة التي يدخل في إنتاجها، أي أن المنتج يطلب العمل ليس لاستهلاكه، بل من أجل الاستفادة منه في إنتاج سلعته المطلوبة في الأسواق، ويتحدد الطلب على العمل بمحددات عدة من ضمنها مستوى الأجر الحقيقي، وأسلوب

التقنية المستخدمة في الإنتاج، والطلب على السلع التي يدخل في إنتاجها، وأسعار هذه السلع، ومستوى استخدام عناصر الإنتاج الأخرى، ومهارات وكفاءات العاملين. ويمكن تعريف الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي بأنه دالة متناقصة في الأجر الحقيقي. والرسم البياني الآتي يبين منحنى الطلب على العمل:

الشكل رقم (02): منحنى الطلب على العمل الكلاسيكي

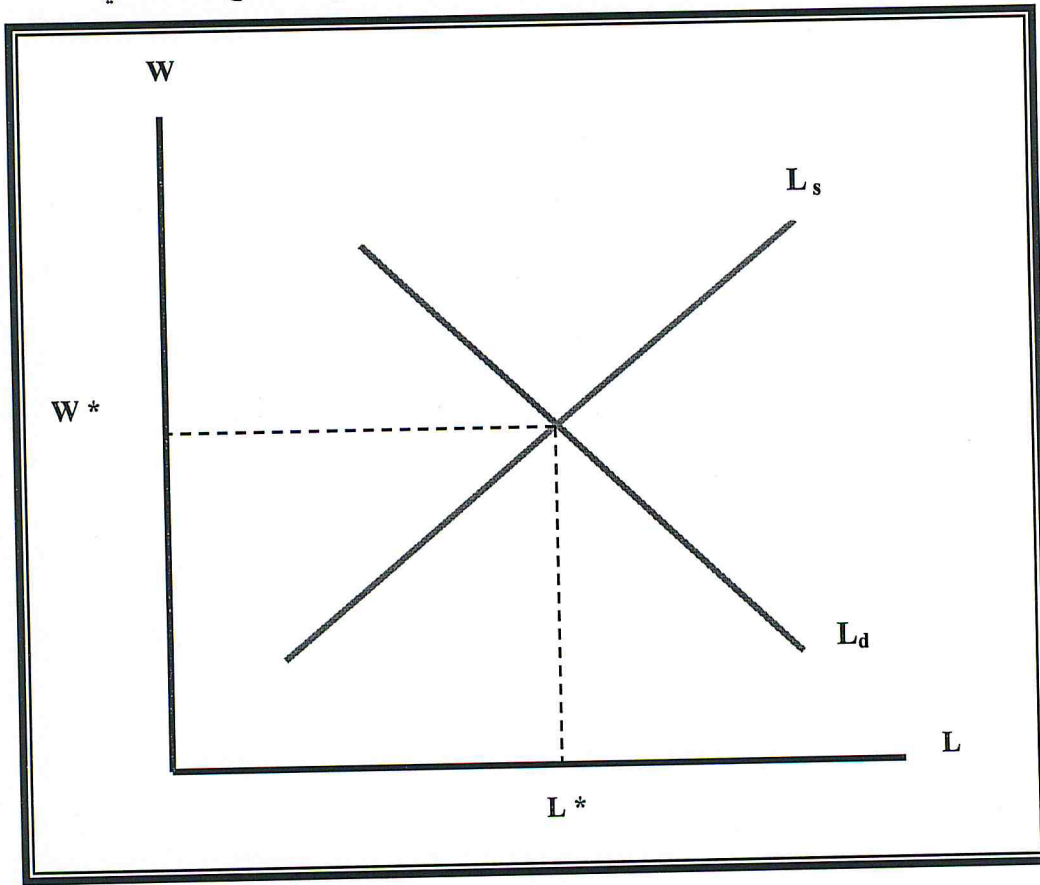


المصدر: علاش أحمد، مرجع سابق، ص: 34.

يتبين من خلال الشكل رقم (2): أنه كلما ارتفع الأجر الحقيقي انخفض الطلب على العمل، وذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، حيث يوظف طالب العمل عمالاً عند انخفاض الأجر الحقيقي وبالتالي فإن الطلب على العمل على علاقة عكسية مع الأجر الحقيقي w/p . ويستمر صاحب العمل في توظيف العمال إلى الحد الذي تتساوى فيه التكلفة الحدية للعامل الأخير مع الأجر الحقيقي، أي النقطة التي تنعدم فيها الإنتاجية الحدية MPL للعامل الأخير حتى يتمكن صاحب العمل من تحقيق أكبر عائد ممكن لذا فإن دالة الطلب على العمل هي دالة عكسية في الأجر الحقيقي.

3.1 توازن سوق العمل: مثل أي سوق حرة فإن عرض العمال والطلب عليهم يتحددان في سوق حرة كاملة في وقت واحد، وتتحدد نقطة التوازن بين كمية العمل المطلوبة والمعروضة والأجر الذي يرافق تلك الكمية. ويتحقق التوازن في سوق العمل عند نقطة تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل، ويتحدد بذلك مستوى الأجر الحقيقي وحجم العمالة المستخدمة في أي فترة من الفترات ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): توازن سوق العمل في النموذج الكلاسيكي



المصدر: فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب ، مرجع سابق .ص: 210.

من الشكل رقم (03): يتضح أنه عندما يكون الأجر الحقيقي السائد أقل من مستوى الأجر التوازني يكون الطلب على العمل أكثر من عرض العمل، أي أن سوق العمل سوف تعاني من نقص كبير في اليد العاملة، وبالتالي يؤدي هذا إلى زيادة أجورهم فيما بعد، ويحدث التوازن بين العرض

والطلب على العمل عند هذا الأجر (مع ثبات مستوى الأسعار)، أما عندما يكون الأجر الحقيقي السائد أكبر من مستوى الأجر التوازني فإن عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه، أي أن سوق العمل سوف تعاني من فائض كبير في الأيدي العاملة (حدوث البطالة)، ومن أجل القضاء على البطالة وتوظيف هذا الفائض من الأيدي العاملة يجب على العمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم الحقيقية إلى المستوى الذي يتم فيه التوازن، حيث ينخفض الأجر الحقيقي إلى مستوى الأجر التوازني، الذي يكون عنده العرض مساوياً للطلب.

2. توازن سوق السلع والخدمات

إن دالة الإنتاج في المدى القصير هي دالة تابعة إلى العمل، مما يعني أنه بمجرد تحديد مستوى العمل الأمثل نكون قد حددنا تلقائياً حجم الإنتاج الكلي الذي يطابق تماماً حجم الدخل الكلي لأي اقتصاد، وطالما أن الدخل الكلي هو الذي يحدد الطلب الكلي على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية. فانه حسب الكلاسيك فان الطلب الكلي دائماً في المستوى الذي يستوعب فيه العرض الكلي، أي استيعاب كل ما أنتج من سلع وخدمات، ويستدلون على ذلك بكل من: قانون جون باتيست ساي للمنافذ ونظرية الادخار والاستثمار ومعدل الفائدة.

• فالنسبة لقانون Say للمنافذ: فإنه ينص على أن كل سلعة معروضة تعتبر منفذ لسلعة أخرى حيث أنه من غير الممكن حدوث فائض في الإنتاج وبالتالي فان كل عرض يخلق طلب، لأن قيمة الإنتاج تطابق تماماً المداخل الموزعة على المتعاملين الاقتصاديين، وبما أن الأفراد يحكمهم سلوكهم العقلاني الرامي إلى تعظيم المنفعة فإنهم يميلون دائماً إلى إنفاق كل دخلهم على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية في الحاضر أو المستقبل (ادخار). وهو ما يجعل من غير الممكن حدوث فائض في الإنتاج هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى ساي أن النقود لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، وهي وسيلة تبادل فقط وعلى هذا الأساس فان الاحتفاظ بجزء من النقود ليس سلوك عقلاني وسوف ينفق ويحول إلى طلبه الخاص.

إن تحقيق التوازن حسب ساي لا يعني أن كل الأسواق متوازنة، فقد يوجد هناك نقص في الطلب علي سلعة أو خدمة ما، كما قد يوجد نقص في عرض سلعة أو خدمة ما، إلا أنه حسب ساي لا يمكن أن توجد أزمة في الإنتاج على المستوى الكلي.¹

• أما بالنسبة للنظرية الكلاسيكية في الادخار والاستثمار والفائدة: فيعتبر الكلاسيكيون أن الادخار ما هو إلا وجه آخر من وجوه الإنفاق، فهو إنفاق لشراء السلع الرأسمالية وبمعنى آخر فإن كل ما يوفر يجري توظيفه آليا في الاستثمارات، وبالتالي يعود الادخار ليشكل جزء من الطلب الكلي ويبقى حجم الطلب على ما كان عليه.

- الادخار: وهو عرض الموارد النقدية (طلب على موارد غير نقدية)، وهو ينتج عن عدم استهلاك جزء من الدخل حاليا وتوظيفه في مجال آخر للحصول على مردود. والعنصر الذي يشكل هذا المردود هو معدل الفائدة، وبالتالي فهو دالة لمعدل الفائدة أي:

$$S=S(i)$$

حيث أن: S هو الادخار و i هي معدل الفائدة .

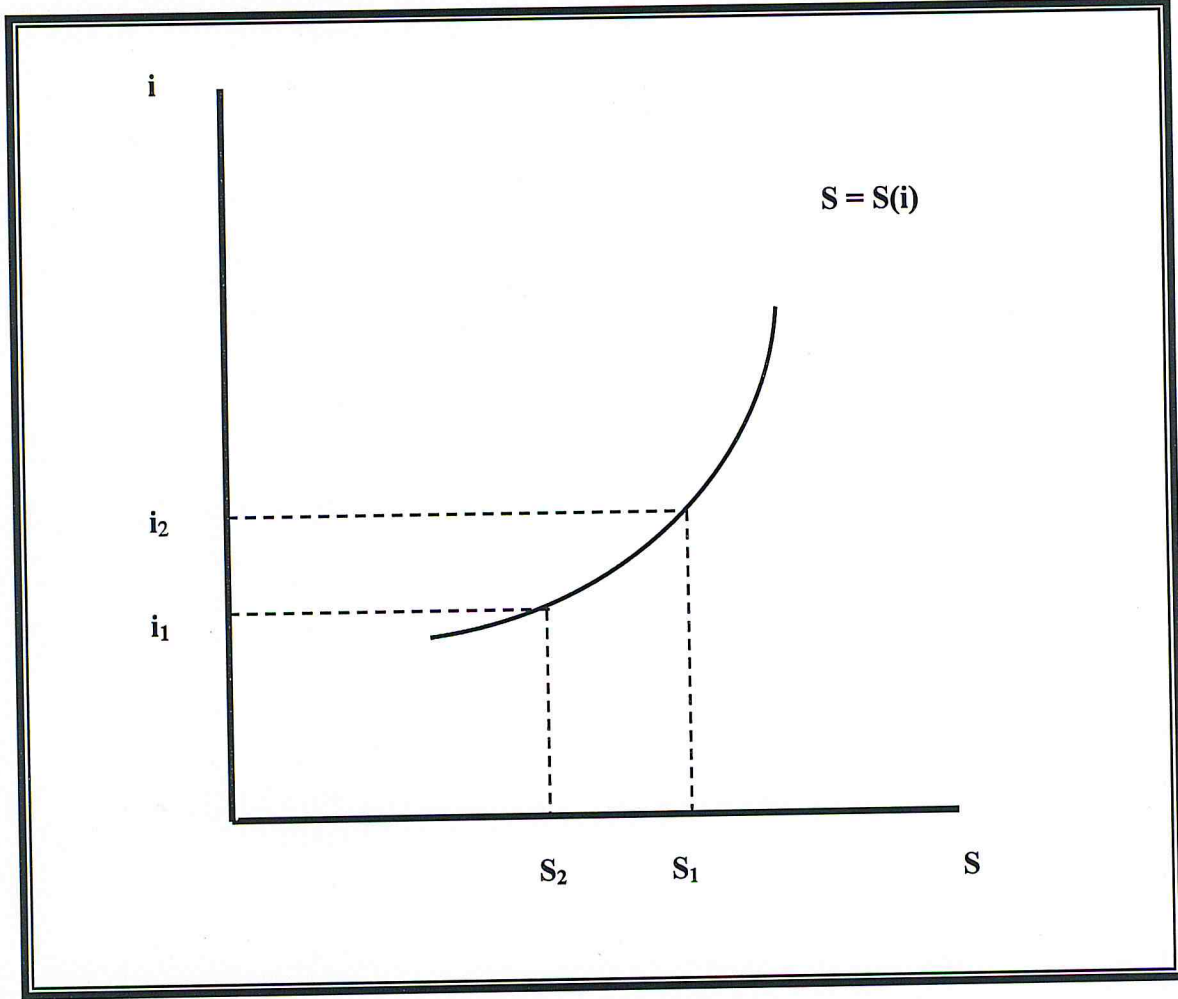
والعلاقة بين عرض الادخار ومعدل الفائدة طردية، حيث كلما ارتفع معدل الفائدة ارتفع معدل الادخار، وإذا قبلنا بأن دالة الادخار مستمرة وقابلة للاشتقاق فإنه يكون لدينا: الادخار الحدي

$$(\text{الذي هو التغير في الادخار الناتج عن التغير في معدل الفائدة}) \text{ موجب أي: } S' = \frac{ds}{di} > 0$$

ويمكن تمثيل دالة الادخار في الشكل الآتي:

¹ شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مرجع سابق، ص: 169.

الشكل رقم (04): منحنى الادخار عند الكلاسيك



المصدر: شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مرجع سابق، ص: 171.

يتضح من الشكل رقم (04): أنه كلما ارتفع معدل الفائدة كلما ارتفع مستوى الادخار.

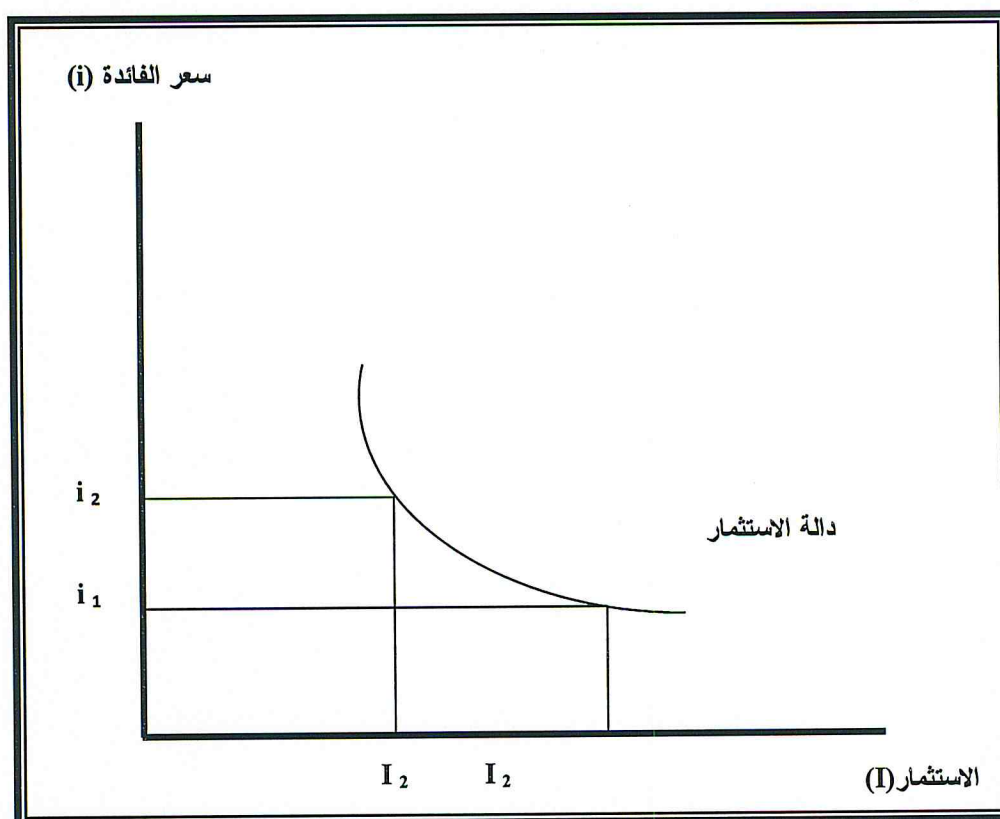
- الاستثمار: وهو طلب الموارد النقدية (عرض الموارد غير النقدية): وهو يصدر عن المؤسسات الإنتاجية فهذه الأخيرة عندما لا يكون في مقدورها التمويل الذاتي لكل عملياتها تقوم بإصدار أسهم وسندات تضعها تحت تصرف المدخرين أي الطالبين عليها، ويكون هذا الاستثمار أيضا دالة لمعدل الفائدة ولكن في علاقة عكسية لأن المستثمرون لا يريدون الاستثمار إلا إذا قبل المدخرون معدل فائدة أقل.

دالة الاستثمار: $I=I(i)$

حيث: I : الاستثمار، و i : هو معدل الفائدة

ويمكن تمثيل دالة الاستثمار في الشكل الآتي:

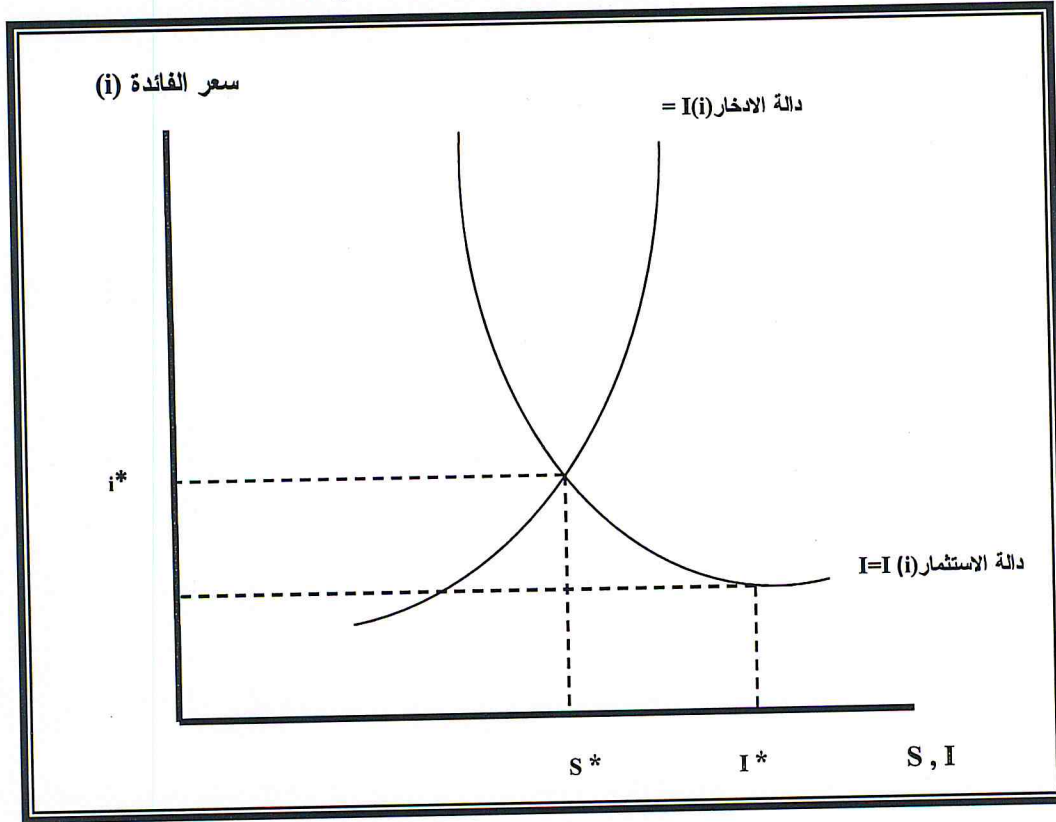
الشكل رقم (05): التمثيل البياني لدالة الاستثمار



المصدر: شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مرجع سابق، ص: 171.

1.2 توازن سوق السلع والخدمات: يتحدد التوازن عند نقطة تقاطع كل من منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار ونحصل بذلك على معدل الفائدة التوازني كما في الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): توازن سوق السلع والخدمات



المصدر: علاش أحمد، مرجع سابق، ص: 35.

يتضح من الشكل رقم (06): أن التوازن في سوق السلع والخدمات يتحقق من خلال تقاطع منحنى الاستثمار مع منحنى الادخار، ويتحدد بذلك معدل الفائدة التوازني.

3. توازن سوق النقود

تطرقت النظرية الكمية في النقود إلى تحليل التوازن في السوق النقدي ، حيث تم تحديد العلاقة بين الكتلة النقدية المتداولة والمستوى العام للأسعار، من خلال عدة صيغ، والتي من أهمها صيغة كمبردج، والتي صيغت بالشكل:

$$M = k \cdot p \cdot y$$

حيث أن:

M: هي عرض النقود وتتحدد من طرف السلطات النقدية.

P: المستوى العام للأسعار ويتحدد في السوق

Y: الناتج الوطني الحقيقي، ويتحدد بحجم العمالة المستخدمة في الأجل القصير

K: مقلوب سرعة التداول، أي: $k = 1/v$

ويرى الكلاسيك أن سرعة تداول النقود v تعتمد على عادات الدفع والسداد في المجتمع، وبافتراض أن هذه العادات تتغير ببطء شديد، لذلك تكون سرعة تداول النقود ثابتة في الفترة القصيرة، لذا يفترض أن المتغير هو عرض النقود والمستوى العام للأسعار.

كما يفترض الكلاسيك أن الأفراد لا يحتفظون بالنقود إلا بغرض المبادلات فقط لذلك ينفق الأفراد دخلهم الإضافي على شراء السلع والخدمات أو شراء أوراق مالية جديدة (صيغة الإقراض)، مما يسمح للمؤسسة التي باعت هاته الأوراق المالية من شراء السلع الاستثمارية، وهكذا يزداد حجم الإنفاق الكلي، ومع ثبات الدخل الوطني الحقيقي وثبات سرعة التداول، فإن زيادة عرض النقود تعني فقط زيادة في المستوى العام للأسعار فقط بنفس النسبة التي يتغير بها عرض النقود وفي نفس الاتجاه.¹

4. النموذج الكلاسيكي في صورته المتكاملة

النموذج الكلاسيكي في التوازن العام هو جملة من التوازنات في المتغيرات الاقتصادية العامة تتحقق في آن واحد. لكن من الناحية النظرية هذه التوازنات جميعا ترتكز على التوازن الأساسي في النموذج الكلاسيكي، ألا وهو التوازن في سوق العمالة، فحجم العمالة هو الذي يحدد حجم الدخل الحقيقي، والدخل الحقيقي أو الفعلي هو الذي يحدد حجم الاستهلاك والاستثمار، ثم ينتقل النموذج إلى معدل الفائدة في السوق ومن ثم إلى مستوى الأسعار العام.

فالأجور الحقيقية ومستوى العمالة تتحدد في سوق العمل، وذلك حين تتساوى الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة، وحين يتحدد مستوى العمالة يتحدد مستوى الدخل الحقيقي تلقائيا، ففي الفترة الزمنية القصيرة تكون الكمية المستخدمة من الرأسمال والمعارف التقنية محددة، وبالتالي فإن حجم الناتج والدخل الحقيقي يتحدد بمستوى العمالة من خلال دالة الإنتاج.

¹ علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص: 35.

و يتحدد مستوى الدخل التوازني في سوق السلع والخدمات على النحو التالي:

$$Y = D = C + I$$

$$Y = C + I$$

$$I = Y - C = S$$

$$I(i) = S(i)$$

وبمعرفتنا لمستوى الدخل ومعدل الفائدة فإن دالة التوازن النقدي هي:

$$M = k \cdot p \cdot y$$

المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي عند الكينزيين

يرى كينز أنه يمكن تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال التوازن بين القطاعين: القطاع الحقيقي والقطاع النقدي.

1. التوازن في القطاع الحقيقي

يقر كينز أنه من الممكن أن يكون الاقتصاد في حالة توازن دون مستوى التوظيف الكامل. ووفقاً لنموذج كينز يتطلب التوازن في القطاع الحقيقي أو العام تساوي العرض الكلي للسلع والخدمات المتمثل بالنواتج القومي الإجمالي مع الطلب الكلي المتمثل بالإنفاق على الاستهلاك والاستثمار. وكذلك يتحدد التوازن في السوق السلعي بالمساواة بين الادخار والاستثمار. إذ أن ما يقتطع من الدخل ليذهب على شكل ادخار يفترض أن يعوض بإنفاق استثماري مساو له وفي هذه الحالة فإن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي.¹

وقد ركز كينز في تقديره لمستوى الناتج الكلي على الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي أي أن:²

$$Y = C + I \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن: Y: هو الدخل، C: الاستهلاك، I: هو الاستثمار

ويرتبط الإنفاق الاستهلاكي بعلاقة طردية مع الدخل الحقيقي متمثلة بدالة الاستهلاك التالية:

¹ وسام الحجاز، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص: 246.

² محي الدين الغريب، اقتصاديات البنوك والنقود، دار الهناء للطباعة، الاسكندرية، 1971، ص: 70.

$$C = a + by$$

إذ أن: C : الاستهلاك، a : ثابت، b : الميل، Y : الدخل

وعند النظر إلى المعادلة (1) من زاوية استخدام الدخل فإن قسما من هذا الدخل ينفق على الاستهلاك والقسمة الآخر يكون مدخرا أي أن: ¹

$$Y = C + S \dots\dots\dots(2)$$

إذ أن: S يمثل الادخار

وعند دمج المعادلتين (1) و(2) نحصل على: (3) $C + I = Y = C + S \dots\dots\dots$

إذ يدل الطرف الأيمن من هذه المعادلة على استخدامات الدخل بينما يدل الطرف الأيسر على مكونات الطلب على السلع.

ومن المعادلة (03) نستخرج المعادلة الأساسية للتوازن الاقتصادي وهي: $I = S$

2. التوازن في القطاع النقدي

يتطلب التوازن في السوق النقدي أن تكون هناك مساواة بين عرض النقود والطلب عليها.

1.2 الطلب على النقود: قسم " كينز" الطلب على النقود إلى قسمين، الأول يرتبط بتحقيق المعاملات والثاني يتكون من الطلب على النقد باعتباره شكلا من أشكال الاحتفاظ بالثروة، ويذكر " كينز" في النظرية العامة ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقد وهي: دافع المعاملات، دافع الاحتياط، دافع المضاربة.

1.1.2 دافع المعاملات: ويقصد به الاحتفاظ بالنقد بغرض استعماله كوسيط في المبادلات، حيث يقسم " كينز" المتعاملين إلى أفراد ومؤسسات، وهذا بدوره يقسم إلى قسمين: ²

- الأول كلما زاد الحجم من الدخل الذي يمرره الفاصل الزمني بين استلام الدخل وصرفه حيث كلما زاد الفاصل كلما زاد الحجم من الدخل الذي يجب الاحتفاظ به لهذا الغرض.

¹ أحمد فريد مصطفى، سعيد محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبيد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2000، ص 93.

² عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مرجع سابق، 1999، ص: 74.

• أما الثاني هو الدافع المشروع الذي يهدف إلى سد الفاصل بين وقت إجراء النفقات المهنية ووقت استلام حصيلته البيع، فالعامل الأساسي الذي يستند إليه هذا الدافع هو الدخل (Dt) وهو دالة لمتغير الدخل كما هو معبر عليه بالصيغة التالية: $Dt = F(Y)$.

2.1.2 دافع الاحتياط: يتطلب هذا العامل احتفاظ الأفراد باحتياطي من الأرصدة النقدية مضافاً إلى المبالغ المخصصة للمعاملات لمواجهة الحوادث الطارئة وغير المتوقعة أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة.¹

حيث يتوقف هذا الدافع أيضاً على مستوى الدخل وبالتالي فالطلب على النقود بدافع الاحتياط (Dp) هو دالة لمتغير الدخل (Y) كما هو معبر عنه في الصيغة التالية: $Dp = F(Y)$.

3.1.2 دافع المضاربة: يقصد بدافع المضاربة عملية شراء وبيع الأوراق المالية (الأسهم والسندات) في أسواق المال بغية الحصول على أرباح، وتعتمد هذه الأخيرة على قدرة المضارب على التنبؤ بأحوال البورصة، وبهذا يكون الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة بغية الاستفادة من التغيرات السعرية. وتتناسب أسعار السندات عكسياً مع سعر الفائدة، فعندما يتوقع المضارب ارتفاع أسعار الفائدة يحاول الاحتفاظ بالنقود بدل السندات أي بيعها (عند انخفاض قيمتها) والعكس صحيح.²

ولذلك فإن هناك علاقة وطيدة بين تغيرات الطلب على النقد للمضاربة وتغيرات معدل الفائدة، فكلما اتجه معدل الفائدة نحو الانخفاض حتى يصل إلى حد أدنى لا يمكن أن ينزل دونه وعنده يصبح الطلب على النقد من أجل المضاربة تام المرونة، وهو ما أصبح يعرف بمصيدة السيولة.³

إن ارتباط هذا العنصر بعنصر المضاربة يسمح بإمكانية استخدامه على نطاق واسع في إطار السياسة النقدية إذ يسمح للسلطة النقدية أن تتدخل للتأثير على حجم الطلب على النقد وكذا التأثير في كمية النقد.

¹ بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص: 126.

² محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص: 36.

³ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 187.

يتم التأثير على كمية النقد المتداولة من خلال دخول البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة، وحسب ما يقتضيه هدف السياسة النقدية من الزيادة أو التقليل في حجم الكتلة النقدية، إن العلاقة العكسية بين الطلب على النقود بدافع المضاربة وسعر الفائدة يمكن صياغتها رياضياً من خلال المعادلة الآتية :

إذا رمزنا (Ds) للطلب على النقود لغرض المضاربة نحصل على ما يلي:

$$Ds = F(i)$$

2.2. الطلب الكلي على النقود: بدأ كينز صياغة دالته الكلية للطلب على النقود بالتمييز بين كمية النقود الاسمية وكمية النقود الحقيقية، حيث تشير الأولى إلى المعروض النقدي المتداول، بينما تشير كمية النقود الحقيقية إلى القدرة الشرائية للمعروض النقدي، ومن ثم فإن كمية النقود الحقيقية تساوي كمية النقود الاسمية مقسومة على المستوى العام للأسعار. ويرى كينز أن الأفراد يرغبون في حيازة مقدار معين من النقود الحقيقية، وهو مقدار ناتج عن تجميع الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والمضاربة.

إن الطلب الكلي على النقود هو مجموع الأجزاء الثلاثة للطلب. وبجمع الطلب لأغراض التبادل والطلب لأغراض الاحتياط (L_t) مع الطلب لأغراض المضاربة (L_s) في دالة واحدة نحصل على الدالة الكلية للطلب على النقود (L) كما يلي:

$$L = L_t + L_s$$

و بالتعويض عن (L_t) و (L_s) بما يساويهما نحصل على:

$$L = F(Y, i) + g(i)$$

وبافتراض أن:

$$h(y, i) = F(y, i) + g(i)$$

نتوصل إلى معادلة الطلب الكلي للنقود (L):

$$L = h(y, i)$$

وهنا تجدر الإشارة إلى أن كينز كان دقيقاً جداً في تحديد دالة الطلب الكلي للنقود. وأكد بشكل خاص على ضرورة التمييز بين الكميات الاسمية والكميات الحقيقية للنقود، فالنقود تقيم بكميات السلع

والخدمات التي يمكن أن تشتري بها. لذا فإن الكميات الاسمية تختلف عن الكميات الحقيقية تبعا لتغيرات المستوى العام للأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار مثلا، نستطيع أن نشترى بنفس الكمية الاسمية من النقود نصف الكمية من السلع و الخدمات وبذلك تكون الكمية الحقيقية قد انخفضت إلى نصف كميتها الاسمية. ولقد أوضح كينز بأن الجمهور يرغب بالاحتفاظ بكميات أو أرصدة حقيقية من النقود Md/p والتي تعتمد على الدخل الحقيقي (y) وسعر الفائدة (i) وبذلك يمكن كتابة دالة الطلب الكلي (تفضيل السيولة) كما يلي:

$$L = \frac{Md}{p} = h(y, i)$$

حيث ترتبط (L) بعلاقة طردية مع (y)، وعلاقة عكسية مع (i).

3.2 التوازن النقدي: يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتساوى عرض النقود Ms مع الطلب عليها Md ويعبر عن هذا التوازن بمنحنى LM ، حيث يشير الحرف L إلى الطلب على النقود، والحرف M إلى عرض النقود.¹

ولما كان عرض النقود والذي هو أحد متغيرات السياسة النقدية يتحدد بقرارات السلطات النقدية (البنك المركزي) لذلك يفترض ثباته في الفترة الزمنية القصيرة، و من ثمة كان عرض النقود عديم المرونة لتغيرات سعر الفائدة. أما الطلب على النقود فهو يتوقف على متغيرين هما: سعر الفائدة والدخل. ومنه يمكن اشتقاق منحنى (LM) من سوق النقد عن طريق تحديد مستويات الدخل وأسعار الفائدة المختلفة التي يتحقق عندها التوازن في هذا السوق وعلى هذا الأساس يمكن معالجة ذلك رياضيا كما يلي:

$$Ms = Md$$

حيث: Ms : عرض النقود، Md : الطلب على النقود .

$$Md = L_1(Y) + L_2(i)$$

$$Md = L(Y, i)$$

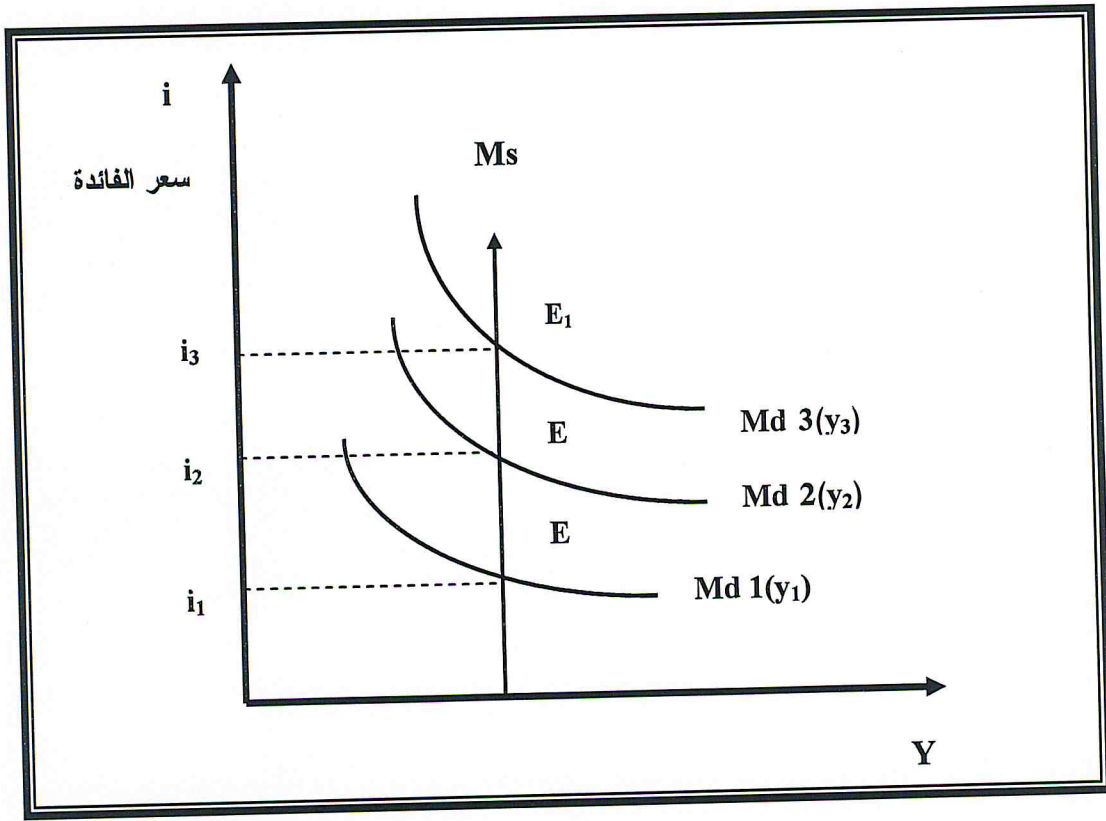
¹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005، ص: 271.

$$Md = Ms = L(Y, i)$$

أي أن:

وبالتالي فإن التوازن في السوق النقدي يحدث عندما تتساوى كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة، فبينما يتأثر الطلب على النقود بسعر الفائدة، يخضع عرض النقد لرغبة السلطة النقدية وبالتالي يمكن تمثيل عرض النقد و الطلب عليه كما يلي:

الشكل رقم (07): العلاقة بين عرض النقد والطلب عليه



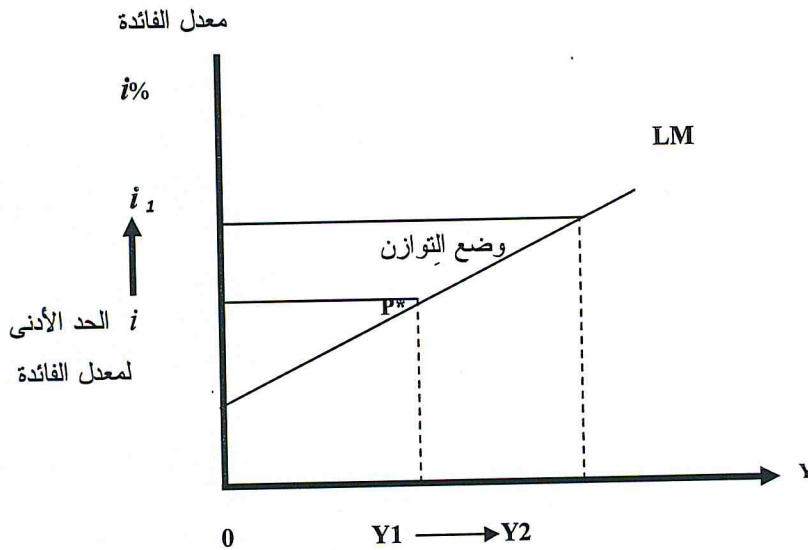
المصدر: أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005. ص: 130.

يتبين من الشكل رقم (07): أن منحنى عرض النقد (Ms) عديم المرونة لسعر الفائدة، لأنه يتحدد من قبل السلطة النقدية، بينما منحنى الطلب على النقد (Md) يتأثر بسعر الفائدة، وإن العلاقة بينه وبين سعر الفائدة علاقة عكسية، ويحدث التوازن في النقطة E ، بافتراض ثبات مستوى الدخل، أما إذا

تغير مستوى الدخل إلى مستوى جديد $Y2$ مثلاً، فسترتفع عندها أسعار الفائدة من $i2$ إلى $i3$ ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين مستويات الدخل وأسعار الفائدة.

1.3.2 المنحنى LM : إن التوازن على مستوى السوق النقدي يحدث بتساوي عرض النقود M_s مع الطلب عليها M_d . ويعبر عن هذا التوازن بمنحنى LM ، حيث L هي الطلب على النقود و M هي العرض عليها.

الشكل رقم (08): التوازن في السوق النقدي



المصدر: بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، 2007، ص: 217.

يتبين من خلال الشكل رقم (08): أن منحنى التوازن النقدي يبين التوليفات المختلفة للدخل وأسعار الفائدة التي يتحقق عندها التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود، فكل نقطة على هذا المنحنى هي نقطة توازن في سوق النقود، وترتبط بين مستوى معين للدخل وسعر الفائدة المناظر له، لكي يتحقق هذا التوازن. وكما هو واضح فإن منحنى التوازن النقدي موجب الميل، ذلك أن الزيادة في سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود، ولكي يبقى مستوى الطلب النقدي مساوياً للمعرض

النقدي الثابت لابد أن يرتفع مستوى الدخل. ومؤدى هذا أن التوازن في سوق النقود ينطوي على حقيقة أن ارتفاع سعر الفائدة يصطحب بزيادة مستوى الدخل.¹

2.3.2 التوازن النقدي و سعر الفائدة: سيتم إبراز دور معدل الفائدة في تحقيق التوازن لسوق نقدية في اقتصاد يتمتع بسوق أوراق مالية متطور، و يحدث هذا التوازن في سوق النقود عن طريق آليات لأسواق الأوراق المالية، بتعديل معدل الفائدة، و يعتمد على ما يلي:²

- عندما يكون فائض في الطلب على النقود يرتفع معدل الفائدة، وبالمقابل عندما يحدث فائض في عرضها تتخفض معدلات الفائدة، و السبب في ذلك أنه في فائض الطلب على النقود، متضمن فائض في عرضها من موجودات أخرى خاصة الأسهم و السندات، فيلجأ الأفراد إلى بيع الأوراق المالية التي يمتلكونها من أجل الحصول على نقود إضافية، و يؤدي ازدياد عرض الأوراق المالية إلى انخفاض أسعارها، مما يؤدي إلى ارتفاع عوائدها عند من يشتريها و هو مكافئ لارتفاع معدل الفائدة. و الملاحظ أن السوق النقدية تتكيف بسرعة نسبية مع الأوضاع الجديدة والسبب أن هذه السوق تتكيف من خلال بيع الأوراق المالية و شراؤها فقط. وهو ما يجعل معدلات الفائدة تتعدل بسرعة أكبر و تعيد التوازنات إلى السوق النقدية، بمجرد ظهور خلل في هذه التوازنات، مما يقودنا إلى أن السوق النقدية في حالة توازن دائم عمليا بسبب معدلات الفائدة المرنة، فعند ظهور أي خلل في توازن السوق تسارع معدلات الفائدة إلى التغير لإعادة السوق إلى توازنها.

أ. العوامل المؤثرة في منحنى LM: إن أهم العوامل التي تؤثر على منحنى LM بالإضافة إلى تغير الدخل هي:

- قرارات السلطة النقدية وذلك بزيادة عرض النقد أو تقليله، فإذا زاد عرض النقد فسينتقل منحنى LM إلى اليمين و العكس صحيح، و بالنسبة للمصارف التجارية ومدى توسعها في

¹ السيد عبد المعبود ناصف، عثمان محمد عثمان، النظرية الاقتصادية الكلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1986-1987، ص: 110-109.

² احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الدار العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص: 258-260.

منح الائتمان أو تقليله، يؤدي إلى انتقال منحنى LM في حالة التوسع إلى اليمين وإلى اليسار في حالة حصول انخفاض في حجم الائتمان الممنوح.

- طلب الجمهور على النقود أو الموجودات الأخرى: فإذا انخفضت قيمة النقود و ارتفع التضخم مثلاً فسيزيد طلب الجمهور على الموجودات الأخرى كشكل آخر من أشكال الثروة، كالسلع الأدوات المالية الثانية. عندها ينتقل منحنى LM إلى اليمين والعكس صحيح.

4.2 التوازن النقدي وأثره على التوازن العام: ينقسم الاقتصاد الكلي إلى ثلاثة قطاعات وهي:

- قطاع السلع والخدمات: وهو ما يسمى بالقطاع الحقيقي ويتمثل بسوق المنتجات وهو عبارة عن مجموع أسواق السلع والخدمات المنتجة في البلد.
- القطاع النقدي ويتمثل بسوق النقود.
- القطاع الخارجي والذي يشمل جميع المعاملات الحقيقية (صادرات واستيرادات سلعية وخدمية) والمعاملات النقدية مع الدول الأخرى، وتظهر هذه المعاملات في ميزان المدفوعات الخارجية وسوق العملات الأجنبية.

ويتحقق التوازن الكلي العام بتحقيق التوازن في جميع الأسواق الثلاثة الآتية الذكر، وهذا يتطلب ما يلي:

- في القطاع الحقيقي يتطلب التوازن تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي للسلع والخدمات أو الشرط البديل له وهو تساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.
- في القطاع النقدي وكما تطرقنا إليه آنفاً فإن التوازن يتحقق بتساوي عرض النقود مع الطلب عليها.
- في القطاع الخارجي يتطلب التوازن تساوي صافي قيمة الصادرات الحقيقية مع صافي التدفقات المالية، ويتحقق هذا في حالة توازن ميزان المدفوعات الخارجية وتوازن سوق العملات الأجنبية.

وبما أن كينز هو أول من ربط بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي في نظرية واحدة باستخدام سعر الفائدة، فبذلك مهد الطريق لتحقيق التوازن في القطاعين في آن واحد من خلال تقرير سعر الفائدة والدخل الحقيقي، ونتوصل بذلك إلى نموذج التوازن العام، والذي يتضمن استخدام أداتين جديدتين لتوضيح هذا التوازن وهما منحنيا: (IS)-(LM) وبذلك أصبح من المتعارف تسمية هذا النموذج بـ: (IS-LM Model). حيث يمثل المنحنى (LM) حالة التوازن في القطاع النقدي، ويمثل المنحنى (IS) حالة التوازن في القطاع الحقيقي.

1.4.2 التوازن الحقيقي (سوق المنتجات): إن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات هو أن يتساوى عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار. ولما كان الادخار دالة متزايدة لمتغير الدخل، والاستثمار دالة متناقصة لمتغير سعر الفائدة، ولتحقيق ذلك التوازن يجب أن يتساوى الادخار والاستثمار. وحتى يستمر التوازن في سوق الإنتاج، لابد من تحقيق العلاقة العكسية بين متغيرين اثنين هما، الدخل الذي يحدد حجم الادخار وسعر الفائدة الذي يحدد حجم الاستثمار¹.

وبالتالي يتحقق التوازن في هذا القطاع بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي، وقد أعطى كينز أهمية خاصة لجانب الطلب الكلي في تقرير المستوى التوازني للإنتاج، وقد جزا كينز الطلب الكلي إلى أربعة مجموعات إنفاقية هي:

• الإنفاق الاستهلاكي الخاص C

• الإنفاق الاستثماري الخاص I

• الإنفاق الحكومي G

• الإنفاق الخارجي أو صافي الصادرات $X-M$

وأوضح كينز بأن الإنفاق الاستهلاكي الخاص يرتبط بمستوى الدخل الحقيقي (الناتج الكلي) بعلاقة طردية تتمثل بدالة الاستهلاك المبينة كالاتي:

$$C = a + bY$$

¹. بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص: 87.

وبما أن الادخار يساوي الفرق بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي أي: $S = Y - C$

وبالتالي فإنه يرتبط أيضا مع الدخل الحقيقي بعلاقة طردية تبعا للإنفاق الاستهلاكي C . أما الإنفاق الاستثماري فهو يعتمد في النظرية الكينزية على متغيرين هما:

تكلفة الاستثمار المتمثلة بسعر الفائدة i ، ويرتبط به بعلاقة عكسية، وتوقعات المستثمرين بالنسبة لعوائد الاستثمار المستقبلية. وقد ركز كينز على هذين الانفاقين بشكل خاص في تقرير مستوى الناتج الكلي، لأنه اعتبر الإنفاق الحكومي متغيرا سياسيا يتغير حسب ما تقرره الحكومة وما تتطلبه مصلحة المجتمع. واعتبر صافي الصادرات متغيرا خارجيا يعتمد على عوامل خارج الاقتصاد الوطني. ولذلك ولغرض التبسيط فقد اعتبر الطلب الكلي يساوي مجموع الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري الخاص، أي:

$$I + C = AD$$

حيث أن: AD : الطلب الكلي

C : الإنفاق الاستهلاكي

I : الإنفاق الاستثماري الخاص

وفي حالة التوازن فإن الطلب الكلي يساوي الناتج الكلي (Y) أي: $Y = C + I$ (العرض الكلي)

ومن معادلة التوازن هذه نستطيع أن نتوصل إلى ما يلي:

$$Y = C + I$$

$$I = Y - C$$

وبما أن:

$$S = Y - C$$

فهذا يعني أنه في حالة التوازن فإن:

$$I = S$$

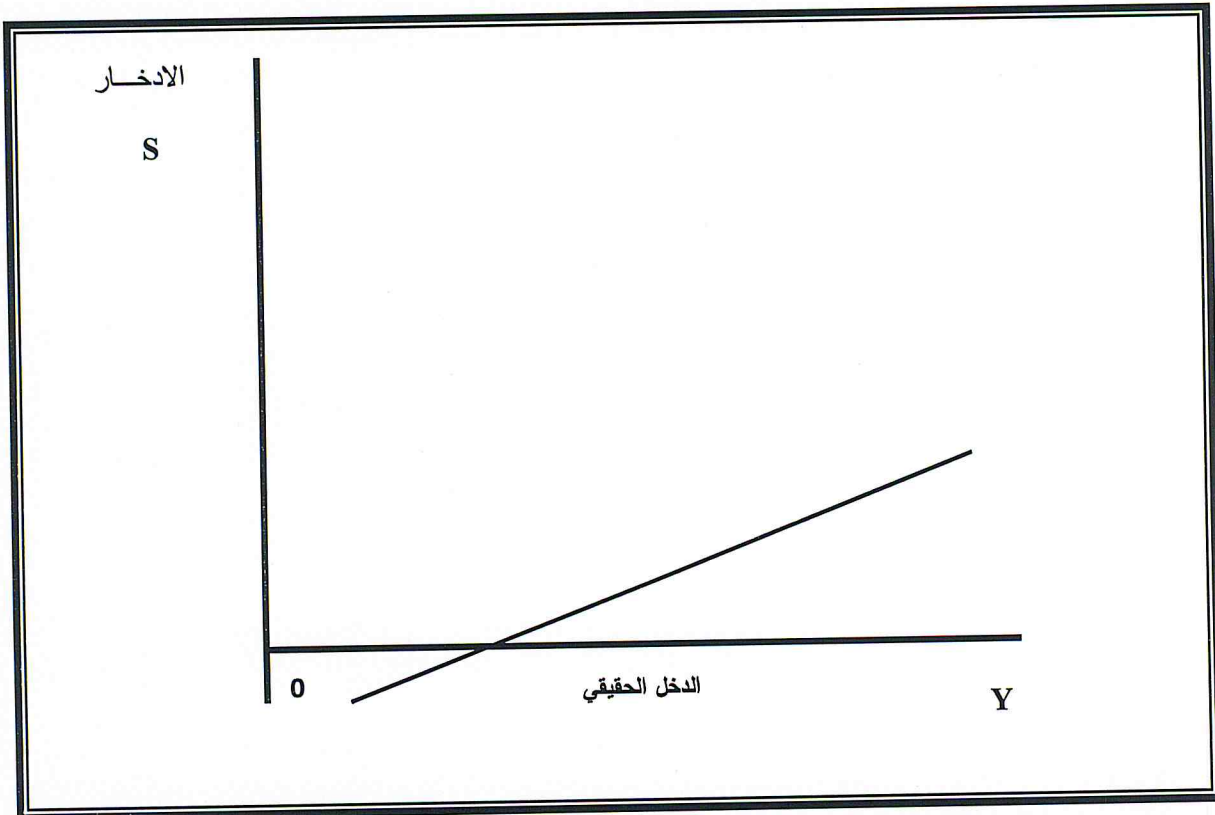
أي أن الإنفاق الاستثماري المخطط I يجب أن يساوي الادخار المخطط S في حالة التوازن في القطاع الحقيقي. وعلى هذا الأساس فإن المنحنى IS والذي يسمى بـ: "نموذج هيكس" يمثل حالة التوازن في القطاع الحقيقي، لأنه في أية نقطة على هذا المنحنى يتساوى الإنفاق الاستثماري (I) مع الادخار الكلي S وهي العلاقة التوازنية التي تستخدم في اشتقاق منحنى IS .

أ. اشتقاق منحنى IS :

• دالة الادخار: من المعادلة التالية: $S = Y - C$ ،

نستطيع أن نشق دالة الادخار S :

الشكل رقم (09): دالة الادخار الكينزية



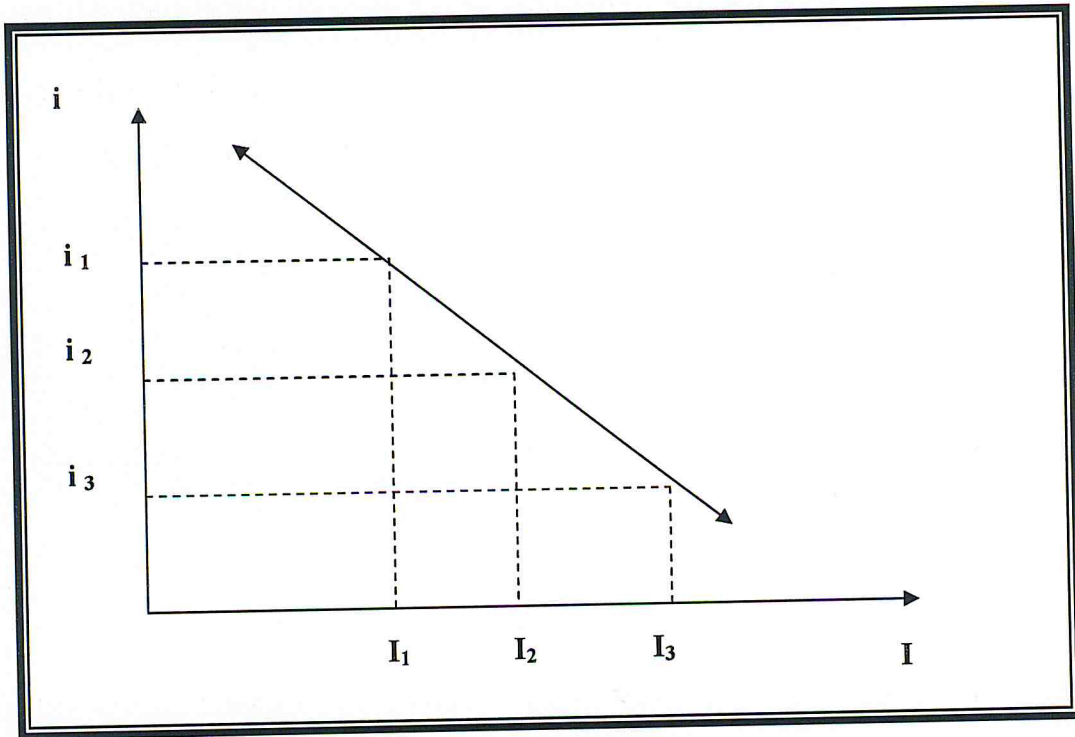
المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص: 328.

لكن كيف يكون الإنفاق الاستهلاكي أكبر من الدخل ؟

يمكن التوضيح من خلال أن ذلك، أي الادخار السالب قد لا يحصل إلا في ظروف الكساد الاقتصادي الشديد، حيث تضطر المجتمعات في هذه الظروف إلى استخدام مدخراتها السابقة لترفع مستوى استهلاكها إلى أعلى من مستوى الدخل الحقيقي.

- دالة الاستثمار: لأجل الوصول إلى حالة التوازن في القطاع الحقيقي، والذي يتحقق عندما يكون الادخار يساوي الإنفاق الاستثماري ($I=S$)، يجب أن نحدد دالة الاستثمار بعد أن حددنا دالة الادخار. ومن المعلوم أن الإنفاق الاستثماري الخاص في النظرية الكينزية لا يتأثر بمستوى الدخل الحقيقي، وإنما يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة باعتباره يمثل تكلفة الاستثمار. والشكل التالي يوضح دالة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة.

الشكل رقم (10): دالة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة

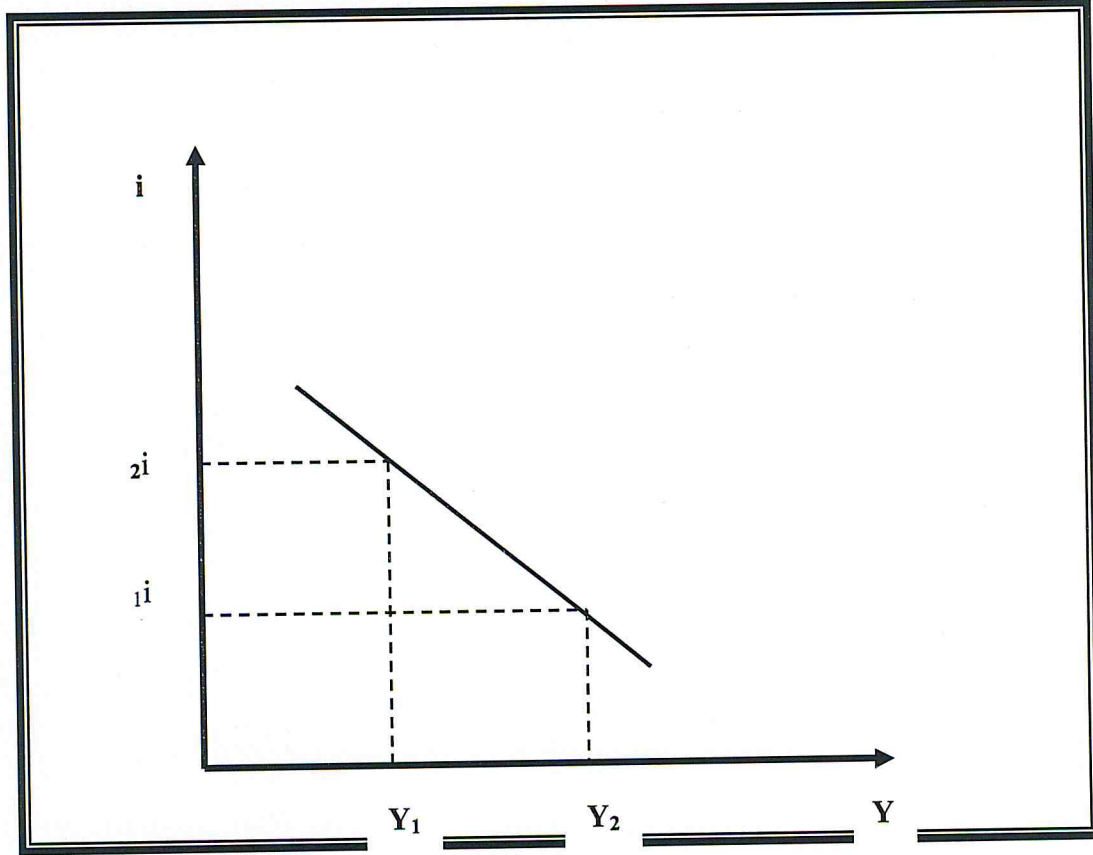


المصدر: أكرم حداد، مشهور هزلول، مرجع سابق، ص: 127.

- ب. حالة التوازن في القطاع الحقيقي: يحدث التوازن في القطاع الحقيقي بجمع دالة الادخار مع دالة الاستثمار، وبالتالي نصل إلى حالة التوازن في سوق السلع (القطاع الحقيقي).

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (11): التوازن في القطاع الحقيقي IS

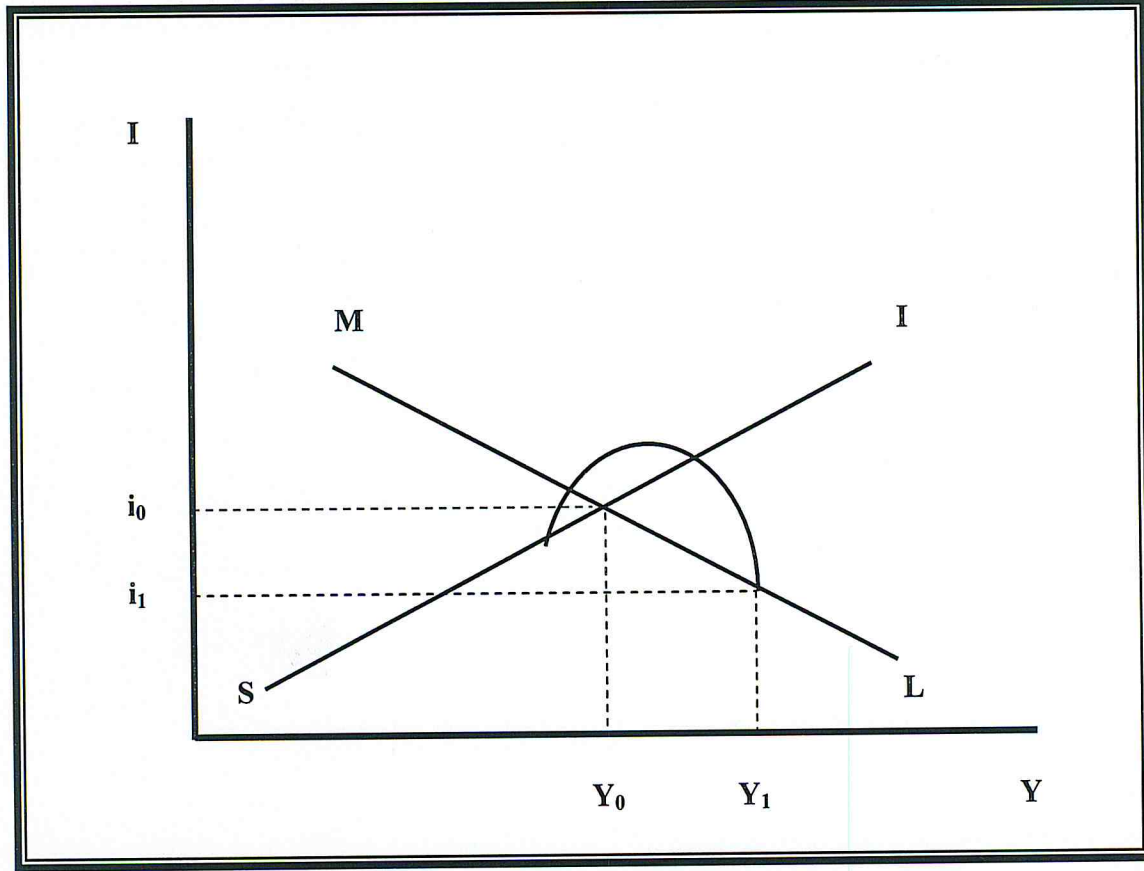


المصدر: بريش السعيد، مرجع سابق، ص: 208.

إن كل نقطة على منحنى (IS) تمثل في الحقيقة حالة التوازن في القطاع الحقيقي، أو بعبارة أخرى قيمة الدخل الحقيقي (Y) وسعر الفائدة اللتان تحققان التوازن في هذا القطاع.

5.2 التوازن العام: إذا قمنا بجمع المنحنيين (IS) و (LM) مع بعضهما البعض فإننا نستطيع أن نصل إلى التوازن العام بتقاطع منحنى (IS) مع منحنى (LM). والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم (12): التوازن العام نموذج (IS-LM)



المصدر : ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص: 161.

يلاحظ من الشكل أن النقطة التي يتقاطع فيها منحنى IS مع منحنى LM هي نقطة التوازن، وسعر الفائدة (i) والدخل الحقيقي (Y) هما اللذان يحققان التوازن العام في القطاعين الحقيقي والنقدي.

إن نموذج IS-LM يصف المحددات الآنية للقيم التوازنية في الاقتصاد الكلي لسعر الفائدة والدخل القومي كنتيجة لظروف كل من سوق السلع و سوق النقود وذلك بضم القطاع الحقيقي والقطاع النقدي في نموذج واحد للكشف عن محددات توازن الاقتصاد القومي، حيث يعرض النموذج تفسيراً للنظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود (1929) مع توجيه الاهتمام إلى ظروف وضع التوازن

وتجنب البحث عن الأسباب الهيكلية المؤدية إلى هذا التوازن، وكذلك تجنب مناقشة ظروف عدم التأكد التي اتسم بها الاقتصاد النقدي الكينزي.¹

وبهذا يتبين أثر التوازن النقدي على التوازن العام من خلال تحديد سعر الفائدة (i) ومستوى الدخل الحقيقي (Y)، اللذان يحققان التوازن في سوق النقود وسوق المنتجات أو السلع في آن واحد من خلال نموذج (IS- LM).

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص ص: 236-237.

خلاصة الفصل الثاني

إن الاستقرار الاقتصادي يعتبر مهما لتفادي وتجنب الأزمات المالية والاقتصادية، وتفادي التقلبات والتذبذبات الاقتصادية، ويتحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقق الاستقرار في مؤشراتته والتي من أهمها: الاستقرار في المستوى العام للأسعار، الاستقرار الخارجي، استقرار معدل البطالة، واستقرار معدل النمو. وتختلف آراء الاقتصاديين عن أي من سياسات الاستقرار الاقتصادي تكون ناجعة لتحقيق هذا الهدف، فمنهم من يرى أفضلية السياسة النقدية عن السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومنهم من يرى العكس. إلا أن الرأي استقر على ضرورة المزج بين السياستين.

وعليه وبالنظر إلى موضوع البحث فإن الاستقرار الاقتصادي مرتبط أساسا بتحقيق الاستقرار النقدي، وتعتبر السياسة النقدية الأداة الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي. وتشتمل السياسة النقدية على الأدوات الكمية، والتي تتمثل أساسا بسعر الخصم وذلك عن طريق رفع معدله أو تخفيضه للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية أو العكس في حالة الركود الاقتصادي، إضافة إلى ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة والتي يقصد بها تدخل البنك المركزي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية، بحسب أهداف السياسة النقدية كما أن هناك أداة كمية أخرى وهي الاحتياطي القانوني، وهي تهدف إلى التأثير في مقدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان وزيادة كمية النقود، بالإضافة إلى الأدوات الكمية فهناك الأدوات المباشرة أو ما يسمى بالأدوات النوعية، كسياسة تأطير القروض، هامش الضمان المطلوب، والإقناع الأدبي وغيرها، والتي تستهدف توجيه الائتمان صوب قطاعات معينة والتأثير على حجم القروض الممنوحة إلى قطاعات خاصة في الاقتصاد. وهي تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بهدف التأثير المباشر على الائتمان وكذا على سياسة الإقراض من خلال التحكم في حجمه، ومن ثمة تحقيق سياسة نقدية نوعية من شأنها أن تساعد على تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

الفصل الثالث

إجراءات وسياسات البنوك

المركزية في تحقيق

الاستقرار الإقتصادي.

تمهيد

شهدت الكثير من دول العالم ومنذ أواخر السبعينات اختلالات عميقة في اقتصادياتها كان لها تأثيرا سلبيا على مختلف مكونات البنية الأساسية لهذه الاقتصاديات، كاختلال ميزان مدفوعاتها واختلال ميزانياتها العمومية، وهو ما أدى بها إلى تبني برامج لتصحيح ومعالجة الإختلالات التي تعرفها اقتصادياتها، وكانت هذه البرامج أحيانا ذاتية وفي أحيان أخرى موصى بها من طرف هيئات مالية دولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وباعتبار أن معظم السياسات التي تتبعها البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي نابعة أساسا من منهج صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي فإننا سنتطرق أولا إلى أهم البرامج المقترحة من طرف هذا الصندوق.

وسيتم تناول بشئ من التفصيل أهم إجراءات وسياسات البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي لصندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: البنوك المركزية والعرض النقدي ومعالجة الإختلالات الاقتصادية.

المبحث الثالث: السياسة النقدية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول: برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي لصندوق النقد الدولي

تهدف سياسات الإصلاح الاقتصادي الموجهة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين إلى إرساء الاستقرار الاقتصادي لدول العالم، خاصة الدول النامية وذلك من خلال سياسات إصلاحية تجسدت في برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي بهدف التدخل لمعالجة الإختلالات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد من خلال إجراء تعديلات على مستوى الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي

ساد الجدال بين الاقتصاديين المعنيين بالإصلاح الاقتصادي بشأن أي من السياسات الاقتصادية الإصلاحية يمكن تنفيذها والتي يكون لها التأثير الأكبر والأولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن هذه السياسات سياسة التثبيت الاقتصادي وسياسة التعديل الهيكلي.

1. سياسة التثبيت الاقتصادي

تعد برامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي وتهدف هذه السياسات إلى ضمان النمو المتكافئ بالنسبة للعرض والطلب، حيث إن كل زيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار بما يؤدي إلى ضغوط تضخمية وعجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن هذه السياسة تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات في آن واحد، بالرغم من كون تخفيض التضخم يحدث تناقض بين تخفيض الطلب وأهداف النمو في الأجل القصير، إلا أن المهم في نظر الصندوق هو كيفية إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بمراعاة حجم الواردات الأمتل الذي يأخذ في الحسبان معدل نمو العرض وتدفق رؤوس الأموال باعتماد نظام اقتصادي يحقق استقرار السوق وليس اعتماد تمويل العجز بالاستدانة.

وسياسة التثبيت هي: السياسات التي تؤثر على كل من مستوى ومعدل نمو الطلب الداخلي الإجمالي، بحيث تؤدي إلى تحقيق التوازن الداخلي، وهذا التوازن الداخلي يعد من وجهة نظر الصندوق شرطا لحدوث التوازن الخارجي. ويتألف برنامج التثبيت من عنصرين أساسيين هما: السياسة النقدية والسياسة المالية.

1.1 السياسة النقدية: يوصي صندوق النقد الدولي بضرورة إتباع سياسة نقدية انكماشية ترمي إلى التحكم في المعروض النقدي، بغرض الحد من التضخم، وتصحيح وضع ميزان المدفوعات، ولتحقيق ذلك ينصح الصندوق إتباع أدوات السياسة النقدية التالية:

1.1.1 وضع سقف على الائتمان المحلي: هذه الأداة لن تمكن البنك المركزي من التوسع في منح الائتمان للحكومة، أو البنوك التجارية، وهذا بدوره سوف يقيد عرض النقود تلقائياً، ومن ثم ينخفض مستوى الإنفاق الحكومي، وبالتالي الطلب على الواردات. ومن ناحية أخرى فإذا أدى انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، فقد يمكن اجتذاب المزيد من تدفقات رأس المال الأجنبي، وكلا الأمرين سوف يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات.

2.1.1 رفع أسعار الفائدة: يلعب سعر الفائدة دوراً هاماً في تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وضمان التخصيص الكفئ للموارد المالية في الاقتصاد الوطني. ويرى الصندوق أن تقييد أسعار الفائدة عند المستويات المنخفضة لا يعكس الندرة النسبية لعنصر رأس المال ولا معدلات التضخم ومن ثم فإن أسعار الفائدة الاسمية تتطوي على أسعار فائدة حقيقية سالبة وهو ما يؤدي إلى:

- الإسراف في الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية؛
- إضعاف الحافز على الادخار، وبالتالي تدهور حجم المدخرات؛
- هروب رؤوس الأموال للخارج خاصة في ظل المغالة في أسعار الصرف.

لهذا فإن الصندوق يطالب برفع سعر الفائدة، حيث أن ذلك يضمن:

- تحويل الموارد المالية من الاستهلاك إلى الادخار، وتغيير شكل ونمط توزيع الادخار في السلع المعمرة والعقارات والمعادن النفيسة والأصول المالية الأجنبية، لصالح الأصول المالية المحلية لدى الجهاز المصرفي، وهو ما يسمح بتمويل حجم أكبر من الاستثمارات. فالإتجاه للادخار على حساب الاستهلاك - بفعل سعر الفائدة المرتفع - يؤدي إلى انخفاض في سرعة دوران النقود، ومن ثم يقل معدل التضخم ويزداد الدخل الحقيقي وهو ما يساعد على زيادة معدلات الادخار والاستثمار؛

• تساعد أسعار الفائدة المحلية الموجبة - آخذاً في الاعتبار سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية - على تقليل هروب رؤوس الأموال إلى الخارج والاحتفاظ بالمدخرات محلياً، ومن ناحية أخرى تشجع على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة تحويلات العمال المهاجرين إلى الداخل، فيزداد عرض الأرصدة المتاحة للإقراض من جهة، وينخفض عجز ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

2.1 السياسة المالية: في إطار الإصلاحات المقترحة على الدول التي تعاني عدة اختلالات هيكلية، فإنه يستلزم عليها تطبيق الإجراءات الآتية والمتعلقة بإدارة الطلب الكلي وزيادة العرض الكلي، في محاولة منها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1.2.1 إدارة الطلب الكلي: تفسر نظرية صندوق النقد الدولي العجز في ميزان المدفوعات بالزيادة في الطلب الكلي مقابل العرض الكلي، وأن عدم الكفاءة في إدارة الطلب هي التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وازدياد عجز الموازنة العامة واتجاه الموارد الاقتصادية لاستخدامات غير منتجة، وأثر كل ذلك على حوافز الإنتاج، وبالتالي أضعف من القدرة الإنتاجية وزاد من حجم الاقتراض الخارجي.

ووفقاً لسياسات الطلب الكلي تتخذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى القضاء على التضخم وتقليل عجز الموازنة العامة للدولة وكذا معالجة ميزان المدفوعات، وأهم هذه الإجراءات ما يلي:

• زيادة الضرائب على السلع والخدمات ورفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة للحد من عجز الموازنة.

• زيادة أسعار الطاقة والخدمات الحكومية ومنتجات القطاع العام.

• الحد من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام والحكومة ووضع حدود قصوى له لا يمكن تجاوزها.

2.2.1 زيادة العرض الكلي: تهدف سياسات العرض الكلي إلى زيادة الإنتاج المحلي خاصة من السلع المتاحة للتصدير وذلك عبر تحسين ظروف الإنتاج وتوجيهه في الأجل الطويل نحو النمو الاقتصادي، وأهم الإجراءات المتضمنة في هذه السياسات ما يلي:

- التركيز على المشروعات سريعة العائد وتقليل الاعتماد على المشروعات الصناعية التي تتطلب فترات إنشاء طويلة الأجل، وتحتاج إلى إنفاق استثماري كبير.
- تغيير سياسات التسعير وتعديل نظم الأسعار لتحديد وفقا لقوانين العرض والطلب، ويرجى من ذلك زيادة الادخار المحلي، وترشيد استخدام القروض والمحافظة على إيرادات النقد الأجنبي.
- تخفيض سعر العملة الوطنية، وإلغاء القيود على المعاملات الخارجية، وهذه الإجراءات تعني تحرير سعر الصرف وإزالة الرقابة على النقد الأجنبي وعدم التدخل في تحديد قيمة العملة الوطنية وتركها تحدد وفقا لآليات العرض والطلب.

2. سياسة التعديل الهيكلي

تعنى البرامج المتعلقة بالتعديل الهيكلي بإصلاح الخلل خاصة في ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة، وضمان ترسيخ التبادل الحر للسلع والمنتجات، والانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال إعادة تخصيص الموارد بصفة تسمح بالنمو والتخفيف من أعباء الديون وإعادة التوازن لهيكل الاقتصاد.¹

ويستند خبراء صندوق النقد الدولي في تفسير برامج التعديل الهيكلي إلى المفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، والأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية أو المتوسطة أو الطويلة. وتعنى البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكد ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة

¹ ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد - من خلال حالة الجزائر - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 112.

كفوة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

وتتضمن سياسة التعديل الهيكلي ما يلي:¹

- الاهتمام بسعر الفائدة من أجل أن يلعب دوره في تحريك آليات السوق وذلك بتطبيق سياسة نقدية فعالة.
- تحمل الآثار الناتجة عن هذه السياسة حتى يتم توقف موجة التضخم ويستقر النمو الاقتصادي وبالتالي الإنعاش العام في أوجه الاقتصاد.
- اللجوء إلى التوازنات العامة وذلك للحد من تقلص وترشيد الإنفاق الحكومي العام والحد من مختلف القروض الموجهة إلى الإنتاج وفي حالة اكتمال التوازن على هذه الدول يتم تغيير هذه السياسة النقدية.
- فتح أبواب للاستثمار الخاص وتحفيزه وبالتالي استرجاع النمو وذلك عن طريق الحد من تدخل الدولة وإدارتها للاقتصاد والعودة إلى الوظيفة التقليدية لها.

المطلب الثاني: متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي

إن برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي يستهدف أساساً تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم آليات اقتصاد السوق وتسهيل حركية رؤوس الأموال والسلع وعناصر الإنتاج في الأسواق الدولية، وأيضاً الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ومن أهم متطلبات برنامج التثبيت الاقتصادي ما يلي:

1. تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة

من خلال تحقيق وضع مقبول لنمو ميزان المدفوعات لأن عجز ميزان المدفوعات يرجع أساساً إلى ارتفاع معدل التضخم الذي بدوره ناتج عن الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العام عن الإيرادات

¹ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل - التجربة الجزائرية، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 41.

العامة وهو ما يؤدي إلى وجود عجز كبير في الميزانية العامة للدولة يتم تمويله بالإصدار النقدي، ولتخفيف هذا العجز يوصي صندوق النقد الدولي بما يلي:

- الإلغاء التدريجي لكل أنواع الدعم ورفع أسعار المواد والمنتجات حتى الوصول بها إلى الأسعار الدولية؛

- تخفيض الوظائف الحكومية وتخفيض الرواتب والأجور لمدة معينة؛

- فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة وتقليل العمومية؛

- تطهير المؤسسات العمومية المفلسة وخصوصتها وإعادة هيكلة المؤسسات الضعيفة.

أما الإجراءات الواجب إتباعها من أجل التقليل من عجز الميزانية فتتمثل في:

2. تقليص وترشيد النفقات الحكومية

وذلك من خلال:

- تغيير سياسة التشغيل بالحد من الوظائف في القطاع الإداري العام؛

- التجميد التدريجي لكل أنواع الإعانات والدعم؛

- تخفيض الإنفاق الحكومي في الوزارات والهيئات العامة وكذا المشروعات الإنتاجية العمومية وزيادته في مشروعات البنية الأساسية.

3. زيادة الإيرادات العامة من خلال:

- رفع المعدلات الضريبية والزيادة من حصيلتها وإعادة تنظيمها وإيجاد أوعية ضريبية أخرى والحد من الإعفاءات الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي والانتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة أي تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي وفرضها على الأجور، ورفع قيمة الضرائب العقارية والأملاك المدنية، ورفع الرسوم على المنتجات البترولية وفرض ضرائب مبيعات عامة؛

- إلغاء الإعفاءات الجمركية والتخفيف أو حذف بعض رسوم الاستيراد.

4. تخفيض الدعم

يتوجب أن تقوم السلطات بتخفيض الدعم سواء:

- ذلك الموجه إلى الخدمات الاجتماعية؛
- أو الآخر المتعلق بالمواد الغذائية ودعم الصادرات وكل الأنشطة الإنتاجية أو الخدماتية الأخرى التي تساهم مباشرة في زيادة الإيرادات وتقليل العجز في ميزانية الدولة.

5. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

حيث وضع صندوق النقد الدولي آليات بهدف تخفيض هذا العجز وهذه الآليات تتمثل في:

1.5 تخفيض فجوة الموارد المحلية: إن صندوق النقد الدولي وضع نموذجا يتضمن عناصر مفردات تطبق في معظمها على البلدان التي تعاني من خلل في ميزان مدفوعاتها ومن ثم في الجهاز الاقتصادي سواء أكان بلدا متقدما أو متخلفا، وكذلك في تحليل الصلة بين تراكم الديون الخارجية وبين الإصلاح الذي يتعين تطبيقها في الاقتصاد الوطني لتصحيح عجز التوازن في ميزان المدفوعات وان فجوة الموارد المحلية تظهر من خلال ما يلي:¹

$$F = X - M = I - S \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن:

I: الاستثمار؛

S: الادخار؛

M: الواردات؛

X: الصادرات؛

F: الحساب الجاري.

فإذا كان الاستثمار أكبر من الادخار فإن الصادرات تكون أقل من الواردات وبالتالي فإن الحد من فجوة الموارد المحلية يتطلب التأثير على كل من الادخار والاستثمار المحليين أساسا، وبما أن

¹ مدني بن شهرة ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص ص: 31-32،

الاستثمارات موزعة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبالتالي يمكن ملاحظة ان الفجوة القائمة بين هذين القطاعين تنعكس على الحساب الجاري وذلك على النحو التالي:

$$M - X = (IP - SP) + (IG - SG) \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

IP: الاستثمار الخاص؛

SP: الادخار الخاص؛

IG: الاستثمار الحكومي؛

SG: الادخار الحكومي.

ويظهر من المعادلة السابقة (2) بأن فجوة الموارد المحلية هي انعكاس لوجود عجز في الميزانية العامة أو مدخرات القطاع الخاص ومقارنة باستثماراتها أو الائتين معا، حيث أن فجوة القطاع الخاص تعود إلى حالات التضيق عليه، سواء بارتفاع معدلات الضرائب أو تشديد الرقابة على الأجور والأسعار وتكاليف الائتمان وارتفاع الرسوم الجمركية وغيرها.

وعلى هذا الأساس فان فجوة الموارد المحلية يرجعها الصندوق إلى أخطاء السياسات المالية والنقدية للبلد.

2.5 إصلاح سعر الصرف: إن سعر صرف العملة يظهر من خلال جانبي العرض والطلب، وإذا كان التمويل خارجي فان الاختلال يكون بدرجة كبيرة ويؤدي إلى تصاعد الإختلالات بين الأسعار والتكاليف المحلية وابتعادها على السوق العالمية، وبالتالي أضعاف القدرة التنافسية، وعليه يتطلب إصلاح سعر الصرف، لأنه يلعب دورا رئيسيا في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات، وكذلك كإجراء يهدف إلى تقليص معدلات التضخم.

إن سياسة أسعار الصرف تلعب دورا رئيسيا في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات، ويرى الصندوق أن العديد من البلدان التي تعاني من العجز تقوم بتحديد الأسعار صرفها بطرق تحكومية لا تعكس حالة السوق، وهذه الأسعار والتي عادة تكون البلد لا تكون في الأسواق العالمية نظرا لارتفاع

أسعارها، الأمر الذي يعرقل القدرة على التصدير، ويشجع على ظهور السوق السوداء أو الموازية التي تتعامل في بيع وشراء العملة الوطنية وتكون لها سعرين، السعر الذي تعلنه الحكومة وهو السعر الرسمي وسعر السوق وهو السعر الغير رسمي. كما أن المغالاة في قيمة العملة، يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال للخارج بعد تحويلها إلى نقد أجنبي في السوق السوداء، وتقلل من الاستثمار الأجنبي في داخل البلد الذي يوصي الصندوق بأن إجراء تخفيض في قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يحقق نتائج ايجابية للبلد التي تقوم بالتخفيض سواء على المستوى الاقتصادي الداخلي أو الخارجي. كما أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى توحيد سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازنة وهذا من شأنه منع تسرب النقد الأجنبي للسوق الموازية بحثا عن الربح، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للنقد الأجنبي من خلال بيعه في السوق الرسمية، ولتخفيض قمة العملة آثار على الصادرات والواردات وكذلك تدفق رأس الأموال، وتحويلات العاملين بالخارج، فإن الصندوق يرى أنه من الصواب التدرج في السوق الموازنة باستخدام مرونة الطلب على الواردات ومرونة عرض الصادرات أو بربط التعديل بين الأسعار الأجنبية، أو الجمع بين كل هذه الأساليب ويكون من الأفضل في كل هذه الحالات التدرج في التعديل. حتى يتم الوصول إلى التعديل الذي يؤدي إلى أفضل النتائج النسبية لميزانية المدفوعات.

المطلب الثالث: التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي

يقدم صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء مجموعة من التسهيلات التمويلية في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي بهدف معالجة الإختلالات على المدى القصير، ومن بين هذه التسهيلات نذكر ما يلي:

1. حقوق السحب العادية

أنشئ هذا النوع من التسهيلات في 29 جويلية 1968، وبمقتضى حقوق السحب العادية فإنه يحق للدولة العضو إذا ما كانت تمر بأزمة أو صادفت صعوبات في ميزان مدفوعاتها أن تلجأ إلى الصندوق طالبة شراء كمية معينة من عملات الدول الأخرى الأعضاء فيه في مقابل دفع عملتها الوطنية وفي ذات الوقت تلتزم بشراء كمية معينة من عملتها الوطنية مساوية للكمية من عملات الدول التي حصلت

عليها وفي وقت ما مستقبلاً، في مقابل دفع قيمتها بالذهب أو بالعملات القابلة للتحويل. إلا أن أسلوب حقوق السحب العادية لم يكن يتسم بالسرعة والمرونة حيث كان يجب على الدولة العضو طالبة المساعدة من الصندوق انتظار ثلاثة أيام حتى يتم بحث طلبها، والدولة التي تمر بأزمة نقدية كبيرة ومفاجئة يصعب عليها انتظار هذه المدة ومن هنا نشأت ضرورة البحث عن أسلوب جديد أكثر كفاءة في هذا الصدد وهو ما تحقق بما يعرف باتفاقات المساندة.¹

2. إتفاقيات المساندة

تم تنفيذ هذا الأسلوب في 13 فيفري 1952 وهو يعطي الحق للدولة العضو في أي وقت طلب ضمان الصندوق بمساعدتها خلال مدة معينة (من عدة أشهر إلى سنة). فإذا تعرضت الدولة لأزمة خلال هذه الفترة تستطيع أن تقوم بالسحب المباشر للعملة الأجنبية التي تحتاجها من الصندوق، ويطلق على الطلب الذي تتقدم به الدولة إلى الصندوق طالبة المساعدة "باتفاق المساندة" كما أنه لا يتم منح هذا القرض لمواجهة عجز وقع فعلاً في ميزان المدفوعات، ولكن للوقاية من المشاكل المنتظرة أو المتوقعة. وقد نجح هذا الأسلوب نجاحاً فائقاً نظراً لالتسامه بالمرونة والفاعلية أكثر من أسلوب حقوق السحب العادية؛

ويجب على الدولة أن تبين سبب اللجوء إلى موارد الصندوق والالتزام بفترة التمويل، أي بين عملية الاقتراض وبين سداد القرض والتي لا يجب أن تتعدى ثلاثة أشهر. وهذا بالإضافة إلى أنه على الدولة طالبة القرض أن تبرر كيفية استخدام هذا القرض وأن يكون بسبب تدعيم عملتها في أسواق الصرف أو محاولة علاج عجز مؤقت في ميزان المدفوعات، إلا أنه توجد طريقة أخرى يمكن عن طريقها اللجوء إلى الموارد المالية للصندوق وهي حقوق السحب الخاصة.²

3. حقوق السحب الخاصة

تعد حقوق السحب الخاصة نوعاً من الأصول المالية الدولية التي يقوم بإصدارها صندوق النقد الدولي وهي عبارة عن نقد احتياطي دولي تستخدم كوسيلة جديدة لدعم أصول السيولة الدولية الذهب

¹ كريمة محمد الزكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص: 37.

² كريمة محمد الزكي، مرجع سابق، ص: 23.

والدولار والعملة الأجنبية القابلة للتداول، لأن الاعتقاد الذي كان سائدا عند وضع اتفاقية الصندوق أن أصول الصندوق سوف تكفي لتغذية السيولة على احتمال أن الدول الأعضاء لن تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها في وقت واحد، لكن الأزمات التي تعرضت لها بعض الدول مثل فرنسا في الفترة (1954-1958) وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1960 جعلت الصندوق يعمل على إيجاد الحلول لهذه المشاكل عن طريق زيادة حصص الأعضاء وباقتراحات مختلفة ضمن التعديل الأول لاتفاقية الصندوق بحيث منح صندوق النقد الدولي سلطة تحديد كمية حقوق السحب الخاصة المطلوب إنشاؤها وتوزيعها على البلدان الأعضاء وفقا لحصصهم، كما حدد شروط الاستفادة من حقوق السحب الخاصة بوجود عجز في ميزان المدفوعات أو حدوث تطورات في احتياجات البلد النقدية، كما يمكن للصندوق أن يتخذ قرارا بإيقاف العضو عن استخدام حقوقه في حالة عدم تنفيذه لالتزاماته التي تحمل بها بناء على اشتراكه في هذا النظام، وتكون قرارات الصندوق بشأن خلق حقوق السحب الخاصة أو إلغاؤها لخمس سنوات مقبلة في المعتاد وذلك بأغلبية 95 % من قوة التصويت، كما تتحدد قيمة حقوق السحب الخاصة يوميا باستخدام سلة من أربع عملات رئيسية وفي سنة 2001 كانت وحدة حقوق السحب الخاصة يساوي \$1,26 وقد كانت قيمة الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة عند إنشائها ما يعادل (0,88867088) غرام من الذهب النقي وكانت هذه القيمة الذهبية هي القيمة التعادلية للدولار.

المبحث الثاني: البنوك المركزية والعرض النقدي ومعالجة الإختلالات الاقتصادية

تعتبر السلطة النقدية (البنك المركزي) هي المحدد النهائي لعرض القاعدة النقدية، فكلما زاد البنك المركزي من ائتمانه إلى الحكومة بشكل قروض أو استثمارات، ومن قروضه إلى البنوك التجارية و المتخصصة، وكلما زادت أرصدة الذهب والعملة الأجنبية لديه، توسعت القاعدة النقدية بصورة احتياطات نقدية مصرفية أو عملة متداولة لدى الجمهور. أما حين تزداد الودائع الحكومية والأجنبية لدى البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى انكماشها، وبطبيعة الحال يؤدي التوسع في عرض القاعدة النقدية إلى ارتفاع عرض النقود.

المطلب الأول: العرض النقدي والكتلة النقدية

يختلف عرض النقود عن كمية النقود حيث يطلق أحيانا على عرض النقود إجمالي السيولة المحلية في الاقتصاد أو إجمالي وسائل الدفع في الاقتصاد.

1. مفهوم عرض النقود

إن مفهوم عرض النقود ينصرف إلى إجمالي تداول كمية النقود المصدرة، أي إجمالي الرصيد النقدي الذي يتم تداوله في الاقتصاد خلال مدة محددة من السنة، وهذا يعني أن هناك فرقا بين كمية النقود وهي الكمية المصدرة من النقود التي تتحدد بناءا على قرار إداري من السلطات النقدية في البلد (البنك المركزي مثلا)، وبين مفهوم عرض النقود الذي يعني تداول النقود، حيث يؤثر في هذا التداول جهات كثيرة وليس فقط البنك المركزي.¹

كما نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.²

2. الجهات المسؤولة عن إنشاء النقد

من المعلوم أن الودائع تشكل أكبر عنصر في العرض النقدي، وعلى هذا فإن تغير العرض النقدي يمكن أن يفسر إلى حد كبير بالتغير الذي يطرأ على عنصر الودائع الجارية، وعلى هذا فإن فهم كيف تنشئ تلك الودائع يمثل الخطوة الأولى في فهم العرض النقدي، وهناك أربعة وحدات اقتصادية يؤثر سلوكها على حجم العرض النقدي وهذه الوحدات هي:

1.2 البنك المركزي: يمارس البنك المركزي تأثيره على عرض النقود من خلال التحكم في القاعدة النقدية MB، إضافة إلى التأثير على مكونات مضاعف النقود.

ويطلق على القاعدة النقدية الأساس النقدي وأحيانا تسمى بالنقد الاحتياطي وتتكون من:

¹ محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الخامسة، 2013، ص: 197.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، 2004، ص: 49.

• النقد المصدر والمتداول (أوراق البنكنوت) (CC): والذي يتكون من العملة بيد الأفراد زائد

العملة في خزائن البنوك أي الاحتياطيات الكلية في الجهاز المصرفي (R).

أي أن القاعدة النقدية:

$$MB = CC + R$$

حيث:

$$MB = \text{القاعدة النقدية؛}$$

$$CC = \text{النقد المصدر من البنك المركزي؛}$$

$$R = \text{الاحتياطيات في الجهاز المصرفي؛}$$

وبالتالي فإن معادلة عرض النقود يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$M = m \cdot MB$$

حيث:

$$M = \text{كمية أو عرض النقود؛}$$

$$m = \text{مضاعف النقود؛}$$

$$MB = \text{القاعدة النقدية.}$$

ومن المعروف أن البنوك المركزية هي البنوك التي تقوم بإصدار النقود الوطنية أو النقود

الأساسية، أما النقود المساعدة (الجزئية) فإن مهمة إصدارها تقع على كاهل الخزانة العامة.¹

كما أن البنك المركزي يعتبر منشئ للنقود القانونية، وهي النقود التي نقبلها بقوة القانون والتي تشكل الجزء الأكبر من عرض النقد في المجتمعات التي تتميز بضعف أجهزتها المصرفية والمالية، ويقوم المصرف المركزي بإصدار النقود بفئات متعددة اعتماداً على وحدة النقد الأساسية كالدينار الجزائري مثلاً. والنقد الذي يصدره البنك المركزي يذهب إلى فئتين، إما أن يذهب إلى الأفراد على شكل عملة متداولة (CC) من خلال الحكومة، وإما أن يذهب إلى المصارف التجارية على شكل

¹ أحمد فريد الصحن، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006،

احتياطيات لديها (R). ويسمى النقد الذي يصدره البنك المركزي بالنقد الأساس MB وهو النقد القانوني عالي الثقة والقبول، وبالتالي فإن:

$$MB = CC + R$$

ولكن بأي طريقة يقوم المصرف المركزي بالإصدار (أي ما هي آلية الإصدار؟ وما هي دوافعه؟). وللإجابة عن ذلك يلزمنا إعادة نموذج لميزانية البنك المركزي والتي تعبر عن كيفية أداء البنك المركزي لعمله، والتي من خلالها نستطيع فهم آلية الإصدار النقد من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (02): نموذج تقريبي لميزانية البنك المركزي

المطلوبات Liabilities	الموجودات Assets
Monetary liabilities مطلوبات نقدية - العملة المصدرة (لدى الجمهور (CC)) (لدى المصرف التجارية (R)) Unmonetary liabilities مطلوبات غير نقدية - رأس المال و الاحتياطيات - ودائع حكومية - ودائع أجنبية - ودائع المصارف التجارية - ودائع أخرى	Foreign Assets موجودات أجنبية - عملات أجنبية - ذهب - حقوق السحب الخاصة SDR - الودائع لدى المصارف التجارية Local Assets موجودات محلية - استثمارات أ.م. حكومية (الائتمان للحكومة) - سلف مباشرة للحكومة - قروض للمصارف التجارية (الائتمان المصرفي) - سحب على الكشوف - موجودات أخرى

المصدر: أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005،

ص: 92.

نلاحظ من النموذج التقريبي لميزانية البنك المركزي أن القاعدة النقدية MB هي نفسها المطلوبات النقدية في ميزانية المصرف المركزي لأن العملة المصدرة منه تمثل حق عليه تجاه حاملها، وذلك ما يعني وقوف البنك المركزي مستعداً ومتعهداً بدفع الآخرين لقبول هذه النقود، وشراء ما يلزم بها من سلع وخدمات وهذا هو مبدأ الائتمانية.¹

وبرجعنا لمعادلة الميزانية نجد أن: الموجودات = المطلوبات النقدية + المطلوبات غير النقدية ... 1

وبالتالي: المطلوبات النقدية = الموجودات - المطلوبات غير النقدية 2

ومن المعادلة رقم 2 نستنتج أن:

- أي زيادة في موجودات المصرف المركزي ستزيد من القاعدة النقدية و بالتالي عرض النقد؛
- أي زيادة في المطلوبات غير النقدية للمصرف المركزي ستقلل من القاعدة النقدية و بالتالي عرض النقد والعكس صحيح.

ولذلك إذا أراد المصرف المركزي أن يصدر نقداً في جانب المطلوبات فعليه أن يزيد من موجوداته أو يقلل من المطلوبات غير النقدية. والسؤال هنا هل يستطيع البنك المركزي أن يفعل ذلك عشوائياً؟ والإجابة الأولية لا، إذ أنه إذا درسنا جانب الموجودات نجد أن البنك المركزي يستطيع إصدار النقد إذا زادت عنده الموجودات الأجنبية (كالعملة الأجنبية أو الذهب أو حقوق السحب الخاصة)، وهذه الموجودات تكون في حالة زيادة المعاملات التجارية مع الخارج أو المساعدات المالية. وقد يحتفظ بها البنك المركزي كجزء من استثماراته الخاصة، ومقابل حصوله على الموجودات الأجنبية يستطيع أن يصدر مقابلها عملة محلية. وهي لا تعتبر الدافع الرئيسي أو الحافز الوحيد للمصرف المركزي لإصدار النقد وذلك لأن هذه الموجودات مقيدة بحدود معينة ولا تخضع زيادتها إلى سيطرة المصرف المركزي بقدر ما تحكمها عوامل عديدة تحدد كيفية الحصول عليها. وعادة لا يصدر المصرف المركزي النقد إلا إذا طلب منه ذلك.

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص: 92.

2.2 البنوك التجارية: تنشئ البنوك التجارية نقودا ولكن ليست نقودا قانونية كما المصرف المركزي، بل نوع آخر نسميه النقود المصرفية أو نقود الودائع، وهي نقود ائتمانية أي تعتبر ديناً على الجهة التي أصدرتها وحقا لحاملها ويتم إنشائها من خلال الودائع الجارية الأولية لديها، حيث وجدت المصارف من خلال التجارب ولمئات من السنوات أن حجم الودائع لديها يفوق حجم المسحوبات فاستغلت هذه الفجوة بين ما يودع وبين ما يسحب وقامت بإقراض الأموال.

ومع مرور السنوات وتعدد أشكال الودائع وأشكال السحب ظهرت الشيكات وهي من أدوات الدفع التي يستطيع الأفراد بواسطتها إتمام عملياتهم دون الحاجة إلى حمل أو نقل النقود، حيث بقيت النقود لدى الجهاز المصرفي ثابتة تقريبا لا تتغير وإنما تتغير القيود المحاسبية التي تثبت حق لأحد الأفراد على الآخرين.

واستطاعت المصارف بفضل هذه الآلية أن تضاعف حجم الأموال لديها وهميا والتي تزداد مع كل عملية إقراض. فعلى سبيل المثال إذا اقترض شخص ما من مصرف ما مبلغ 1000 دينار فإنه سيقوم بإيداعها في حسابه الجاري في ذلك المصرف ويسحب عليها شيكا لشخص آخر، والذي سيقوم بإيداعه في حسابه في مصرف آخر والذي بدوره سيقوم بإقراض المبلغ لشخص آخر مرة أخرى، والذي سيسحب عليه شيكا لصالح شخص آخر الذي سيودعه لدى حسابه في أي مصرف آخر، وبدوره سيقترض هذا المصرف المبلغ لشخص آخر، وهكذا سيتم إقراض المبلغ أكثر من مرة وسيبقى نفس المبلغ لدى الجهاز المصرفي ولكن الذي يتغير هو القيد المحاسبي فقط. وهذه الآلية تسمى المضاعف النقدي (m).

1.2.2 المضاعف النقدي (m): يعرف المضاعف النقدي على أنه " مقدار الزيادة في حجم الودائع المشتقة والتي يمكن أن توفرها المصارف التجارية من خلال الودائع الجارية الأولية " ¹.

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق: 96.

ويتأثر المضاعف بمجموعة من العوامل أو المحددات تسمى (بالتسربات) والتي تقلل من قدرة المصارف على التوسع في القروض (المضاعف) وبالتالي الحد من زيادة عرض النقد. وهذه التسربات بالمعنى الواسع للمضاعف هي:

rd : نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية؛

rt : نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الزمنية؛

a : مقدار ما يرغب الاحتفاظ به على شكل ودائع جارية؛

cr : مقدار ما يرغب الجمهور الاحتفاظ به على شكل عملة؛

e : مقدار ما يرغب المصرف الاحتفاظ به على شكل احتياطات فائضة.

2.2.2 اشتقاق المضاعف النقدي: لتوضيح طريقة اشتقاق المضاعف النقدي نفترض أن: (R) الاحتياطات الكلية تساوي مجموع الاحتياطات القانونية (RR) والاحتياطات الفائضة (ER) . وأن الاحتياطات القانونية تساوي الاحتياطي على الودائع الجارية (rd) والاحتياطي على الودائع الزمنية (rt) . وبالتالي يمكن إعادة صياغة معادلة القاعدة النقدية كالتالي:

$$MB = CC + RR + ER$$

$$M = MB \times m \quad \text{وبما أن عرض النقد:}$$

$$M = DD + CC \quad \text{وأن عرض النقد بالمفهوم الضيق:}$$

وبنسبة عرض النقد إلى القاعدة النقدية نجد أن:

$$m = \frac{M}{MB}$$

$$m = \frac{DD + CC}{CC + RR + ER} \quad \text{وبتعويض قيمة } M \text{ و } MB \text{ فإن:}$$

وبقسمة البسط والمقام على الودائع الجارية نجد أن:

$$m = \frac{\frac{DD}{DD} + \frac{CC}{DD}}{\frac{CC}{DD} + \frac{RR}{DD} + \frac{ER}{DD}}$$

وباختصار رموز المقادير السابقة كالتالي:

$$Cr = \frac{CC}{DD}$$

$$(rt + rd) = \frac{RR}{DD}$$

وبافتراض أن جزء من الودائع الجارية قد يحتفظ بها الأفراد على شكل ودائع زمنية (a) فان:

$$m = \frac{1 + CR}{rd + rt + a + cr + er}$$

ومن هذه العملية نستنتج أن أي زيادة في مجموع التسيّرات (المقام) يعني تقليل المضاعف وتقليل عرض النقد والعكس صحيح، وأن عرض النقد يتأثر بالقاعدة القانونية (MB) للمصرف المركزي و(m) للمصارف التجارية وأن نقود الحكومة لا تؤثر بشكل كبير على عرض النقد.

$$M = MB \times m \quad \text{حيث أن:}$$

3.2 الحكومة: وتقوم بإصدار النقود المساعدة من خلال وزارة الخزانة أو المالية وهي نقود قانونية، ولكنها لا تشكل جزءا كبيرا من عرض النقد وذلك لأن الغاية من إصدارها هو تسهيل المبادلات التجارية صغيرة الحجم والقيمة، بالإضافة إلى تحديد حجم المعاملات المالية والحسابات المالية بصورة دقيقة وأقرب إلى الواقع، وخصوصا المعاملات المالية التي تؤثر فيها القيمة الصغيرة كأسعار الأسهم والعملات وغيرها. وتشمل النقود المساعدة، المسكوكات المعدنية من مشتقات وحدة النقد الأساسية. ولا تقع الكمية المصدرة من النقود المساعدة تحت سيطرة المصرف المركزي رغم أن إصدارها يتم بالتشاور معه وفي نفس الوقت فإنها لا تعوق عمل وسيطرة المصرف المركزي، بسبب كمياتها القليلة والتي لا تشكل جزءا هاما من عرض النقد.

3. عرض النقود والكتلة النقدية: يرتبط تحديد عرض النقود بتحديد المفهوم الأوسع للكتلة النقدية.

1.3 تحليل الكتلة النقدية

تشمل الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية التي يتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة.

1.1.3 الأموال المتاحة (المتاحات النقدية) : وتشمل ثلاث أنواع وهي: ¹

• الأوراق النقدية المتداولة الصادرة عن البنك المركزي؛

• النقود المساعدة المتداولة؛

• الودائع تحت الطلب، وتسمى النقود الكتابية وهي تكون موزعة حسب المؤسسات التي يتعامل معها وهي: ودائع تحت الطلب لدى المصارف وباقي مؤسسات الإقراض، وهي تمثل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك، ودائع لدى الخزينة (لدى الصكوك البريدية في بعض الدول مثل: الجزائر، فرنسا) والحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات. كذلك حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي، إضافة إلى الودائع الأخرى في حسابات الشيكات لدى صناديق الادخار.

2.1.3 الأموال الجاهزة شبه النقدية: تشمل الأموال شبه النقدية، ومجموع الودائع المصرفية والخزينة التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري، بواسطة كل أشكال التعامل كالشيك والحوالات.

حيث تتضمن الودائع التالية:

أ. الودائع تحت الطلب على الدفتر

وتضم الحسابات التالية:

• الحسابات على الدفتر في البنوك والتي تدر فائدة لأصحاب الودائع وهي مخصصة للادخار؛

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص:

• حساب التوفير والاحتياط أو حسابات الادخار السكني التي تستفيد من الفوائد المنتجة، وتسمح فيما بعد بالحصول على قروض للسكن بفوائد تمييزية. هذه الودائع مثل الودائع تحت الطلب يجوز لصاحبها سحبها في أي وقت وبأي مبلغ، ولكن على عكس ودائع الحسابات الجارية لا يستطيع المصرف منها بشيكات، فإنه من الواجب أن يتقدم للبنك بنفسه ومعه دفتر التوفير.

ب. الودائع لأجل: وهي نوع من آخر من الأموال الجاهزة شبه النقدية، وتكون إما في البنوك أو في الخزينة لأجل محدد، ويتراوح هذا الأجل من شهر إلى سنة أو أكثر. وهي ودائع يتفق على أجل استحقاقها بين المصرف والعميل، ويتلقى صاحبها فائدة من المصرف. وبالتالي فإن الكتلة النقدية تتكون من المتاحة النقدية الجاهزة وشبه النقدية¹.

2.3 أنواع عرض النقود

لعرض النقود ثلاث مفاهيم أساسية تعبر أساساً عن الكتلة النقدية وهي:

1.2.3 عرض النقد بمعناه الضيق M_1 : ويشمل جميع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة. وهي تشمل: كمية النقود في التداول مضاف إليها الودائع الجارية في البنوك التجارية تحت طلب الأفراد دون قيود عليها وهذا هو المعنى الضيق لعرض النقود.

وعليه فإن العرض النقدي M_1 يمثل بالمعادلة التالية:

$$M_1 = DD + CC$$

حيث أن DD : الودائع الجارية؛

CC : العملة المتداولة؛

ولو أضفنا أشباه النقود إلى مكونات عرض النقد بالمعنى الضيق لحصلنا على عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2).

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص: 44.

2.2.3 عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 : إن الأساس الفكري لهذا المقياس هو التركيز على وظيفة النقود كمخزن للقيمة أو للثروة، ولذلك ينظر إلى عرض النقود على أنه يشمل عرض النقود M_1 بالإضافة إلى كل الأصول المالية التي يمكن تحويلها إلى سيولة أو نقود بدون خسارة في قيمتها الاسمية.

ويعرف هذا المقياس بطريقة السيولة Liquidity Approach. وبناء على هذا المقياس، فإن عرض النقود يشمل البنود الآتية:¹

- النقود بمعناها الضيق M_1 ؛
- كافة الودائع الآجلة مثل ودائع الادخار + ودائع الآجل + ودائع بالعملة الأجنبية + أي أسهم وسندات. ويطلق على ودائع الآجل بأشباه النقود أو (شبه النقود).

وباختصار، فإن المقياس الواسع لعرض النقود وهكذا فإن:

$$M_2 = DD + CC + TD$$

حيث أن: TD : الودائع لأجل

3.2.3 عرض النقد بالمعنى الأوسع M_3 : يشمل هذا التعريف عرض النقد بالمعنى الواسع أي السيولة المحلية مضاف لها الإيداعات المودعة خارج المصارف التجارية (أي لدى المؤسسات الادخارية وصناديق الادخار المشتركة والوظيفية وجمعيات الإقراض...)².

وبالتالي M_3 تساوي M_2 مضاف لها أشباه النقود مثل ودائع الادخار أو صناديق الادخار المختلفة أو ودائع الادخار الحكومية وهذا هو المعنى الواسع للنقود.

كما توسع أكثر من ذلك مفهوم ومعنى عرض النقد خصوصا في البلدان المتقدمة بحكم تطورها الاقتصادي والمصرفي وتقدم عادات ووعي الأفراد من الناحية المصرفية وتنوع الموجودات المالية وتعدد أشكالها فأصبح هناك عرض النقد بالمعنى الأوسع M_4 و M_5 . حيث:

¹ محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، ص: 198.

³ أكرم حداد، مشهور هزلول، مرجع سابق، ص: 90.

• شهادات الودائع القابلة للتفاوض $M4 = M3 + CD'S \text{ or more}$

• شهادات الودائع الأخرى القابلة للتفاوض $M5 = M4 + CD'S \text{ of } (100\ 000) \text{ or more}$

حيث إن هذا التوسع في معنى ومفهوم عرض النقد، يؤكد شموله للمطلوبات النقدية والأخرى غير النقدية، سواء لدى البنك المركزي أو المصارف التجارية أو المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى.

3.3. العوامل المؤثرة في عرض النقود

في النظام الاحتياطي الجزئي يستطيع البنك المركزي التحكم بقدرة الجهاز المصرفي التجاري على إنشاء النقود من خلال السيطرة على احتياطات البنوك لديه وتتألف احتياطات البنوك من: العملة في خزائنها، زائد ودائعها لدى البنك المركزي. وتصنف هذه الاحتياطات حسب مصادرها إلى احتياطات غير مقترضة، واحتياطات مقترضة، كما تصنف حسب استخداماتها إلى احتياطات قانونية واحتياطات فائضة وبطبيعة الحال يجب أن يتساوى مجموعهما أي أن:

$$RR + ER = BR + NBR$$

احتياطات غير مقترضة + احتياطات مقترضة = احتياطات فائضة + احتياطات قانونية

ويمكن أن نحدد العوامل المؤثرة في عرض النقود من خلال معادلة عرض النقود التالية:

$$Ms = C + D$$

أي أن :

الودائع المصرفية الممكنة + عملة في التداول = عرض النقود

ومن معادلة تساوي الاحتياطات نحصل على:

$$RR = BR + NBR - ER$$

حيث:

RR : احتياطات قانونية؛

BR : احتياطات مقترضة؛

NB : احتياطات غير مقترضة؛

ER : احتياطات فائضة؛

وبما أن: $RR = rrD$

حيث (rr) نسبة الاحتياطي القانوني فإن:

$$D = \frac{1}{rr} \times RR$$

وبالتعويض عن RR بما يساويها في هذه المعادلة نحصل على:

$$D = \frac{1}{rr} (BR + NBR - ER)$$

وبالتعويض عن (D) في معادلة عرض النقود نحصل على:

$$Ms = C + \frac{1}{rr} (BR + NBR - ER)$$

حيث تعتبر هذه المعادلة دليلاً كافياً في تحديد العوامل المؤثرة في عرض النقود ويظهر منها أن عرض النقود يعتمد على عوامل هي:

1.3.3 الاحتياطات غير المقترضة (NBR): وهي تظهر إما نتيجة قيام المصرف المركزي بشراء سندات حكومية من الدولة (أي زيادة حيازته من الأوراق المالية الحكومية)، ومقابلها يدفع للحكومة نقداً يصدره، وهنا تكون الحكومة هي الجهة التي تطلب من المصرف المركزي القيام بذلك وذلك لتغطية العجز الحكومي، وبعد شراء هذه الأوراق يقوم المصرف المركزي بإعادة بيعها إلى المصارف التجارية. أو نتيجة لتعامل دوائر الدولة مع الجمهور وقيام البنك المركزي بوظيفته كبنك للدولة، فأي إنفاق حكومي يدفع بشيك مسحوب على البنك المركزي لصالح الجمهور يؤدي إلى ارتفاع احتياطات البنوك التجارية والعكس صحيح، بشرط إيداع الشيك في بنك تجاري وعدم سحبه نقداً من البنك المركزي. أو كذلك نتيجة التدفقات المالية الناتجة عن انتقال رؤوس الأموال أو السلع بين الدول. فزيادة

الصادرات مثلا تؤدي إلى استلام البنوك التجارية مبالغ من الخارج، يمكن من خلالها أن تعزز أرصدها لدى البنك المركزي والعكس يحدث في حالة الاستيراد.

2.3.3 الاحتياطات المقترضة (BR): وهي تتم من خلال اقتراض المصارف التجارية من المصرف المركزي وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال إعادة الخصم للأوراق التجارية لديها، عندها تزيد الموجودات المحلية، ومقابل ذلك يزيد المصرف المركزي من إصدار النقد.

والاحتياطات المقترضة من الناحية النظرية لها نفس تأثير الاحتياطات الغير مقترضة على عرض النقود أي انه تأثير طردي إلا أنهما من الناحية العملية يختلفان بأمرين هما:¹

- أن البنوك التجارية لا تقترض من البنك المركزي أو الأسواق المالية الاحتياطات إلا في حالة الضرورة، وتكون عادة عند انخفاض احتياطاتها إلى أقل من مستوى الاحتياطي الإلزامي. فالبنوك هي صاحبة القرار في الاقتراض أو عدمه، أي زيادة الاحتياطات المقترضة أو تخفيضها، وللبنك المركزي القرار بقبول منح القرض أو عدم منحه. أما في حالة العمليات المفتوحة فان الاحتياطات غير المقترضة يمكن أن تتغير دون تدخل من البنك التجاري نفسه، أي ليس له خيار في تغييرها؛
- يستطيع البنك المركزي رفض إقراض البنوك التجارية لأي سبب من الأسباب، وليس لهذه البنوك حق الاعتراض، لأن عملية الإقراض قد تكون برأي البنك المركزي ناتجة عن سوء إدارة البنك. أو أن زيادة القروض المخصصة قد تؤدي إلى ضغوط تضخمية على الاقتصاد، لذا فإن توفرها واستخدامها محدودان بحدود أضيق من الاحتياطات غير المقترضة.

3.3.3 الاحتياطات الفائضة (ER): ويقصد بها في معادلة عرض النقود رغبة البنوك التجارية بالاحتفاظ باحتياطات فائضة أو ما يسمى بالطلب على الاحتياطات الفائضة، فبافتراض ثبات حجم

¹ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، ، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2004، ص ص:

الاحتياطيات الكلية للجهاز المصرفي التجاري، فإن زيادة الطلب على الاحتياطيات الفائضة تعني عدم استخدامها في منح القروض أو خلق النقود الائتمانية مما سيؤثر سلباً على عرض النقود.

4.3.3 العملة في التداول (CC): كيف تؤثر التغيرات في العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي على عرض النقود؟ وللإجابة على هذا السؤال يجب أن نحدد أولاً كيفية حدوث هذه التغيرات، فقد تحصل التغيرات في العملة بإحدى طريقتين أو الاثنين معاً وهما:

- قيام الحكومة بالاقتراض المباشر من البنك المركزي الذي يقوم بإصدار كميات إضافية من العملة، وهذا لا يحصل إلا عندما تكون الحكومة عاجزة عن تمويل نفقاتها من خلال إيراداتها أو القروض العامة، وتأثيرها واضح على عرض النقد حيث تزيد الكميات الإضافية من العملة من عرض النقود؛
- زيادة رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالنقود بشكل عملة بدلاً من ودائع مصرفية مع بقاء حجم العملة الصادرة ثابتاً، وهنا يكون لتغير العملة في التداول تأثيران هما:
- سيحصل تغير في تركيبة عرض النقود، فتزداد العملة وتتناقص الودائع بينما لا تتغير كمية النقود.
- بما أن العملة في خزائن البنوك تعتبر جزءاً من احتياطيات البنوك فإن زيادة رغبة الجمهور بالاحتفاظ بالعملة وسحبها من البنوك يؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض الاحتياطيات الفعالة للبنوك، ومعها انخفاض إمكانياتها في خلق النقود من خلال قروضها. ويتضح من معادلة عرض النقود أن انخفاض الاحتياطيات الفعالة بما يساوي زيادة العملة في التداول يؤدي إلى انخفاض مضاعف في عرض النقود والمتمثل بـ $(1/rr)$ ويفوق الزيادة في العملة المتداولة. فمثلاً زيادة رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالعملة بمقدار مليون دينار يزيد من مقدار (C) في معادلة عرض النقود من جهة، و تتناقص الاحتياطيات المصرفية بنفس المقدار مما يؤدي إلى تأثير سلبي على عرض النقود بمقدار مليون دينار $1/rrx$ من جهة أخرى.

5.3.3 نسبة الاحتياطي القانوني: إن النسبة المئوية للاحتياطي الجزئي تحدد من قبل البنك المركزي أو السلطة التشريعية في البلد وتسمى بنسبة الاحتياطي الإلزامي (rr)، وعندما تكون الاحتياطيات الفعلية لأي بنك أكبر من الاحتياطي الإلزامي يتحقق لديه فائض $Excess Reserve$.

أي أن الاحتياطي الفائض (ER) = الاحتياطي الكلي (TR) - الاحتياطي الإلزامي (RR). إذ أن أي زيادة في احتياطيات الجهاز المصرفي التجاري يمكن أن تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الحسابات الجارية، وأن العامل الأساسي الذي يقرر عدد مرات المضاعفة هو نسبة الاحتياطي القانوني ويطلق عليه مضاعف الحسابات الجارية ($1/rr$).

لذا فإن زيادة (rr) تعني أن البنوك يجب أن تحتفظ بنسبة أكبر من الودائع لديها بشكل احتياطيات قانونية وأن قيمة المضاعف ($1/rr$) سوف تنخفض مما يقلل من إمكانيات البنوك في إنشاء النقود والتأثير على عرض النقود.

4.3. القيمة الاسمية والحقيقية لعرض النقد: لابد من التمييز بين القيمة الاسمية لعرض النقد من جهة، والقيمة الحقيقية لعرض النقد من جهة أخرى، والفرق بين الاثنين يوضح الفرق بين القوة الشرائية لهما، باعتبار أن القيمة الحقيقية لعرض النقد تمثل القوة الشرائية للقيمة الاسمية أو النقدية لعرض النقد في لحظة معينة، وهذا التمييز بينهما يعني أخذ تغيرات المستوى العام للأسعار بعين الاعتبار، لأن هذا التغير ينعكس على القيمة الحقيقية لعرض النقد في وقت معين.

فمثلاً لو كان مقدار عرض النقد في سنة معينة (200) مليون دينار وأن المستوى العام للأسعار (p) يعادل (100) فإن القيمة الحقيقية لعرض النقد ستكون (200)، و بافتراض زيادة مقدار عرض النقد في السنة التالية من (200) إلى (400)، والمستوى العام للأسعار من (100) إلى (200)، فإن تغيراً حصل في القوة الشرائية أو القيمة الحقيقية لعرض النقد خلال هذه المدة، باعتبار أن القيمة الاسمية أو النقدية لعرض النقد وكذلك المستوى العام للأسعار قد تزايد بنسبة 100%. وإذا رمزنا إلى القيمة الحقيقية لعرض النقد بأنها (Ms/p) فإنه بذلك يشمل كل من القيمة الاسمية لعرض النقد (Ms) والمستوى العام للأسعار (P). ولو افترضنا ثبات المستوى العام للأسعار فإن القيمة الحقيقية لعرض النقد سوف

تتغير بسبب التغير في القيمة الاسمية أو النقدية لعرض النقد والتي يتحكم فيها ويقررها البنك المركزي، فعندما يقرر البنك المركزي زيادة مقدار عرض النقد (Ms) في ظل ثبات الأسعار فإن القيمة الحقيقية سوف تتغير والعكس صحيح أيضاً.¹

المطلب الثاني: كيفية التحكم بعرض النقود من قبل البنك المركزي

يحدد البنك المركزي ثلاثة من العوامل التي تؤثر في عرض النقود وهي متطلبات الاحتياطات القانونية الجزئية من خلال تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي، الاحتياطات غير المقرضة بواسطة عمليات السوق المفتوحة، الاحتياطات المقرضة من خلال تغيير سعر الخصم.

1. عوامل تحديد عرض النقود من طرف البنك المركزي:

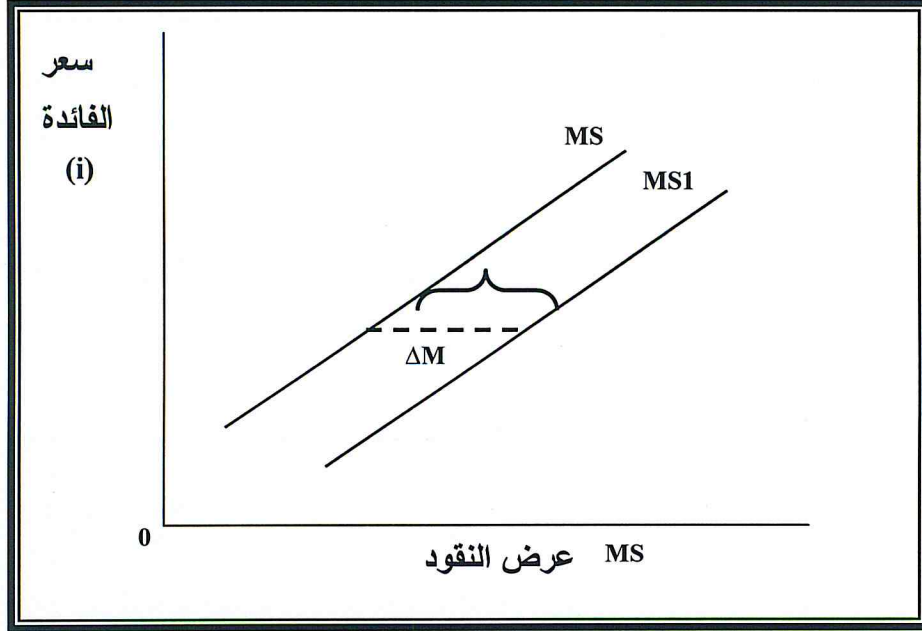
إن تغيير العوامل الثلاثة المؤثرة في عرض النقود التي يحددها البنك المركزي، يؤدي إلى إنتقال منحني عرض النقود بأكمله إلى اليسار في حالة الانخفاض، وإلى اليمين في حالة الارتفاع، فواضح بأن زيادة الاحتياطات غير المقرضة للبنوك التجارية تزيد من إمكانياتها في منح القروض، وبالتالي ارتفاع عرض النقود بمقدار مضاعف كما هو مبين بالمعادلة التالية والشكل الذي يليها:²

$$\Delta Ms = \frac{1}{rr} \Delta NBR$$

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص ص: 223-224.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص: 213.

الشكل رقم (13): تغير عرض النقود



المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص: 213.

حيث تمثل المسافة الأفقية بين المنحنيين مقدار التغير في عرض النقود بافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى. أما تغيير سعر الخصم فله تأثيران في آن واحد فمن جهة يؤثر سعر الخصم على الاحتياطات المقترضة باعتباره تكلفة لهذه الاحتياطات، فانخفاضه يعني انخفاض تكلفة الاقتراض من البنك المركزي. ومن جهة أخرى يؤثر في الاحتياطات الفائضة باعتباره عاملاً مهماً في تقرير تكلفة الفرص البديلة ($i - d$)، حيث يمثل سعر الفائدة (i) العائد الذي يمكن أن يحصل عليه البنك لو أنه استخدم الاحتياطات الفائضة، بينما يمثل سعر الخصم (d) مقدار النفع الذي يحصل عليه البنك باحتفاظه بهذه الاحتياطات لأنها تغنيه عن الاقتراض، وبذلك تكون تكلفة الفرص البديلة ($i - d$). لذلك فإن انخفاض سعر الخصم (d) يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للاحتياطات الفائضة (ER) وبالتالي تخفيضها بالإضافة إلى تخفيض تكلفة الاقتراض من البنك المركزي (d) مما يشجع البنوك على زيادة الاحتياطات المقترضة (BR). وهكذا يؤدي انخفاض سعر الخصم (d) إلى ارتفاع عرض

النقود كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$\Delta Ms = \frac{1}{rr} (\Delta BR - \Delta ER)$$

حيث أن:

ΔMs : التغير في عرض النقود؛

ΔBR : التغير في الاحتياطيات المقترضة؛

ΔER : التغير في الاحتياطيات الفائضة.

حيث يكون التغير في (ER) سالبا أي $\Delta ER < 0$ بينما يكون التغير في (BR) موجبا أي $\Delta BR > 0$ ، فإذا ارتفعت (BR) بمقدار 100 ألف دينار وانخفضت (ER) بمقدار 50 ألف دينار فإن التغير في الاحتياطيات يصبح ($100 - (-50) = 150$) ألف دينار.

وبنفس الطريقة نستطيع أن نبين بأن تغير نسبة الاحتياطي القانوني يؤثر على الاحتياطيات القانونية ثم على إمكانيات الجهاز المصرفي التجاري في منح القروض وتغيير عرض النقود، فزيادة هذه النسبة مثلا تعني أن الاحتياطيات الإلزامية المتوفرة تغطي حجم اصغر من الودائع لدى البنوك التجارية وبالتالي تقلص إمكانيات الجهاز المصرفي في منح القروض. فمثلا إذا كانت نسبة الاحتياطي الإلزامي 10% وكانت احتياطيات الجهاز المصرفي مليون دينار فإنه يستطيع أن يغطي بها ودائع لديه تبلغ 10 مليون دينار كحد أقصى ولكن عندما يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي من 10% إلى 20% فإن احتياطيات الجهاز المصرفي السابقة يمكن أن تغطي 5 مليون دينار من الودائع لديه فقط، وبذلك تنخفض إمكانيات الجهاز المصرفي في منح القروض وخلق النقود.

2. العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية

تتألف القاعدة النقدية من الاحتياطيات النقدية المصرفية الكلية إضافة إلى العملة المتداولة لدى الجمهور، ويحدد الجمهور مقدار العملة التي يرغب الاحتفاظ بها مقارنة بالودائع الجارية التي يمكن أن يضيف إليها أو أن يسحب منها مقدارا من العملة. في حين تحدد المصارف طلبها على الاحتياطيات. وبما أن التغير في الاحتياطيات النقدية المصرفية (العملة المتداولة إذا أودعت في البنوك فتتحول إلى

احتياطات) يؤدي إلى تغير مضاعف في عرض النقود، وبالتالي فإن القاعدة النقدية أصبحت تسمى بالنقود عالية القوة. ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:¹

$$H = C + TR$$

حيث أن:

H : القاعدة النقدية؛

TR : الاحتياطات الكلية؛

C : العملة المتداولة.

وبالتعويض عن (TR) بما يساويها نحصل على المعادلة التالية:

$$TR = RR + ER$$

$$H = C + RR + ER$$

ER : احتياطات فائضة؛

RR : احتياطات قانونية؛

C : العملة المتداولة؛

H : القاعدة النقدية؛

وتعتبر هذه القاعدة هي الأساس في زيادة أو توسيع الودائع المصرفية وإنشاء النقود، وتبقى سلطة النقد المركزية (البنك المركزي) هي المحدد النهائي لحجم القاعدة النقدية وبالتالي لعرض النقود وفق المعادلة التالية:

$$Ms = m \times H$$

حيث:

Ms : عرض النقود؛

¹ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص: 215.

m : مضاعف عرض النقود؛

Hs : القاعدة النقدية التي يعرضها أو يوفرها البنك المركزي.

أي أن البنك المركزي يستطيع السيطرة على عرض النقود من خلال التحكم بالقاعدة النقدية. ولأجل توضيح العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية نبين فيما يلي كيفية اشتقاق المعادلة السابقة، فإذا استخدمنا ابتداءً مقياس (MI) لكمية النقود أو عرض النقود فإن:

$$Ms = DD + C \quad \dots\dots\dots(1).$$

حيث أن: C : العملة المتداولة؛

DD : ودائع تحت الطلب؛

M : عرض النقود.

و منه نحصل على معادلة القاعدة النقدية:

$$H = C + RR + ER \quad \dots\dots\dots(2)$$

وبذلك فإن نسبة عرض النقود إلى القاعدة النقدية تكون كالآتي:

$$\frac{M}{H} = \frac{DD + C}{C + RR + ER} \quad \dots\dots\dots(3)$$

وبقسمة البسط والمقام على الودائع (DD) نحصل على ما يلي:

$$\frac{M}{H} = \frac{\frac{DD}{DD} + \frac{C}{DD}}{\frac{C}{DD} + \frac{RR}{DD} + \frac{ER}{DD}} \quad \dots\dots\dots(4)$$

حيث:

$$Cr = \frac{C}{DD} \quad \text{نسبة العملة المتداولة إلى الودائع؛}$$

$$rr = \frac{RR}{DD} \quad \text{نسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع؛}$$

$$er = \frac{ER}{DD} \text{ نسبة الاحتياطي الفائض إلى الودائع؛}$$

ومنه نستنتج أن:

$$\frac{M}{H} = \frac{1 + cr}{cr + rr + er} \dots\dots\dots(5)$$

وعليه فإن:

$$H = \frac{cr + rr + er}{1 + cr} \times M \dots\dots\dots(6)$$

أو

$$M = \left(\frac{1 + cr}{cr + rr + er} \right) \times H \dots\dots\dots(7)$$

وبالتالي نصل إلى أن:

$$M = mH \dots\dots\dots(8)$$

حيث (m) هي مضاعف النقود، وهي عبارة عن عدد مرات تضاعف عرض النقود عند تغير القاعدة النقدية (H) والتي يتحكم بها البنك المركزي. فإذا كانت (m) مستقرة فإن البنك المركزي يستطيع أن يتحكم بعرض النقود من خلال التأثير على (H) بواسطة عمليات السوق المفتوحة.

وبعد أن أوضحنا العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية، نتساءل الآن عن كيفية تقرير حجم النقود في التداول. فلو عدنا إلى المعادلة (8) وقمنا باشتقاقها نلاحظ بأن هذه المعادلة هي ليست بالبساطة التي تظهر بها لأنها تجمع بين نسبة الاحتياطي القانوني التي يقرها البنك المركزي، مع النسب الأخرى التي تقرها سلوك البنوك التجارية والجمهور، فمضاعف النقود (m) يختلف تماما عن مضاعف الحسابات الجارية الذي تمت الإشارة إليه سابقا والذي هو عبارة عن مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني ($1/rr$)، لأن مضاعف النقود (m) ليس ثابتا ولا يحدد البنك المركزي قيمته، وإنما هو متغير سلوكي يعتمد على قرارات الجمهور بالنسبة للعملة التي يرغب في الاحتفاظ بها (cr)، لهذا فإذا أردنا أن نوضح كيفية تحديد عرض النقود باستخدام القاعدة النقدية يجب علينا أن نوضح مفهوم القاعدة

النقدية ومفهوم الطلب عليها. فلنبدأ أولاً بعرض القاعدة النقدية فسنذكر بأن القاعدة النقدية التي تتألف من الاحتياطيات النقدية المصرفية الكلية زائد العملة في التداول لدى الجمهور، هي جزء من المطلوبات في ميزانية البنك المركزي المبينة أدناه:

الجدول رقم (03): إعادة كشف الميزانية العامة للبنك المركزي

المطلوبات	الموجودات
العملة في التداول لدى الجمهور	الذهب والعملات الأجنبية
الاحتياطيات المصرفية الكلية ○ ودائع بالمصارف ○ عملة لدى المصارف	أوراق مالية حكومية
ودائع حكومية	قروض إلى الحكومة
مطلوبات أخرى	قروض إلى المصارف التجارية
○	موجودات أخرى

المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص: 219.

حيث تتألف القاعدة النقدية من مجموع الفقرتين 1 و 2 في ميزانية البنك المركزي.

وأن أي زيادة في العملة في التداول لدى الجمهور من خلال سحبات الجمهور النقدية من البنوك تؤدي إلى تقليص احتياطيات الجهاز المصرفي التجاري ولكنها لا تؤثر على حجم القاعدة النقدية لان انخفاض الاحتياطيات تقابله زيادة بنفس المقدار في العملة المتداولة، كذلك انخفاض العملة المتداولة أي إيداعها في البنوك التجارية تقابله زيادة في الاحتياطيات فيبقى حجم القاعدة النقدية ثابتاً وتتغير تركيبتها فقط. ويبين الجدول التالي مصادر واستخدامات القاعدة النقدية.

الجدول رقم (04): مصادر واستخدامات القاعدة النقدية

القاعدة النقدية =	المصادر (ناقصا)	الاستخدامات البديلة
الاحتياطات النقدية	ائتمان البنك المركزي	النقد لدى الخزينة المركزية
المصرفية الكلية	1. قروض للحكومة	
	2. قروض للمصارف التجارية	
+ العملة في التداول لدى الجمهور	استثمارات البنك المركزي	الودائع لدى البنك المركزي
	1. سندات حكومية؛	1. حكومية
	2. عملات أجنبية؛	2. أجنبية
	3. ذهب.	صافي الحسابات الأخرى

المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص: 219

يتضح من الجدول رقم (04): أن السلطة النقدية (البنك المركزي) هي المحدد النهائي لعرض القاعدة النقدية، فكلما زاد البنك المركزي من ائتمانه إلى الحكومة بشكل قروض أو استثمارات، ومن قروضه إلى البنوك التجارية والمتخصصة، وكلما زادت أرصدة الذهب والعملة الأجنبية لديه، توسعت القاعدة النقدية، بصورة احتياطات نقدية مصرفية أو عملة متداولة لدى الجمهور. أما حين تزداد الودائع الحكومية و الأجنبية لدى البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى انكماشها، وبطبيعة الحال يؤدي التوسع في عرض القاعدة النقدية إلى ارتفاع عرض النقود، ولكن ذلك يعتمد على مدى توفر الطلب على القاعدة النقدية، حيث يتألف هذا الطلب من كمية العملة التي يرغب الجمهور بالاحتفاظ بها في البنوك زائد الاحتياطات الكلية التي يطلبها الجهاز المصرفي التجاري والتي تتكون من احتياطات قانونية واحتياطات فائضة كما هو مبين في المعادلة التالية:

حيث:

Hd : الطلب على القاعدة النقدية؛

C : العملة في التداول؛

RR : احتياطات قانونية؛

ER : احتياطات فائضة.

وبهذا نصل إلى الإجابة على السؤال السابق: كيف يتحدد عرض النقود باستخدام القاعدة النقدية ؟ والإجابة هي أن عرض النقود يتحدد بنقطة التوازن بين عرض القاعدة النقدية والطلب عليها أي عندما يتساوى العرض مع الطلب وبذلك يكون:

$$(الطلب على القاعدة النقدية) H_s = H_d (عرض القاعدة النقدية)$$

فإذا افترضنا أن عرض القاعدة النقدية يتقرر مؤسسيا من قبل البنك المركزي وهو افتراض أقرب للواقعية باعتبار أن البنك المركزي هو الجهة التي تستطيع التحكم بحجم القاعدة النقدية المعروضة أو المتوفرة للجهاز المصرفي التجاري، فإن الطلب على القاعدة النقدية هو الذي سيقدر عرض النقود، والشكل التالي يوضح العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية:

$$H_d = \frac{cr + rr + er}{1 + er} \times M$$

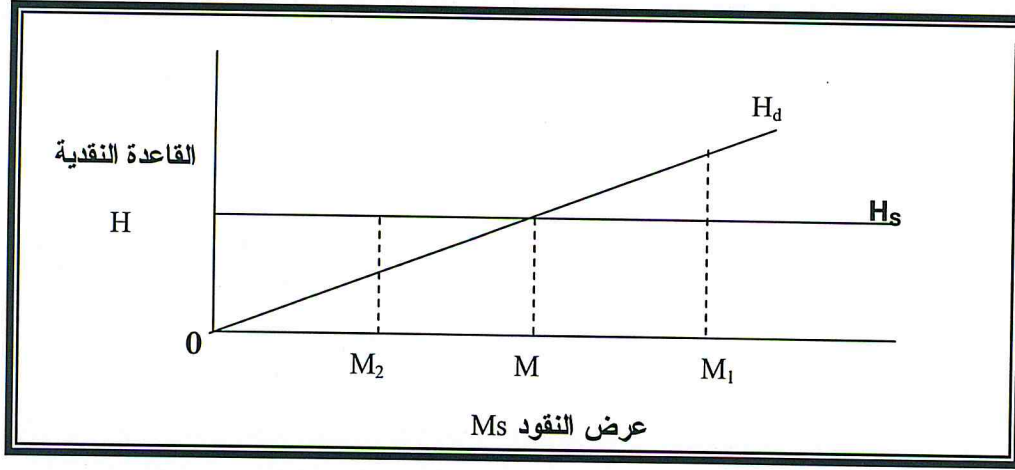
ومنها النسبة:

$$\frac{\Delta H}{\Delta M} = \frac{cr + rr + er}{1 + er}$$

أي ميل منحنى الطلب على القاعدة النقدية

ويتضح من ذلك بأن عرض النقود التوازني يتقرر بنقطة تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض وبالحجم (M) المبين في الشكل السابق.

الشكل رقم (14): العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية



المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص: 122.

ومنه:

$$H_d = \frac{cr + rr + er}{1 + er} \times M$$

ومنها النسبة:

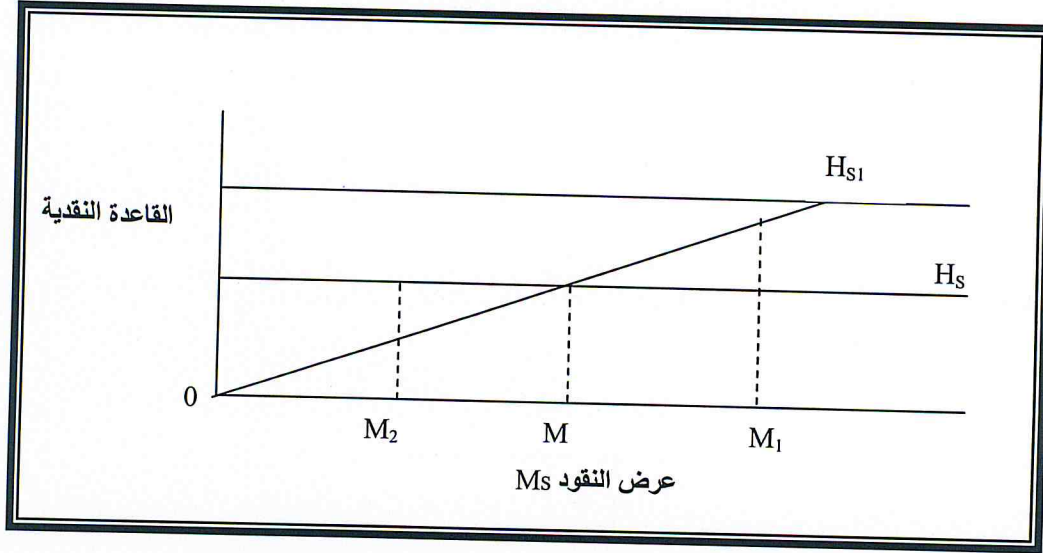
$$\frac{\Delta H}{\Delta M} = \frac{cr + rr + er}{1 + er}$$

أي ميل منحنى الطلب على القاعدة النقدية

ويتضح من ذلك بأن عرض النقود التوازني يتقرر بنقطة تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض وبالحجم (M) المبين في الشكل السابق.

فإذا أردنا الانتقال من (M) إلى (M1)، أي زيادة عرض النقود فإن الطلب على القاعدة النقدية يكون أكبر مما هو متوفر منها أي: $H_d > H_s$ ، ولذلك لا يمكن أن يتحقق هذا الحجم من عرض النقود إلا بزيادة القاعدة النقدية من H_s إلى H_{s1} كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (15): زيادة القاعدة النقدية من H_S إلى H_{S1}



المصدر: عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص: 222.

$$\text{حيث: } \frac{\text{التغير في القاعدة النقدية}}{\text{التغير في عرض النقود}} = \frac{\Delta H}{\Delta M}$$

وهو ميل منحنى الطلب على القاعدة النقدية والذي يساوي مقلوب مضاعف النقود. أما إذا أردنا تخفيض عرض النقود إلى M_2 ، فإن ذلك يتطلب انخفاض حجم القاعدة النقدية إلى المستوى الذي يتساوي فيه الطلب على القاعدة النقدية مع عرضها. وفي الأخير نستنتج أن البنك المركزي يستطيع التأثير على العرض النقدي من خلال التأثير على كل من القاعدة النقدية و مضاعف العرض النقدي، ولكن ليس بشكل كامل والسبب في ذلك هو أن هناك عوامل أخرى تشارك البنك المركزي في التأثير على مضاعف العرض النقدي مثل سلوك أفراد المجتمع الذي يحدد نسبة العملة المتداولة، وسلوك البنوك التجارية الذي يحدد نسبة الودائع التجارية.

المطلب الثالث: البنك المركزي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية

إن العرض النقدي له أهمية كبيرة في التأثير على سعر الفائدة، ومن ثم التأثير على الاستثمار فالطلب الكلي، وبالتالي التأثير على الدخل، ويقوم البنك المركزي بالتدخل من خلال أدوات السياسة النقدية للتأثير على العرض النقدي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، حيث يلجأ إلى زيادة عرض النقود من خلال اعتماده لسياسة نقدية توسعية لمعالجة الفجوة الركودية. كما يقوم بتخفيض العرض النقدي باستخدام سياسة نقدية انكماشية في حالة الفجوة التضخمية.

1. حالة معالجة الفجوة الركودية ومشكلة البطالة

إذا كان الاقتصاد يواجه مشكلة الانكماش الاقتصادي والتي تسمى بالفجوة الركودية والتي تسبب البطالة، فتكون هناك حاجة إلى استخدام السياسة النقدية من خلال زيادة العرض النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية ولكن بالاتجاه التوسعي، أي من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو شراء الأوراق المالية أو تخفيض سعر الخصم أو كل هذه الأدوات إضافة إلى ذلك فإن البنك المركزي يستطيع مباشرة أن يزيد القاعدة النقدية من خلال الإصدار النقدي.

ويساهم زيادة عرض النقود باعتباره هدفا وسيطا من أهداف السياسة النقدية في انخفاض سعر الفائدة، وحيث أن هذا الأخير على علاقة عكسية بحجم الاستثمار بحسب المدرسة الكلاسيكية وبالتالي فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، وحيث أن الاستثمار هو محدد رئيسي في دالة الطلب الكلي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.

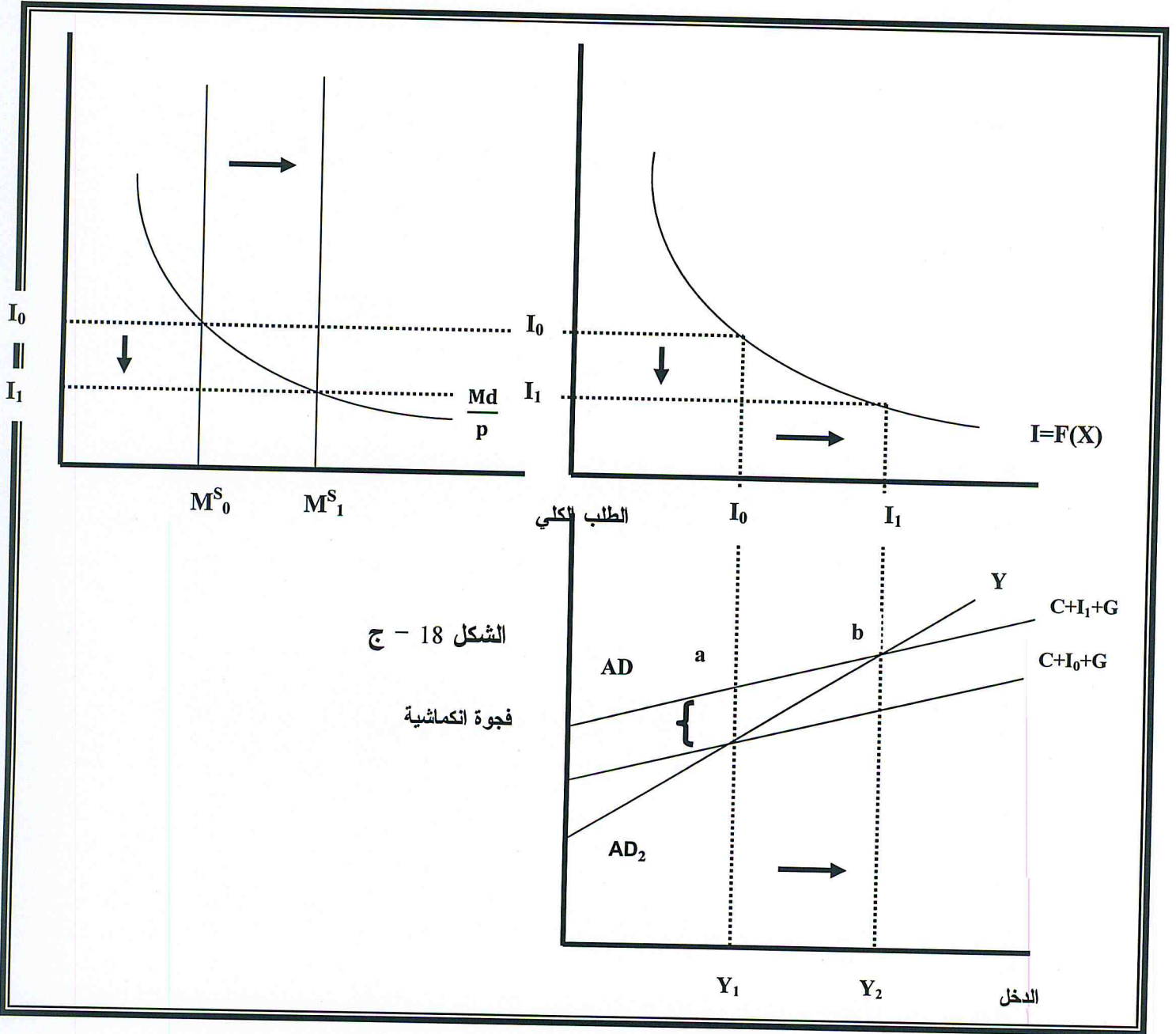
إن فآلية تأثير التغير في عرض النقود على الدخل التوازني تتم من خلال آلية التغير في سعر الفائدة وفقا لتحليل المدرسة الاقتصادية الكينزية.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني الموالي:

الشكل رقم (16): التوضيح البياني لاستخدام البنك المركزي للسياسة النقدية في معالجة الفجوة الركودية.

الشكل 18-أ

الشكل 18-ب



المصدر: محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الأولى، 2006، ص: 220.

يمثل الشكل (18-أ) توازن سوق النقد الذي يحدد سعر الفائدة التوازني (i_0) بينما يمثل الشكل 18-ب) دالة الاستثمار التي ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة. حيث يتحدد حجم الاستثمار ومقداره (I_0) عند سعر الفائدة (i_0).

أما الشكل (18-ج): فيمثل توازن الدخل حيث دالة العرض الكلي (y) = دالة الطلب الكلي $AD = C + I_0 + G$ والذي يحدد الدخل التوازني الفعلي عند (Y_0). ويلاحظ أن الدخل التوازني (Y_0) هو دخل التوظيف الكامل (الكامن) وبالتالي فإن الاقتصاد يواجه فجوة ركودية تتطلب زيادة الطلب الكلي - أي انتقال دالة الطلب الكلي إلى أعلى ($AD_1 = C + I_1 + G$) من أجل تحقيق الدخل التوازني (Y_1).

وعندما يقرر المركزي زيادة عرض النقود إلى M_{S1} ، فإن دالة عرض النقود في الشكل 18.أ تنتقل جهة اليمين، حيث يسبب هذا انخفاض سعر الفائدة إلى i_1 .

ومن خلال دالة الاستثمار في الشكل (18-ب) يزيد حجم الاستثمار على نفس الدالة إلى (I_1) عند سعر الفائدة المنخفض (i_1).

وحيث أن الاستثمار هو جزء من الطلب الكلي، فإن زيادة الاستثمار إلى (I_1) تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي إلى انتقال دالة الطلب الكلي الفعلي إلى أعلى، أي تنتقل الدالة من:

وذلك في الشكل (18-ج) حيث يزيد الدخل التوازني من AD_0 إلى $AD_1 = C + I_1 + G$ إلى $C + I_0 + G_0 = AD_0$

وبالتالي يتم التخلص من الفجوة الركودية، بانتقال نقطة توازن الدخل من النقطة Y_0 إلى Y_1

a إلى النقطة b في الشكل 18-ج.

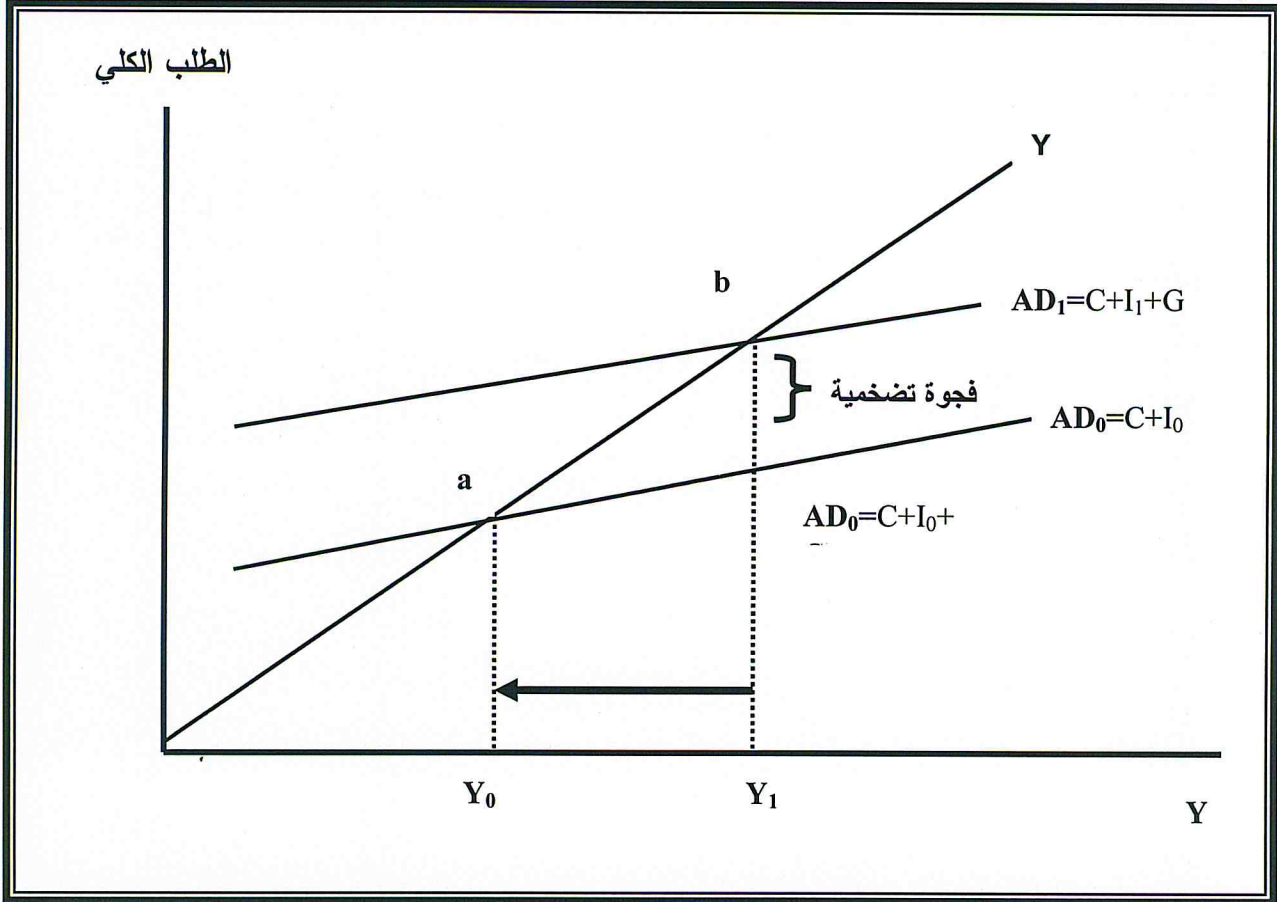
2. حالة معالجة الفجوة التضخمية

إذا كان الاقتصاد يواجه مشكلة الفجوة التضخمية فهذا يتطلب تطبيق سياسة نقدية انكماشية تستهدف تخفيض عرض النقود. حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار فانخفاض حجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الدخل التوازني إلى مستوى دخل التوظيف الحكومي الكامل وبالتالي يتم القضاء على الفجوة التضخمية.

وبينما، فإن دالة الطلب الكلي تنتقل إلى أسفل من $AD_1 = C + I_1 + G$ إلى $AD_0 = C + I_0 + G$

كما هو موضح في الشكل رقم (17):

الشكل رقم (17): التوضيح البياني لاستخدام البنك المركزي للسياسة النقدية في معالجة الفجوة التضخمية



المصدر: محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص: 222.

وبالتالي فإن معالجة الفجوة التضخمية باستخدام سياسات نقدية انكماشية إنما هي إجراءات معاكسة لحالة معالجة الفجوة الركودية.

3. مدى نجاح البنك المركزي في معالجة الاختلالات الاقتصادية

إن فاعلية ونجاح البنك المركزي يعتمد على شروط ينبغي أن تتحقق وهي:

- عند معالجة الفجوة الركودية، فإن زيادة عرض النقود ينبغي أن لا يؤدي إلى زيادة معدل التضخم، أي يشترط ثبات المستوى العام للأسعار .
- إضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار ينبغي أن تكون علاقة عكسية قوية. أما إذا كانت ضعيفة، فإن هذا يعني أن انخفاض سعر الفائدة لن يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار وبالتالي لن يحدث الأثر التوسعي المرغوب للبنك المركزي.
- في حالة معالجة الفجوة التضخمية، فإنه يشترط أن لا يرتفع معدل البطالة عند تقييد أو تخفيض عرض النقود.

ومن الواضح أن عدم توفر تلك الشروط يضعف من فعالية ونجاح البنك المركزي في معالجة الاختلالات الاقتصادية. وعندئذ فلا بد من تطبيق متزامن للسياسة النقدية والمالية في آن واحد.

المبحث الثالث: السياسة النقدية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يمكن تقسيم وسائل مكافحة التضخم إلى ثلاثة أنواع هي: الإجراءات المباشرة، ووسائل السياسة المالية، ووسائل السياسة النقدية، وسنتناول فيما يلي النوع الأخير من السياسات و هي وسائل السياسة النقدية باعتبارها من اختصاص البنك المركزي

المطلب الأول: السياسة النقدية ومعالجة التضخم

تتضمن وسائل السياسة النقدية السيطرة على عرض النقود بواسطة البنك المركزي، ويستهدف استخدام وسائل السياسة النقدية المختلفة تقليل عرض النقود لغرض المضاربة و بالتالي رفع تكاليف القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي مما يقلل من رغبة الأفراد في الاقتراض من أجل شراء و تخزين السلع الضرورية التي تعاني من قلة العرض

1. وسائل السياسة النقدية في معالجة التضخم: تصنف الإجراءات النقدية المضادة للتضخم بوجه عام إلى إجراءات مباشرة وإجراءات غير مباشرة.

1.1 الإجراءات غير المباشرة: تعتمد السياسة النقدية إلى التأثير في العرض النقدي بطريقة غير مباشرة

عن طريق التأثير في حجم النقود وفرص الائتمان والتي يخلقها الجهاز المصرفي من خلال:

1.1.1 عمليات السوق المفتوحة: تعتبر عمليات السوق المفتوحة من الوسائل المهمة التي يستعملها البنك المركزي لتقليص حجم الائتمان وذلك عن طريق تدخل البنك المركزي في السوق المالية وبيع كميات كبيرة من الأوراق المالية إلى الجمهور والبنوك التجارية، مما يؤدي إلى تقليص حجم الأرصدة النقدية، فتضعف قدرة البنوك التجارية على منح القروض، وبشكل غير مباشر يؤدي قيام البنك المركزي ببيع كميات كبيرة من الأوراق المالية إلى ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تخفيض عرض النقود. وعلى افتراض أن الاستثمار دالة مرنة في سعر الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تقليص حجم الاستثمارات مما يساعد على التقليل من حدة الضغط التضخمي في الاقتصاد الوطني.¹

وقد استخدمت هذه السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبصورة منتظمة منذ سنة 1923، وأثبتت فعاليتها أثناء الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات.

2.1.1 سعر إعادة الخصم: باعتبار سعر إعادة الخصم يعبر عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يمكن أن تحصل عليها البنوك التجارية لقاء إعادة خصم الأوراق التجارية لديه، فعن طريق رفع هذا السعر يتقلص حجم الائتمان المصرفي، إذ يؤدي رفع سعر الخصم إلى تقليل رغبة البنوك التجارية في الاقتراض نظرا لارتفاع تكاليفه. وبعبارة أخرى عندما يكون عرض الائتمان أكبر من العرض الكلي للسلع فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة يتدخل البنك المركزي ليرفع من سعر إعادة الخصم، مما يضطر البنوك التجارية إلى إعادة النظر في سياستها الإقراضية وتغيير شروط الائتمان.

3.1.1 نسبة الاحتياطي القانوني: تعد نسبة الاحتياطي القانوني أبرز الأدوات غير المباشرة استعمالا في معالجة حالات عدم الاستقرار النقدي والمشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني. وللمحد من الضغوط التضخمية فإن البنك المركزي يتجه إلى الحد من الائتمان باستخدام هذه الوسيلة، فرفع نسبة الاحتياطي القانوني بمعنى زيادة الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يتعين على البنك التجاري الاحتفاظ به قانونا،

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص: 232.

مما يدفع هذا الأخير إلى التشديد في تقديم قروض جديدة، ومن ثم يتجه رصيد الائتمان إلى الهبوط أو على الأقل الثبات عند مستوى معين ومن ثم ينخفض العرض النقدي أو ينمو بمعدل أقل وبالتالي يمارس تأثيراً انكماشياً على الائتمان فيعالج التضخم. ومن ثمة تعتبر التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني سلاحاً فعالاً في تأثيره على حجم الائتمان ومن ثم على عرض النقود، وعموماً يعمل الاحتياطي القانوني كمنظم للمعروض النقدي، وعليه يمكن الاعتماد عليه بالتنسيق مع أدوات السياسة النقدية الأخرى للتحكم في التضخم.

وخلاصة القول أن الأدوات غير المباشرة تعمل على التأثير في إجمالي الاحتياطيات المتوفرة لدى الجهاز المصرفي حسب أهداف السياسة النقدية، والحالة الاقتصادية، فتعمل على تقييد قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وخلقه، وذلك للتحكم في ظاهرة التضخم والعمل على خفض معدلاته بما يتلاءم والحالة الاقتصادية الكلية. كما أن البنوك المركزية لا تستغني بأداة من هذه الأدوات الثلاثة على الأخرى، ذلك أنها غالباً ما تستخدم جنباً إلى جنب إضافة إلى أدوات أخرى.

2.1. الإجراءات المباشرة: هي أدوات السياسة النقدية التي يتمكن البنك المركزي بواسطتها من التحكم المباشر والمحدد لحجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية (أو غيرها) أن تمنحه، ومن التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع معين (أو أكثر) وغالباً ما لا تلعب قوى العرض والطلب في السوق الدور الرئيسي في تحديد هذه الأدوات المباشرة، و يصعب كذلك على البنوك التملص منها أو الالتفاف حولها. ومن أهم صور هذه الأدوات المباشرة ما يلي ¹:

- **سقوف الائتمان:** حيث يتحدد سقف الائتمان بالنسبة للجهاز المصرفي بصفة عامة، ثم يعاد تحديده بالنسبة لكل بنك على حدى وفقاً لمعايير متعددة، قد تكون نسبة من حجم تسهيلات البنك الائتمانية في تاريخ معين، أو نسبة من حجم ودائعه، أو أي معيار آخر يحدده البنك المركزي؛
- **نسب السيولة القانونية** التي يتعين على البنوك الالتزام بها؛
- **حصص إعادة الخصم** التي يسمح بها لكل بنك على حدى؛

¹ أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2005، ص ص: 199-200.

- **الفرض التحكيمي لأسعار الفائدة:** حيث عادة ما تفرض أسعار فائدة تمييزية لتشجيع منح الائتمان لقطاع معين؛
- **التسهيلات الائتمانية المباشرة:** بمعنى توفير قدر معين من التسهيلات الائتمانية لقطاعات معينة، كما في حالة الاعتمادات المقررة للبنوك المتخصصة؛
- **تحديد الهامش بالنسبة للاعتمادات التي تفتحها البنوك التجارية لتمويل أنشطة معينة، وبصفة خاصة تمويل شراء الأوراق المالية والعملات.** والهامش يعني النسبة التي يجب أن يوفرها العميل من قيمة الاعتماد المفتوح (ويمتنع على البنك فاتح الاعتماد أن يغطيها في نفس الوقت).
- **تقنين الائتمان:** بمعنى تحديد حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لغرض معين، كما يحدث غالبا عند الرغبة في الحد من الائتمان الموجه للاستهلاك بصفة عامة، أو الحد من استهلاك سلع معينة بالذات.

المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في استقرار أسعار الصرف

لكل دولة من الدول عملتها النقدية الخاصة بها تتخذها مقياسا للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها، وهي تعد من وجهة نظر المقيمين فيها: بأنها كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها، ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى أيضا.

والصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة، تستعمل في عمليات الدفع الداخلية. وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية (عملات الدول الأخرى) عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد أثمان السلع المستوردة، وتضطر لذلك الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، هذا بالإضافة إلى تنقلات الأشخاص إلى الخارج والذين يحتاجون إلى العملات الأجنبية.

1. مفهوم سعر الصرف

يمكن إعطاء تعريفين لسعر الصرف هما:¹

¹ محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص: 312.

- سعر الصرف هو عبارة عن السعر الذي يتم فيه تبادل عملة بعملة أخرى، وهو عبارة عن العدد المطلوب من وحدات النقد الوطنية للحصول على وحدة نقد أجنبية؛
 - أو هو عبارة عن العدد المطلوب من وحدات النقد الأجنبي لشراء وحدة نقدية وطنية؛
- كما يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين:

- الزاوية الأولى، يعرف سعر الصرف بأنه (عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي).
- الزاوية الثانية ينظر إلى سعر الصرف بأنه ("عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية") وهكذا يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، هذا من جانب، ومن جانب الآخر إن استيراد السلع من أحد البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي، وإن تصدير السلع للبلد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد الأجنبي في السوق المحلي، أو بعبارة أخرى فإن الإستيرادات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق المحلي، وعليه يعد سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها.¹

2. تحديد سعر الصرف: يتحدد سعر صرف العملات في ظل حرية الصرف بواسطة آليات السوق المتمثلة في قوى العرض والطلب، فطالما أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من عملة ما مقوماً بوحدات من عملة أجنبية أخرى، فإن مستوى التوازن لسعر الصرف يتحدد وفق نفس القواعد المحددة لسعر أي سلعة في نظرية الأثمان، حيث أن الطلب على العملة ينشأ غالباً من طلب المستوردين

¹ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص: 15-16.

لصادرات البلدان الأخرى والمستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار وكذلك من بعض البنوك سواء مركزية أو تجارية والتي تقوم بشراء العملة.

أما عرض العملة فينشأ من بيع بعض المستوردين لعملتهم من أجل الحصول على عملات أخرى لازمة لسداد قيمة وارداتهم من الخارج. أو من المستثمرين الراغبين الاستثمار في الخارج، أو من البنوك المركزية أو التجارية التي ستبيع العملة من أجل خفض قيمتها.

3. نظام أسعار الصرف

تختلف العوامل المؤثرة في الطلب على الصرف وتتحكم في سعره وذلك باختلاف نظم الصرف والمدفوعات، ومن تلك النظم ما يلي:

1.3. نظام سعر الصرف الثابت: وهو نظام اندثر ولم يعد قائماً، حيث كان نظام سعر الصرف الثابت يطبق في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب، حيث تربط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين بالذهب ويتم في ظل الشروط التالية:¹

- أن تكون للعملة الوطنية قيمة ثابتة بالذهب.
- أن تكون العملة الوطنية قابلة للصرف بالذهب والعكس، بدون قيد ولا شرط طبقاً للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب؛
- حرية تصدير واستيراد الذهب.

كما يترتب عن ارتباط عملات الدول بشبكة من أسعار الصرف الثابتة بالنسبة للذهب وجود أسعار ثابتة أيضاً بين تلك العملات، والاختلاف الطفيف الممكن أن يوجد هو في أسعار الذهب المتأرجحة بين الدول حسب تكاليف نقله والتأمين عليه.

2.3. نظام سعر الصرف المعووم: في النظام العائم "الحر" يترك تحديد أسعار الصرف بين العملات إلى قوى السوق، وتتوقف مدى تقلبات سعر الصرف على الكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف

¹ محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مداخلية مقدمة ضمن ملتقى المنظمة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات- المنظم بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية- جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف ، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، أيام: 14-15 ديسمبر 2004.

الأجنبي. ويكون حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع السعر، ينخفض الطلب على العملة إذا ما ارتفع سعرها، وعلى العكس من ذلك يزداد الطلب على العملة إذا ما اتجه السعر إلى الانخفاض، في الوقت الذي يتغير فيه العرض في اتجاه طردي مع السعر.¹

وحيث العمل بنظام أسعار صرف عائمة لأبد من تدخل السلطات في سوق العملة للحد من التقلبات الفجائية والحادة في سعر الصرف، وينتج عن هذا التدخل زيادة في عرض العملة الوطنية إذا ما اتجه السعر إلى الانخفاض وزيادة عرض العملة الأجنبية إذا ما اتجه السعر إلى الارتفاع.

4. أنواع سعر الصرف

ينقسم سعر الصرف إلى:

1.4. سعر الصرف الاسمي: وهو مقياس لقيمة عملة دولة ما، والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة دولة أخرى، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة دولة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق صرف العملات في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغيرات قوى العرض والطلب. وينقسم صرف الصرف الاسمي إلى صرف رسمي وهو المعمول به في التعاملات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي له وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية (والتي قد تكون غير رسمية)².

كما أن سعر الصرف الاسمي يتغير يوميا صعودا أو هبوطا بالنسبة للقوة الشرائية للعملة مقابل العملات الأخرى في سوق الصرف، ويستجيب هذا السعر لمجموعة من المحددات كتغير الأسعار المحلية والدولية وتطور أسعار الفائدة بالإضافة إلى العوامل النفسية للمتعاملين كما تحدد اتجاهات تقلب هذا السعر الاسمي من خلال مؤشر سعر الصرف الذي يعكس متوسط التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة، وذلك مع إعطاء كل عملة من العملات وزنا مرجحا بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية.

¹ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص: 117.

² فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص: 285.

2.4. سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل، لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية سيكون سعر الصرف كالتالي¹:

$$TCR = \frac{TCN / P_{dz}}{1\$ / P_{us}} = \frac{TCN \cdot P_{us}}{P_{dz}}$$

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي؛

TCN : سعر الصرف الاسمي؛

P_{us} : مؤشر الأسعار بأمريكا؛

P_{dz} : مؤشر الأسعار بالجزائر.

تعطينا $1\$ / p_{us}$ القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما TCN / P_{dz} فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا و القوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما ازدادت القدرة التنافسية للجزائر.

3.4. سعر الصرف الفعلي: ويعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية أخرى، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 104.

عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى.

4.4. سعر الصرف الآجل: يقصد به القيمة الحالية لسعر الصرف الذي سيحدد في أي فترة في المستقبل والذي يسمى سعر الصرف الحاضر (spot) وقت حدوثه، ويمكن التعبير عن سعر الصرف الآجل على أساس أنه محصلة عوامل هي:

- سعر الصرف الحاضر؛
- معدل الخطر أو الخسارة الناتجة عن الفرق بين القيمة الآجلة والقيمة الحاضرة لسعر الصرف.
- 5. الآثار المترتبة عن عدم استقرار أسعار الصرف

ينتج عن عدم الاستقرار في أسعار الصرف، تكاليف تتعدى الحدود الوطنية للبلاد المعني، ومن جملة هذه التكاليف ما يلي: ¹

- إن عدم استقرار أسعار الصرف يشكل عائقاً للسلطات النقدية لتحقيق ظروف اقتصادية وطنية مستقرة.

• إن الاضطرابات في إحدى العملات الرئيسية مثلاً: يمكن أن يدفع سعر الصرف إلى تجاوز الحد نتيجة آثاره على أسعار الفائدة الحقيقية والميزان التجاري، ويعني تجاوز هذا الحد أن سعر الصرف تغير بمقدار يفوق المستوى الضروري لموازنة الفوارق الدولية في الأسعار، وهو الأمر الذي يضع السلطات في البلدان الشريكة تجارياً في مأزق و بين خيارين كلاهما مكلف، ومهما إما أن تقبل التغيرات في سعر صرفها وما ينتج عنه من آثار على تكاليفها و أسعارها الداخلية، وإما أن تغير سياستها النقدية لمواجهة الأمر المستجد.

وقد تؤثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات من خلال ارتفاع وانخفاض قيمة العملة. ففي حالة الانخفاض تتأثر الصادرات بانخفاض أثمانها، فإذا كان الطلب على الصادرات مرناً فإن النسبة المئوية من الزيادة في الكميات المطلوبة سوف تكون أكبر من النسبة المئوية من الهبوط في

أسعارها، ولذلك فإن مكاسب العملة الأجنبية من الصادرات سوف تزداد. ويحدث العكس في حالة إذا لم يكن الطلب مرناً.

أما بالنسبة للواردات فإن انخفاض قيمة العملة يرفع أسعار الواردات بالعملة المحلية، ولكن أسعارها بالعملة الأجنبية تظل دون تغيير. فإذا أدت الزيادة في الأسعار المحلية للواردات إلى تخفيض الكمية المطلوبة فإن إنفاق العملة الأجنبية على الواردات سوف يهبط. ومع ذلك فإن زيادة أسعار الواردات، على اثر الانخفاض في قيمة العملة يمكن أن تؤدي إلى ضغوط تضخمية بفعل زيادة التكاليف ولا سيما إذا كان الطلب على الواردات غير مرناً (كالطلب على المواد الغذائية والمواد الأولية).

وفي حالة الارتفاع فإن أسعار الصادرات سوف ترتفع في الأسواق الأجنبية. فإذا كان الطلب على الصادرات مرناً، فإن النسبة المئوية من الهبوط في الكمية المطلوبة سوف تكون أكبر من النسبة المئوية في الزيادة في السعر، وسوف تتخفض المكاسب من العملة الأجنبية. أما إذا كان الطلب على الصادرات غير مرناً فإن النسبة المئوية من الزيادة في السعر سوف تكون أكبر من النسبة المئوية في الهبوط في الكمية المطلوبة وسوف تزداد المكاسب من العملة الأجنبية. وبالنسبة للواردات فإن ارتفاع قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية لها وبذلك سوف تزداد الكمية المطلوبة، بما أنه لا يوجد أي تغيير في أسعار العملة الأجنبية المنفقة على الواردات. وإذا كان الطلب على الواردات عديم المرونة تماماً فلن يحصل تغيير في إنفاق العملة الأجنبية.

6. دور السياسة النقدية في استقرار أسعار الصرف

اتبعت الدول ابتداءً من عام 1931 وسائل مختلفة لتدعيم نقدها تحقيق الاستقرار في اقتصادها وكانت أهم تلك الوسائل هي:

3.6. تخفيض القيمة الخارجية للعملة: يعتبر تخفيض قيمة العملة إجراء متحفظ تلجأ إليه السلطات النقدية في الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك بتقليص ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة الأجنبية أي رفع سعر الصرف الأجنبي.

ويمكن أن تغير الدولة سعر الصرف بين عملت و عملات الدول الأخرى صعوداً أو هبوطاً، وفي الحياة العملية قلما تقوم الدول برفع القيمة الخارجية لعملاتها ولكنها كثيراً ما تلجأ إلى تخفيض القيمة كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية، وعلى الأخص مشاكل ميزان المدفوعات. فلقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في الميزان الحسابي، وبالتالي من النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية، فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفف الضغط على ميزانها الحسابي. فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات.

كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، على أن النتيجة النهائية لتخفيض قيمة عملة بلد ما إنما يتوقف على مدى مرونة العرض والطلب لصادراته ووارداته، فإذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بها بالتخفيض مرناً وكان العرض من منتجاته المعدة للتصدير مرناً كذلك، فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات.¹

2.6. الرقابة على الصرف: احتفظ عدد من الدول بسعر الصرف القديم ولم تلجأ إلى تخفيضه، كذلك قد لا تلجأ الدول إلى إجراء انكماش كبير أي أنها لم تقم بإجراء تخفيض ملموس في الدخل والأسعار، وإنما تلجأ إلى فرض رقابة، تختلف في درجة شمولها وشدتها من دولة إلى أخرى على الصرف الخارجي بقصد مع تسرب الذهب إلى الخارج أو للحيلولة دون انخفاض أرصدة الدولة من العملات الأجنبية عن حد معين.

ويقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية. حيث حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة كما أن حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي والتعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، وعادة ما تشدد

إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة إذ تشرع القوانين وتوضع التعليمات التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية في داخل البلاد إلا لمن له ترخيص بذلك من البنك المركزي.¹ وتتخلص أهداف الرقابة على النقد الأجنبي في الأمور التالية:

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة؛
- إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة؛
- ينجر عن هذا النظام وجود في الغالب أكثر من سعر للصرف وبالتالي أكثر من سوق للصرف الأجنبي.

ومن بين أهداف الرقابة على الصرف الأجنبي ما يلي:

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية، حيث يتم تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بما يتناسب والقدر المتاح منه، و يعني هذا وجود جزء من الطلب الداخلي على الصرف الأجنبي دون إشباع، وتلجأ السلطة النقدية إلى هذا النظام لعدم رغبتها في تخفيض قيمة عملتها؛
- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية سواء كان ذلك عن طريق رفض الترخيص بالصرف، حيث يراد استخدامه في تمويل الواردات من المنتجات التي لا يتم إنتاجها محليا أو عن طريق فرض سعر مرتفع للعملات الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض؛
- الحد من استيراد السلع غير الضرورية أو غير الأساسية وتوجيه الأرصدة من العملة الصعبة إلى استيراد المواد الأساسية و سلع التجهيز الصناعي التي تخدم مخططات التنمية؛
- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين التي تنسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسة الاقتصادية والسيطرة على تسرب رؤوس الأموال تجاه الخارج؛

¹ محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مرجع سابق.

- الرغبة في تنمية الاحتياطيات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب و عملات قابلة للتحويل؛
 - استخدامه كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية؛
 - الرغبة في تحقيق أهداف سياسية أو ممارسة ضغوط اقتصادية؛
 - حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية سواء كان ذلك عن طريق رفض الترخيص بالصرف، حيث يراد استخدامه في تمويل الواردات من المنتجات التي لا يتم إنتاجها محليا أو عن طريق فرض سعر مرتفع للعملاء الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض.
- و تتخذ الرقابة على الصرف أحد أو بعض الأشكال التالية:

- الاحتفاظ بسعر الصرف الرسمي دون تغيير على أن تدفع الدولة إعانة للمصدر وعلى أن يقوم المستورد بدفع رسم مقابل الحصول على العملات بالأسعار الرسمية، فمنح المصدر علاوة ومطالبة المستورد برسم أو ضريبة يعتبر بمثابة تخفيض في القيمة الخارجية للعملة دون حاجة إلى إعلان رسمي بالتخفيض؛

- أن تسمح الدولة للمصدرين ببيع نسبة معينة من حصة صادراتهم من العملات الأجنبية في سوق حرة بأسعار تتحدد دون أي تدخل من قبل الدولة، وفي تلك السوق يحصل المستوردون على جزء من حاجاتهم إلى العملات الأجنبية. ولا شك أن هذا الإجراء يعتبر مشجعا على التصدير لأن المصدر يحصل على مبلغ أكثر بعملته الوطنية مما يمكنه من تخفيض ثمن البيع. وهذا في العادة يؤدي إلى زيادة الصادرات فزيادة في حصة العملات الأجنبية، ومن الناحية الأخرى يعمل على نقص الواردات لأن المستورد يدفع ثمنا أعلى للحصول على العملات الأجنبية؛

- تقليل اعتماد الدولة على العالم الخارجي: تحاول الرقابة على الصرف أن تقلل من اعتماد الدولة على العالم الخارجي وأن تنظم تجارتها و توجهها التوجيه السليم.

3.6. وسائل الرقابة على النقد الأجنبي: تتخذ وسائل الرقابة على النقد الأجنبي صورتين: رقابة مباشرة ورقابة غير مباشرة. وتتمثل صور الرقابة المباشرة في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد والتصدير

والرقابة على الصرف الأجنبي والاتجار الحكومي المباشر. أما أساليب الرقابة غير المباشرة فتتخصص في الرسوم الجمركية وإعانات التصدير وتغيير القيمة الخارجية للعملة.

المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات

تحرص كل دولة على تحقيق التوازن الخارجي لمعاملاتها مع الدول الأخرى وذلك بإعداد كشف بمعاملاتها مع العالم الخارجي ويسمى هذا الكشف بميزان المدفوعات الذي يوجز نتائج المعاملات الاقتصادية الدولية للقطر وذلك برصد وتبويب المعاملات المرتبطة بتدفق الأرصدة النقدية إلى الخارج وتلك المرتبطة بتدفق الأرصدة النقدية إلى الداخل.

وتحدث المعاملات الاقتصادية الدولية عن طريق استيراد و تصدير السلع والخدمات ورؤوس الأموال. واستيراد السلع والخدمات الأجنبية يعتبر ديناً على الدولة، بينما يعتبر تصدير السلع والخدمات ديناً للدولة. ولذلك فإن الدولة تحتاج إلى سجل دقيق بتلك المعاملات لكي تحدد موقعها من حيث المديونية الدولية، كما أن هذا السجل له آثاره الاقتصادية على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة ويعرف هذا السجل بميزان المدفوعات.

1. تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة. وتشمل هذه المبادلات على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات وحركات تدفق رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل والمنح والهبات والمساعدات الخارجية.¹

كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه: " سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت ما بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الأخرى، و ذلك خلال مدة معينة هي في الغالب سنة.¹ أو هو عبارة عن: " سجل حسابي تسجل فيه الدولة قيم المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين و بين الدول الأخرى -غير المقيمين- ".²

¹ عبد الوهاب الأمين، فريد بشير، الاقتصاد الكلي، مركز المعرفة للاستشارات و الخدمات التعليمية، البحرين، الطبعة الثانية، 2010، ص: 268.

ويتكون ميزان المدفوعات أساساً من جانبين جانب دائن وجانب مدين، ويسجل الجانب الدائن من ميزان المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية، وفي الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديون الدولة والتزاماتها مع الخارج.

2. تركيب ميزان المدفوعات

يتم تقسيم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة حسابات رئيسية على النحو الآتي:

1.2 الحساب الجاري: يشتمل الحساب الجاري على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية. وتسجل فيه المعاملات التي تتم بصورة دورية، ويتم تقسيم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين:

1.1.2 حساب المعاملات المنظورة "الميزان التجاري": يسجل هذا الحساب قيمة السلع المنظورة وتشمل الصادرات والواردات. حيث تسجل الصادرات بقيد دائن حيث يترتب على تدفقها إلى الخارج تدفق عملة أجنبية بقيمتها إلى داخل الدولة، وتسجل الواردات بقيد مدين حيث يترتب على دخولها إلى الدولة تدفق عملة أجنبية إلى خارج الدولة. وإذا زادت الصادرات عن الواردات يحقق الميزان التجاري فائضاً. وفي الحالة العكسية يحقق عجزاً.

2.1.2 حساب المعاملات غير المنظورة "ميزان الخدمات": يسجل في هذا الحساب قيمة المتحصلات والمدفوعات عن الخدمات مثل خدمات النقل والشحن والتأمين والسفر إلى الخارج في بعثات دبلوماسية أو علمية، وفوائد القروض وغيرها.

وتسجل المدفوعات عن الخدمات المؤداة من الغير للدولة بقيد مدين، حيث يقابلها تدفق مدفوعات من العملة الأجنبية للخارج. وتسجل المتحصلات عن الخدمات المؤداة من جانب الدولة إلى الغير بقيد دائن، حيث يقابلها تدفق عملة أجنبية إلى داخل الدولة نظير أداء هذه الخدمات، وزيادة الجانب الدائن عن المدين يعني أن ميزان الخدمات يحقق فائضاً والعكس صحيح.

وللوصول إلى رصيد المعاملات الجارية يتم جمع رصيد كل من الميزان التجاري وميزان الخدمات ولذلك فإن العجز في الميزان التجاري قد يعوض في ميزان الخدمات.

2.2 حساب رؤوس الأموال: ويشتمل على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل، ويشمل هذا الحساب كذلك على التغير في الموجودات الأجنبية في للقطر المعني والالتزامات الأجنبية المترتبة عليه.¹

وتقيد رؤوس الأموال المتدفقة إلى داخل الدولة بقيد دائن، حيث يترتب على تدفقها زيادة رصيد العملة الأجنبية، وتقيد رؤوس الأموال المتدفقة إلى الخارج بقيد مدين، حيث يترتب على تدفق الاستثمارات الوطنية إلى الخارج تدفق عملة أجنبية إلى خارج الدولة. ويشمل هذا الحساب نوعين من حساب رؤوس الأموال:

1.2.2 حساب رؤوس الأموال قصيرة الأجل: تسجل فيه المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل والتي نقل مدتها عن سنة وتكون في شكل استثمارات مالية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة.

2.2.2 حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل: وتسجل فيه قيمة المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل والتي تزيد مدتها عن سنة، أو تكون في شكل استثمارات أو قروض طويلة الأجل.

ويحقق حساب رؤوس الأموال فائضا إذا زادت قيمة تدفقات رأس المال القصير الأجل والطويل الأجل إلى داخل الدولة عن قيمة التدفقات إلى خارج الدولة ويحقق عجزا في الحالة العكسية.

3.2 حساب التسويات الرسمية: يسجل في هذا الحساب تحركات الاحتياطيات المالية للدولة وتكون في شكل ذهب أو عملات أجنبية ويحتفظ بها البنك المركزي نائبا عن الدولة لتسوية الرصيد الدائن أو المدين الناتج عن حسابات ميزان المدفوعات السابقة.

فإذا أظهر مجموع رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال رسيدا مدينا لا بد وأن يقابل هذا الرصيد رصيد دائن في حساب التسويات الرسمية، ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي ببيع ذهب في الخارج والحصول في مقابله على عملة أجنبية تعادل الرصيد المدين.

¹ عبد الوهاب الأمين، فريد بشير، الاقتصاد الكلي، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، البحرين، المنامة، الطبعة الثانية، 2010، ص 269-270..

وإذا أظهر مجموع رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال رسيدا دائئا، يقوم البنك المركزي باستخدام هذا الرصيد في شراء ذهب من الخارج، وبذلك يحدث تدفق للعملة الأجنبية للخارج يعادل قيمة الرصيد الدائن.¹

3. توازن ميزان المدفوعات: يعتمد ميزان المدفوعات على ما يعرف بمبدأ القيد المزدوج، ويعني هذا المبدأ أن كل معاملة تجارية يعبر عنها لأغراض المحاسبة بقيدين، فإذا كان قيدها الأول كحساب مدين يكون قيدها الثاني كحساب دائن، أي أن كل قيد مدين يجب أن يقابله قيد دائن والعكس بالنسبة لأي قيد دائن يجب أن يقابله قيد مدين، ويضمن مبدأ القيد المزدوج تعادل مجموع المبالغ المدينة مع مجموع المبالغ الدائنة، وبعبارة أخرى فإن ميزان المدفوعات يكون دائما في حالة توازن بالمعنى الحسابي أما في الواقع فطالما أن ميزان المدفوعات لقطر معين هو عبارة عن لعدد كبير جدا من المعاملات الدولية، لذلك من غير المتوقع أن يتم التوازن بهذه الدقة أي أن مجموع المبالغ المدينة يمكن أن يكون اقل أو أكثر من مجموع المبالغ الدائنة.

ويمكن تصحيح هذه الفروقات بواسطة فقرة خاصة في ميزان المدفوعات يطلق عليها فقرة الأخطاء والحدوفات، وتعادل هذه الفقرة الفرق بين مجموع المبالغ المدينة الفعلية وبين مجموع المبالغ الدائنة الفعلية، حيث إنها تضاف إلى المجموع الأقل لغرض توازن ميزان المدفوعات.

وتعزى فكرة ضرورة توازن ميزان المدفوعات إلى أنه لا يمكن لأي قطر أن يستورد أكثر من صادراته، إلا إذا كان ذلك على حساب انخفاض احتياطياته من العملات الأجنبية أو الاقتراض أو الحصول على المنح من الخارج. كما لا يمكن لأي قطر أن يستورد اقل من قيمة صادراته ما لم يؤدي ذلك إلى زيادة احتياطياته من العملات الأجنبية، لذلك فإن مجموع المبالغ المدينة يجب أن يعادل مجموع المبالغ الدائنة. فالحجز في الحساب الجاري لابد أن يقابله فائض مساو له في حساب رأس المال والفائض في الحساب الجاري لابد أن يقابله عجز في ميزان رأس المال مساو له تماما.

¹ أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص: 297.

كما أن فقرة الأخطاء والحذوفات تعامل كجزء من حساب رأس المال وذلك لأن المبادلات المالية قصيرة الأجل هي التي على الأغلب سبب هذه الأخطاء.

أما الحالة التي نحن بصدد تناولها وهي حالة العجز، والتي تحدث إذا كانت المتحصلات من العملة الأجنبية تقل عن المدفوعات الناشئة عن المعاملات الجارية والرأسمالية، وهو يعتبر مشكلة بالنسبة للدولة، والتي لا بد وان تقوم بسد هذا العجز.

وتقوم الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات من شأنها المساعدة على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات. منها ما يتعلق بالسياسة المالية ومنها ما يتعلق بالسياسة النقدية.

4. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات: يحدث الاختلال في ميزان المدفوعات نتيجة وجود فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع المتحصلات، لذلك لا بد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما يدفعه القطر إلى الخارج وبين الإيرادات التي يستلمها من الخارج.

وتشمل السياسة النقدية عدة إجراءات تستخدم لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وتتمثل هذه الإجراءات في:

1.4 تقليص العرض النقدي: تهدف السياسة النقدية إلى تخفيض عرض النقود أو بدقة أكثر بتخفيض معدل تزايدها، ويولد هذا التأثير على الكتلة النقدية ارتفاعا في معدلات الفائدة ، والذي له تأثيرين هما:

- دخول رؤوس الأموال الأجنبية التي جذبتها مكافأة مرتفعة كثيرا في الأسواق المالية للدولة.
- انخفاض الدخل الوطني لأن ارتفاع المعدلات لا يشجع التسليف للاستهلاك ويعزز تمويل الاستثمارات، وهذا الانخفاض يستدعي تخفيض الواردات.

كما أن تقليص العرض النقدي من شأنه أن يخفض مقدار القوة الشرائية المتاحة، وبهذا الوجه ينخفض أيضا مجموع الطلب. والمتوقع أيضا أن تنخفض الأسعار الداخلية وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستيراد، كما أن الهبوط في الأسعار الداخلية يفضي في الغالب إلى زيادة التصدير، وبهذا

الوجه فإن الهبوط في الواردات وارتفاع الصادرات سوف يساعدان على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

وهكذا فإن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات يبرز من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية، وهي رفع سعر الخصم، لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة، وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضاً، لأن الطلب قد قل على السلع المعروضة. وإذا انخفضت الأسعار محلياً فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، وتخفيض الطلب على السلع الخارجية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة، وكما أن ارتفاع الأسعار محلياً سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي تدفق أموال أجنبية إلى داخل الدولة. وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. ومع انخفاض الأسعار المحلية ينخفض معدل التضخم، وهو ما يجعل الأسعار المحلية أكثر قدرة على منافسة السلع الأجنبية، كما أنه يشجع زيادة الصادرات ويخفض العجز في ميزان المدفوعات. وذلك ما حدث في أعقاب انتخابات 1980 في الولايات المتحدة عندما كان الاهتمام بمعدل التضخم المرتفع، وارتفعت قيمة الدولار بالنسبة لل عملات الرئيسية خلال نفس السنة¹.

2.4 أسعار الصرف الحرة: يعبر سعر الصرف الأجنبي عن سعر الوحدة من العملة الوطنية بوحدة من العملات الأجنبية الأخرى، وبما أن سوق الصرف يتميز بالمنافسة التامة أي أن آلية العرض والطلب هي التي تحدد سعر العملة فإن التغيرات في سعر صرف العملة هي نتيجة للتقلبات في عرض العملة والطلب عليها في سوق الصرف العالمي.

ويتم تحقيق التوازن بواسطة أسعار الصرف الحرة من خلال تأثيراتها على الصادرات والواردات، حيث تؤدي زيادة واردات دولة ما من دولة أخرى إلى زيادة الطلب على عملة هذه الأخيرة وبالتالي ارتفاع سعرها بالنسبة لسعر عملة الدولة المستوردة مما يؤدي إلى انخفاض عملتها وهو ما يؤدي إلى انخفاض وارداتها بسبب ارتفاع أسعار السلع في الدولة المصدرة، وكذلك زيادة واردات الدولة المستوردة بسبب انخفاض أسعار السلع في الدولة المصدرة، إلى أن يتم إعادة التوازن.

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص: 131 - 132.

وتؤدي أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة إلى:

- أنها تؤدي إلى تصحيح اختلال التوازن في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية وذلك عن طريق آلية الطلب والعرض في السوق العالمية.

- أنها تؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات أو بالعكس وذلك بواسطة التغيرات في أسعار الصرف.

- أنها لا تؤدي إلى فرض القيود على الاقتصاد المحلي.

3.4 تخفيض قيمة العملة: ويراد بالتخفيض تقليل السعر الرسمي لمبادلة العملة المحلية بالعملات الأخرى، ويؤخذ بهذا الإجراء عادة إذا كان ميزان المدفوعات مصابا بالاختلال الأساسي، وهذا الإجراء من شأنه أن ينشط التصدير ويعرقل الاستيراد. فالتخفيض يجعل الصادرات أرخص من السابق ويجعل الواردات أغلى مما كانت عليه. وبهذا الوجه يمكن أن يصحح الاختلال في ميزان المدفوعات.

4.4 الرقابة على النقد الأجنبي أو الصرف: تكمن الرقابة على الصرف أو النقد الأجنبي من خلال حصر شراء وبيع جميع العملات الأجنبية في البنوك والأجهزة الحكومية، حيث تحدد الحكومة أسعارا متباينة لشراء وبيع العملات الأجنبية وفقا لأولويات أهداف السياسة الاقتصادية في الدولة، وتسمى هذه السياسة بنظام أسعار الصرف المتعدد، ويقوم البنك المركزي بفرض أسعار عالية بالنسبة لبعض العملات الأجنبية المطلوبة لاستيراد السلع غير الضرورية (الكالمية)، بينما يفرض أسعارا منخفضة لاستيراد السلع الضرورية كالمواد الأولية والمعدات الرأسمالية. كما يمكن بيع العملات الأجنبية بأسعار مرتفعة للحد من الواردات وشراء العملات الأجنبية من المصدرين بأسعار مرتفعة لتشجيع الصادرات¹.

ويتطلب نظام مراقبة تحويلات النقد الأجنبي قيام الحكومة بتحديد الأولوية في استيراد السلع والخدمات. ويمكن تنفيذ هذه السياسة بواسطة تخصيص الموجودات من العملات الأجنبية على

¹ عبد الوهاب الأمين، فريد بشير، الاقتصاد الكلي، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، البحرين (المنامة)، الطبعة الثانية، 2010، ص: 275-276.

القطاعات الاقتصادية بصورة تتسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ومتطلبات تنفيذ خطط التنمية.

ولقد لجأت معظم الدول النامية إلى فرض الرقابة على تحويلات النقد الأجنبي لأسباب عديدة لعل من أبرزها محدودية احتياطات تلك الدول من النقد الأجنبي، وضرورة استغلال حصيلة الدولة من النقد الأجنبي بما يضمن توفير التمويل اللازم لاستيراد احتياجات تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية. ومن أبرز فوائد هذه الطريقة أنها وسيلة مباشرة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات.

ومن أهم مساوئ الرقابة المركزية على تحويلات النقد الأجنبي أنها تؤدي إلى تقييد استيراد بعض السلع لصالح المنتجين المحليين، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع وحدوث التضخم. وبالتالي تراجع الصادرات وزيادة حدة العجز في الميزان التجاري، كما أنها تؤدي إلى تشجيع ظهور السوق السوداء للعملات الأجنبية، وبالإضافة إلى ذلك فقد تؤدي سياسة تحديد الواردات إلى ردود فعل انتقامية من الدول التي تضررت مصالحها نتيجة لهذه السياسة وبالتالي تقليل حجم التجارة والإضرار بالاقتصاد الدولي.

وهو إجراء شائع في الأقطار النامية، كما أنه يستخدم أوقات الحروب والذعر المالي. وتعني الرقابة على الصرف أو على العملات الأجنبية قيام الحكومة أو المصرف المركزي بالسيطرة على جميع الاحتياطات الموجودة من العملة الأجنبية بالإضافة إلى ما يكسبه القطر عن طريق الصادرات وغيرها. وبموجب رقابة الصرف يسلم المصدرون جميع ما يكسبونه من العملة الأجنبية إلى الحكومة أو إلى المصرف المركزي ويأخذون مقابلته العملة المحلية بالسعر الرسمي، كما أن الذين يستوردون من الخارج وغيرهم من الذين يحتاجون إلى العملة الأجنبية يشترون ذلك من المصرف المركزي أو من يخوله من المصارف التجارية طبقاً للأحكام والمقايير والأسعار الواردة في قانون الرقابة على الصرف. وبهذه الوسيلة يمكن للسلطات النقدية أن تتحكم بالواردات وأن تعمل على معالجة العجز¹.

¹ محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنيّة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي- ليبيا، الطبعة الأولى، 2002، ص: 620.

خلاصة الفصل الثالث

تتخذ البنوك المركزية عدة إجراءات تدخل ضمن أهداف السياسة النقدية بهدف المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وباعتبار أن للبنك المركزي دوراً أساسياً في إدارة العرض النقدي من خلال إصداره للنقود القانونية، وتحكمه في القاعدة النقدية وقدرته على توجيه العرض النقدي من خلال التحكم في قدرة المصارف التجارية على إنشاء وزيادة التوسع النقدي، مما يؤدي إلى التقليل من عرضه أو زيادته بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسة المستهدفة. ويكون ذلك من خلال استخدامه لأدوات السياسة النقدية المختلفة.

كما تساهم البنوك المركزية أيضاً في معالجة الاختلالات الاقتصادية من خلال إدارة وتوجيه السياسة النقدية، حيث تلجأ إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية يكون هدفها زيادة العرض النقدي بهدف تشجيع الاستثمار وتوسيعه في حالة الفجوة الركودية، والعكس في حالة الفجوة التضخمية حيث تلجأ إلى اعتماد سياسة نقدية انكماشية بهدف الحد من التوسع النقدي وتعظيمه للحفاظ على مستويات مقبولة من معدلات التضخم.

إضافة إلى ذلك تسهر البنوك المركزية على تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف وإعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال الأدوات المختلفة للسياسة النقدية، كما تتخذ إجراءات أخرى كالرقابة على الصرف وتعويم العملة وغيرها للحد من الواردات وتشجيع الصادرات.

الفصل الرابع

فعالية السياسة النقدية
لبنك الجزائر في تحقيق
الاستقرار الاقتصادي

تمهيد

يعتبر البنك المركزي الجزائري أول وأهم مؤسسة نقدية أنشئت في الجزائر، وكغيره من البنوك المركزية الأخرى فقد أسندت له إدارة كل ما يتعلق بالشؤون النقدية والسياسة النقدية، إضافة إلى ترأسه قمة النظام المصرفي وسعيه إلى تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي؛ من خلال إدارة سياسة نقدية سليمة هدفها تحقيق استقرار الأسعار وتخفيض معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات. كما عرف البنك المركزي الجزائري عدة تطورات تعكس المراحل التي مر بها منذ تأميمه ووضعه خلال الفترة الأولى لخدمة الخزينة العمومية، حيث كانت تتلقى التمويلات اللازمة منه، لتأتي بعدها الإصلاحات المختلفة للاقتصاد الوطني وما واجهها من إصلاح للنظام المصرفي والتي برغم تركيزها على إعادة الاعتبار للبنك المركزي إلا أنه لم يعط الدور الذي من المقرر أن يقوم به على غرار مختلف البنوك المركزية الأخرى في دول العالم، إلى أن تم إصدار قانون النقد والقرض خلال سنة 1990 والذي يعتبر نقطة تحول هامة للنظام المصرفي ككل وللبنك المركزي تحديداً، حيث أعيد له دوره الأساسي على رأس الجهاز المصرفي وتم منحه الاستقلالية في إدارة شؤون النقد والائتمان وإدارة السياسة النقدية، كما أسندت له مهمة الحفاظ على استقرار الأسعار واستقرار قيمة العملة الوطنية وتوازن ميزان المدفوعات. بالتالي أصبح للبنك المركزي دور بارز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وبالتعاون مع الحكومة.

وعليه سيتم من خلال هذا الفصل التعرف على التطورات التي عرفها البنك المركزي الجزائري وأهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتبيان أثرها على الاستقرار الاقتصادي للدولة وكذا سياسات وأجراءات البنك المركزي الجزائري في سبيل تحقيق هذا الاستقرار وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي الجزائري؛

المبحث الثاني: برامج الإصلاح، الانعاش ودعم النمو وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؛

المبحث الثالث: السياسة النقدية واستقرار المؤشرات الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي الجزائري

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى نشأة البنك المركزي الجزائري وكذا تطوره في ظل الإصلاحات المصرفية التي عرفها النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنك المركزي الجزائري

مر البنك المركزي الجزائري بعدة مراحل تبعا للتطورات التي مر بها النظام المصرفي والتي كانت انعكاسا لما شهده الاقتصاد الوطني من تحولات منذ الاستقلال حتى الدخول في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق.

1. نشأة البنك المركزي الجزائري

باشرت الجزائر بعد الاستقلال بإنشاء المؤسسات السيادية النقدية والمالية، ويعتبر البنك المركزي الجزائري أول مؤسسة نقدية أنشئت في الجزائر، حيث أنشئ بموجب القانون رقم 441-62 : المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي بتاريخ 1962/12/13 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي وقد ورث فعاليات بنك الجزائر المؤسسة المصرفية التي أنشئت إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1851 برأسمال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي مقسمة على 6 آلاف سهم.¹

كما أنه يعتبر مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، رأسماله يقدر بـ: 40 مليون فرنك جديد، وملكيته بالكامل للدولة، حيث كان الهدف من إنشائه هو القيام بمهمة الإصدار النقدي وعمليات إعادة الخصم إضافة إلى الإشراف على البنوك التجارية وأيضا على السياسة النقدية وكذا مراقبة وتوجيه الائتمان. وهو كذلك بمثابة بنك الحكومة نظراً لما يقدمه من تسهيلات للخرينة العمومية وما يخصمه من سندات مضمونة من طرفها.

أما فيما يخص إدارة البنك المركزي خلال تلك فترة انشائه فكانت من خلال مجلس إدارة ومحافظ يساعده في أداء مهمته مدير عام ومراقبين. حيث أن مجلس الإدارة هو السلطة المكلفة بتسيير شؤون بنك الإصدار، وتركيبته جد واسعة لأنها تجمع بالإضافة إلى المحافظ والمدير العام، من ثمانية

¹ شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 49.

إلى ثمانية عشر مراقب، كلهم يعينون بمرسوم رئاسي ويختارون تبعاً لكفاءاتهم والمناصب التي يشغلونها في الإدارات والمؤسسات، كما يتألف هذا المجلس من المحافظ كرئيس للمجلس، والمدير العام وعشرة إلى ثمانية عشر عضواً من كبار المسؤولين والمختصين في الشؤون النقدية والمالية ومنهم:¹

- أربعة إلى عشرة مراقبين يختارون من بين أعلى مستخدمي الإدارات الاقتصادية والمالية في الدولة أو من بين المؤسسات العامة وشبه العامة (المتخصصة في ميدان القرض أو التي تساهم في التنمية الاقتصادية للدولة)؛

- اثنان إلى خمسة مراقبين يختارون تبعاً لتجربتهم المهنية؛

- اثنان إلى ثلاثة مراقبين يمثلون مؤسسات العمل، منها ممثل لمستخدمي البنك المركزي.

حيث تبعاً لنشأة البنك المركزي تم إصدار العملة الوطنية وهي الدينار الجزائري في: 10 أبريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يقدر بـ: 0,18 غرام للدينار الواحد، كما كان الهدف من إصداره هو منع هروب الأموال، وقد كان عملة غير قابلة للتحويل ومرتبطة بالفرنك الفرنسي في البداية، قبل أن تنهي الجزائر الارتباط بينهما نهائياً في نهاية الستينات من القرن الماضي.

وخلال تلك الفترة وعلى مستوى الواقع فإن البنك المركزي وضع كلياً لخدمة الخزينة وهذا بمنحها تسبيقات غير منتهية، الأمر الذي قلل من دور البنك المركزي في الاقتصاد الوطني آنذاك، حيث نجم عن ذلك الكثير من اللامبالاة في الإصدار النقدي دون مقابل، مما أدى إلى بروز الاختناقات النقدية وظهور التضخم.

2. البنك المركزي الجزائري في ظل تطور النظام المصرفي الجزائري

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاماً بنكياً تابعاً للاستعمار الفرنسي، يتكون من 20 بنكاً وكان من الأهداف المسطرة للدولة هو تأسيس نظام بنكي تسيطر عليه ويتكلف بتمويل التنمية الاقتصادية فيها.

¹ Abdelkrim Naas, Le Système Bancaire Algérien – de la décolonisation à L'économie de marché -, éditions INAS, Paris, 2003, p:27.

1.2. تشكيل النظام المصرفي الجزائري " 1962-1971": بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكل النظام المصرفي الجزائري، من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى؛ وذلك من خلال إحداث الدولة الجزائرية لمعهد إصدار خاص بها ليحل محل بنك الجزائر قبل الاستقلال، وتم كذلك إنشاء الخزينة الجزائرية بعزلها عن الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر 1962. ومن أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة 1963، الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية، ثم بعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن.¹

لقد كان النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1966 يتكون من مجموعة كبيرة من البنوك الأجنبية يتجاوز عددها العشرين، وكان التوجه العام لهذه البنوك التي تمتلك سيولة هامة يميل نحو رفض تمويل استثمارات القطاع العام بحجة غياب القواعد التقليدية للعمل المصرفي، مثل القدرة على الوفاء. مما أضطر الخزينة العمومية الجزائرية أن تقوم بدور الممول للاقتصاد الوطني بالاعتماد على تسبيقات بنك الإصدار، الذي كان بدوره مجبراً على الدخول في علاقة مباشرة لتمويل النشاط الفلاحي في الفترة الممتدة ما بين 1963-1967، حيث كانت النتيجة ازدواجية النظام المصرفي فالأول كان قائماً على أساس ليبرالي يسيطر عليه الخواص، أما الثاني فكان قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة، مما خلق تناقضاً على مستوى أداء النظام المصرفي والذي كانت نتيجته قيام الدولة بتأميم البنوك الأجنبية وظهور المصارف الحكومية.

حيث أن توجهات الجزائر المستقلة كانت تتطلع لبناء دولة اشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج. بالتالي عرف هذا التطوع استحالة التخطيط الاقتصادي وسط فوضى المؤسسات المالية الأجنبية الأهداف التي كانت ترمي إليها الدولة آنذاك، لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966، وقد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي الجزائري، حيث نتج عن ذلك نشأة

¹ بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص: 29.

ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة وهي: البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، وبنك الجزائر الخارجي (BEA).

وكان الغرض من إنشاء هذه البنوك الثلاثة كسر حدة الاحتكار المصرفي الأجنبي والرغبة في تقديم مساهمات جادة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، وكانت بداية عمل هذه البنوك يرتكز نظريا على نوع من التخصص، حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني. وفي هذا الصدد تكفل البنك الوطني الجزائري (BNA) بتمويل القطاع الفلاحي، عمليات الاستيراد، المؤسسات العمومية والقطاع الخاص، أما القرض الشعبي الجزائري (CPA) فقد تكفل بتمويل النشاط الحرفي والفنادق والمهن الحرة، في حين تخصص بنك الجزائر الخارجي (BEA) في تمويل التجارة الخارجية.

2.2. إصلاحات القطاع المصرفي (1971-1985): بدأت فترة الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري بحلول سنة 1971، وذلك بغية السير الحسن للسياسات المالية والنقدية، خاصة أمام عجز البنوك الوطنية عن تمويل الاستثمارات المخططة وزيادة متطلبات تمويلها على الخزينة العمومية؛ وبذلك يهدف الإصلاح إلى إعادة النظر في قنوات التمويل ولقد حمل رؤيا جديدة لهذه العلاقات التمويلية، كما حدد أيضا طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة وهذه الطرق هي:¹

- قروض مصرفية متوسطة الأجل بإصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية الذي برمج لتمويل مشاريع تنموية، وتتمثل مصادر القروض في الإيرادات الجبائية وموارد الادخارات المعبأة من طرف الخزينة والتي مُنح أمر تسييرها إلى المؤسسات المتخصصة؛
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة والبنوك الأولية والمؤسسات.

أما بالنسبة للمبادئ التي حكمت السياسة التمويلية في هذه المرحلة فتتمثل في:

¹ عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة " تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير غير منشورة - فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص: 105-106.

- مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية؛
- مبدأ منع التمويل الذاتي للاستثمارات؛
- مبدأ التوطين المصرفي الواحد؛
- مبدأ تخصص البنوك؛
- مبدأ التوزيع المخطط للائتمان؛
- مبدأ مركزية الموارد المالية.

وفي بداية الثمانينات تمت إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها القطاع المصرفي تماشياً مع إصلاحات المؤسسات الاقتصادية الأخرى بعد أن كان التخطيط المالي يحصر دور البنك لمدة طويلة في مجرد شباك في خدمة المؤسسات العمومية وتحت وصاية الخزينة العمومية، حيث تم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، والذي انبثق عنهما كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بتاريخ: 13-03-1982، بنك التنمية المحلية (BDL) بتاريخ: 30-04-1985.

3.2. الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك لعام 1986 ودور البنك المركزي: نتيجة للأزمة المزدوجة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول وانهيار سعر صرف الدولار ظهرت إصلاحات 1986 بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19-08-1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية وإذ لم يقتصر الإصلاح على القطاع الحقيقي فحسب، بل مس كذلك القطاع المصرفي، حيث أن هذا القانون يحمل في ثناياه العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي ذو المستويين، كما هو عليه الحال في اقتصاديات السوق وأسس لامركزية النظام المصرفي وإعطائه استقلالية نسبية ومرونة أكبر وإزالة الغموض في ممارسة الاختصاصات والصلاحيات؛ وذلك بوضع إطار قانوني جديد لسد الفراغ التشريعي الذي لم يكن يلزم أي هيئة مالية على أداء دورها. كما منح هذا القانون نمط تسيير جديد للبنك والقرض واستعادت بموجبه البنوك مسؤوليتها عن المخاطر وكُلف البنك المركزي بتسيير القروض والتنظيم النقدي بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء المجلس والمخطط الوطني للقرض.

وبالنسبة للبنك المركزي أصبح يتكفل بأداء المهام الأصلية للبنوك المركزية وهي:¹

- احتكار امتياز الإصدار النقدي؛
- تنظيم التداول النقدي؛
- مراقبة توزيع القروض للاقتصاد؛
- تسيير احتياطي الصرف.

كذلك استعاد البنك المركزي صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية من خلال المادة 19 من هذا القانون، لما في ذلك من تحديد لسقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض بهدف الحد من الاعتماد على الإصدار النقدي في التمويل الاقتصادي. وفي هذا الشأن أعيد النظر في طبيعة العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار النقدي بالخزينة العمومية.

ومن أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية ما يلي:

- تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية؛
- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك؛
- تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين؛
- استعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض وأصبح بإمكانها خلق الائتمان دون تحديد لمدته أو الأشكال التي يأخذها، كما استعادت البنوك حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها والحد من مخاطرها؛
- أما فيما يتعلق بعلاقة البنك المركزي بالخزينة فنتيجة للعلاقة غير الطبيعية بين الخزينة العمومية والبنك المركزي الجزائري وما خلفته من مشاكل عديدة، وفي ظل الإصلاحات المتخذة تم تقييد لجوء الخزينة للبنك المركزي وخصوصاً لسبب تمويل الاستثمارات

¹ المادة رقم 02 و 15 من القانون 86-12 الصادر بتاريخ: 19-08-1986، المتعلق بنظام البنوك والقرض.

والاعتماد بالمقابل على البنوك التجارية، وهو ما يعني سحب تدريجي لمسؤولية الخزينة في تمويل الاستثمارات المخططة المنتجة للمؤسسات الوطنية، كما تم الاعتماد على إصدار الخزينة لسندات التجهيز والمساهمة في السوق النقدي بهدف الحصول على الموارد.

وأدخل قانون 86-12 في المادة 26 مفهوم جديد في مجال ضبط وتسيير القروض يتمثل في المخطط الوطني للقرض الذي يعمل على تحديد ما يلي:

- حجم وطبيعة مصادر القروض الداخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض؛
- حجم القروض الخارجية المخصصة؛
- مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد؛
- كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة.

كذلك وبهدف إعطاء دور هام لضبط وتوجيه النظام المصرفي فقد أنشأت بموجب هذا القانون هيئات الإشراف والرقابة والمتمثلة فيما يلي:

1.3.2. المجلس الوطني للقرض: يُستشار المجلس الوطني للقرض في تحديد السياسة العامة للقرض وذلك بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني، وخصوصاً ما تعلق بتمويل مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والوضعية النقدية للبلاد، كما يقوم هذا المجلس بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القرض والنقد، وكل الأمور المرتبطة بطبيعة، حجم وتكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية ويعمل هذا المجلس تحت وصاية وزارة المالية.

2.3.2. اللجنة التقنية للبنوك: يرأس اللجنة التقنية للبنوك محافظ البنك المركزي، واللجنة مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، كما تسهر اللجنة على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية تبعا لسلطات المراقبة المخولة لها، وتهدف الصلاحيات المخولة للجنة إلى تشجيع الادخار ومراقبة وتوزيع القروض.

ومع ذلك إلا أن قانون 12-86 لم يتكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988، كما أنه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد.

4.2. البنك المركزي والإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988: على الرغم من الإصلاحات المصرفية الواردة في القانون 12-86 إلا أن استمرار الأزمة الاقتصادية دفع بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك العمومية ابتداءً من سنة 1988، وذلك بصدور القانون رقم 01-88 المؤرخ في 12-01-1988، والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية، حيث أصبح البنك أكثر استقلالية في إدارة موارده المالية وفي منح القروض وبذلك أصبحت البنوك مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح والمردودية، وقد شكلت المصادقة على القانونين 01-88 و 06-88 بالنسبة للبنوك العمومية مرحلة هامة في تطورها وانتقالها إلى الاستقلالية بمنحها القدرة على التمويل، وحتى الالتزام بالتدخل في السوق حسب قواعد المتاجرة. وعليه أصبحت البنوك تتمتع بكامل استقلاليتها فيما يخص منحها للقروض ودراساتها للمشاريع ومتابعتها لديونها وتسييرها لشؤونها الداخلية.¹

لقد كان قانون 06-88 يهدف إلى إصلاح المنظومة المصرفية وفق المتغيرات الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الوطني من خلال:

- تأكيد دور البنك المركزي في الإشراف على السياسة النقدية وتوجيهها؛
- تحديد سقف القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني؛
- السماح للبنوك العمومية بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل في إطار مخطط القرض؛
- عدم إلزام المؤسسات بمبدأ إجبارية التوطين البنكي؛
- إلغاء النظام الخاص برخص الاستيراد وتعويضه بنظام ميزانية العملة الصعبة.

¹ المادة 02 من القانون 88-06 المتضمن علاقة النظام المصرفي بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد 02، بتاريخ 18 جانفي 1988.

كما عرفت البنوك على غرار المؤسسات الاقتصادية تحولات هامة كرسست استقلاليتها المالية، وأصبحت تتمتع بالشخصية المعنوية، لها رأسمال خاص موزعاً على مختلف صناديق المساهمة التي تأسست بموجب القانون 88-03 المتعلق بإنشاء صناديق المساهمة.¹

وفي هذا الإطار عرفت البنوك العمومية تحولات هامة مست جوانبها الإدارية والتنظيمية، حيث أصبحت عبارة عن شركات مساهمة تتمتع بالاستقلالية المالية وتخضع لأحكام القانون التـجاري والتزامها بتوجيهات البنك المركزي. وعلى الرغم من الإصلاحات المشار إليها إلا أن ما يمكن قوله أن البنوك العمومية لم ترقى إلى الدور الجديد المنوط بها، بسبب الإجراءات والقوانين المقيدة لأنشطتها ولم يتعد دورها كون أنها أصبحت مجرد أداة للتدفقات النقدية التي تنتقل من الخزينة إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما أصبحت التسهيلات الائتمانية تمنح بموجب قرارات إدارية مما ترتب على زيادة أعباء القروض المشكوك فيها؛ مما أدى إلى عجز البنوك في تقديم السيولة إلى المؤسسات العمومية، مما أدى بها إلى اللجوء إلى البنك المركزي لطلب تسهيلات بهدف مواجهة الوضع الجديد. كما أن هذه الوضعية الغير مستقرة التي عايشتها المنظومة المصرفية دفع بالسلطات المعنية لتدخل لإصدار قانون شامل ينظم العمل المصرفي ويحدد العلاقة بين مختلف مكونات المنظومة المصرفية الجزائرية.

المطلب الثاني: البنك المركزي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض 90-10.

رغم الإصلاحات المتعددة التي مست النظام المصرفي ورغم الجهود المبذولة لإصلاحه وإنعاشه إلا أن ذلك لم ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني. وهو ما فرض على السلطات مواصلة الإصلاحات بأكثر عمق وشمولية، ورغبة في تفادي سلبيات الإصلاحات السابقة قامت السلطات المعنية بإصدار قانون شامل ينظم العمل المصرفي ويعيد تنشيط وظيفة الوساطة المالية ويبرز دور السياسة النقدية، وكما يعيد دور البنك المركزي وقد عُرِف هذا القانون بقانون النقد والقرض 90-10 وكان تاريخ صدوره هو 14 أبريل 1990.

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 141.

1. مضمون قانون النقد والقرض 10-90.

إن صدور هذا القانون كان منعطفاً حاسماً فرضه اقتصاد السوق ولقد وضع هذا القانون النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور السياسة النقدية، وكذلك أعاد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير وإدارة النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة. وكذا تحرير البنوك التجارية من القيود الإدارية، وتركيز إدارة السلطة النقدية في البنك المركزي، بالإضافة إلى فتح المجال أمام البنوك الأجنبية والخاصة.

كما تضمن هذا القانون إصلاح أهم هياكل وأدوات الضبط النقدي وعلى رأسها البنك المركزي، من خلال إصلاح هيكله وأجهزته التنظيمية وكذا منحه الاستقلالية كسلطة نقدية.

2. الهيئات المستحدثة في قانون 10-90

في إطار هذا القانون أصبح بنك الجزائر يضم الهيئات التالية:

1.2. مجلس النقد والقرض: وهو هيئة نقدية وإدارية، حيث بالإضافة إلى كونه سلطة نقدية يعتبر مجلس إدارة البنك المركزي وهو يتكون من:

- المحافظ رئيساً؛
- نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء؛
- ثلاثة موظفين ساميين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة نظراً لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية ويتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند الاقتضاء.

- ومن صلاحياته كمجلس إدارة البنك المركزي ما يلي:
- يتداول في التنظيم العام للبنك المركزي وفي فتح الفروع ووكالاته وإقفالها؛
- يوافق على نظام مستخدمي البنك المركزي وسلم رواتبهم ويصدر الأنظمة التي تطبق على البنك المركزي؛

- يبت في شراء الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها وفي ملائمة تدعيم الدعاوى التي يرفعها المحافظ باسم البنك المركزي مع مراعاة صلاحيات المحافظ بصفته رئيسا للجنة المصرفية؛
 - يرخص بإجراء المصالحات والمعاملات؛
 - يحدد كل سنة ميزانية البنك المركزي وإدخال التعديلات الضرورية عليها؛
 - يطلعه المحافظ على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي.
- أما صلاحيات مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية فتتمثل في:
- إصدار النقود على النحو المنصوص عليه في المادتين 4 و 5 من هذا القانون؛
 - تحديد أسس وشروط عمليات البنك المركزي ولاسيما فيما يخص الخصم وقبول السندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة والعمليات لقاء معادن ثمينة وعملات أجنبية؛
 - اتخاذ القرارات الحساسة المتعلقة بإصدار التعليمات المنظمة للنشاط النقدي والمصرفي والمالي؛
 - تحديد شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية وشروط إقامة شبكات فروعها.
 - تنظيم ومراقبة سوق الصرف وغرفة المقاصة؛
 - تحديد الأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية ولاسيما فيما يخص تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة؛
 - تحديد النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية وكيفية ومهل تسلم البيانات والحسابات؛
 - حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية؛
 - تحديد شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر؛
 - تطوير مختلف عناصر الكتلة النقدية وحجم القروض؛
 - توزيع الأرباح والموافقة على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ إلى رئيس الجمهورية.

2.2. اللجنة المصرفية: تضمن قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض إنشاء لجنة مصرفية مهمتها مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاينة المخالفات التي قد تحدث. وتتكون هذه اللجنة من كل من: المحافظ رئيساً (ينوب عنه نائبه في الرئاسة في حالة غيابه) وقاضيين من المحكمة العليا يقترحهما رئيسها الأول بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، وعضوين يتمتعان بخبرة في الشؤون المصرفية والمالية وخاصة المحاسبية يقترحهما وزير المالية.

وتقوم اللجنة بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق المستندية، كما تقوم بذلك عن طريق زياراتها الميدانية إلى مراكز البنوك والمؤسسات المالية. ومن بين مهام اللجنة المصرفية يمكن ذكر ما يلي:¹

- أنها تلعب دوراً وقائياً، حيث أنه لها الحق في التحري حول تسيير وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية؛
- الرقابة على البنوك فيما يخص احترام قواعد الحذر المتمثلة في تقسيم وتغطية الأخطار وتصنيف الديون حسب درجة خطورتها؛
- تنظيم العمل بما يتناسب والتحويلات الهيكلية للنظام؛
- تسليط العقوبات المختلفة على البنوك والمؤسسات المخالفة للأحكام القانونية.

ولا تتوقف مهمة اللجنة المصرفية عند هذا الحد، حيث أن رقابتها تعني احترام البنوك لجميع قواعد الحذر في مجال متابعة البنوك لديونها وتصنيفها حسب درجة الخطر المستوجب، ووفقاً للشروط التي يحددها بنك الجزائر، وتقوم هذه اللجنة بأعمال الرقابة بمساعدة بنك الجزائر الذي يعين من بين مستخدميها من يقوم بتنظيم الرقابة المستندية للجنة.

كما لا تتوقف حدود مجال الرقابة عن نشاطات البنك أو المؤسسة المالية، بل يمكن أن تمتد إلى أي شخص له مساهمة أو علاقة مالية، سواء كان يسيطر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على هذه البنوك والمؤسسات المالية، كما يمكن أن تمتد هذه الرقابة إلى الشركات التابعة لهذه المؤسسات سواء كان نشاطها يتم بالكامل داخل الجزائر أو لها فروعا في الخارج، كانت نشأتها في إطار اتفاقيات دولية.

¹ المادة 160 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990.

3.2. مركزية المخاطر: وهي مصلحة تهدف إلى مساعدة النظام البنكي على مواجهة المخاطر المرتبطة بالقروض، بحيث تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية، وتستفيد من هذه المعلومات، البنوك والمؤسسات المالية بشروط معينة، وهذه الأخيرة تكون ملزمة بالانخراط في مركزية المخاطر وتساهم في تمويلها، كما أنه لا يمكنها منح أي قرض إلا بعد الحصول على المعلومات المتعلقة بالمستفيد من مركزية المخاطر، وقد ترك القانون لمجلس النقد والقرض إعداد القواعد الخاصة بتنظيم سير هذه المصلحة وطرق تمويلها من قبل البنوك والمؤسسات المالية.

3. الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر في إطار قانون 10/90.

لقد منح القانون 10 /90 للبنك المركزي نسبة من الاستقلالية في الإدارة والتسيير والمراقبة عن طريق إرساء هيئات منحها المشرع عدة صلاحيات.

1.3. تسيير ومراقبة بنك الجزائر: يقوم بتسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يعاونه ثلاث نواب ومجلس النقد والقرض، ومراقبان، كما يتصرف مجلس النقد والقرض المسمى فيما يلي- المجلس- كمجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية.

1.1.3. المحافظ: يعين المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وتتم إقالة المحافظ ونوابه في حالة ثبوت العجز الصحي قانوناً، أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم رئاسي يصدر من طرف رئيس الجمهورية.

ويقوم المحافظ بإدارة أعمال البنك المركزي ومن مهامه مايلي:¹

- يوقع باسم البنك المركزي جميع الاتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية ونتائج نهاية السنة وحسابات الربح والخسارة؛
- يمثل البنك لدى السلطات العمومية وسائر البنوك المركزية ولدى الهيئات المالية الدولية وبشكل عام لدى الغير؛

¹ المادة 28 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

- يمثل البنك كمدعي ومدعى عليه ويتخذ جميع التدابير التنفيذية والاحتياطية التي يراها ملائمة؛
- يشتري ويبيع جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة؛
- ينظم مصالح البنك المركزي ويحدد مهامها؛
- يوظف ويعين في الوظائف ويرقي ويعزل مستخدمي البنك المركزي ضمن الشروط المحددة في القانون الأساسي؛
- يعين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات الأخرى في حالة إقرار مثل هذا التمثيل؛
- تستشير الحكومة كلما وجب عليها مناقشة مسائل تخص النقد أو القرض أو مسائل قد تكون لها انعكاسات على الوضع النقدي.

2.1.3. نواب المحافظ: وعددهم ثلاثة ويعينون بمرسوم من رئيس الجمهورية لمدة خمسة سنوات يحدد فيه رتبة كل واحد منهم ويتم وبصفة تلقائية تبديل رتبة كل نائب محافظ حسب ترتيب معاكس للترتيب المنصوص عليه في مرسوم التعيين.

2.3. الحراسة والمراقبة: يقوم بمراقبة البنك المركزي مراقبان يعينان بمرسوم يصدر من رئيس الجمهورية، بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، ويجب أن يتم اختيار المراقبين من بين الموظفين الساميين في السلك الإداري للوزارة المكلفة بالمالية، وكما يجب أن يتمتع كل منهما بكفاءات، ولا سيما في المحاسبة تؤهله لممارسة مهنته.¹

3.3. المديريات العامة لبنك الجزائر: بالإضافة إلى ما تم التطرق إليه من هيئات، يهيكل بنك الجزائر أيضا إلى مديريات عامة، تقوم كل منها بممارسة مهامها، وتعمل على ضمان السير الحسن لعمل البنك المركزي، والذي يتكون من 07 مديريات عامة تتضمن دوائر للدراسات والتفتيش والنشاطات بنكية وهذه المديريات هي على النحو التالي:

- المديرية العامة للدراسات؛
- المديرية العامة للمفتشية العامة؛

¹ المادة 51 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

- المديرية العامة للقرض والتنظيم البنكي؛
- المديرية العامة لمراقبة الصرف؛
- المديرية العامة للصندوق العام؛
- المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية؛
- المديرية العامة للشبكة.

كما أن بنك الجزائر يتكون من نوع آخر من الهيئات والمديريات وكل له مهام أخرى تساعد في نشاط البنك المركزي. وهي تتمثل في المديريات التالية:

- 02 مديريات عامة تدير نشاطات خاصة مرتبطة بالإصدار النقدي والتكوين البنكي وهي المديرية العامة لدار النقود (المطبعة) والمديرية العامة للمدرسة العليا للمصرفية والمكلفة بمهمة التكوين والرسكلة لمجموع موظفي القطاع البنكي؛
- 02 مديريات عامة مكلفة بالتسيير الإداري وتسيير وسائل البنك، وهي المديرية العامة للموارد البشرية والمديرية العامة لإدارة الوسائل؛

هذا بالإضافة إلى شبكة تتكون من 48 وكالة ووكالة رئيسية في كل ولايات الوطن، والتي يتم التنسيق بينها من خلال ثلاثة مديريات جهوية في كل من الجزائر ووهران وعنابة.

4. أهداف قانون النقد والقرض

يهدف قانون النقد والقرض إلى أهداف نوجزها فيما يلي:¹

1.4. إدراج قواعد السوق: صدر قانون النقد والقرض في إطار المسعى الذي تبنته الجزائر للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث أن سياسة السوق ترى أنه لا بد على كل مستعملي رؤوس الأموال أن يدفعوا سعرا حقيقيا من أجل ضمان عدم إفراطهم في الاستهلاك وعدم تبذيرهم لعوامل الإنتاج.

¹ عبد الرزاق سلام، مرجع سابق، ص ص: 107-108.

2.4. التطهير المالي: وضع قانون النقد والقرض أساساً جديدة للعلاقة بين البنوك وزبائنها، وذلك بوضع مبدأ تسديد القرض من طرف المقرض نفسه وليس من طرف الخزينة العمومية وهذا يعني أن المؤسسات التي لا تستطيع الدفع يمكنها أن تصفى بناءً على طلب أحد دائنيها ولقد تأكد هذا القرار قانونياً بإصدار قانون 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 المعدل والمتمم للقانون التجاري، وعليه كان على البنوك التجارية عند منحها قروض استغلال أن تراجع وتفحص وتتحقق من كون رقم الأعمال المتوقع لزبونها سوف يكون كافياً لتسديد القروض وفوائدها في الأجل القصير، أما فيما يتعلق بقروض الاستثمار فلا بد على البنك التجاري أن يعيد إجراء دراسة المردودية المالية المقدمة من طرف المؤسسة طالبة القرض، وقد تم إنشاء مصلحة مركزية المخاطر التي يستوجب قانون 90-10 انخراط كل البنوك التجارية والمؤسسات المالية فيها وعدم منح هذه الأخيرة للقروض إلا بعد حصولها على المعلومات المتعلقة بالمستفيد من القرض من مركزية المخاطر.

3.4. التضخم: إن ظاهرة التضخم تعتبر من أهم المشاكل في اقتصاديات دول العالم، والجزائر في سعيها إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق ومن خلال قانون النقد والقرض 90-10 تسعى إلى مراقبة التضخم والتحكم فيه عن طريق سياستها النقدية بتحفيز البنوك التجارية على تعبئة فائض السيولة لديها والتحكم في توزيع القروض من جهة، ومن جهة أخرى إلى التقليل من لجوء الخزينة إلى البنك المركزي.

4.4. الاستثمار الأجنبي: أعطى قانون النقد والقرض دعماً جديداً من أجل تحفيز الاستثمار الأجنبي من خلال عدة إجراءات، فقط أعطي للبنك المركزي كل الصلاحيات في تحديد شروط فتح مصارف أجنبية في الجزائر، وقد خول منح الترخيص بفتح البنوك الأجنبية لمجلس النقد والقرض، حيث يمكن للمجلس أن يسحب الاعتماد كلما اقتضت الضرورة سواء كان ذلك تلقائياً إذا لم يلتزم البنك الأجنبي بالشروط التي قدم على أثرها الاعتماد، أو بناءً على طلبه.

كما أن مجلس النقد والقرض ممثلاً للبنك المركزي يحدد مقاييس تطبيق القوانين الخاصة بحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر فهو يحدد أشكال تحويل رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية المتعلقة بتمويل الأنشطة التي ليست مخصصة للدولة، كما يحدد شروط تحويل إلى الوطن كل المداخل والفوائد والريوع والأرباح الأخرى.

5. مبادئ قانون النقد والقرض

لقد جاء قانون النقد والقرض بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد، وانعكاس لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد المنتهج في الجزائر، ومن أهم مبادئه ما يلي:¹

1.5. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءً على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي.

2.5. الفصل بين الدائرة النقدية والمالية: فصل قانون النقد والقرض بين الدائرة النقدية والمالية، فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة؛
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتركمة عليها؛
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

3.5. الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد (منح القروض) ليبقى دورها يقتصر على تمويل الإستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، وبهذا أعيد للنظام البنكي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع الطالبة للتمويل.

¹ بريس عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005، ص ص: 59-60.

6. مهام بنك الجزائر وصلاحياته في إطار قانون النقد والقرض 10-90

يمارس بنك الجزائر مهامه كغيره من البنوك المركزية في معظم دول العالم، ومهمته الأساسية هي المساهمة مع الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي. ومن بين أهم مهامه أيضا ما يلي:

- إصدار الأوراق والقطع النقدية من خلال المطبعة العامة الخاصة بإصدارها والكائن مقرها بدار النقود بالجزائر العاصمة؛
- تسيير احتياطات الذهب؛
- الرقابة على احتياطات الصرف من العملات الأجنبية عن طريق ما يسجل من تراكم للعملة الصعبة نتيجة ازدياد الصادرات واستثمارات الدولة في الخارج؛
- إدارة غرفة المقاصة؛
- تنظيم سوق الصرف وتحديد معدلات الصرف للدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية؛
- تسيير المديونية الخارجية من خلال عقد الاتفاقيات المتعلقة بالاقتراض والتفاوض بشأنها وتطبيق القواعد المتعلقة بها؛
- إدارة السياسة النقدية من خلال معدلات إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي وكذلك عمليات السوق المفتوحة، وغيرها من وسائل السياسة النقدية الأخرى؛
- الإشراف على البنوك التجارية من خلال منح رخص الاعتماد أو إلغائها وكذلك من خلال عمليات الرقابة على الأنشطة المصرفية، ووضع القواعد الاحترازية التي تضمن استمرارية جيدة للنشاط المصرفي وكذا القيام بجميع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم وإقراض البنوك التجارية والمؤسسات المالية؛
- العمل على استقرار العملة الوطنية من خلال استقرار الأسعار واستهداف التضخم، واستقرار أسعار الصرف.

المطلب الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض

تم إجراء ثلاثة تعديلات على قانون النقد والقرض، الأول كان خلال سنة 2001 من خلال الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001. والتعديل الثاني كان خلال سنة 2003 من خلال الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003. والتعديل الأخير كان خلال سنة 2010 من خلال الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010.

1. الأمر 01-01 المؤرخ في 27-02-2001

يعتبر هذا الأمر أول تعديل يتم إدخاله على قانون 10-90 حيث أن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01-01 مست الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون أن تمس بمضمون القانون. وهدفت أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين.

1.1. أهم التعديلات التي جاء بها على مستوى الهيئات: تمثل أهم تعديل جاء به القانون على مستوى الهيئات في فصل مجلس الإدارة عن مجلس النقد والقرض.

1.1.1. مجلس الإدارة: يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون؛ أي يتولى مهمة التنظيم والإدارة الداخلية لبنك الجزائر ويتكون من نفس تشكيلة مجلس النقد والقرض في قانون 10-90 السابق، والذي يتكون من:¹

- المحافظ ويعين من طرف رئيس الجمهورية؛
- ثلاث نواب للمحافظ يعينون بمرسوم رئاسي؛
- ثلاثة موظفين سامين يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة.

2.1.1. مجلس النقد والقرض: من خلال الأمر 01-01 تم إحداث نوعين من التعديلات على مستوى مجلس النقد والقرض:²

- على مستوى المهام: فإن مجلس النقد والقرض لم يعد مكلف بإدارة وتنظيم البنك

¹ المادة 06 من الأمر 01-01 المؤرخ في: 27-02-2001.

² Abdelkrim Naas, op. cit, p:176.

المركزي، التي أصبحت من مهام مجلس الإدارة؛

- على مستوى التشكيلة: فان مجلس النقد والقرض يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر (أي من نفس تركيبة مجلس النقد والقرض السابق) وثلاثة شخصيات مستقلة، ومعيّنة بمرسوم من رئيس الجمهورية. كما يتولى هذا المجلس مهمة السلطة النقدية، والهدف من إدخال هذا التركيب الجديد على المجلس هو الحفاظ والعمل على تكريس مبدأ استقلالية البنك المركزي.

ومما يلاحظ هو أن تعديل 2001، ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض 90-10، وهذه الفقرة كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ ونوابه الاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني، وقد يكون هذا الإجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ ونوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية، وبزوال هذا القيد وفق تعديل 2001 قد يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية، وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

كما أنه تم إلغاء مدة عمل المحافظ والمحددة في القانون السابق بستة (06) سنوات للمحافظ، وخمسة (05) سنوات بالنسبة لنواب المحافظ.¹

2. الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.

لقد جاء هذا القانون على اثر بعض الاهتزازات التي شهدتها القطاع المصرفي، والتي تمثلت على الخصوص في إفلاس بعض البنوك الخاصة كبنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، وذلك بمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي، والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية، وإخضاع النظام المصرفي إلى القواعد

¹ المادة 13 من الأمر الرئاسي رقم: 01-01، المؤرخ في 27-02-2001.

والمعايير المصرفية العالمية والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات، حيث مست هذه التعديلات جملة من المواد وكانت تهدف أساسا إلى تحقيق الأهداف الآتية:¹

1.2. أهداف الأمر 03-11

1.1.2. السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته: وذلك من خلال:

- التأكيد على الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، حيث نصت المادة (19) على مهام ووظائف مجلس الإدارة والذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر، كما أنه المخول قانونا للبت في المنازعات والتأسيس كطرف مدني في الدعاوي القضائية.²
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، وذلك بإضافة شخصين يعينان بموجب مرسوم رئاسي بالإضافة إلى المحافظ ونوابه الثلاثة وثلاثة موظفين سامين لهم خبرة ودراية بالمسائل المالية.³
- وقد تم كذلك توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية، كما نصت المادة (62) الفقرة "ج" من هذا الأمر بتحديد السياسة النقدية والإشراف عليها، ومتابعتها وتقييمها، ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية والقرضية، وكذلك يحدد استخدام النقد ووضع قواعد الوقاية في السوق النقدية، ويتأكد من نشر معلومات في السوق تهدف إلى زيادة مخاطر الاختلال؛
- تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بالإضافة أمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات الكافية لممارسة مهامها على أحسن وجه، كما

¹ نص الأمر الرئاسي رقم: 03-11، المؤرخ في 03-11-2003، والصادر في الجريدة الرسمية، العدد: 52 والصادرة بتاريخ: 27-08-2003.

² المادة 19 من الأمر 03-11 المؤرخ في 03-11-2003.

³ المادة 58 من الأمر 03-11 المؤرخ في 03-11-2003.

تم منحها صلاحيات واسعة في الرقابة وتوقيع العقوبات، والتي قد تصل إلى سحب الاعتماد مثلما هو مخول لمجلس النقد والقرض.

2.1.2. تدعيم التشاور والتنسيق ما بين بنك الجزائر والحكومة: فيما يتعلق بالجانب المالي من خلال:

- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي؛
- إثراء شروط ومضمون التقارير الاقتصادية والمالية، وتسيير بنك الجزائر؛
- تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث التي تقع للبلد؛
- العمل على انسياب أفضل للمعلومات المالية الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي، والعمل على توفير الأمن المالي للبلاد.

3.1.2. توفير حماية أكبر للبنوك والذباثن المودعين: الذي يكون من خلال:

- تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بترخيص اعتماد البنوك ومسيريها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي؛
- إنشاء صندوق التأمين على الودائع الذي يلزم البنوك التأمين على جميع الودائع (1)؛
- توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

وكل ما يمكن استنتاجه من هذا التعديل أنه هدف إلى تقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر التي كان يتمتع بها والتي كانت تمثل محل نزاع بينه وبين وزير المالية. ومنه تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا لقانون 90-10، كما أنه هدف أيضا إلى تدعيم وتعزيز الإشراف والرقابة على البنوك خاصة بعد الأزمة التي مر بها القطاع المصرفي من خلال إعلان إفلاس البنكين الخاصين (بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري).

¹ النظام رقم 04-03، المؤرخ في 04 مارس 2004، والمتعلق بإنشاء نظام التأمين على الودائع البنكية.

3. الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010

تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني للبنوك ومن ثم للسياسة النقدية من خلال صدور الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 ، المتعلق بالنقد والقرض، حيث تعزز هذه التدابير التشريعية الجديدة الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، وتقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي، إضافة إلى مهمته المتعلقة بالاستقرار في الأسعار.¹

حيث نصت المادة 35 من هذا الأمر على أن مهمة بنك الجزائر تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

كما جاء هذا الأمر لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي، من خلال وضع الشروط المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك وتفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية.

ومن بين ما تضمنه هذا الأمر من تعديلات نذكر ما يلي:

- لا يخضع بنك الجزائر إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري؛ ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة.
- يعفى بنك الجزائر بخصوص كل العمليات المرتبطة بنشاطاته من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.
- كما أضيف إلى أعضاء اللجنة المصرفية ممثلين عن كل من:
 - مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين.
 - ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

¹ بقبق ليلي اسمهان، مرجع سابق ، ص: 329 .

كما عزز هذا الأمر صلاحيات اللجنة المصرفية ومنح لها صلاحيات أوسع للقيام بمهامها من خلال التحقيق والتفتيش لكافة البنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: برامج الإصلاح، الانعاش ودعم النمو وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية في بداية الثمانينات، بإصلاحات 1988 من خلال القانون 01/88، والمتعلق باستقلالية المؤسسات وبداية الدخول في اقتصاد السوق، إلا أن كل تلك الإصلاحات لم تحقق أهدافها واستمر تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي. حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي وازدادت معدلات البطالة وسجل ارتفاع في معدلات التضخم وحجم المديونية؛ مما دفع بالجزائر إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية من أجل الحصول على الموارد التمويلية الضرورية اللازمة لإعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني والتي جاءت في شكل برامج التصحيح والتعديل الهيكلي بالإضافة إلى برامج تمويلية ذاتية لانعاش وتوطيد ودعم النمو لاقتصادها.

المطلب الأول: برامج التعديل والتصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي

عرفت الجزائر خلال النصف الثاني من عشرينية الثمانيات من القرن الماضي وضعية اقتصادية هشة صعبة وغير مستقرة بسبب تدهور أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض موارد الدولة المالية، وهو الأمر الذي سبب عجزاً كبيراً في تمويل احتياجات الدولة من المشروعات الأساسية، كما نتج عنه ارتفاع كبير في الأسعار وحصول ندرة في المواد الأساسية المستوردة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالإضافة إلى ارتفاع عجز الميزانية، ارتفاع معدل التضخم والبطالة، تفاقم عجز ميزان المدفوعات وكذلك ارتفاع حجم المديونية الخارجية؛ وهو ما أدى بالجزائر إلى اللجوء لتطبيق برامج إصلاح اقتصادي مقترحة وممولة من طرف صندوق النقد الدولي والتي كانت تهدف إلى إعادة التصحيح للأوضاع الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مقبولة، ومن بين هذه البرامج نذكر:

1. برامج الإصلاح الاقتصادي

نظراً للأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر منذ 1986 وتراكم المديونية وعجز السلطات عن تسديدها، مما جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولتها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق الدولي كشرط مسبق لأي مفاوضات. وتم

بذلك إجراء مفاوضات مع هذا الأخير والتوصل إلى توقيع عدة اتفاقات تتعلق بالإصلاح الاقتصادي بهدف معالجة الإختلالات الاقتصادية والداخلية والخارجية وتحقيق كفاءة الاقتصاد الوطني ومن أهم هذه البرامج:

1.1. برنامج التثبيت الاقتصادي الأول من: 1989/05/31 إلى 1990/05/30: في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر منذ منتصف الثمانينات، والتي صاحبها العجز المسجل بسبب توقف القروض والمساعدات الاقتصادية وكذلك إصرار الجهات الدائنة على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية؛ كل ذلك أدى بالجزائر إلى إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي مدته سنة تتعهد بموجبه بتطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي المقترح من طرف صندوق النقد الدولي والذي تضمن عدة شروط والتي من أهمها:¹

- رفع الدعم التدريجي على المواد الغذائية وتطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات؛

- إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري وخاصة ما تعلق بالسجل التجاري؛

- استحداث الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة؛

- إجراء تعديلات على هيكل السياسة النقدية خاصة مع صدور قانون النقد والقرض 90-10.

وتطبيقا لهذه الشروط قامت الجزائر بإجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية، خاصة من خلال إصدار قانون جديد للنقد والقرض بهدف التخلص من مشكلة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية والعمل على جلب وتعبئة الموارد الادخارية؛ ومنه عدم اللجوء إلى إصدار النقد للحد من التضخم، وكذلك تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة بنسبة 20%، ورفع سعر الخصم، كما تم إسناد مهمة التمويل إلى البنوك التجارية والمتخصصة من خلال تعبئة مواردها المالية والقيام بعملية الإقراض بناءً على أسس تجارية وربحية، وتم السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة.

¹ صلاح الدين كروش، البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور-محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - 2015/2016، ص: 68.

حيث إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري بحيث أنه خلال هذه المدة تم تسجيل ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي من 27,6 %، سنة 1989 إلى 28,4 % سنة 1990. كما تقلص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات، وتراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، وكذلك استهلكت احتياطات الصرف التي انتقلت من 8,6 مليار دولار إلى 0,73 مليار دولار نتيجة تخفيض قيمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية بحيث انتقلت من 26.859 مليار دولار سنة 1989 إلى 28,379 مليار دولار سنة 1990، كما انتقل معامل السيولة النقدية من 83,68 % في سنة 1988 إلى 52 % سنة 1991.

2.1. برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30: لجأت الجزائر مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي من أجل تعميق الإصلاحات في المجال الاقتصادي، حيث تم إبرام اتفاق ثاني بتاريخ 3 جوان 1991 مدته عشرة أشهر تحصل الجزائر بموجبه على قرض قيمته 350 مليون دولار. ولقد تضمنت رسالة النية الأهداف العامة التي أبدت السلطات الجزائرية تحقيقها، والتي من شأنها تفعيل الاقتصاد الجزائري حسب قواعد السوق في إطار مستقل، وتتمحور هذه الأهداف في:¹

- تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، والعمل على ترقية نمو المؤسسات العمومية والخاصة؛

- ترشيد الاستهلاك والادخار، وإلغاء الاختلالات والتشوهات الناجمة عن الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وسعر الصرف.

- كما تضمن هذا الإتفاق مجموعة من الشروط :

- تحرير التجارة الخارجية تحريراً تاماً؛

- تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية؛

- تخفيض قيمة العملة الوطنية؛

¹ حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-1994)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص: 104-106.

• رفع معدلات الفائدة؛

• تحقيق فائض في الميزانية قصد توجيهه لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية؛

• التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور، وتخفيض النفقات العامة؛

• خصصة المؤسسات العمومية؛

• تحرير الأسعار؛

• إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

حيث تشير شروط هذا الإتفاق إلى تعديها للإصلاحات المالية والنقدية مثلما كان في الإتفاق الأول، ليشمل إصلاح التجارة الخارجية، وكذا المؤسسات العمومية عن طريق الخصصة، بالإضافة إلى أنه يرمي إلى تحقيق الحرية الاقتصادية، وتقليص دور الدولة تدريجيا عن طريق تحرير التجارة الخارجية وأسعار السلع والخدمات، أسعار الصرف وكذا أسعار الفائدة باعتبارها أسس النظام الإقتصادي الحر إلى جانب الحد من تدخل الدولة عن طريق تخفيض النفقات ورفع الدعم عن السلع الأساسية.

ووفق شروط صندوق النقد الدولي اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير الإقتصادية والمالية، ففي المجال النقدي تم اتخاذ الإجراءات التالية:

• تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا تتجاوز 20 %؛

• ارتفاع نسبة إعادة الخصم من 7% وهو المستوى الذي عرفته سنة 1989 إلى 10.5%

سنة 1991 ثم 11.5 % سنة 1992؛

• إنشاء سوق ما بين البنوك؛

• كما تم مواصلة عملية انزلاق الدينار الجزائري حتى سبتمبر 1991، ليتم بعد ذلك تخفيض

قيمه بنسبة 50 %، حيث انتقل سعر صرف الدولار بالدينار من 9 دينار لكل دولار سنة

1990 إلى 18.5 دينار لكل دولار سنة 1991.

أما في الجانب المالي فقد انتهجت سياسة نقدية صارمة للنفقات العامة للدولة بهدف التخفيف من حدة التضخم، وتقليص عجز الميزانية العامة للدولة.

وبالنسبة لنظام الأسعار فقد تم تحريرها أكثر حيث عرفت أسعار بعض السلع الأساسية ارتفاعاً محسوساً، كأسعار النقل والمنتجات الطاقوية نتيجة رفع الدعم عنها وتم مع نهاية جوان 1992 التحرير شبه الكلي للأسعار، حيث تم رفع الدعم عن 18 منتجاً أساسياً، ولم يبق يخضع لهذه العملية إلا أربع منتجات أساسية.

ولمواجهة الإنعكاسات السلبية على الإستقرار الاجتماعي وحماية الفقراء من نتائج تصحيح الأسعار الجبرية للمواد الغذائية نتيجة لارتفاع الأسعار فقد طبقت الدولة نهاية سنة 1991 نظام شبكة اجتماعية عن طريق تقديم علاوات نقدية لعديمي الدخل ولذوي الدخل المحدود، حيث أنه بحلول سنة 1993 أصبح هذا النظام يغطي أكثر من 60 % من عدد السكان وبلغت تكلفته حوالي 2 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1992.¹

من جهة أخرى وبهدف الحصول على إيرادات إضافية لمواجهة العجز والتخفيف من عبئ المديونية وتفاذي مشكل إعادة الجدولة، عمدت الدولة إلى تعديل قانون المحروقات رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 عن طريق القانون رقم 91-21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991، والذي يسمح من خلاله للشركات الأجنبية باستغلال باطن الأرض بمشاركة سوناطراك بنسبة 51 %، وذلك في سبيل رفع الإنتاج خاصة بإقدام الشركات الأجنبية التي تملك تكنولوجيا عالية إلى جانب قدرتها المالية على الاستثمار؛ وذلك نظراً لما تحتاجه عمليات البحث والتنقيب من مبالغ استثمارية ضخمة تفتقر إليها الجزائر آنذاك.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية العمومية، والتزاماً بشروط صندوق النقد الدولي من خلال الاتفاق والمتعلقة بالخصوصية، فقد تمت مراجعة وتعديل القانون التجاري الجزائري بالمصادقة على المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993، والذي أصبحت بموجب المؤسسات الاقتصادية العمومية قابلة للإفلاس كباقي الشركات الخاصة بعد أن كانت لا تخضع لهذه العملية كونها

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص: 87.

تمثل سيادة الدولة، فالمؤسسات العمومية التي يثبت توقفها عن دفع ديونها يمكن أن تتعرض لعملية التصفية في حالة مطالبة دائئها بذلك، ويعتبر هذا المرسوم خطوة أولية لتسهيل عملية الخصخصة، وذلك بإزالة الغطاء القانوني الذي كان يحميها من الإفلاس.

كما نشير أنه تم إصدار مرسوم تشريعي آخر رقم 10/93 بتاريخ 23 ماي 1993 والمتعلق بسوق القيم المنقولة، وكان الهدف منه إحداث ميكانيزمات جديدة لتمويل و تقييم الإستثمارات في إطار سوق مالي يتم فيه تداول الأوراق المالية، وذلك لتسهيل عملية الخصخصة، وتكون بذلك هذه السوق المالية مصدرا جديدا لتمويل الإستثمارات.

من جهة أخرى، ولتسريع الإصلاحات الاقتصادية وإحداث ديناميكية جديدة في الإقتصاد عن طريق تشجيع الإستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، فقد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بالإستثمار والذي تضمن تنظيمات جديدة خاصة بالإستثمار، وكذا مختلف التحفيزات الجبائية المتعلقة به.

لذا لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى من أجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي وعليه اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي؛
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛
- تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط؛
- تشجيع أنواع الادخار وتخفيض أنواع الاستهلاك؛
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

إن مجموعة القوانين التي تم إصدارها في هذه الفترة توحى بأن الجزائر عازمة على تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي وكانت الانجازات المحققة تتمثل فيما يلي:

- تحرير أكثر من 11 % من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992 وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة والكمالية؛
- إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة العملة؛
- إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكل السوق المالي؛
- إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية وذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة؛
- تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية خصوصا في مجال المحروقات.

وخلال هذه المدة تحققت النتائج التالية:

- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27,67 مليار دولار سنة 1991 وإلى 26,70 مليار دولار سنة 1992 مع ارتفاع خدمة المديونية، حيث انتقلت من 73 % في سنة 1991 إلى 76,5 % سنة 1992؛
- بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة وإلى ارتفاع الإيرادات؛
- بلغ فائض الميزان التجاري 4,70 مليار دولار حيث كانت الصادرات تقدر 12,73 مليار دولار والواردات 8,03 مليارات دولار؛
- رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10,5 % إلى 11,5 % سنة 1992 معرّفاً المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15 % إلى 20 % مع تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند

مستوى السوق النقدية حيث الهدف من ذلك تحقق سعر فائدة حقيقي موجب وبالتالي رفع حجم المدخرات؛

• لكن ابتداءاً من سنة 1992 بدأت تظهر الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي الحكومي بنسبة، ذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% خلال الفترة (1992-1993) مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21,2%، كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23,2%.

ونتيجة تفاقم المشاكل وحدة الأزمة الاقتصادية وخاصة الإختلالات الهيكلية التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالانخفاض الحاد لأسعار المحروقات حيث انخفضت الجباية البترولية من 24,1 مليار دينار إلى 16,1 مليار دينار بين سنتي 1990 و1991، وهذا ما أثر على ميزان المدفوعات لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات، أو تعلق الأمر بعجز الخزينة العمومية في تفعيل وتيرة النمو الاقتصادي، كما شهدت نهاية سبتمبر 1991 تخفيضاً لقيمة الدينار حيث بلغت قيمة الدولار الواحد 18 دينار سنة 1991 بعدما كان الدولار يقابله 8.9 دينار سنة 1990 وكان ذلك نتيجة صدور القوانين المتعلقة بالإصلاحات المتخذة من قبل الجزائر وضمناً الاعتراف بالسوق الغير رسمية، وإن انخفاض قيمة الدينار أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم الغير محسوبة بمؤشر الأسعار عن الاستهلاك مقدراً بـ 31,8% أي بمستوى يفوق التضخم عند الشركاء والتجارين الرسميين ونجم عن ذلك زيادة حقيقة لقيمة الدينار تقدر نسبتها بـ 28% سنة 1992.

ومع حلول سنة 1992 سجلت الجزائر عجزاً في الخزينة بلغ 100 مليار دينار سنة 1993 أي بنسبة 7.4% من إجمالي الناتج الداخلي ويعود ذلك إلى قرار الحكومة الجزائرية برفع رواتب وأجور العمال في سبتمبر 1991 وكذلك في المساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية إبتداءً من فيفري سنة 1992 وبالتالي انتقلت الكتلة النقدية الخاصة بالأجور من 71 مليار دينار عام 1991 إلى 110.3 مليار دينار سنة 1992 أي بزيادة تتجاوز 50% بالقيمة الجارية وما يزيد عن 23% بالقيمة الحقيقية،

بالإضافة إلى ارتفاع النفقات التحويلية بنسبة 50% بالقيمة الحقيقية وبالتالي فإن عجز الخزينة لسنة 1993 أدى إلى ارتفاع نفقات الميزانية كما سجلت الإيرادات انخفاضا بسبب انخفاض أسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 17.65 دولار مع ارتفاع أسعار الصرف حيث ارتفع سعر الدولار من معدل 21.82 إلى 23.25 دينار لنفس الفترة، ونتيجة لرفع كتلة الأجور والمرتبات طبقا لإجراءاته الجزئية على الجزائر بمنعها من سحب القسط الأخير المقرر بـ 75 مليون دولار من قيمة القرض الممنوح لها بتلك الفترة، وبالتالي نجد أن صندوق النقد الدولي طبق شروطه الواردة في ميثاقه.

3.1. برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أبريل 1994 إلى مارس 1995: بدأت الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية في أبريل 1994 بسبب التدهور المستجد في أسعار النفط، إذ انخفض سعره من 17,2 دولار للبرميل سنة 1993 إلى 16,3 دولار خلال سنة 1994، وبذلك بدأت تظهر اختلالات جديدة في ميزانية الدولة أدت إلى بروز ضغوط مالية وخارجية، أدت بالجزائر إلى الاستجداء بصندوق النقد الدولي وذلك من خلال تحرير رسالة النية التي على ضوئها تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر تفعيلها في الواقع من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن وتهدف هذه الإستراتيجية إلى:¹

- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك برفع النمو للناتج الداخلي الخام ومنه تخفيض معدل التضخم وذلك باستخدام إعادة توازن الأسعار ومراجعة تخفيضها ورفع الدعم عنها؛
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد؛
- تحرير التجارة الخارجية؛
- توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.

¹ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 137).

إن هذه الإستراتيجية كانت من أهم اشتراطات صندوق النقد الدولي، والتي بتنفيذها وافق هذا الأخير على منح مساندة مالية تقدر بـ: 731,5 مليون حقوق السحب الخاصة وتخصيص مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، كما تم الاتفاق مع الهيئات المالية الدولية على إعادة جدولة الديون، حيث تم إعادة جدولة 16 مليار دولار وكانت البداية بالاتفاق مع نادي باريس في نهاية شهر ماي 1994، إذ تمت إعادة جدولة مبلغ 400,4 مليون دولار على مدة 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع، حيث يبدأ التسديد مع انتهاء فترة الإعفاء أي ابتداءً من 31 ماي 1998.

كما أبرمت الجزائر اتفاق ثاني مع هذا النادي في جويلية 1995 حيث مست إعادة الجدولة:¹

- أقساط الدين المستحقة خلال الفترة الممتدة ما بين 1 جوان 1995 إلى 31 ماي 1996؛

- الفوائد التي تستحق خلال الفترة الممتدة ما بين 1 جوان 1995 إلى 31 ماي 1996؛

- الديون التي أعيد جدولتها يتم تسديدها خلال 25 دفعة سداسية خلال الفترة الممتدة بين

1999-2011، وتقدر الديون التي أعيد جدولتها خلال الفترة 1994-1995 مع نادي باريس

بأكثر من 13 مليار دولار.

إضافة إلى ذلك تم الاتفاق مع نادي لندن لإعادة جدولة الديون الخاصة، حيث تقدمت الجزائر

بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة للديون الخاصة لدى هذا النادي خلال شهر أكتوبر 1994، حيث تم

الاتفاق بعد مفاوضات شاقة على إعادة جدولة حوالي 3 مليار دولار من الديون الخاصة في شهر

جوان وجويلية 1996.

إن سعي الجزائر إلى تطبيق هذا الاتفاق كان يتوخى منه الأهداف التالية:

- رفع معدل النمو الاقتصادي إلى 3% سنة 1994 و 6 % سنة 1996 بغرض استيعاب

نمو القوة العاملة وخفض معدل البطالة، بحيث تم تسجيل نمو اليد العاملة النشيطة إلى

حدود 250000 طلب سنوياً؛

¹ بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص: 184-185

- العمل على تحقيق تقارب بين معدل التضخم السائد في الجزائر وبين معدل التضخم السائد عند أهم شركاء الجزائر التجاريين؛
- خفض عبئ التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي للفئات السكانية المتضررة، والمحافظة على القدرة الشرائية للعائلات التي لا تتقاضى رواتب بواسطة تطوير قانون الشبكة الاجتماعية؛
- العمل على إرجاع قوة ميزان المدفوعات وتحقيق مستويات كافية من احتياطي العملات الأجنبية.

4.1. برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998: على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر لإعادة الاستقرار لاقتصادها من خلال الاتفاقات السابقة مع كل من صندوق النقد الدولي والهيئات المالية الدولية، إلا إن وضعية الاقتصاد الوطني بقيت غير مستقرة بل استمرت في التدهور، حيث تنامت الاختلالات الاقتصادية؛ وهو ما أدى بالجزائر إلى توقيع اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي، من خلال رسالة النية التي وجهتها إلى المدير العام لهذا الصندوق في 30 مارس 1995 بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها وطلب مساعدة مالية لهذا الغرض وفي هذا الإطار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي وهذا لمدة 3 سنوات من ماي 1995 إلى ماي 1998.

1.4.1. أهداف برنامج التعديل الهيكلي: حيث نجد من بين الأهداف التي سعى هذا الاتفاق إلى تحقيقها ما يلي:¹

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ 5 % من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال فترة البرنامج قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشيطين التي تقدر بـ: 4 %؛

¹ هناء بن جميل، تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2014)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع عشر، جوان 2016، ص: 138.

- تخفيض العجز في الميزان الجاري الخارجي من 6,9 % من الناتج المحلي الخام خلال (1994-1995) إلى 2,2 % من الناتج المحلي الخام خلال (1997-1998)؛
- مواصلة العمل من أجل تحقيق استقرار مالي من خلال تخفيض التضخم، مع تحقيق فائض في الميزانية؛
- تدعيم مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً؛
- رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية بـ: 5,5 % من الناتج المحلي ما بين (1994-1995) - (1997-1998).

من أجل ذلك فقد تم التطبيق الحذر لسياسة نقدية غير مباشرة بواسطة أدوات السوق النقدية مثل مزادات قروض إعادة التمويل لصالح المنظومة البنكية والسوق المفتوحة، حيث تم إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط مالي واقتصادي وكسياسة لإدارة الطلب.

وقد أدى تطبيق هذا الاتفاق إلى نتائج ايجابية على المستوى الكلي إذ تم تحقيق فائض في الميزانية بنسبة 2,4 % من الناتج المحلي سنة 1997، بعد أن كان يسجل عجزاً بنسبة 9 % سنة 1993، وارتفع معدل النمو من 2 % سنة 1993 إلى 4 % خلال سنتي 1995-1996.

2. سياسة خوصصة المؤسسات العمومية

إن عملية الخوصصة تعتبر أهم الركائز في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق. وفي الجزائر ومنذ الاستقلال وحتى الثمانيات كان التوجه الاقتصادي الاشتراكي يهدف إلى القضاء على القطاع الخاص والذي يعتبر حامل لواء البرجوازية الاستغلالية. ولم يكن مصلح الخوصصة وارد في الاقتصاد والسياسة في الجزائر حتى عام 1995، حيث صدرت مجموعة من القوانين المنظمة لعملية الخوصصة للعديد من المؤسسات العمومية وحددت هذه القوانين القواعد العامة لخوصصة المؤسسات التي تمتلك فيها الدولة جزء من رأسمالها أو كله.

1.2. مفهوم الخصوصية: لقد نصت هذه القوانين صراحة على معنى الخصوصية ومفهومها وقد أكدت

أن الخصوصية تعني القيام بمعاملة أو معاملات تتجسد في:¹

- إما تحويل ملكية الأصول المادية أو المعنوية كلها في مؤسسة عامة، أو في جزء منها أو رأسمالها كله، أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص؛

- إما تحويل تسيير مؤسسات عامة إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص وذلك بواسطة صيغ تعاقدية يجب أن تحدد كيفية تحويل التسيير، وممارسته وشروطه.

كما أكدت القوانين الصادرة آنذاك والمنظمة لعملية الخصوصية أن الدولة ستبقى ضامنة لاستمرار الخدمة العامة عندما تخصص المؤسسة العامة التي كانت تضطلع بمهمة الخدمة العامة، إذ يلاحظ أن الخصوصية بهذا المعنى تتجسد في عملية الانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة وذلك بتحويل نشاطات المؤسسات العامة إلى أشخاص خواص. أو بتعبير آخر هي انتقال احتكار المؤسسات من الدولة إلى الخواص.

2.2. عوامل ظهور سياسة الخصوصية في الجزائر: ترجع أسباب ظهور الخصوصية في الجزائر إلى عدة عوامل أهمها:

1.2.2. عوامل خارجية: وتتمثل في انخفاض أسعار البترول والأزمة المالية التي عرفت الجزائر منذ منتصف الثمانينات بحيث لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات المالية للشركات العمومية كما أن برنامج التعديل الهيكلي المفروض من المؤسسات المالية الدولية يتطلب فتح الاقتصاد وتشجيع عمل آليات السوق وخصوصية المؤسسات العمومية بالإضافة إلى التحول الإيديولوجي من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي والذي اتبعته معظم الدول الاشتراكية ابتداءً من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً؛

2.2.2. عوامل داخلية: إن المؤسسات الاقتصادية العمومية ونتيجة للعجز المتواصل الذي سجلته ومع الأزمة المالية التي تعرفها الدولة لم تعد قادرة على أن تستمر في تمويلها للمؤسسات العمومية.

¹ الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 25 - العدد الثاني - 2009 ، ص: 271.

إذ أنه بين سنوات 1993-1997 استهلكت هذه الشركات ما نسبته 2.3 % الى 7 % من الناتج الإجمالي لتطهيرها ماليا عن طريق صندوق تطهير المؤسسات، وهو ما أدى إلى إلغائه سنة 1998 حالياً الدولة لا تريد أن تضحي بالأموال العمومية من أجل مؤسسات مفلسة مما يعني خوصصتها، كما أن استقلالية البنوك أدت بها إلى رفض تمويل المشاريع الاستثمارية والاستقلالية لهذه المؤسسات بعد أن تنازلت الدولة على دورها كضامن لهذه المؤسسات وهو ما جعلها تواجه مشاكل تمويلية كبيرة. حيث أنه قبل القيام بعملية الخوصصة كان على الدولة الجزائرية التخلص أولاً من العراقيل التي تحول دون نجاحها، وأهم عقبة كانت هي عقبة صناديق المساهمة، ففي سنة 1995 تم إلغاء تلك الصناديق وتعويضها بالشركات القابضة الهولدينغ " Les holding " وعلى هذا الأساس ووفق قانون الأموال المنقولة للدولة رقم: (12- 1995) فقد تم تأسيس 11 شركة قابضة وطنية وخمس شركات قابضة جهوية، وتضم الشركات القابضة الوطنية المؤسسات العمومية ذات النشاط الصناعي والتجاري والخدمي مع استثناء مؤسسات قطاع المحروقات وقطاع النقل والبنوك وشركات التأمين.¹

وبعد إلغاء صناديق المساهمة وتعويضها بالشركات القابضة- التي تعتبر مالكة ومستقلة إلى الحد الذي يختصر دائرة اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمؤسسات العمومية وجعلها بسيطة، كما ينزع الوصاية الإدارية ويبعد الأوامر الوزارية- جاء قانون الخوصصة (الأمر رقم 22/1995 المؤرخ في 26 أوت 1995) الذي يسمح بالشراكة وفتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية.

3.2. تطبيق برنامج الخوصصة: بدأت الجزائر رسمياً في تطبيق برنامج الخوصصة بداية من صدور القانون (95/22) حيث تم توزيع أسهم مجموعة من المؤسسات العمومية على 11 شركة قابضة تمهيداً لإعادة هيكلتها أو خوصصتها، وتمت وفقها عملية تصنيف المؤسسات العمومية إلى:²

- مجموعة الوحدات العاجزة: وهي الوحدات الاقتصادية الغير قابلة للاستمرار، حيث تمت تصفيتها وبيع عتادها وتجهيزاتها وتسريح عمالها؛

¹ ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة دكتوراه غير العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة - 2016/2017، ص: 145.

² ميهوب مسعود، المرجع نفسه، ص: 145.

- مجموعة مؤسسات أخرى قابلة للخصوصية: وهي المؤسسات القادرة على مواصلة نشاطها بصورة أفضل في حالة تغيير طبيعتها القانونية، وتضم الفنادق ومؤسسات مواد البناء ، المشروبات ... الخ.

ولقد واجهت سياسة الخصوصية في الجزائر عدة عوائق مختلفة على مستوى التطبيق، فمنها ما هو اقتصادي ويتمثل في مشكلة ديون المؤسسات العامة المعروضة للخصوصية، وكذلك الافتقار إلى تمويل عملية الخصوصية. ومنها ما هو ذو طبيعة اجتماعية مثل: فائض العمالة، انخفاض المستوى المعيشي أو تدنيته، فضلا عن العراقيل الإدارية والتنظيمية كغياب الشفافية في مضمون هذا التوجه. والأهم من ذلك كله ضعف السوق المالية في الجزائر، فالأسواق المالية تعد من الأدوات المهمة التي تسمح بنجاح عملية الخصوصية.¹

المطلب الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم وتوطيد النمو

بعد تعافي أسعار النفط وتحسن المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الوطني واستعادته نوعا ما لتوازناته، تم الشروع بداية من سنة 2001 في تطبيق برامج هدفها إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم نموه؛ وذلك من خلال إطلاق مشاريع كبرى في مختلف القطاعات؛ خاصة ما يعرف بمشاريع البنية التحتية والتي كان هدفها تحسين أداء الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. ومن بين هذه البرامج ما يلي:

1. برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001

إن اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 جاء لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي أهمها:²

- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان؛

¹ الداوي الشيخ ، مرجع سابق، ص: 275.

² ميهوب مسعود، مرجع سابق ، ص: 159.

• محاربة الفقر والمشكلات المرتبطة به وتحقيق العدالة الاجتماعية؛

• خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛

• دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

وهذه الأهداف الكيفية تترجم بأهداف عملية من خلال:

• إعادة تحفيز الطلب لاحتواء آثار السياسات الانكماشية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي والنمو؛

• دعم النشاطات الخالقة للقيمة المضافة والشغل وهذا ما لا يتحقق إلا عبر ترقية الاستغلال

الفلاحي والمؤسسة المنتجة لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها؛

• إعادة تأهيل الهياكل القاعدية، لاسيما تلك التي تسمح بإعادة إطلاق النشاطات الاقتصادية

وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يتعلق بالموارد البشرية.

وقد خصص لهذا البرنامج في البداية 525 مليار دينار أي ما يعادل 7 ملايين دولار، ثم بعد

إعادة التقييم وإضافة مشاريع جديدة تم زيادة الغلاف المخصص له ليصبح 1216 مليار دينار بما يعادل

16 مليار دولار أمريكي.

والجدول الموالي يوضح توزيع برنامج الإنعاش الاقتصادي على القطاعات الرئيسية المختلفة:

الجدول رقم: (05) التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

الوحدة: مليار دينار/ %

القطاعات - السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية	93	77,2	37,6	2,0	210,5	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الدعم المباشر لقطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100

المصدر: رئاسة الحكومة، بوابة الوزير الأول، البرنامج الرباعي للإنعاش الاقتصادي (2001-2004)،

أفريل 2001، ص: 49.

يتبين من خلال الجدول رقم: (05) أن قطاع الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية حظي بمخصصات أكبر من القطاعات الأخرى، حيث خصص له مبلغ 210,5 مليار دينار أي بنسبة 40,1 % وذلك نظرا لرغبة الحكومة في النهوض بهذا القطاع لما له من دور في تحسين النشاط الاقتصادي حيث انه يلعب دورا أساسيا في توفير وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج. ثم يليه قطاع التنمية المحلية إذ حصل على اعتمادات تقدر بـ: 114 مليار دينار أي بنسبة 21,7 % بهدف تشجيع التنمية المحلية من خلال دعم العديد من النشاطات المحلية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد. أما الموارد البشرية فخصص لها غلاف يقدر بـ: 90,2 مليار دينار بهدف تحسين المستوى التعليمي والصحي والاجتماعي

للفئات الاجتماعية وترقية المعرفة من خلال مشاريع التعليم والتعليم العالي وكذا المؤسسات الصحية والمستشفيات والهياكل الرياضية والشبابية. كما استفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65,4 مليار دينار وقد خصص لدعم المشاريع الفلاحية والصيد البحري وترقيتها ودعم إنتاجيتها من خلال تزويدها بالتجهيزات المختلفة لتحقيق كفاءة أكبر. أما قطاع دعم الإصلاحات فقد خصص له مبلغ 45 مليار دينار أي نسبة 8,6 % وكان الهدف من ذلك هو توفير وتهيئة الإطار المناسب لنجاح هذه الإصلاحات وتشجيع الاستثمار والحد من البطالة من خلال توفير مناصب شغل وتحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري. وقد هدف هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف والتي من أهمها: تحسين مستوى معيشة الأفراد، تحديث وتوسيع الخدمات العامة، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية ورفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي للبرنامج.

1.2. محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو: تضمن هذا البرنامج محورين أساسيين:

- تمثل المحور الأول في بحث برنامج استثماري قدره 4200 مليار دينار جزائري لغرض

تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية؛

- أما المحور الثاني فيسعى إلى التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وإدارة أحسن للدين العام وتخفيض للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

2.2. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: لقد بلغت المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبالغ جد ضخمة، والتي بلغت في شكلها الأصلي 4203 مليار دينار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 377 مليار دج، والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج، بالإضافة إلى برنامج تكميلي موجه لامتناس السكن الهش بـ: 270000 وحدة سكنية بمبلغ 800 مليار دينار دج وحوالي 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية

من خلال الزيارات التفقدية للسيد الرئيس عبر 16 ولاية، زيادة على مبالغ إعادة التقييم للمشاريع قيد الانجاز التي تدخل ضمن برامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج.¹ والجدول الموالي يوضح توزيع المخصصات المالية على القطاعات المختلفة:

الجدول رقم: (06) توزيع المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو على القطاعات الاقتصادية.

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمات العمومية	203,9	4,8
تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال	50,0	1,2
المجموع	4202,7	100

المصدر: مسعودي زكريا، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد: 06 جوان 2017.

من خلال الجدول رقم: (06) الذي يظهر توزيع المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو على القطاعات الاقتصادية يتبين أن محور تحسين ظروف معيشة السكان حظي بمخصصات أكبر حيث خصص له غلاف مالي قدر بـ: 1908,5 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 45,5 %، وذلك نظر لاهتمام الدولة بتوفير ظروف معيشية أحسن للمواطنين من خلال تحسين المستوى المعيشي، سواء منها الصحية أو الغذائية أو السكنية أو التعليمية وحتى الترفيهية، ثم يليه مباشرة قطاع تطوير المنشآت الأساسية الذي حاز على مبلغ 1703,1 مليار دينار جزائري بنسبة تجاوزت 40 %، وشمل عدة مشاريع تخص

¹ بشيكر عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي (Revue d'économie et des statistique appliquée)، العدد: 13، رقم: 2، ص: 22.

قطاعات النقل، الأشغال العمومية، الموارد المائية والتهيئة العمرانية. أما المبلغ المخصص لتطوير الخدمة العمومية فوزع على كل من قطاع العدالة، الداخلية، التجارة والمالية بمبلغ قدره 203,9 مليار دج أي بنسبة 4,8%، ويأتي قطاع تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال كآخر قطاع حيث استفاد من مبلغ 50,0 مليار دينار أي نسبة 1,2% من المبلغ الاجمالي المخصص لتمويل هذا البرنامج.

3. برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014

كان الهدف الأساسي من إقرار برنامج توظيف النمو الاقتصادي للفترة: 2010-2014 هو الاستمرار في دعم مسار النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أنه وبغض النظر عن قوة هذا المسار ومدى ديمومته فإنه كان من الواضح أن ما أقرته الجزائر من برامج إنفاق كان لها الأثر الإيجابي على النشاط الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بالفترة السابقة لتطبيق هذه البرامج.¹

ويندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية اعمار الاقتصاد الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات وكاستمرارية للمخططات السابقة خصوصا مع الأوضاع المالية المريحة نتيجة ارتفاع أسعار البترول فوق 80 دولار للبرميل وما رافقها من تسجيل احتياطات صرف بلغت 162 مليار دولار وفائض في التمويل تجاوز 345 مليار دج، هذا أدى إلى اعتماد أكبر برنامج إنفاقي شهدته الجزائر على الإطلاق تجاوز معه المخصص الأولي عتبة 21.234 مليار دج (286 مليار دولار) وذلك لتغطية شقين:²

- تخصيص 9700 مليار دج (حوالي 130 مليار دولار) لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها ضمن المخطط السابق خصوصا تلك المتعلقة بقطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، ونشير في هذا الصدد إلى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو استهلك ما يقارب 17500 مليار دج عند نهاية الفترة (أي بفارق عن المخصصات الأولية 17500 - 8705 = 8795 مليار دج) من بينها مشاريع قيد الانجاز؛

- إطلاق مشاريع جديدة بقيمة 11534 مليار دينار جزائري (حوالي 156 مليار دولار).

¹ بوددخ كريمة، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض - دراسة حالة الجزائر 2001-2014 - أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية، 2014-2015 ، ص: 213.

² ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص ص: 163-164.

أما بخصوص توزيع تلك المخصصات فندرجها في الجدول الموالي:

الجدول رقم: (07) المخصصات الأولية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

البيان	مخصصات البرنامج (مليار دج)	تراخيص البرنامج (%)
أولاً: التنمية البشرية التربية، التعليم العالي، السكن (استكمال مشروع 2 مليون سكن)، الصحة المياه، التضامن	10511	49,5
الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين، التجارة		
ثانياً: برنامج تطوير المنشآت الأساسية الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ والمطارات النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة تهيئة الإقليم: المدن الجديدة	6688,7	31,5
ثالثاً: تحسين الخدمة العمومية العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1732,7	8,16
التنمية الاقتصادية: الملاحة والصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية	1635	7,7
خامساً: مكافحة البطالة	382	1,8
سادساً: البحث العلمي والتكنولوجيات للاتصال	284,5	1,34
الإجمالي العام	21234	100

المصدر: ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص: 164.

نلاحظ من خلال الجدول رقم: (07) استمرارية في التوجه نحو تنمية رأس المال الاجتماعي وتطوير البنية التحتية بنسبة تتجاوز 81% (استمرارية تطبيق إستراتيجية النمو اللامتوازن)، هذا الذي يدفعنا إلى النظر في التجربة الجزائرية فيما مجال التخطيط، حيث نجد أن مرحلة التخطيط

المركزي (1967-1989) شهدت 5 برامج تنموية اتجهت في معظمها نحو القطاعات الإنتاجية وبالتحديد فرع الصناعات الأساسية (نمو لا متوازن لصالح الصناعة الثقيلة)، وذلك على خلاف برامج الإنعاش الاقتصادي التي تركزت حول تنمية القطاعات غير الإنتاجية وأهملت القطاعات الإنتاجية (نمو لا متوازن باتجاه القطاعات غير الإنتاجية)، وعليه فالمتابعة التقييمية للمرحلتين يؤكد عدم الاستفادة من خبرة التجربة السابقة في تثمين انجازاتها وعدم تكرار أخطائها وخصوصا ما يتعلق بدعم الاستثمارات وتشجيع العمليات الإنتاجية، كما تم تخصيص مبلغ 337.2 مليار دينار جزائري لقطاع دعم التنمية الاقتصادية، وتم توزيع هذا المبلغ على القطاعات الرئيسية الآتية: الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، ترقية الاستثمارات، الصيد البحري، السياحة، المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصناعة التقليدية.

4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015، وقد تم فتح حساب 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019، وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:¹

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... الخ. وترشيد التحولات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- بلوغ نمو قوي للنتاج المحلي الخام، بمستوى نمو قدره 7 % مع حلول سنة 2019؛
- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛

¹ مسعودي زكريا، مرجع سابق، ص ص: 221-222.

- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- ولكن مع حلول 2015 استمر انخفاض أسعار سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العمومية، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016. وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (2019/2017)، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تتطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

المطلب الثالث: أثر برامج الإصلاح والإنعاش ودعم النمو على معدلات النمو والبطالة

إن تأثير الإصلاحات الاقتصادية على مؤشرات الاقتصاد الوطني يقاس من خلال تأثيرها على معدل النمو الاقتصادي وعلى مستويات البطالة والتضخم وكذلك ميزان المدفوعات.

1. تأثير برامج الإصلاحات الاقتصادية على معدل النمو الاقتصادي.

إن رفع معدلات النمو الاقتصادي يعتبر الهدف الأساسي لكل من الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي، ولقد سجلت معدلات النمو للاقتصاد الوطني خلال فترة تطبيق الإصلاحات معدلات متفاوتة، إلا أنها على العموم كانت ايجابية. والجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو خلال الفترة: 1990-2016.

الجدول رقم(08): تطور معدلات النمو للاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1990-2016

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو	0.8	1,2 -	1,8	2,1-	0,9 -	3,8	4,1	1,1	5,1
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو	3,2	2,2	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	2	3,1
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو	2,4	2,4	3,3	2,8	3,3	2,8	4,1	3,7	3,3

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

يتبين من خلال الجدول رقم(08): أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر عرفت اتجاهات سلبية خلال فترة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، حيث سجل معدل النمو نسبة ضئيلة 0.8 % في أول سنة لتطبيق الإصلاحات وهي سنة 1990، ثم سجل معدلات سالبة خلال السنوات 1991، 1993 و 1994، وهذا نتيجة لغياب استثمارات حقيقية منتجة، وذلك بالتوازي مع السياسة المالية التقشفية الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي والتي كانت تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة، وما نتج عن ذلك من تخفيض في تمويل الاستثمارات. ثم حقق النمو الاقتصادي معدلا موجبا خلال سنة 1995 بلغت نسبته 3,8 %، لترتفع النسبة إلى 5,1 % سنة 1998 وهذا بفضل التطبيق الصارم لسياسة إدارة الطلب الكلي والتي كانت نتاج تطبيق الاتفاق الموسع الذي أبرم مع صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة، كما أن

سنتي 1999 و 2000 سجلت معدلات نمو موجبة إلا أنها عرفت تراجعاً طفيفاً نظراً لتراجع الاستثمارات العمومية أثناء هذه الفترة.

أما خلال الفترة 2001-2004: على إثرها تم اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ركز على محاربة البطالة وتحقيق النمو المستدام، ومنه فقد سمح ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة بتسجيل معدلات نمو مرتفعة نسبياً تراوحت بين 2 % و 6 % إلا أنها تعد ضعيفة مقارنة بالموارد والإمكانات التي تتوفر بالجزائر، حيث يستند معدل النمو إلى العوائد النفطية بشكل كبير الأمر الذي يجعلها رهينة استقرار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.¹

كذلك خلال الفترة 2005-2009: سجلت سنة 2005 معدل نمو مرتفع قدر بـ: 5,1 % ثم تناقص معدل النمو إلى 1,8 % خلال سنة 2006 وذلك بسبب تراجع نمو قطاع المحروقات 2,5 % بالسالب وكذلك قطاع الزراعة 4,9 % رغم وجود تحسن طفيف في نمو قطاع الصناعة 2,8 %، وبعدها بدأت العودة إلى زيادة معدل النمو الذي وصل إلى 3,4 % .

كما أن الفترة 2010-2016: فيلاحظ أن هناك تراجع في معدل النمو الاقتصادي بسبب تراجع كبير في نمو قطاع المحروقات وبمعدلات سلبية حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه الفترة 3% بسبب أن هذا القطاع يعتبر محرك النمو الاقتصادي.

2. تأثير برامج الإصلاحات الاقتصادية على معدل البطالة

إن تخفيض معدل البطالة يعتبر أيضاً هدف أساسي لهذه الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم وتوظيف النمو، حيث نجد هناك تباين في هذه المعدلات خلال فترة تطبيق الإصلاحات، إلا أنها على العموم سجلت انخفاض ملحوظ في السنوات الأخيرة المتزامنة مع برامج دعم وتوظيف النمو. والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2016.

¹ هناء بن جميل، تأثير الإصلاحات في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع عشر، جوان 2016، ص: 142.

الجدول رقم(09): تأثير الإصلاحات الاقتصادية على معدل البطالة.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	27,3	25,66	23,72	17,65	15,3	12,3	13,8	11,3
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة	10,2	10	10	11	9,8	10,6	11,2	10,5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات + تقارير بنك الجزائر

من خلال ملاحظة معدلات مؤشر البطالة في الجدول رقم(09): يتضح أن هذه الفترة (2001 - 2004) وكننتيجة لإتباع سياسة الإنعاش الاقتصادي التي باشرتها السلطات بداية من هذا البرنامج من خلال التوسع في الاستثمارات العمومية والذي أدى بدوره إلى زيادة عدد مناصب الشغل حيث عرف قطاع الأشغال العمومية معدل نمو من 2.8 بالمائة سنة 2001 إلى 8 % سنة 2004 الذي يعتبر اكبر قطاع مستوعب لليد العاملة في هذه الفترة كما تم استحداث ما يقارب 619534 منصب شغل في مختلف القطاعات وانخفضت معدلات البطالة من 27 % إلى 17.65 % خلال نفس الفترة. أما خلال فترة تطبيق برنامج توظيف النمو 2005-2009، فقد لوحظ تحسن في مؤشر البطالة حيث ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 في انخفاض معدل البطالة ليصل الى ما يقارب 10,2% سنة 2009 بعد ان قدر سنة 2005 بـ: 15,3%، إذ نتج ذلك الانخفاض بسبب ارتفاع حجم العمالة بما يقارب 3,2 مليون منصب عمل مقابل تسجيل العمالة النشطة (قوة العمل) ارتفاعا محدودا خلال نفس الفترة بحوالي 517 الف عامل جديدا، فقد سجل قطاع البناء والأشغال العمومية النمو الأكبر في حجم العمالة خلال الفترة المعنية بما يقارب 668000 منصب عمل، ويرجع ذلك الى الديناميكية في النشاط التي ولدها البرنامج التكميلي لدعم النمو في هذا القطاع من خلال مخصصاته الكبير له، إضافة الى قطاع الخدمات الذي حقق نموا في حجم العمالة قدر خلال نفس الفترة بـ: 770000 منصب عمل.¹

¹ بوددخ كريمة، مرجع سابق، ص: 229.

أما خلال فترة تطبيق برنامج توظيف النمو 2010-2014، فيتضح تحسن في مؤشر البطالة وهو ما يتبين من خلال استقرار وانخفاض هذا المؤشر، ويرجع ذلك لزيادة عدد المناصب الموفرة خلال هذا البرنامج حيث تم توفير في سنة 2011 ما يقارب 1.935.031 منصب شغل، حيث عرفت زيادة في مستويات التشغيل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء وكذا الفلاحة والخدمات إلا أن هذه المناصب تبقى مؤقتة وظرفية لارتباط القطاع الفلاحي بالظروف المناخية وكذا قطاع الأشغال العمومية بالمشاريع المبرمجة من طرف الدولة.

أما خلال تطبيق برنامج توظيف النمو 2015-2017 نجد أن معدلات البطالة عرفت استقرارا وهذا راجع إلى التحفيزات الضريبية والإدارية لإنشاء المؤسسات الصغيرة من خلال آليات تمويل وتشغيل الشباب. كما أنه يتوقع أن تستقر معدلات البطالة أو ترتفع بسبب الإجراءات المتخذة في إطار سياسة ترشيد النفقات وتجميد معظم المشاريع في قطاع البنية القاعدية والأشغال العمومية التي لم تنطلق بعد، وهذا القطاع يعتبر أكبر قطاع مولد للتشغيل.

المبحث الثالث: السياسة النقدية واستقرار المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم مباشرة من خلال إتباع عدة سياسات اقتصادية، والتي من بينها السياسة النقدية، التي يتم صياغتها من قبل البنك المركزي وهدفها الأساسي يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار من خلال: التحكم بالكتلة النقدية، إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة. حيث مرت السياسة النقدية في الجزائر ومنذ الاستقلال بعدة مراحل، بدءاً بمسايرتها لسياسة الاقتصاد الموجه مروراً بمرحلة الإصلاحات حتى التحول إلى سياسة اقتصاد السوق.

المطلب الأول: بنك الجزائر وإدارة السياسة النقدية

بعد الاستقلال انتهجت الجزائر سياسة تسييرية مبنية على التخطيط، ولم تكن السياسة النقدية خلالها ذات معالم بارزة وواضحة، حيث أن نشأة البنوك لم تكن بالأساس من أجل ممارسة نشاطها الطبيعي، لكنها راجعة لمتطلبات الاقتصاد الاشتراكي المخطط، كما أن النقود لم تكن إلا مجرد أداة للمبادلة، وبالتالي كانت بعيدة كل البعد عن أن تكون أداة تتحكم في عملية تحقيق النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1. تطور السياسة النقدية

في سنة 1990 حدثت نقطة تحول هامة في السياسة النقدية خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي وضع الاستقرار النقدي في صدارة الأولويات. وكرس استقلالية البنك المركزي، كما وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد، يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقود والسياسة النقدية، كما أبعد هذا القانون كل تدخل إداري في القطاع المصرفي. وأرجع للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والقرض في استقلالية تامة. كما كرس إعادة الاعتبار للبنوك كأعوان اقتصادية مستقلة. ووضع قيوداً على مدى تأثير السياسة الجبائية على النقد وذلك بعزل دائرة موازنة الدولة عن الدائرة النقدية من خلال:

- وضع سقف لتمويل عجز الموازنة من طرف البنك المركزي مع تحديد مدته وإجبارية إرجاعه في كل سنة؛

- إرجاع ديون الخزينة المتراكمة تجاه البنك المركزي لغاية 14 أفريل 1990، وفق جدول زمني يمتد لمدة 15 سنة؛

- إلغاء الاكتتاب الإجباري من قبل البنوك في سندات الخزينة.

حيث أبعدت الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان وذلك بإدراج الائتمان كعملية من عمليات البنوك من جهة ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات من جهة أخرى. زيادة على ذلك أسس قانون النقد والقرض سلطة نقدية تتميز بكونها وحيدة وتمثل في مجلس النقد والقرض، كما أنها منظمة في إطار الدائرة النقدية وبالضبط في إطار البنك المركزي، بالإضافة إلى تمتعها باستقلالية لازمة لتصميم وتنفيذ السياسة النقدية، وصياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي. كذلك قد كرس القانون انفتاح القطاع المصرفي للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي دون تمييز ودون وضع أي قيود للشراكة. وبالتالي فإن قانون النقد والقرض وضع القطاع المالي والمصرفي بشكل نهائي على مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزياً إلى اقتصاد موجه بآليات السوق.

ووضع قانون النقد والقرض الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها، كما تم اعتبار الأسعار كمتغير أساسي في الاقتصاد وذلك بالتحريك التدريجي للأسعار التي كانت تحدد إدارياً، وهذا إلى جانب التعديل الاسمي لمعدلات الفائدة، وانزلاق سعر صرف الدينار نحو مستواه التوازني. وقد تمت عملية التعديل هذه في ظروف كانت تتميز بتشديد القيود على وسائل الدفع الأجنبية وتراجع النمو الاقتصادي اثر تقليص استيراد المواد والتجهيزات اللازمة لتشغيل القطاع الإنتاجي؛ بالتالي فإن هدف السياسة الاقتصادية لم يكن ليقصر على الاستمرار في عملية إعادة الهيكلة وتطهير الشركات الوطنية في القطاع الإنتاجي فحسب، بل كان يجب أن يشمل التصدي لتراجع النمو الاقتصادي المصحوب بالتضخم. وفي هذا الإطار كان الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو احتواء تفاقم الأسعار وضمن هذا الإطار المؤسساتي الجديد أدخل عدد من الإصلاحات الإضافية في سنتي 1991 - 1992 منها فرض حد أقصى على الحجم الكلي لإعادة التمويل من البنك المركزي إلى البنوك العمومية، بينما

أزيلت الحدود القصوى على ما تقدمه البنوك من ائتمانات إلى بقية الاقتصاد كذلك كان الحال بالنسبة لمعدلات الخصم لقطاعات محددة.

وفي سنة 1991، أدخل بنك الجزائر نظام البرمجة المالية، لكن السياسة النقدية استمرت في الاعتماد على أربع أدوات مباشرة وهي:

- فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات وعلى كمية إعادة الخصم من جانب البنوك؛

- فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي المقدم إلى 23 مؤسسة عمومية كبيرة تخضع لإعادة الهيكلة المالية؛

- فرض حدود قصوى فرعية على إعادة خصم القروض المصرفية المقدمة إلى هذه المؤسسات؛

- فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدي ما بين البنوك.

وفي سنة 1992 حدث تحول كبير في السياسة النقدية، إذ أن البنك المركزي توقف عن فرض حدود قصوى ائتمانية على إقراض البنوك التجارية وبدأ في الاعتماد تماماً على إعادة تمويل الاقتصاد، وقد قام بنك الجزائر بخطوة أخرى في نهاية 1993 عندما شرع في إعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك نحو السوق النقدي وبعيدا عن تسهيل إعادة الخصم. وبالرغم من هذه التحسينات ظلت الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية تتمثل في فرض حدود قصوى على إمكانية حصول كل بنك على حدى على تسهيلات إعادة الخصم وكذلك عمليات إعادة الشراء المفروضة على كل بنك. كما اتخذت خطوة مهمة لتوسيع سوق النقد فيما بين البنوك خلال الفترة 1992 - 1993. إذ جرى توسيع نطاق المشاركة في هذه السوق لكي تشمل أولا المؤسسات المالية غير المصرفية (مثل شركات التأمين) التي سمح لها بأن تقرض أموالها الفائضة وثانيا أعيد تعريف أداة إعادة الشراء بما يسمح لبنك الجزائر بمرونة أكبر في التدخل.

ويمكن تقسيم التطورات النقدية منذ سنة 1991 إلى فترتين متضادتين تعكس كل واحدة منهما التغير الجذري الذي حصل في الوضع الاقتصادي الكلي. فخلال الفترة 1992 - 1993 كانت السياسة النقدية توسعية أساساً، إذ كانت تهدف إلى تمويل العجز الكبير في موازنة الدولة واحتياجات التمويل لدى المؤسسات العمومية. وبالإضافة إلى ذلك فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الإقراض المصرفي خلال تلك الفترة يمكن نسبتها إلى احتياجات صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بينما على العكس من ذلك تميزت السياسة النقدية بصرامة شديدة ابتداءً من 1994 بسبب استهداف تخفيض التضخم ودعم استقرار سعر الصرف.

1.1. تطور السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية: ابتداء من سنة 1987 دخلت الجزائر في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها تغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية، وقد تميزت علاقة الجزائر بمؤسسات النقد الدولية بفترتين أساسيتين: الأولى بدأت في فيفري 1989 في سرية تامة وقد كانت المبادرة في يد الحكومة الجزائرية. أما الثانية فقد جرت في ظروف أسوأ من الأولى، وقد نتج عن هذه المفاوضات الاتفاقيات التالية:

1.1.1 السياسة النقدية المتبعة في ظل الاستعداد الائتماني الأول (ماي 1989): بعد إجراء المفاوضات وافق صندوق النقدي الدولي في إطار اتفاق التثبيت (30 ماي 1989) على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة؛ ذلك نظرا لانخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988. وذلك ضمن شروط معينة نوجز أهم ما تعلق منها بالسياسة النقدية فيما يلي:¹

- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛
- تحرير التجارة الخارجية، والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص: 190.

- إلغاء عجز الميزانية، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

أما بالنسبة لسير السياسة النقدية فقد تطورت الكتلة النقدية M2 بين 1989 و 1990 بنسبة 11.32% في حين لم يتغير الناتج الداخلي الإجمالي الخام سوى بمعدل 0.80 % فقط، وهو ما يبين الفجوة بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية، مما يوحي بوجود كتلة نقدية دون مقابل مما يساعد على بروز اختناقات تضخمية، كما سجل ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بـ 18 %، كما بلغ معدل التضخم 9.30 % سنة 1989، ثم ارتفع سنة 1990 إلى 17.90%.

2.1.1. السياسة النقدية المتبعة في ظل الاستعداد الائتماني الثاني (جوان 1991): كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات، وقد تم التوصل بتاريخ 03 جوان 1991 إلى اتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي، تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 403 مليون دينار مقسمة على أربعة أقساط، أي ما يعادل 100 مليون لكل قسط، وقد وزعت الأقساط الأربعة على النحو التالي: الأول في جوان 1991، والثاني في سبتمبر 1991، والثالث في ديسمبر 1991، أما الرابع كان في مارس 1992، حيث هدف هذا الاتفاق إلى ما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار؛
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات؛
- تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد؛
- رفع معدل الفائدة على القروض البنكية.

3.1.1. السياسة النقدية المتبعة في ظل الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994).

نتيجة العراقيل والقيود التي وقفت أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي، لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى صندوق النقد الدولي لإبرام برنامج تكييفي معه لمدة سنة، وفي هذا الإطار تحصلت الجزائر على 731.50 وحدة سحب خاصة، وقد تم تنفيذه على مرحلتين، الأولى 389 وحدة سحب خاصة وتسلم مباشرة بعد الاتفاق، أما الأخرى فتسلم خلال السنة على شكل دفعات، ومن البنود التي استهدفها الاتفاق:

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في مجال الفلاحة والصناعة.
- تخفيض حدة التضخم.
- تحرير التجارة الخارجية.

وكإجراء عملي لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق أهداف هذا الاتفاق والتي من أهمها:

- تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17 % ليصبح سعر صرف الدينار مقابل الدولار هو في المعادلة 1 دولار = 36 دينار؛
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15 %؛
- الحد من توسع الكتلة النقدية M2، بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14 % سنة 1994؛
- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20 %؛
- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

4.1.1 السياسة النقدية في ظل الاتفاق الموسع: تم اللجوء خلال هذه الفترة إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية M2، والعمل على تخفيض معدل التضخم من خلال استقرار الأسعار وارتفاع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة، والسقوف على الفائدة في السوق النقدية. كما ارتفع احتياطي الصرف من 1.1 مليار دولار سنة 1994 إلى 7 مليار دولار سنة 1998. وارتفاع المديونية الخارجية من 49.29 مليار دولار سنة 1994 إلى 47.30 مليار دولار سنة 1998، وهذا بسبب انخفاض موارد الصادرات، بسبب انخفاض أسعار النفط.

كما انخفض معدل التضخم من 29 % سنة 1994 إلى حوالي 5 % سنة 1998، وانخفض معدل إعادة الخصم إلى 9.5 % سنة 1998 وانخفاض سعر صرف الدينار إلى حوالي 58 دج مقابل 1 دولار أمريكي.

5.1.1 السياسة النقدية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم وتوطيد النمو: نتيجة انخفاض أسعار البترول خلال الفترة 1998-1999، فقد شهدت الجزائر نوعا من عدم الاستقرار الاقتصادي، مما أدى إلى انخفاض احتياطات الصرف إلى 4.4 مليار دولار نهاية 1999، وتدهور سعر صرف الدينار إلى 31.68 دج للدولار نهاية جوان 1999. كما انخفض معدل إعادة الخصم إلى 8.5 % سنة 1999. إلا أن الأوضاع الاقتصادية والنقدية بدأت تتحسن مع بداية سنة 2000 نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، مما أدى إلى زيادة حجم الاحتياطات من العملة الصعبة، وانخفاض هام في معدل التضخم حيث وصل إلى 0.34 % خلال هذه السنة. كما انخفضت المديونية الخارجية إلى 25.26 مليار دولار. ولقد أدت العودة إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي عام 2000 إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي. حيث سمحت النتائج المالية المدعمة للسنوات 2000-2003 بتجسيد الاستقرار المالي الذي عرف توطيدا خلال سنة 2004 وهذا بالنظر إلى:¹

- الصلابة المميزة للوضع المالي الخارجية، حيث بلغت احتياطات الصرف الرسمية 43.1 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2004 مقابل 32.9 مليار دولار نهاية ديسمبر 2003 ومبلغ 4.4 مليار دولار أمريكي فقط في نهاية سنة 1999؛
- انخفاض معدل خدمة الدين الخارجي سنة 2004، الذي انخفض إلى أقل من 12.6 % سنة 2004 مقابل 17.9 % سنة 2003 و 39.1 % سنة 1999؛
- قابلية الاستمرار للمديونية العمومية بالنظر إلى الادخارات المالية التي تراكمت لدى الخزينة العمومية، أي 1029.3 مليار دينار كودائع للخزينة لدى بنك الجزائر في نهاية ديسمبر 2004 مقابل 1.3 مليار دينار نهاية سنة 1999؛

¹ Intervention du Gouverneur de la Banque D'Algérie- Mohammed Laksasi- devant l'Assemblée populaire Nationale- Evolution Economique et Monétaire En Algérie Année 2004. Le 14 Novembre 2004. Media BANK, Le Journal Interne de le Banque D'Algérie, Numéro Spécial, Décembre 2005-pp: 4-5.

- الاستقرار النقدي، حيث سجلت الكتلة النقدية M2 نموا وصل 11.4 % سنة 2004 فقط، بينما كان التوسع النقدي قد بلغ نسبة 15.6 % سنة 2003 و 22.3 % سنة 2001. وساهم هذا في التراجع الملحوظ للتضخم سنة 2004.

أما خلال فترة برامج دعم وتوظيف النمو فإنه سجل مايلي:¹

- تزايدت الكتلة النقدية بـ 18.67 % في 2006، مع وتيرة أعلى في السداسي الثاني، وانتقل معدل النمو النقدي من 4.4 % في السداسي الثاني من 2005 إلى 5.97 % في السداسي الأول من سنة 2006. إن هذا الاتجاه نحو الارتفاع في وتيرة النمو النقدي يترافق مع استقرار نسبة التداول الائتماني M2 في حدود 22 %، وعلى العكس من ذلك فإن نسبة الودائع تحت الطلب M2 ارتفعت إلى 42.28 % في نهاية ديسمبر 2006 مقابل 36.09 % في نهاية ديسمبر 2005.

- ارتفعت الكتلة النقدية بنسبة 16,04 % في 2008 وهي تقل عن معدل النمو في سنتي 2007 و 2006 حيث بلغت 24,17 % و 18,6 % على التوالي.

- تباطؤ وتيرة التوسع النقدي خلال سنة 2012 حيث ارتفع المجمع النقدي M2 بنسبة 10,92 % فقط مقابل 19,91 % خلال سنة 2011 وهي أقل نسبة خلال السنوات السبعة الأخيرة، باستثناء سنة 2009 التي سجلت أدنى وتيرة تاريخيا (3,12 %)، كما تراجعت وتيرة نمو العملة النقدية بـ: 8 نقاط مئوية، أي نمو بنسبة 14,81 % في 2012 مقابل 22,53 % في 2011.

- بلغ معدل نمو الكتلة النقدية M2 في 2016، 0,79 %، بسبب الانخفاض في ودائع القطاعات خارج المحروقات حيث بلغت نسبة انخفاضها 3,2 %.

2. أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر

اعتمد بنك الجزائر العديد من أدوات السياسة النقدية سواء التقليدية منها أو المستحدثة.

¹ بنك الجزائر ، التقارير السنوية 2008، 2010، 2014، 2016.

1.2. الأدوات التقليدية

تتمثل في الأدوات الآتية:

1.1.2. سياسة معدل إعادة الخصم: تعتبر عملية إعادة الخصم الأسلوب الأكثر استعمالاً لإعادة تمويل البنوك والوسيلة الأكثر أهمية لتدخل البنك المركزي الجزائري لإدارة السياسة الائتمانية، خاصة أن ذلك يسمح بالسير في توافق مع أحد أهداف السلطة النقدية الذي يهدف إلى الحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي. وخلال الفترة التي امتدت من 1972 إلى سنة 1986 كانت عملية الخصم تتم من خلال معدل ثابت، وكانت تتم على أساس الاستعمالات الفعلية للقروض فوق السقف المسموح به. وكانت إعادة خصم الورقة قصيرة الأجل تخضع إلى تنظيم خاص، هذا التنظيم يجبر مؤسسات القرض اللجوء إلى البنك المركزي. ثم تطور الأمر إلى اتفاق إعادة الخصم في حالة الحاجة وهو شرط ضروري لكي يخصص البنك المركزي الأوراق الممثلة للقرض في حدود الحصص المتاحة للبنوك التجارية. وانطلاقاً من 18 جوان 1989، فإن عملية الترخيص المسبق واتفاقيات إعادة الخصم قد تم إلغائها لصالح نظام المراقبة البعدية للقروض التي تم إنشاؤها بمنشور صادر عن بنك الجزائر، وهو المنشور رقم 003 بتاريخ 28 ماي 1989، والذي يحدد كيفية المراقبة البعدية للقروض. وبالتالي فإن إعادة الخصم تشكل إجراءً آلياً للبنوك لإعادة تمويلها لدى البنك المركزي والذي يتم بمعدل ثابت خلال فترات طويلة.

أ. شروط إعادة الخصم المحددة من طرف بنك الجزائر

يحدد بنك الجزائر نقدية كل ثلاثي لكل البنوك كما يلي:

- السقف الإجمالي لإعادة التمويل لكل بنك: وهو المبلغ الإجمالي الذي يتضمن سقفاً لإعادة الخصم لكل مؤسسة قرض، ويتم تحديد هذا السقف كل ثلاثة أشهر بالاعتماد على استعمال البنوك للسيولة؛
- سقف إعادة خصم السندات العمومية: (سندات الخزينة أو أدونات الخزينة المقبولة في إعادة الخصم).

• يكون سقف إعادة الخصم داخل إجمالي السقف لإعادة التمويل: حيث أن جزء من القروض غير قابلة لإعادة الخصم، ويمكنها أن تقدم إلى إعادة التمويل عن طريق الأمانات.¹

• المراقبة البعدية للقروض (Contrôle à Posteriori des Dossiers du Crédits): يلزم بنك الجزائر البنوك التجارية التي ترغب في إعادة التمويل عن طريق إعادة الخصم لقروض الاستثمار أو الاستغلال سواء الطويلة أو المتوسطة الأجل أو قروض الخزينة بتقديم ملف متابعة يسمى المراقبة البعدية للقرض، وتتم دراسته من طرف المديرية العام للقرض والتنظيم البنكي التابعة لبنك الجزائر وتقوم بالموافقة على إعادة الخصم أو رفضه كما وتحدد نسبة الخصم لكل قرض والهدف من ذلك هو:²

- تقييم مستوى الأخطار التي تتحملها مؤسسات القرض؛
- القيام بإحصاء المؤسسات أو الشركات المستفيدة من القروض وتسجيلها على مستوى مركزية المخاطر؛
- تشجيع البنوك على تمويل المؤسسات التي تستثمر في المشاريع المنتجة بهدف تقليل مخاطر عدم السداد، وترسل ملفات المؤسسات العمومية إلى المقر الرئيسي لبنك الجزائر، أما ملفات المؤسسات الخاصة فتودع لدى الفروع المحلية لبنك الجزائر في كل ولاية، ويتم تحديد سقف لكل القروض التي يجب تقديمها للمراقبة البعدية لدى بنك الجزائر حسب قيمة القروض.

ب. تطور معدلات إعادة الخصم المطبقة من طرف بنك الجزائر خلال الفترة 2000-2016

كان البنك المركزي الجزائري قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10، يتعامل على أساس المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل خصم لكل قطاع، بعد ذلك أصبح يتعامل بنظام التحديد الموحد

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص: 208-281.

² المنشور رقم: 003 المؤرخ في 28 ماي 1989 الصادر عن البنك المركزي الجزائري والمتعلق بالرقابة البعدية للقروض.

لكل معدل إعادة خصم، حيث يتم تغييره كل سنة تقريبا وكان ذلك مع بداية سنة 1992، ويقوم مجلس النقد والقرض بتحديد كيفية وشروط ذلك، والجدول الموالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2000-2016.

الجدول رقم (10): تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال السنوات: 2000 - 2016

المعدل (%)	إلى	يحسب ابتداء من
8,5	2000 /01/26	1999/09/09
7,5	2000/10/21	2000/01/27
6	2002/01/19	2000/10/22
5,5	2003/05/31	2002/01/20
4,5	2004/03/06	2003/06/01
4	2016/09/30	2004/03/07
3,5	حتى الآن	2016/09/30

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 33، مارس 2016، ص: 19.

يتبين من خلال الجدول رقم(10): أن معدل إعادة الخصم شهد معدلات منخفضة تدريجياً، حيث كانت نسبته خلال سنة 2000 تقدر بـ: 7,5% لينخفض إلى 6 % خلال نهاية نفس السنة بسبب الوضعية المالية الجيدة للبنوك حيث خفضت من إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر من 170 مليار دينار سنة 2000 إلى 102,9 مليار دينار خلال شهر جوان 2001، مما أدى إلى الحد من تطور الكتلة النقدية، واستمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض خلال السنوات 2002 و 2003 و 2004 ليبلغ 4 % ابتداء من 07 مارس 2004، وبقي على نفس المعدل إلى تاريخ 30 سبتمبر 2016 بسبب انعدام إعادة التمويل من طرف البنوك لدى بنك الجزائر نظرا للسيولة الفائضة التي تتوفر عليها. ثم تم تخفيضه إلى 3,5% بتاريخ 30 سبتمبر 2016، بهدف تنشيط عمليات إعادة الخصم نظرا لنقص السيولة المسجل خلال هذه السنة وحاجة البنوك لإعادة التمويل.

2.1.2 سياسة الاحتياطي الإلزامي: إن تشكيل الاحتياطيات يطبق على مجموع الودائع بالدينار مهما كانت طبيعتها (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، دفاتر الاحتياط، سندات الصندوق...) للبنوك والمؤسسات المالية. وقد تم تطبيق هذه الأداة واستعملت لأول مرة سنة 1994 بنص المادة 93 من قانون النقد والقرض 90-10. من خلال التعليمات رقم 16-94 الصادرة بتاريخ 9 أفريل 1994، والتي تلزم البنوك والمؤسسات المالية بتشكيل مبلغ أدنى من الاحتياطيات الإلزامية في شكل ودائع لدى بنك الجزائر في ظل الشروط المحددة في التعليمات التي أصدرها بنك الجزائر رقم 73-94 الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 1994 والمتعلقة بنظام الاحتياطيات الإلزامية، وهذا من أجل تحكم أكبر في سيولة البنوك التجارية والمؤسسات المالية من قبل بنك الجزائر حسب الظروف الاقتصادية السائدة. ولم يتم تفعيل العمل بهذه الأداة، إلا بعد إصدار التعليمات رقم 02-04 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي، وذلك بموجب المادة 18 من النظام رقم 02-04 بتاريخ 04 مارس 2004، والمحدد لشروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي من طرف البنوك، حيث أنه حسب هذه التعليمات قدر معدل الاحتياطي الإلزامي بـ: 6,5%، وتتشكل قاعدته من الودائع بالدينار سواء كانت ودائع تحت الطلب أو لأجل، دفاتر وسندات الادخار، سندات الصندوق، بالإضافة إلى الإيداع المسبق للاستيراد. والجدول الآتي يبين تطور معدلات ومبالغ الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة: 2001-2016.

الجدول رقم (11): تطور معدلات ومبالغ الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة: 2001-2016

البيان السنوات	معدل الاحتياطي الإلزامي %	معدل الفائدة على الاحتياطي الإلزامي %	مبالغ الاحتياطي الإلزام (مليار دينار)	نسبة مساهمة الاحتياطي في امتصاص السيولة %	معدل النمو السنوي %
2001	3	4	43,5		..
2002	4,25	2,5	109,5		151,7
2003	6,25	2,5	126,7		15,71
2004	6,5	1,75	157,3		24,15
2005	6,5	1	171,5	25,55	9,03
2006	6,5	1	184,5	18,73	7,58
2007	6,5	1	272,1	14,67	47,48
2008	8	0,75	394,7	16,18	45,03
2009	8	0,5	394,8	15,1	0,025
2010	9	0,5	494,1	19,4	25,15
2011	9	0,5	569,9	16,81	15,34
2012	11	0,5	754,1	18,24	32,32
2013	12	0,5	891,39	21,51	18,2
2014	12	0,5	1023,96	20,24	14,87
2015	12	0,5	1019,9	19,86	-0,4
2016	8	0,5	887,3	18,41	-12,5

مصدر: بنك الجزائر، المذكرات السنوية للتعليمية والتقرير السنوية حول التطورات الاقتصادية والمالية، 2001-2016.

من خلال الجدول رقم (11)، نلاحظ أن معدل الاحتياطي الإلزامي ارتفع من 3% سنة 2001 إلى 4,25% سنة 2002 ثم إلى 6,25% سنة 2003، ثم استقر بمعدل 6,5% لأربع سنوات متتالية وهي: 2004، 2005، 2006، 2007، ثم ارتفع إلى 8% خلال سنة 2008، وبعدها إلى 9% خلال سنة 2009 و2010، وكان ذلك من خلال التعليمية: 03-09 بتاريخ: 23 فيفري 2009، ثم ارتفع إلى 11% خلال سنة 2012، وبعدها إلى 12% خلال سنة 2013، 2014، 2015، ثم انخفض إلى 8% سنة 2016.

2009، وبلغ معدله 11 % خلال سنة 2012 وفقا للتعليمية 01-12 بتاريخ: 29 افريل 2012. وللمزيد من امتصاص السيولة المستقرة للمصارف رفع معدل تشكيل الاحتياطيات الإجبارية في ماي 2013 إلى 12% ليستمر على نفس المعدل حتى سنة 2015، ثم خفض خلال سنة 2016 نظرا لنقص السيولة لدى البنوك .

3.1.2 سياسة عمليات السوق المفتوحة: يقوم بنك الجزائر عن طريق هذه الأداة ببيع وشراء سندات قصيرة الأجل، حيث حددت المادة 06 من التعليمية رقم: 28-95 المؤرخة في 22 أفريل 1995 والمتعلقة بتنظيم السوق النقدية الإطار القانوني لهذه الأداة، من خلال قيام بنك الجزائر بشراء وبيع سندات عمومية تستحق في فترة لا تتعدى 06 أشهر أو سندات خاصة قابلة لإعادة الخصم، أو تسبيقات تحصل من السوق الثانوية.

وتتم هذه العملية بطلب من بنك الجزائر عن طريق التلكس أو الفاكس من المتدخلين في السوق النقدية بتقديم حصة نهائية ومحددة ومعدل فائدة معين ومقترح سواء لسعر الشراء أو البيع، ويختار بنك الجزائر أفضل العروض المقدمة، وتستقبل مصالح بنك الجزائر نسخة التلكسات المرسلة للبنوك والمؤسسات المالية لقيدها محاسبيا وحركات حساباتها مع تاريخ القيمة. وتمت أول عملية للسوق المفتوحة في الجزائر بتاريخ 30 ديسمبر 1996 بمبلغ 4 مليار دج بمعدل فائدة 14.49 % تُستحق في فيفري 1997. ولكن نظرا لضيق السوق النقدية في الجزائر وغياب سوق مالية متطورة تجلب إليها الموارد من أصحاب الفوائض فإنه من الصعب تصور قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة بشكل واسع للتأثير في حجم الائتمان المصرفي.

4.1.2 سياسة تأطير القروض: حيث يتم وضع سقف القرض الإجمالي من طرف بنك الجزائر، وقد حدد بنك الجزائر سقف القروض كما يلي:

- لا يمكن لأي بنك أن يمنح قرض للمتعامل يفوق 25% من مجموع الودائع التي بحوزته؛
- لا يمكن منح قرض يفوق 10 مرات رأس مال البنك لمجموعة متعاملين (حدد عددهم بـ: 25: متعامل).

2.4 الأدوات المستحدثة للسياسة النقدية: بالنظر إلى فائض السيولة المسجل منذ بداية 2002 والذي تحول إلى ظاهرة هيكلية، استعمل بنك الجزائر وسائل جديدة للسياسة النقدية لامتناس فائض السيولة ويتعلق الأمر بكل من استرجاع السيولة وتسهيل الوديعه المغلة للفائدة، حيث نص النظام رقم 91-08 المتعلق بتنظيم السوق النقدية في بابه الثالث- تدخل بنك الجزائر - انه بالنظر إلى أهدافه النقدية، يمكن لبنك الجزائر التدخل بواسطة:¹

- عمليات أخذ أو منح على سبيل الأمانة لمدة 24 ساعة وان هذه العمليات ليست آلية ولا بتكاليف ثابتة؛

- عمليات لمدة سبعة (07) أيام؛

- عمليات أخرى يحتفظ بنك الجزائر بإمكانية إدخالها وان هذه العمليات المنتظمة يمكن انجازها في أي وقت، ولكن لصالح المصارف.

1.2.2 أداة استرجاع السيولة. تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات المستحدثة كأسلوب لسحب فائض السيولة وقد دخلت هذه الآلية التنفيذ من خلال:

أ. التعليم رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أبريل 2002 المتضمنة إدخال استرجاع السيولة في السوق النقدية، يتعلق الأمر بعمليات استرجاع للسيولة على بياض تتم عن طريق مناقصات فورية والتي يمكن أن تكون في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، يتم مكافأتها بمعدل فائدة يحدد بالنسبة لكل عملية مناقصة، يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بمعدلات تعكس تطور الوضع في السوق النقدية؛²

ب. التعليم رقم: 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005 المتعلقة بتسهيل الودائع المغلة للفائدة، ويتعلق الأمر بتسهيله دائمة، يتم القيام بها على بياض ويخصصها بنك الجزائر لصالح المصارف بشكل حصري حيث يمكن لهذه الأخيرة أن تلجا إلى هذه التسهيله عن طريق تشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة، يتم مكافأة هذه التسهيله بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقا، ويمكنه تغييره حسب تقلبات السوق وتطور هيكل المعدلات؛

¹ بنك الجزائر، النظام رقم 08/91 .

² بنك الجزائر ، التعليم رقم: 02/2002 المؤرخة في 11 افريل 2002.

ج. أداة جديدة تتمثل في استرجاعات للسيولة لمدة 6 أشهر ابتداء من جانفي 2013.¹

ويوضح الجدول الآتي معدلات ونسب عمليات استرجاع السيولة خلال الفترة: 2016-2002

الجدول رقم(12): معدلات ونسب عمليات استرجاع السيولة خلال الفترة 2016-2002.

البيان	معدل الفائدة على استرجاع السيولة لـ: 7 أيام	معدل الفائدة على استرجاع السيولة لـ: 3 أشهر	معدل الفائدة على استرجاع السيولة لـ: 6 أشهر	نسبة مساهمة الأداة في استرجاع السيولة
2002	2,75			
2003	1,75			
2004	0,75			
2005	1,25	1,90		67,04
2006	1,25	2,00		40,33
2007	1,75	2,50		59,29
2008	1,25	2,00		38,65
2009	0,75	1,25		44,95
2010	0,75	1,25		40,73
2011	0,75	1,25		35,78
2012	0,75	1,25		35,49
2013	0,75	1,25	1,50	50,13
2014	0,75	1,25	1,50	49,43
2015	0,75	1,25	1,50	36,01
2016	0,75	1,25	1,50	14,27

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية والتقارير السنوية حول التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر 2016-2005.

¹ بنك الجزائر، التعلية رقم: 2013/01 المؤرخة في: 12 جانفي 2013.

من خلال الجدول رقم (12): سجل المعدل السنوي لاسترجاع السيولة لثلاثة أشهر في أول استعمال لها نسبة 1,90 % مقابل 1,25 % لاسترجاع السيولة لسبعة أيام، وكانت نسبة امتصاص السيولة إجمالاً بهذه الأداة 67,04 % لكنها انخفضت إلى 40,33 % في السنة الموالية، لترتفع مجدداً إلى 59,29 % خلال سنة 2007 بهدف احتواء فائض السيولة الهيكلي والحد من الآثار التضخمية، ثم شهدت معدلات متقاربة خلال السنوات: 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، لترتفع مجدداً خلال سنتي: 2013 و 2014 بسبب اعتماد التعلية الجديدة المتعلقة باسترجاع السيولة خلال سنة 2013. بينما سجلت تراجعاً خلال سنة 2015 بسبب تقلص المتوسط السنوي لفائض للسيولة، إذ تقلصت السيولة المصرفية بنسبة 32,9 % بالمقارنة عما كانت عليه خلال سنة 2014 واتجاه بنك الجزائر إلى التخفيض التدريجي لعبات امتصاص السيولة، حيث بدأ الأثر التضخمي له بالزوال شيئاً فشيئاً مع انخفاضه في السوق النقدية. أما خلال سنة 2016 فقد سجلت عمليات استرجاع السيولة نسبة أدنى بسبب التراجع الكبير لفائض السيولة، حيث تم وقف عمليات استرجاع السيولة وألغيت تسعيرة عمليات تسهيلة الإيداع، وبدأ الاتجاه خلال شهر أوت من هذه السنة نحو استعمال أدوات لإعادة ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.

2.2.2 تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة: تم الشروع في تطبيقها سنة 2005، من خلال التعلية رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005 وهي تشبه أداة استرجاع السيولة مع فارق أساسي، هو أن تسهيلة الوديعة تأتي بمبادرة من البنك، هذا الأخير يتصل ببنك الجزائر ويحدد ما هو المبلغ الذي يودعه لدى بنك الجزائر. وهي تسمح للمصارف بانجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، وقد تم استعمالها بشكل أكبر خلال سنة 2006، ويرجع السبب خصوصاً إلى فائض السيولة لدى بعض المصارف خصوصاً خلال العشرة أيام الأخيرة من الشهر.

والجدول الآتي يبين نسبة مساهمة الأداة في استرجاع السيولة ومعدلات الفائدة المطبقة عليها.

الجدول رقم (13): نسبة مساهمة الأداة في استرجاع السيولة ومعدلات الفائدة المطبقة عليها

البيان السنوات	فوائد تسهيلات الإيداع	نسبة مساهمة الأداة في استرجاع السيولة
2005	0,30	7,41
2006	0,30	40,94
2007	0,75	24,14
2008	0,75	49,21
2009	0,30	41,76
2010	0,30	39,90
2011	0,30	44,20
2012	0,30	33,30
2013	0,30	26,2
2014	0,30	17,16
2015	0,30	8,33
2016	0,30	4,75

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية للثلاثي الرابع من السنوات 2006 إلى 2016.

سجلت هذه الأداة سنة 2005 امتصاصا للسيولة بنسبة 7,41%، وكان استعمالها محدود مقارنة باسترجاع السيولة خلال نفس السنة، لكنها عرفت تطورا ملحوظا خلال السنوات: 2006، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012 وهذا نظرا لاعتماد بنك الجزائر على هذه الآلية بنسبة أكبر من الاعتماد على آلية استرجاع السيولة، ووصلت أعلى نسبة لها خلال سنة 2011 بسبب اعتماد سياسة استهداف التضخم التي تتطلب سحب أكبر مبالغ من السيولة الفائضة، إلا أن سنتي 2013 و2014، لم تشهدا اعتمادا كبيرا من طرف بنك الجزائر على هذه الآلية، حيث بلغت نسبتها في سحب السيولة خلال السنتين المذكورتين 17,12%، و17,16% على التوالي بسبب اعتماد آلية استرجاع السيولة بصورة

أكبر، ومن خلال تطبيق هذه الآلية استطاع بنك الجزائر أن يسحب من النظام البنكي مبالغ معتبرة من السيولة مما سمح بالتحكم في معدلات التضخم. أما خلال سنة 2015 فقد انخفضت نسبتها في امتصاص السيولة إلى 8,33 % بسبب انخفاض المتوسط السنوي لفائض السيولة، لتبلغ أدنى مستوى لها خلال سنة 2016، نظرا للتراجع الكبير لفائض السيولة حيث تم إلغاء العمل بها.

3. السوق النقدية في الجزائر

تُعرف السوق النقدية وفق المفهوم الضيق على أنها المكان الذي يتم فيه تبادل نقود البنك المركزي عن طريق تحريك الحساب الجاري لدى مؤسسة الإصدار. وكما تعرف وفق المفهوم الواسع بأنها سوق الأموال القصيرة الأجل أو الإقراض والاقتراض للأموال القصيرة الأجل والمجسدة مادياً وليست مجسدة عن طريق سندات ديون.¹

حيث تعرض الأموال وتطلب فيما بين الهيئات المالية التي حققت فوائض والهيئات التي تعاني من العجز. ويعتبر وجود هذه الأسواق ودرجة نموها وتطورها انعكاس لدرجة نمو وتطور النظام المصرفي عموماً والسياسة الائتمانية بشكل خاص.

وتتميز السوق النقدية بقدرتها في تجميع المدخرات السائلة وفي منح الائتمان القصيرة الأجل وينحصر استحقاق الأوراق المالية المتعامل بها في هذا السوق بين يوم واحد إلى سنة. وتخضع هذه السوق إلى سيطرة البنك المركزي بالإضافة إلى تعامل البنوك التجارية في هذه السوق والمؤسسات الاقتصادية والحكومية.

1.3 نشأة السوق النقدية في الجزائر: كانت السوق النقدية في الجزائر محدودة التبادلات بين البنوك، وكان تمويل الاقتصاد يتم بصفة مباشرة دون العودة إلى هذه السوق، مع غياب سياسة نقدية محكمة تنظم القروض الموجهة إلى قطاعات الاقتصاد الوطني، وكان البنك المركزي يستجيب لكل احتياجات الخزينة العامة، فقد كان عبارة عن هيكل موجود لإصدار النقود من أجل الخزينة، كما أن

¹ Karim Djoudi, **Refinancement des Banques**, Media Bank, Le Journal Interne De La Banque D'Algérie, N°:34, publication Bimestrielle, février/ Mars 1998. p:16.

الادخار المتراكم الذي تحصلت عليه صناديق الادخار أو مؤسسات التأمين كان خاضعا للخزينة العامة. إن هذا الشكل من التمويل الذي كانت تقوم به الخزينة بنسبة كبيرة، لم يعتمد على سياسة نقدية مرتكزة على أي سوق نقدية. ولكن بعد صدور القانون الصادر في 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض الذي منح الدور الأساسي للبنك المركزي لممارسة السياسة النقدية. كما تعزز ذلك أكثر بعد صدور القانون 90-10 المتعلق بقانون النقد والقرض الذي وضع الأسس لإنشاء سوق نقدية وطنية لتمويل الاقتصاد الوطني.

2.3 تنظيم السوق النقدية في الجزائر: يستند الإطار القانوني للسوق النقدية إلى التعليمات

والأوامر الآتية:

• التعليمات الداخلية لبنك الجزائر رقم 002 المؤرخة في 25 ماي 1989 المتعلقة بتنظيم السوق النقدية؛

• التعليمات رقم 91-08 المؤرخة في 14 أوت 1991 من طرف مجلس النقد والقرض الذي أنشأ رسميا السوق النقدية؛

• الأمر رقم 33-91 المؤرخ في 07-11-1991 الذي يوضح شروط وأصناف المبادلات؛

• الأمر رقم 28-95 المؤرخ في 22-04-1995 الذي حدد بشكل نهائي تنظيم السوق النقدية وتدخلات البنك المركزي؛

وكانت الانطلاقة الفعلية للسوق النقدية في الجزائر سنة 1990 عن طريق سبعة متدخلين يمثلون

05 بنوك عمومية، وصندوق للادخار وبنك للاستثمار، وحاليا ارتفع عدد المتدخلين في هذه السوق إلى

حوالي 29 متدخل وطني وأجنبي موزعة كما يلي:¹

• ستة (06) مصارف عمومية من بينها صندوق التوفير؛

• أربعة عشر (14) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية، ومصرفا وحدا برؤوس أموال

مختلطة؛

¹ Banque D'Algérie, Rapport 2015, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Novembre 2016 , p : 90.

- ثلاثة (03) مؤسسات مالية ، من بينها مؤسستين (02) ماليتين عموميتين؛
 - خمسة (05) شركات تأجير من ثلاثة (03) عمومية؛
 - تعاقدية واحدة (01) للتعاون الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية، والتي إتخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية ؛
 - 11 متعامل غير مصرفي.
- ويتم إجراء التبادلات والعمليات في السوق النقدية بين المتدخلين بواسطة بنك الجزائر مقابل عملات محددة كما يلي: 16/1% سنويا لكل العمليات التي لا تتجاوز 30 يوما، و 32/1% لكل العمليات التي تتجاوز 30 يوما، وتنقسم السوق النقدية في الجزائر إلى:
- 1.2.3. سوق ما بين البنوك:** تنظم العمليات في هذه السوق من طرف بنك الجزائر، والذي يتدخل كوسيط بحيث يعلن نتائج المفاوضات المتوصل إليها من خلال العمليات التي تتم بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية المقرضة والمقترضة، والصفقات تتم على مدى من 24 ساعة حتى 02 سنة، وتتمثل الصفقات في الشراء والبيع النهائي وكذلك تداول السيولة دون أي ضمانات مطروحة بالإضافة إلى نظام الأمانات وهو طرح لسندات على شكل ضمانات مقابل تبادل السيولة. أما تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية قد تكون إما بعمليات تسليف للبنوك المحتاجة للسيولة أو عمليات استرجاع للسيولة وهذه العمليات هي:
- علاوات أو إتاوات لمدة 24 ساعة حتى 07 أيام (الأمانات)، ولكن البنوك والمؤسسات المالية غالبا ما تفضل نظام الأمانات لمدة 24 ساعة، وذلك لاهتمامها بتوازن خزائنها يوميا؛
 - عمليات مناقصة أو مزايمة على القروض عن طريق مناقصة مفتوحة للبنوك أو المؤسسات المالية العاملة في السوق النقدية، هذه القروض قد تكون حتى 3 أشهر؛
 - عمليات السوق المفتوحة على السندات العامة؛
 - استرجاع السيولة عن طريق مناقصة مفتوحة.

ويشمل تدخل بنك الجزائر أيضا كونه وسيطا أو سمسار لإتمام العمليات التي تتم بين البنوك.

2.2.3 سوق قيم الخزينة: يتم تبادل سندات الخزينة في الحساب الجاري عن طريق المناقصة،

وتوجد عدة أنواع من السندات التي يتم التعامل فيها في السوق النقدية:

- سندات قصيرة الأجل لمدة 13 أسبوع و 26 أسبوع و 52 أسبوع؛

- سندات طويلة الأجل مدتها 02 سنة حتى 05 سنوات.

4. تطور الوضعية النقدية للجزائر خلال الفترة: 2000 - 2016

تميز التطور المالي الكلي خلال السنوات 2000 إلى 2016 بوضعية متينة للجزائر، وقد سمح تراكم احتياطات الصرف الرسمية لبنك الجزائر منذ سنة 2001، وتحسن وضعية ميزان المدفوعات، وكذا التخفيض القوي في المديونية الخارجية بضمان ملاءة مالية خارجية مدعمة ساهمت في تحسين تخصيص الموارد. ويبين تحليل الوضع النقدي تزايد مجموع الموجودات الخارجية الصافية، وبشكل أخص في سنة 2006، والتي تميزت بمستوى من الموجودات الخارجية الصافية تجاوز الكتلة النقدية M_2 ، وهو ما يبين أن الموجودات من العملة الصعبة هي مصدر إنشاء النقود في الجزائر.

والجدول المالي يبين الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

الجدول رقم (14): الوضعية النقدية للجزائر خلال الفترة 2000-2016.

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيانات
10246.9	7415.5	5515.0	4179.7	3119.2	2342.6	1755.7	310.8	775.91	صافي الموجودات الخارجية
10227.5	7382.9	5526.3	4151.5	3109.1	2325.9	1742.7	313.6	774.31	البنك المركزي
19.4	32.6	-11.3	28.2	10.1	16.7	13.0	-2.8	1.6	المصارف التجارية
-3291.0	-1420.9	-581.4	-22.1	618.9	1011.8	1145.8	162.7	1246.7 1	صافي الموجودات الداخلية
-1011.8	12.1	601.3	846.6	1514.4	1803.6	1845.4	1648.1	1671.3	القروض الداخلية
-3627.3	-2193.1	-1304.1	-933.2	-20.6	423.4	578.6	569.7	677.6	صافي القروض إلى الدولة
-4365.7	-3294.9	-2510.7	-1986.5	-915.8	-464.1	-304.8	-276.3	-156.4	البنك المركزي
278.6	723.1	870.8	777.3	736.9	757.4	774.0	739.6	737.7	المصارف التجارية
459.8	378.7	335.8	276.0	158.3	130.1	109.4	106.4	96.2	ودائع بالحسابات الجارية البريدية والخزينة
2615.5	2205.2	1905.4	1779.8	1535.0	1380.2	1266.8	1078.4	993.7	القروض للاقتصاد
-16.3	-28.9	-33.5	-54.6	-49.0	-59.7	-36.2	-12.7	-22.3	أموال الإقراض الخاصة بالدولة
-11.4	-14.7	-19.4	-20.6	-49.6	-41.9	-36.6	-24.5	-27.6	التزامات خارجية متوسطة وطويلة
-2251.5	-1389.4	-1129.8	-793.5	-796.9	-690.2	-626.8	-448.2	-374.7	صافي البنود الأخرى
6955.9	5994.6	4933.7	4157.6	3738.0	3354.4	2901.5	473.5	2022.5 2	النقود وشبه النقود M ₂
4 964 .9	4 233.6	3167.6	2421.4	2160.5	1630.4	1416.3	1238.5	1048.2	النقود
1540.0	1 284.5	1081.4	921.0	874.3	781.4	664.7	577.2	484.5	التداول النقدي خارج البنوك
2965.1	2 570.4	1750.4	1224.4	1127.9	718.9	642.2	554.9	467.5	الودائع تحت الطلب في المصارف
459.8	378.7	335.8	276.0	158.3	130.1	109.4	106.4	96.2	ودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية
1991.0	1 761.0	1766.1	1736.2	1577.5	1724.0	1485.2	1 235.0	974.3	شبه النقود
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)									
16.0	24.2	18.7	11.2	11.4	15.6	17.3	22.3	13.0	
17.3	33.2	30.8	12.1	32.5	15.1	14.4	18.2	15.8	النقود
13.1	6.7	1.7	10.1	-8.5	16.1	20.3	26.8	10.2	شبه النقود
131.6	106.7	-2530.8	-103.6	-38.8	-11.7	-1.5	-6.7	-23.0	صافي الموجودات الداخلية
-8462. 0	-98.0	-29.0	-44.1	-16.0	-2.3	12.0	-1.4	-16.4	القروض الداخلية
65 .4	68 .2	-39.7	-4430.1	-104.9	-26.8	1.6	-15.9	-20.1	صافي القروض الداخلية
18.6	15.7	7.1	15.9	11.2	9.0	17.5	8.5	-13.6	القروض إلى الاقتصاد
للتذكير:									
63.3	64.4	58.8	55.4	61.0	63.7	63.9	58.1	49.0	معدل السيولة (M2) / إجمالي الناتج المحلي
45.2	45.5	37.7	32.3	35.3	31.0	31.2	29.1	25.4	النقود/الناتج المحلي الخام
14.0	13.8	12.9	12.3	14.3	14.8	14.6	13.5	11.7	التداول خارج البنوك/إجمالي الناتج المحلي
23.8	23.7	22.7	23.7	25.1	26.2	27.9	25.3	24.1	القروض الداخلية/إجمالي الناتج المحلي
71.4	70.6	64.2	58.2	57.8	48.6	48.8	50.1	51.8	النقود/M2
22.1	21.4	21.9	22.2	23.4	23.3	22.9	23.3	24.0	التداول خارج البنوك /M2
3.6	3.5	3.7	3.6	3.2	2.9	3.4	3.2	3.7	المضاعف النقدي

الفصل الرابع

فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صافي الموجودات الخارجية	10 885.7	11 996.5	13 922.4	1490.0	15 225.2	15 734.5	15 375.4	12 596.1
البنك المركزي	10 865.9	12 005.6	13 880.6	14 932.7	15 267.2	15 824.5	15 522.5	12 694.2
المصارف التجارية	19.8	-9.1	41.8	7.3	-42.0	-90.0	-147.1	-98.1
صافي الموجودات الداخلية	-3 715.8	-3 715.8	-3 993.2	-3 924.0	-3 283.6	-2 047.7	-1 670.5	1 220.2
القروض الداخلية	-402.4	-124.8	319.9	953.6	1 920.9	4 512.3	7 844.7	10 592.1
صافي القروض إلى الدولة	-3 488.9	-3 392.9	-3 406.6	-3 334.0	-3 235.4	-1 992.3	567.5	2 682.2
البنك المركزي	-4 402.0	4 919.3	-5 458.4	-5 712.2	-5 647.6	4 487.9	-2 156.4	-870.1
المصارف التجارية	340.2	790.9	1 017.8	1 029.2	-930.0	1 012.3	1 479.3	2 387.9
ودائع بالحسابات الجارية البريدية والخرينة	572.9	735.5	1 034.0	1 349.0	1 481.3	1 483.3	1 244.6	1 164.4
القروض للاقتصاد	3 086.5	3 268.1	3 726.5	4 287.6	-5 156.3	6 504.6	7 277.2	7 909.9
أموال الإقراض الخاصة بالدولة	-14.8	-14.5	-17.3	-24.4	-25.2	-27.1	-25.1	-20.6
التزامات خارجية متوسطة وطويلة	-8.2	-6.2	-5.2	-3.8	-3.6	-3.6	-3.7	-3.5
صافي البنود الأخرى	-3 287.2	-3 570.3	-4 290.6	-4 850.2	5 175.7	-6 529.3	-9 486.8	-9 347.8
النقد وشبه النقد M ₂	7 173.1	8 280.7	9 929.2	11 051.1	11 941.5	13 686.7	13 704.5	13 816.3
النقد	4 944.2	5 756.4	7 141.7	7 681.5	8 249.8	9 603.0	9 261.2	9 407.0
التداول النقدي خارج البنوك	1 540.0	1 829.4	2 571.5	2 952.3	3 204.0	3 658.9	4 108.1	4 497.2
الودائع تحت الطلب في المصارف	2 541.9	2 922.3	3 536.2	3 380.2	3 564.5	4 460.8	3 908.5	3 745.4
ودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية	572.9	735.5	1 034.0	1 349.0	1 481.3	1 483.3	1 244.6	1 164.4
شبه النقد	2 228.9	2 524.3	2 787.5	3 333.6	3 691.7	4 083.7	4 443.3	4 409.3
النقد وشبه النقد	3.1	15.4	19.9	10.9	8.4	14.6	0.1	0.8
النقد	-0.4	16.4	24.1	7.6	7.4	16.4	-3.6	1.6
شبه النقد	11.9	13.3	10.4	19.6	10.7	10.6	8.8	-0.8
صافي الموجودات الداخلية	12.8	0.1	-7.5	1.7	16.3	37.6	18.4	173.0
القروض الداخلية	-60.2	-69.0	356.2	198.1	101.4	134.9	73.9	35.9
صافي القروض الداخلية	-3.8	-2.8	-4.0	2.1	3.0	38.4	128.5	372.6
القروض إلى الاقتصاد	18.0	5.9	14.0	15.1	20.3	26.1	11.9	8.7
معدل السيولة (M2/ إجمالي الناتج المحلي)	72.0	69.1	68.1	68.0	71.7	79.4	82.6	79.4
النقد/الناتج المحلي الخام	49.6	48.0	49.0	47.4	49.5	55.7	55.8	54.0
التداول خارج البنوك/إجمالي الناتج م	17.5	18.4	17.6	18.2	19.2	21.2	24.8	25.8
القروض الداخلية/إجمالي الناتج م	31.0	27.3	25.5	26.5	31.0	37.7	43.9	45.4
النقد/M2	68.9	69.5	71.9	69.7	69.1	70.2	67.6	68.1
التداول خارج البنوك/M2	25.5	25.3	25.9	26.8	26.8	26.7	30.0	32.5
المضاعف النقدي	3.2	3.2	3.2	3.0	2.9	2.9	2.6	2.6

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2004 إلى 2016 حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

من خلال جدول الوضعية النقدية يتبين أن الكتلة النقدية تزايدت بـ 18.67 % في 2006، مع وتيرة أعلى في السداسي الثاني، وانتقل معدل النمو النقدي من 4.4 % في السداسي الثاني من 2005 إلى 5.97 % في السداسي الأول من سنة 2006. إن هذا الاتجاه نحو الارتفاع في وتيرة النمو النقدي يترافق

مع استقرار نسبة التداول الائتماني M2 في حدود 22 %، وعلى العكس من ذلك فإن نسبة الودائع تحت الطلب M2 ارتفعت إلى 42.28 % في نهاية ديسمبر 2006 مقابل 36.09 % في نهاية ديسمبر 2005. وبالموازاة مع ذلك تراجعت نسبة الودائع لأجل M2، في الوقت الذي سجل فيه مجموع أشباه النقود (الودائع لأجل بالدينار والودائع بالعملة الصعبة) ارتفاعات فصلية في السداسي الثاني من سنتي 2005 و2006، حيث يرجع الاتجاه التنازلي لنسبة الودائع لأجل M2 إلى تطور هيكل ودائع مؤسسات المحروقات، حيث أن حصة متزايدة من الادخار المالي تأخذ شكل ودائع تحت الطلب.

كما تبين الوضعية النقدية المجمعة أن الخزينة العمومية أصبحت تشكل دائماً صافياً للنظام المصرفي اعتباراً من نهاية 2004، بالنظر إلى أهمية صندوق ضبط الإيرادات، وذلك بالرغم من لجوئها في سنة 2006 إلى التسبيقات الاستثنائية لبنك الجزائر، بمبلغ 627.8 مليار دينار تم استعمالها للتسديد المسبق للدين المتأتي من إعادة الجدولة، ونتيجة لذلك تم تحويل جزء من الدين الخارجي المتأتي من إعادة الجدولة إلى دين داخلي على الخزينة لصالح بنك الجزائر، ودون اللجوء إلى الاقتطاع من صندوق الضبط، وهو ما يرفع من مبلغ الدين العمومي الداخلي الذي زادت تغذيته من جهة أخرى بواسطة عمليات إعادة شراء الديون المصرفية غير الناجعة.

كما تزايدت القروض للاقتصاد بـ 12.16 % في 2006 مقابل 15.94 % في 2005. ويبين تحليل هيكل القروض حسب القطاع القانوني أن جزءاً أكبر من تدفقات القروض تم تخصيصه للقطاع الخاص. إضافة إلى ذلك يبقى تركيز القروض لدى بعض كبار المدينين الخواص، والذي برز كظاهرة هيكلية على مستوى محفظات بعض المصارف العمومية، والذي يشكل انشغالا من زاوية تسيير مخاطر القرض من طرف المصارف.

وبعد الاتجاه التنازلي لوتيرة النمو النقدي M₂ بين 2002 بـ 22.30 % و2005 بـ 11.2 %، فقد شهدت 2006 معاودة صعود النمو النقدي بشكل جوهري، حيث أن الأثر التضخمي لهذا الصعود قد تم

احتواؤه بواسطة إدارة منسقة للوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية كسياسة استرجاع السيولة، الاحتياطات الإجبارية والتسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة.¹

وتبين الوضعية النقدية المجمعة في نهاية 2008 أن مجموع الموجودات الخارجية الصافية قد سجلت نموا قويا بنسبة 38,2 % وهي تمثل أكبر نسبة مسجلة، علما أن السنوات الخمسة الأخيرة سجلت نسب متشابهة في هذا المجال، حيث تراوح معدل النمو ما بين 31,95 % و 34,46 % . و يشكل هذا المستوى المرتفع للموجودات الخارجية تحديا للسياسة النقدية خاصة في ظرف يتميز بارتفاع في التضخم المستورد واستمرار الارتفاع في فائض السيولة المصرفية.

وشكلت نسبة الموجودات الخارجية الصافية M2 رقماً قياسياً حيث بلغت 1,473 نهاية 2008 مقابل 1,237 نهاية 2007، بعد انتقاله من 1,027 في نهاية 2005 إلى 1,142 في نهاية 2006 . كما أنه من خلال جدول الوضعية النقدية فإن الكتلة النقدية قد زادت بنسبة 16,04 % في 2008 وهي تقل عن معدل النمو في سنتي 2007 و 2006 حيث بلغت 24,17 % و 18,6 % على التوالي.

أما سنة 2012 فتميزت بتباطؤ وتيرة التوسع النقدي حيث ارتفع المجمع النقدي M2 بنسبة 10,92 % فقط مقابل 19,91 % خلال سنة 2011 وهي أقل نسبة خلال السنوات السبعة الأخيرة، باستثناء سنة 2009 التي سجلت أدنى وتيرة تاريخيا (3,12 %)، كما تراجعت وتيرة نمو العملة النقدية بـ: 8 نقاط مئوية، أي نمو بنسبة 14,81 % في 2012 مقابل 22,53 % في 2011، وارتفعت الموجودات الخارجية الصافية بـ: 7,3 % وهي تعتبر العامل الأساسي في الوضعية النقدية الإجمالية وقد فاقت الكتلة النقدية M2 بـ: 1,36 مرة في نهاية ديسمبر 2012، وهذا يغذي جزء من فائض السيولة في السوق النقدية الذي أصبح هيكليا ولا يزال يمثل تحديا بالنسبة للسياسة النقدية. هذا إضافة إلى ذلك فإنه وباستثناء سنة 2009 فإن تنقيد الموجودات الخارجية لعب دورا هاما في سيرورة الإنشاء النقدي منذ سنة 2000، مع بلوغها الذروة في سنة 2008. بينما يساهم التزايد المعتبر للموارد في صندوق ضبط الإيرادات في التعقيم.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006، مرجع سابق، 159.

وتسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول، الذي بدأ في 2015 والذي استمر خلال سنة 2016 في حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

وعكس التقلب المعتبر للاحتياطي النقدي الناجم عن هذه العجوزات النمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية M2 في 2016 حيث بلغ معدل نموها 0,79 %، كما كان عليه الحال في 2015 لكن وعلى خلاف سنة 2015 ، أين كان النمو الضعيف لـ: M2 راجع جزئيا إلى الانخفاض الحاد في ودائع قطاع المحروقات، ففي سنة 2016 يكمن مصدره إلى الانخفاض في ودائع القطاعات خارج المحروقات حيث بلغت نسبة انخفاضها 3,2 % ، بينما ارتفعت ودائع قطاع المحروقات بنسبة 2,6 %.

أما المجمع النقدي M1 الذي تقلص بنسبة 3,6 % فقد سجل ارتفاعا قدره 1,6 %، تحت أثر ارتفاع التداول النقدي بنسبة 9,5 %، والودائع لدى مركز الصكوك البريدية بنسبة 7,4 %، وذلك بالرغم من انخفاض الودائع تحت الطلب بالنسبة للمصارف بنسبة - 4,2 %، وذلك نتيجة انخفاض الودائع تحت الطلب للمؤسسات العمومية إذ انخفضت بنسبة 8,4 %، كما انخفضت تحت الطلب لدى الخزينة العمومية بنسبة - 24,6 %، مع الإشارة إلى أن النقود الورقية ارتفعت نسبة مساهمتها في M2 من 26,7 % خلال سنة 2014 إلى 30 % في سنة 2015 ثم إلى 32,6 % في نهاية 2016 .

المطلب الثاني: دور بنك الجزائر في استقرار سعر واحتياطيات الصرف وإدارة المديونية الخارجية

يعتبر تحقيق استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي من أهم الأهداف التي يسعى بنك الجزائر لتحقيقها، حيث أنه وفي هذا الإطار قام هذا الأخير بإنشاء السوق البينية للصرف وإصدار تشريعات لضبطها وتنظيمها وكذلك تسييره لاحتياطيات الصرف، إضافة إلى ما يتخذه من إجراءات نقدية بهدف الحفاظ على سعر صرف مستقر من أجل الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني.

1. دور بنك الجزائر في إدارة واستقرار أسعار واحتياطيات الصرف

تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على إقامة سوق صرف بين البنوك في أواخر 1995، وهو ما شكل أحد الأهداف الهامة لبرنامج التعديل الهيكلي (1995 - 1998). وقد أنشئت السوق البينية للصرف في جانفي 1996، وتسمح هذه السوق للبنوك والمؤسسات المالية بشراء العملات الصعبة التي

تحتاجها لتغطية التزاماتها، وكذا التزامات زبائنها تجاه بقية العالم، وفي نفس الوقت، تسمح لها ببيع فائض خزينتها من العملات الصعبة.¹

ومنذ سنة 1995 كانت سياسة الصرف في الجزائر تهدف إلى المحافظة على سعر صرف حقيقي مستقر. إذ أنه ما بين 1995-1998، تثنى سعر الصرف الفعلي الحقيقي بأكثر من 20 % واتبعت بتدهور بـ 13% ما بين 1998 و2001. و بعد 16 شهرا من التثنى الحقيقي منذ 2002 وبسبب تثنى اليورو مقابل الدولار الأمريكي، تدخلت السلطات في سوق الصرف الأجنبي في النصف الثاني في سنة 2003 لإعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى مستواه الذي كان سائدا في نهاية 2002، بدل مستواه الذي كان سائدا في نهاية سنة 1995. وبين جوان وديسمبر 2003 تثنى الدينار مقابل الدولار 11.5 نقطة. و بتدخله فإن البنك المركزي يؤثر بقوة على سعر الصرف الاسمي كي يحقق هدف سعر الصرف الحقيقي. كما انه من الناحية العملية فإن البنك المركزي يحتفظ بمقابل كل المعاملات في سوق الصرف الأجنبي نظرا لتكليفه بإدارة احتياطات الصرف من العملة الأجنبية.

وتتكون سوق الصرف ما بين البنوك من:

• سوق الصرف ما بين البنوك العاجل؛

• سوق الصرف ما بين البنوك الآجل.

وابتداء من إنشاء سوق الصرف في جانفي 1996، وبهدف تثبيت سعر الصرف، يقوم بنك الجزائر مع المتدخلين من البنوك التجارية، بتنظيم جلسات لتثبيت سعر صرف الدينار الجزائري، وهي تهدف إلى تثبيت سعر الصرف اليومي. إذ تتم جلسات التثبيت لدى بنك الجزائر على الساعة الحادية عشر صباحا تحت رقابة هذا الأخير، إضافة إلى ممثلي البنوك التجارية المقيمة. ويقوم بنك الجزائر بالإعلان عند كل عملية فتح جلسات التثبيت عن سعر صرف أقصى ومبلغ العملات الصعبة المقيمة بالدولار الأمريكي، كما يتم التذكير بالتسعيرة السابقة أمام المتدخلين، زيادة على توزيع قوائم أوامر الشراء على المتدخلين الذين يحددون اسم البنك الذي يعرض الأمر ومبلغه وسعر الصرف المطلوب.

¹ Banque D'Algérie, Media BANK, Le Journal Interne de le Banque D'Algérie, Numéro Spécial, Décembre 2005.p 18.

ويقوم بنك الجزائر بالإعلان عن مبلغ العرض والسعر المحدد للبنوك، حيث يكون سعر الافتتاح يساوي سعر الجلسة السابقة أما مبلغ العرض فيحدد حسب الهدف المحدد لسعر الصرف. وفي حالة كون العرض يساوي الطلب، يعلن سعر الصرف عند اختتام الجلسة.

1.1. استقرار سعر الصرف: بعد مرور أقل من سنتين من الاستقلال تم إنشاء الدينار الجزائري وكان ذلك في أبريل 1964، وقد عوض الفرنك الفرنسي الجديد، الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وهذا على أساس 1 دينار جزائري مقابل 1 فرنك فرنسي، أي 180 ملغ من الذهب الخالص، وبعد تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي في 8 أوت 1969 تعززت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك. وقد شهد سعر الصرف في الجزائر تطورات متعددة مر خلالها بمراحل مختلفة تبعا للتحويلات التي شهدتها الاقتصاد الوطني، بدءاً من مرحلة تطبيق نظام الصرف الثابت خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، مروراً بالانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق وتطبيق نظام الصرف الحر. ويمكن إيجاز المراحل التي مر بها سعر الصرف للدينار الجزائري في ما يلي:

1.1.1 مرحلة تثبيت الدينار الجزائري: بدأت منذ بداية إنشاء الدينار الجزائري، حيث كان الدينار مراقباً من خلال القوانين التي تعمل على تنظيمه، خاصة فيما يتعلق بحيازة العملة الصعبة وإجراء التحويلات الدولية، حيث لم يكن الدينار قابلاً للتحويل، ولم يكن هناك سوقاً داخلياً للصرف يتحدد عن طريقه سعر صرف الدينار، ومع إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي وإلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971، فإن قيمة الدينار الجزائري أصبحت ابتداء من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، وبالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضع الاقتصادية والمالية الداخلية. ونظراً للعوائد البترولية المعتبرة والإمكانات المريحة، في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهذا ما جعل بؤادر السوق السوداء للصرف تظهر شيئاً فشيئاً، بفعل انحراف أسعار الصرف شيئاً فشيئاً عن السعر الرسمي، كما أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية إلى

ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة، وأصبح المقيمون يفضلون استيراد السلع الأجنبية بدل شراء السلع المحلية، وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي كانت منتهجة.

2.1.1 مرحلة الانزلاق التدريجي: قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب وطبق على فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج للدولار في نهاية 1987 إلى 17,7 دج للدولار نهاية مارس 1991.¹

3.1.1 مرحلة التخفيض الصريح: طبقت هذه الطريقة هذه بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22 % بالنسبة للدولار وهذا يصل إلى 22.5 دج للدولار، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس 1994. ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق الدولي أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10 % وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 وبتخفيض نسبة 40,17 % وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر الدينار 36 دج للدولار. باستثناء سنة 1994 فان سعر الصرف عرف بعد ذلك استقرار من 1996 إلى غاية 2002 حين بلغ متوسط سعر الصرف بحوالي 5 لكن سعر الصرف انخفض في سنة 1994 من 77,34 دج للدولار إلى 72,06 دج للدولار أي بنسبة 6,82 % .

4.1.1 طريقة التسعير: وهي طريقة تعتمد على جلسات يومية تتعقد في مقر بنك الجزائر وتجمع ممثلي البنوك التجارية المقيمة برئاسة ممثل بنك الجزائر والتي كانت تتعقد أسبوعيا. وقد سمحت هذه الطريقة بتبيان القدرة على إشباع طلب المتعاملين على العملات الصعبة ووفرت للصيرافة فرصة لتعميق معارفهم وإدراك تأثير المعلومات السياسية والاقتصادية والمالية على سلوك سعر الصرف. كما مكنت من التحضير لإنشاء سوق الصرف، لكن الأهم من ذلك أنها مكنت من تحديد سعر صرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب. وما ميز طريقة التسعير التي استمر العمل بها إلى غاية 1995 هو نجاح بنك الجزائر في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات، وبما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف والسياسة النقدية. ويرجع ذلك طبعا إلى أحكام الصرف التي تملّي على

¹ إسماعيل بن قانة، عيسى بهدي، قياس أثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري للفترة بين: 1970 - 2012 مجلة الباحث، عدد 14 - 2014، ص: 101.

المصدرين بيع مداخل صادراتهم إلى بنك الجزائر، باستثناء المصدرين خارج المحروقات الذين بإمكانهم الاحتفاظ بـ: 50 % من مداخلهم. و بالنظر إلى هيكل الصادرات الجزائرية فإنه يستنتج وجود العديد من طالبي العملات الصعبة (البنوك) مقابل عارض وحيد وهو بنك الجزائر.

2.1 سياسة سعر الصرف: بالنسبة لسياسة سعر الصرف المتبعة من قبل بنك الجزائر، فيتمثل هدفها منذ نهاية سنوات 1990 في تثبيت سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار على المدى المتوسط عند مستواه التوازني الذي تحدده أساسيات الاقتصاد الوطني، لاسيما سعر البترول، فارق الإنتاجية وحصة النفقات العمومية من إجمالي الناتج الداخلي. يعد سعر الصرف الفعلي الحقيقي في واقع الأمر مؤشرا مختصرا للوضعية التنافسية للجزائر مقارنة مع خمسة عشر دولة من شركائها التجاريين الرئيسيين الذي يمثلون 88 % من المبادلات الإجمالية بمرجع لسنة الأساس 1995. وتندرج سياسة تسيير سعر الصرف من قبل بنك الجزائر في إطار السياسة المسماة التعويم الموجه لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية، وهي عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين. من جهة أخرى، ومن زاوية العرض، يبقى بنك الجزائر هو المتدخل الرئيسي في سوق الصرف ما بين البنوك على أساس أن جزء كبير من إيرادات صادرات المحروقات يغذي الاحتياطيات الرسمية التي يديرها بنك الجزائر، ومع الارتفاع التدريجي في موجودات المصارف والمؤسسات المالية من العملة الصعبة، يبقى بنك الجزائر المصدر الرئيسي للعملة الصعبة المعروضة في سوق الصرف بين المصارف أين تتحدد الأسعار المطبقة على القواعد المبرمة على أساس قواعد السوق. إن سياسة سعر الصرف التي يديرها بنك الجزائر بكيفية مرنة تخدم إذا الاقتصاد الوطني. من زاوية عملياتية يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف بين المصارف للسهر أن لا تؤثر حركة سعر الصرف الاسمي على التوازن طويل الأجل لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار.¹

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص ص: 88-89.

3.1 دور بنك الجزائر في تسيير احتياطات الصرف.

يتولى بنك الجزائر مسؤولية إدارة وتسيير احتياطات الصرف بهدف تعزيز الوضعية المالية الخارجية للجزائر، وينتهج تسييرا حذرا من خلال تبني مبدأ الأمن والسيولة والمردودية إذ أن¹: مبدأ الأمن يقتضي الحفاظ على قيمة رأس المال من خلال العمل على التقليل من خطر خسارة القيمة السوقية للأصول وهذا بتشكيل محفظة متنوعة الأصول وذات النوعية الرفيعة مع تطبيق الممارسات لتخفيف المخاطر، أما مبدأ الحفاظ على مستوى من السيولة فيكون عبر توظيف الاحتياطات في أصول بتاريخ استحقاق قريب أو التي يمكن إعادة بيعها بسرعة دون خطر فقدان القيمة، وذلك طبعا مع السعي للحصول على المردود الأمثل مع احترام الأهداف المتعلقة بالأمن والسيولة.

وفيما يتعلق بمجالات توظيف هذه الاحتياطات فتشمل: البنوك المركزية والهيئات المالية الدولية مثل: بنك التسويات الدولي، والبنوك التجارية ذات التصنيف الجيد فيما يخص الملاءة والقرض، وأيضا شراء السندات الحكومية.

• أما أماكن التوظيف: فان حوالي 98% من هذه التوظيفات موزعة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا؛

• وبالنسبة لعملات توظيف هذه الاحتياطات فقد كانت عام 2010 كما يلي: 47,96 % بالدولار الأمريكي، 41,38 % باليورو؛

• خلال الفترة: 2004-2007، كانت اغلب الاحتياطات في شكل سندات الخزينة (القيم التي تصدرها الدول) وقد اقترنت هذه الفترة مع معدلات الفائدة العالمية، وتدر هذه السندات عائدا سنويا متوسطا ثابتا بلغ سنة 2010 معدل 3 %؛

• بعد الانخفاض التدريجي لأسعار الفائدة التي شهدتها الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، قام بنك الجزائر بإرساء إطار مؤسسي لإدارة الاحتياطات يقوم

¹ بقّة الشريف، عبد الحميد مرغيت، إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر-الفرص والتحديات، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، جامعة أدرار، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 02، جوان 2014، ص: 210.

على تبني نهج في إدارتها وذلك من أجل الحفاظ على الرأس مال المستثمر ضد أي انخفاض في قيمة العملة ، كما فرضت مخاطر القروض على بنك الجزائر تقليص الإيداعات لدى البنوك الدولية إلى 1,75% من المبلغ الإجمالي للاحتياطيات بعدما كانت سابقا في حدود 20 %، وتندرج هذه السياسة ضمن مبدأ التنوع الذي انطلق عام 2004 بهدف تأمين الاحتياطيات ضد الصدمات الخارجية، وكذلك تدنية مخاطر الخسائر في القيمة السوقية للأصول عبر الحفاظ على محفظة مالية متنوعة تتميز بمستوى عالي من السيولة مع أصول قابلة لإعادة البيع في كل الأوقات وذلك في إطار تعظيم العائد المتوقع من توظيفها.

الجدول رقم: (15) تراكمات الاحتياطيات من النقد الأجنبي وتغطيتها للمستوردات من السلع والخدمات بالأشهر في الجزائر خلال الفترة: 2000 - 2016.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مبالغ الاحتياطيات بالدولار الأمريكي	11,9	18	23,1	32,9	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10	147,22	162,22	182,22	190,66	194,01	178,94	144,13	114,14
عدد أشهر الاستيراد التي يمكن تغطيتها بمبالغ الاحتياطيات	12	14,9	17	18,1	23,72	27,36	36,66	39,73	34,99	36,00	38,33	36,765	36,667	35,402	30,088	27,174	22,747

المصدر1: بنك الجزائر، التقارير السنوية 2008، 2015، 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،
المصدر2: بقة الشريف، عبد الحميد مرغيت، إدارة احتياطيات النقد الأجنبي في الجزائر- الفرص والتحديات، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي ، جامعة أدرار، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 02 ، جوان 2014، ص: 210.

نلاحظ من خلال الجدول رقم: (15) أن احتياطيات الصرف شهدت تراكما متزايدا منذ سنة 2000، فقد كان مبلغها بالدولار الأمريكي خلال السنة المذكورة 11,9 مليار دولار أمريكي، بحيث أنها

كانت تغطي 12 شهرا من الواردات خلال تلك السنة، ومع التحسن المستمر في مداخل المحروقات سجلت هذه الاحتياطات تراكما مستمرا خلال السنوات المتتالية وذلك على الرغم من انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2008 وبرغم المنحى التصاعدي للواردات خاصة خلال سنتي 2007 و2008 حيث ازدادت الواردات بنسبة 27,4 % و44,2 % على التوالي. واستمر تراكم احتياطات الصرف خاصة خلال سنة 2010 حيث بلغت 162,22 مليار دولار وذلك بعد تحسن أسعار النفط إذ بلغ متوسط سعر البرميل 80,15 دولار خلال هذه السنة مع الاستقرار النسبي في قيمة الواردات. ومع الارتفاع الهام لأسعار البترول خلال السنوات 2011، 2012 و2013 تم تسجيل مبالغ هامة لاحتياطات الصرف حيث سجلت مبلغا قياسيّا فاق 194 مليار دولار بتغطية للواردات بلغت 35,66 شهرا من الواردات من السلع والخدمات.

ونظرا للأزمة البترولية بداية من السداسي الثاني لسنة 2014، والتي شهت انخفاض سعر البرميل من 109,92 دولار للبرميل خلال السداسي الأول من سنة 2014 إلى 90,38 دولار للبرميل خلال السداسي الثاني من نفس السنة، ثم انخفاضه إلى 47,24 دولار للبرميل خلال السداسي الثاني من سنة 2015 ثم إلى 45 دولار للبرميل خلال سنة 2016، مما أدى إلى انخفاض المداخل من العملة الصعبة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض احتياطات الصرف خلال السنوات المذكورة، بحيث انخفضت إلى 114,14 مليار دولار نهاية 2016 دولار ممثلة تغطية لـ: 22,747 شهرا من واردات السلع والخدمات.

2. دور بنك الجزائر في تسيير المديونية الخارجية

إن لبنك الجزائر دورا أساسيا في تسيير المديونية الخارجية من خلال مشاركة عضو من اللجنة المصرفية المكلفة بالإشراف على هذه العملية، ولقد نص الأمر 03-11 على أن الحكومة ملزمة باستشارة بنك الجزائر فيما يتعلق بالمسائل النقدية والمالية الدولية وتحديد كفاءات عمليات الاقتراض من الخارج والترخيص للقروض المتعلقة بالدولة لحسابها.

كما يقوم بجمع كل المعلومات المفيدة لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية نحو الخارج وإبلاغها لوزارة المالية، كما يمكن لبنك الجزائر أن يستخدم الأرصدة من الذهب كضمان لأي تسبيق متعلق

بتسيير المديونية العمومية الخارجية، كما يمكنه أن يمنح تسبيقا للخزينة العمومية يوجه استثنائيا للتسيير النشط للمديونية العمومية الخارجية.

وقد أدى تدهور الوضع المالي في الجزائر بداية من 1986 إلى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية للحصول على التمويلات الضرورية لإعادة الاستقرار الاقتصادي. حيث حصلت الجزائر في هذا السياق على عدة قروض من صندوق النقد الولي والبنك العالمي وناي باريس وناي لندن وهو ما أدى إلى ارتفاع المديونية الخارجية لها خصوصا بعد اللجوء إلى إعادة الجدولة خاصة ما بين السنوات 1994 - 1998، حيث عانى الاقتصاد الوطني طوال هذه المدة من تراكم مستمر للمديونية الخارجية، إلا أنه بعد تحسن الوضع المالي مع بداية 2000 بفعل ارتفاع إيرادات المحروقات وهو ما أدى بالجزائر إلى الدخول في مفاوضات مع الدائنين بهدف التسديد المسبق للمديونية، وتم ذلك في سنة 2006 حيث تم تسديد مبالغ هامة أدت إلى التخلص من عبئ الدين الخارجي على الاقتصاد الوطني. ويمكن توضيح تطور مبالغ المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000-2016 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(16): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000-2016.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المبالغ (بمليار دولار أمريكي)	26,56	22,571	22,642	23,353	21,821	17,192	5,612	5,606	5,586	5,687	5,681	4,405	3,694	3,396	3,735	3,020	3,849

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية (2001-2016) حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر.

من خلال الجدول رقم (16): نلاحظ أنه بعد أن عرفت الجزائر فترة طويلة من الهشاشة بعد الصدمة الخارجية سنة 1986 والتي تجسدت بانخفاض إيرادات صادرات المحروقات بنسبة 39% والتي أدت إلى أزمة الدين الخارجي، ورغم إعادة هيكلة هذا الأخير من زاوية ثنائية الطرف مع إيطاليا، وكذا عملية إعادة هيكلة مع مجموعة من البنوك الأجنبية، تجاوزت نسبة خدمة الدين الخارجي 100 % في

الثلاثي الأول من سنة 1994، في حين بلغ قائم الدين الخارجي 70% من إجمالي الناتج الداخلي في 1994.

حيث أنه وبعد إعادة جدولة الدين الخارجي (1994 - 1998) انتهجت الجزائر إستراتيجية تقليص المديونية الخارجية؛ خصوصاً ما بين 2004 و 2006، حيث سجلت سنة 2006 انخفاضاً فورياً للدين العمومي الخارجي عن طريق التسديدات الهامة التي تمت قبيل الأزمة المالية الدولية. وبعد استقرار بين 2006 و 2010 حول 5,6 مليار دولار (5,536 مليار دولار في نهاية 2010)، انخفض إجمالي الدين الخارجي إلى 4,405 مليار دولار في نهاية 2011 ثم إلى 3,637 مليار دولار في نهاية 2012 بحيث تراجعت خدمة الدين الخارجي في 2012 حيث بلغت 0,844 مليار دولار والتي منها 0,735 مليار دولار تمثل تسديد الأصل مقابل 0,615 مليار دولار منها 0,536 مليار دولار في 2011، بعد أن انخفضت في 2010 إلى 0,666 مليار دولار.¹

كما تؤكد وضعية الدين الخارجي نهاية 2010 القدرة على المقاومة للوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر والأزمة الاقتصادية العالمية، وهو ما أفضى إلى قابلية استمرار متزايدة في هذا المجال. لقد كان تعزيز الاستقرار المالي الخارجي للجزائر سنة 2010 جد معتبرا خاصة وأن سنوات 2008 إلى 2010 تميزت خصوصا بتفاقم الاختلالات المالية الإجمالية في ظرف يتميز بالعجز في الحساب الجاري الخارجي لم يكن ممكنا احتوائه في عدة اقتصاديات متقدمة ونامية. والتي لجأ بعضها إلى التمويلات الاستثنائية من مؤسسات مالية متعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي)، ومن مؤسسات مالية جهوية. واستمر انخفاض إجمالي الدين الخارجي في سنة 2013 إذ بلغ 3,396 مليار دولار كما تراجعت خدمة الدين الخارجي إلى 0,520 مليار دولار في نهاية السنة المذكورة.

أما خلال سنة 2015 فقد انخفض إجمالي الدين الخارجي إلى 3,02 مليار دولار، مع تسجيل لارتفاع خدمة الدين إلى 695 مليون دولار في نهاية نفس السنة مقابل 269 مليون دولار في نهاية 2014. بينما ارتفع في سنة 2016 إلى 3,85 مليار دولار نظرا للمبلغ المقترض من البنك الإفريقي للتنمية.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص: 81.

المطلب الثالث: دور بنك الجزائر في معالجة التضخم وإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

إن التضخم هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، وأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط وإنما أسبابه هيكلية ومؤسسية، وقد سمح رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض ابتداء من سنة 1990، من خلال القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، إلى تحديد أفضل لمعالم السياسة النقدية سواء من حيث الأهداف العامة والوسيطية، أو من حيث أدوات تدخل البنك المركزي، كما أن بنك الجزائر يسعى أيضا إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال الاجراءات المتعلقة باستقرار أسعار الصرف وتخفيض الواردات.

1. دور بنك الجزائر في تخفيض معدل التضخم

1.1. أسباب التضخم في الجزائر

من أهم الأسباب التي أدت إلى التضخم في الجزائر يمكن أن نميز بين الأسباب الهيكلية والأسباب النقدية، إضافة إلى التضخم المستورد.

1.1.1. الأسباب الهيكلية: تتمثل في الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والتي من بينها:¹

أ. زيادة الطلب المحلي: يعتبر التوسع في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة في الجزائر من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، حيث يشكل الإجراء وعائلاتهم الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد، فالأجور التي يحصلون عليها تمثل عنصرا هاما في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، حب ثا الزيادة في أجورهم يكون لها اثر مباشر على ارتفاع مستوى الأسعار، نتيجة للتأخير بين الزيادة في الطلب الفعلي على مستوى سوق السلع والخدمات وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يحتاج إلى وقت حتى يتكيف مع الطلب الجديد، أو بين فترة عملية الاستيراد إذا لم يتجاوب الجهاز الإنتاجي للطلب الزائد محليا وهو ما قد يتطلب فترات تأخير أخرى.

¹ بن يوسف نوة، اثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري- دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، العدد: 16-2016، ص ص: 89-90.

ب. ارتفاع التكاليف الإنتاجية: إذ تمثل الأجور في الجزائر جزءا كبيرا من التكاليف، حيث أنها تتراوح ما بين 40% إلى 90% من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك الزيادات التي حدثت في تكاليف المواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة فهي مواد تعتمد على الاستيراد، ونتيجة للانخفاض الذي يحدث في سعر صرف الدينار والتقلبات في الأسواق الدولية، فقد اتجهت تكاليف هذه المواد إلى التضخيم في الفاتورات من أجل تغطية أخطار الدفع المتأخر. وهذه الظاهرة تفرضها تلك الدول التي نستورد منها هذه المواد بسبب تدهور احتياطاتها من العملة الصعبة، وكذا تدهور وسائل الإنتاج والعجز في قطع الغيار والانقطاع في تموين المخازن بالمواد الأولية.

2.1.1 الأسباب النقدية: تتمثل في مايلي:

أ. تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها: إذ أدى تطبيق سياسة نقدية توسعية إلى ارتفاع مستويات الكتلة النقدية نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ب. زيادة النفقات العامة: إن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة لعب دورا مهما في ظهور الضغوط التضخمية، حيث ان التوسع في الانفاق العام نتج عنه له أثر مباشر على مكونات السيولة النقدية. ج. 3.1.1 التضخم المستورد: يعتبر هذا النوع من المصادر الخارجية للتضخم في الجزائر، وهو انعكاس للتطور الذي يحدث في حجم التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر مما جعل السياسة الاقتصادية الجزائرية تتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية. فالإقتصاد الجزائري يعتمد على الواردات بدرجة كبيرة حيث تتمثل تقريبا 75 % من الواردات في المعدات والمواد الأولية، في حين تتمثل 98 % من الصادرات في المحروقات، كما أن 80 % من المؤسسات الخاصة والعامة تعمل بالاعتماد على مدخلات مستوردة. والسلع النهائية المستوردة تمثل خلال سنتي 2009 و2010 ما بين 70% و 75% من احتياجاتنا.¹

¹ معمر ليلي، سعدون عائشة، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس - المدية، العدد: 06، جوان 2016، ص: 127.

2.1 الأمر 10-04 واستهداف التضخم

قبل إعادة صياغة الإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض في أوت 2010، كان الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية يشكل الهدف الأساسي للسياسة النقدية، إلا أنه بصور الأمر 10-04 المتمم والمعدل للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، تم اعتبار هدف تعزيز استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية، حيث يعتبر هذا الأمر ارساءاً قانونياً لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية. وبالفعل فإن هدف التضخم الكامن في الإطار التنظيمي الجديد للسياسة النقدية الذي وضع في سنة 2010، أصبح أساسياً بالمقارنة مع الأهداف الكمية النقدية والقرضية والتي يمكن اعتبارها أهدافاً وسيطية.

إن استهداف التضخم يتطلب تطوير وسائل ملائمة تسمح بتعميق الإطار التحليلي تدعيماً لصياغة السياسة النقدية ولتطبيقها بطريقة مرنة من طرف بنك الجزائر، أي وضع إطار مرجعي يبرز فيه الهدف المرن للتضخم أكثر فأكثر وهذا على أفق متوسط الأجل. وفي هذا الإطار قام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير سعياً للمتابعة الصارمة لمسار التضخم في الجزائر، ويقوم هذا النموذج على الأخذ بعين الاعتبار السلسلة الشهرية لمؤشرات الأسعار عند الاستهلاك، حيث كان يهدف في البداية إلى التنبؤ بمعدل التضخم على المدى القصير أي التنبؤ الشهري لتطورات على أفق سنة واحدة، وبالموازاة مع ذلك عمق بنك الجزائر تحليل محددات التضخم تدعيماً لوضع نموذج للتضخم على مدى 24 شهر ابتداء من سنة 2012.

وبناء على الإشارات المتعلقة بتوجه التضخم والتي أصبحت تحدد وتتابع بصفة صارمة، يسهر بنك الجزائر على تقليص أي فارق بين تنبؤات التضخم على المدى القصير، والهدف المسطر من قبل مجلس النقد والقرض، وذلك بتعديل الإدارة العملياتية للسياسة النقدية والعودة إلى الهدف خلال فترة معقولة، كما يشهد على ذلك تجربة 2013، وهذا يستدعي في بعض الأحيان اللجوء إلى إجراءات أخرى ذات طبيعة هيكلية، مثل تلك التي تساهم في مكافحة التضخم الداخلي.

2. تطور معدلات التضخم الفعلية والمستهدفة خلال الفترة 2000-2016

يهدف مقارنة مدى تحقق أهداف السياسة النقدية باستخدام الأدوات المستحدثة في تحقيق معدلات تضخم مقبولة فإننا سنقوم بمقارنة معدلات التضخم المتحققة فعلياً بتلك المستهدفة والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (17): تطور معدلات التضخم الفعلية مقارنة بالمعدلات المستهدفة خلال الفترة (2000-2016)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التضخم المستهدف	3	3	3	3	3	3	3	4-3	4-3	4	4
التضخم الفعلي	0.33	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	6.4	6.1
البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016					
التضخم المستهدف	4	4	4	4	4	4					
التضخم الفعلي	5.7	9.7	2.9	3.3	4.8	6.4					

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية (2001-2016) حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر.

من خلال الجدول رقم 17: نجد أن تذبذب معدلات التضخم طيلة الفترة: 2000-2016، راجع أساساً إلى السياسات والإجراءات المتبعة من طرف السلطة النقدية وذلك بهدف التحكم في معدلات التضخم، والتي كانت فعالة في فترات وغير ذلك في فترات أخرى، كما أنه منذ بداية تطبيق سياسة استهداف التضخم فإنه يلاحظ نجاح بنك الجزائر في الحفاظ على معدلات تضخم أقل من المعدلات المستهدفة إلا خلال سنتي 2013 و2014 حيث بقيت المعدلات المحققة أقل من المستهدفة.

ومما يمكن استنتاجه من معدلات التضخم الموضحة في الجدول السابق أن التضخم في الجزائر عرف عدة مراحل هي:

- الفترة: 2000-2004: استمر معدل التضخم في الانخفاض تدريجياً حتى وصل أدنى مستوى له سنة 2000 بسبب إتباع سياسة ائتمانية صارمة، كان هدفها الحد من التوسع النقدي والتحكم في السيولة، وكذلك أيضاً بسبب تراجع الطلب الكلي عن مستواه في السنوات السابقة، وذلك بسبب انتشار البطالة خلال هذه المرحلة. وأيضاً تدني حجم الائتمان المحلي خلال نفس الفترة؛

• **الفترة: 2004-2008:** شهد التضخم خلال السنتين 2005 و2006 تراجعاً هاماً، وهذا بفعل تطبيق أدوات السياسة النقدية المستحدثة في استرجاع السيولة وكان معدل أقل من المعدل المستهدف، إلا أن التضخم ارتفع مجدداً خلال السنتين 2007 و2008 وذلك بسبب زيادة الكتلة النقدية الناتجة عن التوسع في سياسة الإنفاق العام المتبعة من طرف الحكومة وزيادة الأجور دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج؛

• **الفترة: 2009-2012:** شهد خلالها معدل التضخم ارتفاعاً ملحوظاً خلال سنة 2009 و2011 بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية وارتفاع سعر اليورو مقابل الدولار وهو ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، أما خلال سنة 2012، فقد ارتفع معدل التضخم ارتفاعاً قياسياً بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والسلع المصنعة؛

• **الفترة 2013 - 2014:** شهدت معدلات التضخم معدلات أقل من المعدلات المستهدفة نظراً للسياسة النقدية الصارمة المطبقة من خلال الأداة الجديدة وهي أداة استرجاع السيولة لـ: 6 أشهر. إضافة إلى مساهمة التضخم المستورد في تراجع التضخم، ذلك كون مستوى أسعار السلع المستوردة تراجع بنسبة 3,5% خلال سنة 2013؛

• **الفترة 2015-2016:** ارتفع من جديد معدل التضخم حيث ارتفع عن المعدل المستهدف، والذي لا يبدو أن للتضخم المستورد صلة به، نظراً لأن أسعار المنتجات المستوردة لم تعرف إلا ارتفاعاً بسيطاً، كما أن ليس له صلة بفائض السيولة نظراً للنقص المسجل لها خاصة خلال سنة 2016، وبالتالي فإن ارتفاع معدل التضخم خلال هاتين السنتين يكتسي طابعاً هيكلياً في ظرف يتميز بأسواق تنافسية سيئة التنظيم، والتي يتميز بعضها بوضعيات مهيمنة تستطيع من خلالها فرض أسعار مناسبة لها.

2. دور بنك الجزائر في توازن ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات الحالة التي تعكس الوضعية الاقتصادية للبلاد تجاه العالم الخارجي، ولقد كانت وضعية الجزائر تتميز بنوع من التوازن إلى غاية 1986، حيث أدى تراجع أسعار المحروقات واقترب آجال تسديد الديون الخارجية وتزايد خدمة الدين، إلى ظهور أزمة خانقة أحدثت عجزا مزدوجا في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات. وانخفضت قيمة الصادرات النفطية بمقدار النصف بين سنتي 1985 و 1986، فلجأت السلطة إلى فرض قيود على الاستيراد، مما أدى إلى انخفاض الواردات بنسبة 43% في فترة 85-87. وتم تمويل الإنفاق بالاقتراض من الخارج. وقد عجل تصاعد نفقات خدمة الديون من خلال التمويل الخارجي في تشكل بؤار أزمة ميزان المدفوعات في نهاية سنة 1993، التي كانت بدورها أحد العوامل الرئيسية وراء لجوء السلطات إلى مساعدة صندوق النقد الدولي. وأصبح البحث عن إعادة التوازن الخارجي من بين الأولويات الرئيسية في برنامج التثبيت الاقتصادي. حيث قامت السلطات باتخاذ إجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية في بداية 1994 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل لإعادة جدولة الديون في أفريل 1994 بالإضافة إلى اتفاق آخر يمتد من 1995 إلى 1998. وتميز الجزء الخاص بإصلاح القطاع الخارجي بخفض خدمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات والبحث عن التوازنات الخارجية مما أجبر السلطات العمومية على خفض قيمة الدينار بنسبة 40% في أفريل من سنة 1994. وكانت حصيلة الحساب الجاري لميزان المدفوعات في 1995 رصيد سالب بـ (- 1902) مليون دولار مقابل (- 1820) مليون دولار في 1994. مما ترتب عنه آثار سلبية على الوضع المالي للمؤسسات والبنوك والموازنات العمومية، التي تطلب الأمر التكفل بها ضمن إطار الإصلاحات الهيكلية. وقد كان التخفيض في هذه المرة في قيمة العملة، على خلاف الفترات السابقة مصحوبا بالحصول على مساعدات خارجية وإتباع سياسة اقتصادية ملائمة تهدف إلى تعزيز عملية ضبط الأوضاع النقدية والمالية ومحاولة تحقيق النمو الاقتصادي. كما أن الاحتياطات من النقد الأجنبي انخفضت إلى أقل من 1.5 مليار دولار في نهاية عام 1993. ثم انتقلت احتياطات الصرف إلى 2,64 مليار دولار في 1994، ثم إلى 2,018 مليار دولار في 1995.

كما أن الظرف المواتي الناتج عن تحسن أسعار النفط والتوجه نحو تخفيض الواردات وبالارتباط بمتابعة مجهودات الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي سمح كله بالحصول على فائض تجاري بـ 100 مليون دولار خلال نفس المدة مقابل عجز بـ 180 مليون دولار في الثلاثي السابق حسب توضيح بنك الجزائر. ووصلت احتياطات الصرف إلى 2,11 مليار دولار في نهاية ديسمبر، مقابل 2 مليار دولار في نهاية سبتمبر 1995. وتميز الثلاثي الرابع من سنة 1995 بتعزيز المرونة في تحديد معدل الصرف. حيث وصل معدل صرف الدينار مقابل الدولار إلى 52.2 دينار للدولار في نهاية ديسمبر 1995، مقابل 50,3 دينار في نهاية سبتمبر من نفس السنة. غير أن إعادة التوازن لسوق الصرف يركز على أهمية التمويلات الاستثنائية لميزان المدفوعات وخاصة إعادة جدولة الدين الخارجي. إلا أن أهمية هذه التمويلات خلال 1994 و 1995 بسبب فعل التثمين أو التقويم ساهمت في ارتفاع اللجوء للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل في نهاية 1995 الذي وصل (31,3 مليار دولار) وتراجعت نسبة خدمة الدين بـ: 5 نقاط بالمقارنة مع سنة 1994.¹

أما إيرادات صادرات المحروقات فقدرت بـ: 6,3 مليار دولار في السداسي الثاني في سنة 1997 منها 600 مليون دولار على الأقل في السداسي الأول، وهذا يفسر بظروف نسبيا أقل ملائمة خلال الستة أشهر الأخيرة للسنة، وهذا يعود إلى تراجع السعر المتوسط للبرميل (19,5 دولار) بالنسبة لمستواه في السداسي الأول (20,12 دولار) وأيضا تراجع أكثر من المستوى الذي وصله في السداسي الثاني من 1996 (23,4 دولار).

واستقرت إيرادات البضائع في مستوى السداسي الأول عند مبلغ 4 مليار دولار وسجل حساب المعاملات الجارية فائضا بـ 1,4 مليار دولار مقابل 2 مليار دولار في السداسي الأول، وانخفاض هذا الفائض مرتبط أساساً بانخفاض إيرادات المحروقات في السداسي الثاني من سنة 1997.

أما حساب رأس المال خارج إعادة الجدولة ودعم ميزان المدفوعات قد حققا عجزا أقل من السداسي الأول وهو 1,1 مليار دولار. وفي المجموع تستمر إعادة تكوين احتياطات الصرف في السداسي الثاني لتبلغ 1,6 مليار دولار، مستوى أكبر بقليل من مستوى التمويلات الاستثنائية (بطريقة

¹ Banque D'Algérie, Media Bank, N° 24, Publication Bimestrielle, Juin- Juillet 1996, p :12.

إعادة جدولة الدين الخارجي 1 مليار ودعم متعدد لميزان المدفوعات 360 مليون دولار). التي تستمر لتساهم في تعزيز الوضعية الخارجية. وصلت احتياطات الصرف 8,05 مليار دولار في نهاية ديسمبر 1997 (وهي 4 أشهر وتصنف لواردات السلع والخدمات).

وفي سنة 1998 انخفض متوسط سعر برميل البترول ليبلغ في السداسي الأول 16 دولار وازدادت حدة هذا الانخفاض في السداسي الثاني ليبلغ 11,90 دولار في المتوسط، وبلغت إيرادات الصادرات 9,8 مليار دولار أي 3,4 مليار أقل مما كانت عليه في عام 1997، حيث بلغت 13,2 مليار دولار. كانت الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 1998 مرتبطة ببرنامج صندوق النقد الدولي واستطاعت تعبئة 920 مليون دولار كتمويل استثنائي بموجب إعادة الجدولة ودعم ميزان المدفوعات في إطار تسهيلات الصندوق وسمح ذلك بالتخفيف من الأثر السلبي لتدهور أسعار البترول، واستمرت احتياطات الصرف في الزيادة من 8 مليارات دولار في نهاية 1997 إلى 8,9 مليار دولار في ماي 1998 وانخفضت إلى 6,8 مليار دولار في نهاية 1998 أي بانخفاض قدره 2,1 مليار دولار في سبعة أشهر. وانعكس انخفاض الصادرات مباشرة على تسديد خدمة الدين إلى الصادرات والتي بلغت 47 % في 1998 بعدما استقرت في حدود 30% سنتي 1996 و1997.

كما أن التدهور المسجل في الوضعية الخارجية في السداسي الثاني من 1998 قد استمر خلال السداسي الأول من 1999 بسعر متوسط لبرميل البترول 13,44 دولار، وأمام هذا التدهور قام بنك الجزائر نهاية خلال السداسي الأول من 1999 بالبحث عن تمويلات سريعة للتعبئة لدعم ميزان المدفوعات وكانت التعبئة خلال السداسي الأول من 1999 لتمويلات دعم ميزان المدفوعات، ومع ذلك تواصل انخفاض الاحتياطي إلى أن وصل 4,6 مليار دولار في نهاية جوان 1999 بعد أن كان 6,8 دولار في نهاية 1998، ووصل سعر صرف الدولار في نهاية جوان 1999 إلى 68,31 دج في سوق الصرف ما بين البنوك بعد أن كان 60,35 دج في نهاية ديسمبر 1998.

إلا أن السداسي الثاني من سنة 1999 عرف ارتفاعا محسوسا لأسعار البترول لتبلغ 23 دولار للبرميل مما جعل متوسط السعر السنوي للبرميل يصل 17,9 دولار. وهكذا ارتفعت إيرادات الصادرات بـ

50% في السداسي الثاني مقارنة بالسداسي الأول لتبلغ 11,91 مليار دولار أقل من مستواها سنة 1997 وتفق بـ 2 مليار دولار مستواها في سنة 1998.

وخلال سنة 2000 ونتيجة لتواصل ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ السعر المتوسط للبرميل 27,5 دولار في السداسي الأول، و28,3 دولار خلال الأشهر التسعة الأولى 28,7 مليار دولار للبرميل لسنة 2000، حيث حقق ميزان المدفوعات فائض إجمالي مقبول، وهذا ناتج من زيادة احتياطات الصرف بـ 3,3 مليار دولار خلال، وسجل هذا العام فائضا معتبرا يتوقع أن يكون 4,5 مليار دولار وسجل حساب رأس مال خروج رؤوس أموال في إطار تسديد أصل الدين (1,4 مليار في السداسي الثاني).¹

وقد قام بنك الجزائر بعدة اجراءات بهدف اعادة التوازن لميزان المدفوعات والتي كان من بينها التخفيض غير المعلن لقيمة العملة الوطنية ولمرتبتين متتاليتين، اضافة الى تشديد اجراءات الرقابة على الصرف واجراءات أخرى لتخفيض قيمة الواردات وذلك بالتعاون مع الحكومة.

¹ Banque D'Algérie, Media Bank, Le Journal Interne de la Banque D'Algérie, N° 55, Publication Bimestrielle, Août - Septembre 2001, p: 4.

أما وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة: 2002-2016 فيمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(18): وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2002-2016)

البيانات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الرصيد الخارجي الجاري	4.37	8.84	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45	0.41
الميزان التجاري	6.71	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.60	7.78
الصادرات	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18
المحروقات	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41
أخرى	0.61	0.47	0.67	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77
الواردات	-12.01	-13.32	-17.95	-19.86	-20.68	-26.35	-37.99	-37.40
خدمات خارج دخل عوامل صافي	-1.18	-1.35	-2.01	-2.27	-2.20	-4.09	-7.59	-8.69
دائن	1.30	1.57	1.85	2.51	2.58	2.84	3.49	2.99
مدين	-2.48	-2.92	-3.86	-4.78	-4.78	-6.93	-11.08	-11.68
دخل العوامل صافي	-2.23	-2.70	-3.60	-5.08	-4.52	-1.83	-1.34	-1.31
دائن	0.68	0.76	0.99	1.43	2.42	3.81	5.13	4.74
مدين	-2.91	-3.46	-4.59	-6.51	-6.94	-5.64	-6.47	-6.05
دفع الفوائد	-1.31	-1.18	-1.29	-1.03	-0.76	-0.23	-0.19	-0.17
أخرى	-1.60	-2.28	-3.30	-5.48	-6.18	-5.41	-6.28	-5.88
منها : حصة شركاء م.و.م *	-1.60	-2.20	-3.12	-4.74	-5.29	3.90	-4.56	-3.92
تحويلات صافية	1.07	1.75	2.46	2.06	1.61	2.22	2.78	2.63
رصيد حساب رأس المال	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-0.99	2.54	3.45
حساب رأس المال					-0.01	0.00	0.00	0.00
استثمار المباشر (الصافي)	0.97	0.62	0.62	1.06	1.76	1.37	2.33	2.54
رؤوس الأموال رسمية (صافية)	-1.32	-1.38	2.23	-3.05	-11.89	-0.77	-0.43	1.30
السحب	1.60	1.65	2.12	1.41	0.98	0.51	0.84	2.19
الامتلاك	-2.92	-3.03	-4.35	-4.46	-12.87	-1.28	-1.27	-0.89
الرصيد الإجمالي	-3.66	-7.47	-9.25	-16.94	-17.73	-29.55	-36.99	-3.86
التمويل	-3.66	-7.47	-9.25	-16.94	-17.73	-29.55	-36.99	-3.86
زيادة احتياطات الإجمالية (-)	-3.40	-7.03	-8.88	-16.31	-17.73	-28.27	-36.53	-2.28
إعادة شراء لدى صندوق نقدي	-0.30	-0.44	-0.37	-0.63	0.00	0.00	0.00	0.00
زيادة الالتزامات الأخرى لبنك الجزائر	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	-1.28	-0.46	-0.09

الفصل الرابع

فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

-	-	-	-	-	-	-	0.04	تمويل استثنائي
-	-	-	-	-	-	-	0.00	إعادة الجدولة
-	-	-	-	-	-	-	0.04	مساعدة متعددة أطراف لميزان مدفوعات
1,67-	-	-	-	-	-	-	-	مخصصات حقوق سحب الخاصة
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		0.00	وضعية الاحتياطات لدى صندوق النقد الدولي
للتذكير :								
147.22	143.10	110.18	77.78	56.18	43.11	32.92	23.11	احتياطات إجمالية (دون الذهب)
36.00	34.99	39.73	36.66	27.36	23.72	24.33	19.14	عدد أشهر استيراد السلع وخدمات من غير العوامل
62.25	99.97	74.95	65.85	54.64	38.66	29.03	25.44	سعر الوحدة لصادرات بترول خام (دولار أمريكي / برميل)
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		البيانات
-26,217	-27,476	-9,277	1,153	12,418	17,766	12,16		الرصيد الخارجي الجاري
-20,127	18,083-	0,459	9,880	20,167	25,961	18,20		الميزان التجاري
29,311	34,566	60,129	64,867	71,736	72,888	57,09		الصادرات
27,918	33,081	58,462	63,816	70,583	71,661	56,12		المحروقات
1,393	1,485	1,667	1,051	1,153	1,227	0,97		أخرى
-49,437	-52,649	-59,670	-54,987	-51,569	-46,927	-38,89		الواردات
-7,342	-7,522	-8,141	-6,998	-7,006	-8,805	-8,33		خدمات ، خارج دخل العوامل ، صافي
-10,776	3,842	3,555	3,778	3,822	3,745	3,57		دائن
-1,570	-11,004	-11,696	-10,776	-10,828		-11,50		مدين
2,424	-4,435	-4,814	-4,521	-3,906	-12,55	0,36		دخل العوامل ، صافي
-3,994	2,192	3,232	3,548	3,733	-2,039	4,60		دائن
-0,027	-6,627	-8,046	-8,069	-7,639	4,453	-4,96		مدين
-3,967	-0,124	-0,045	-0,067	-0,134	-6,492	0,11		دفع الفوائد
2,822	-6,627	-8,001	-8,002	-7,505	-0,241	-4,85		أخرى
-2,913	-3,721	-5,256	-5,911	-6,342	-6,251	-4,03		منها : حصة شركاء م.و.م*

2,822	2,564	3,219	2,792	3,163	-4.97	2.65	تحويلات ، صافية
0,186	-0,061	3,396	-1,021	-0,361	2,649	3.42	رصيد حساب رأس المال
0,001	0,000	-0,003	0,00	-0,09	2,375	3.47	حساب رأس المال
1,589	0,691	1,525	1,961	1,541	2,045	0.44	الاستثمار المباشر (الصافي)
0,641	-0,459	5,17	-0,384	-0,587	-1,081	0.55	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
1,144	0,001	0,748	0,165	0,266	0,067	0,55	السحب
-0,503	-0,460	-0,231	-0,549	-0,853	- 1,148	-0,11	الامتلاك
-2,044	1,089	1,357	-2,597	1,306-	1,411	-0,49	أخطاء و سهو ، صافي
-26,031	-27,537	5,881	0,133	12,057	20,141	15,58	الرصيد الإجمالي
26,031	27,537-	5,881-	0,133-	12,057-	20,141-	-15,58	التمويل
25,557	27,242	5,556-	0,239-	-12,216	20,035-	-15,25	زيادة الاحتياطات الإجمالية (-)
-	-	-	-	-	-	-	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
0,186	0,191	0,347	0,168	0,195	0,102	-0,08	زيادة الالتزامات الأخرى لبنك الجزائر
-	-	-	-	-	-	-	مخصصات حقوق السحب الخاصة
0,288	0,104-	0,022-	0,062-	0,036-	0,208	-0,25	وضعية الاحتياطات لدى صندوق النقد الدولي
114,138	144,133	178,938	194,012	190,661	182,224	162.22	الاحتياطات الإجمالية (بدون الذهب)
22,747	27,172	30,088	35,402	36,667	36,765	38.33	عدد أشهر استيراد السلع و الخدمات من غير العوامل
45,005	53,066	100,234	108,971	111,045	112,943	80.15	سعر الوحدة لصادرات البنترول الخام (دولار أمريكي / برميل)

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من 2002 الى 2016.

من خلال الجدول رقم (18): يتبين أن التعزيز المتواصل لتوازن المدفوعات خلال السنوات 2001

إلى 2008 قد تدعم بواسطة الارتفاع المستمر في أسعار المحروقات إلا أن القفزة المسجلة على مستوى واردات السلع والخدمات قد أدت إلى هشاشته.

حيث أنه بعد فائض قياسي في الميزان التجاري تم تسجيله في السداسي الأول من سنة 2008 (21,04 مليار دولار)، سجل ميزان المدفوعات في السداسي الثاني آداءات معتبرة في السداسي الثاني

من سنة 2008 مع فائض في الميزان التجاري بلغ 13,41 مليار دولار وبالتالي بلغ هذا الفائض خلال سنة 2008 مبلغ 34,45 مليار دولار وهو ما مثل 20,2 % من إجمالي الناتج الداخلي وهذا بالرغم من انخفاض أسعار المحروقات في الثلاثي الرابع من هذه السنة واستمرار الاتجاه التصاعدي لواردات السلع والخدمات في السداسي الثاني.

وهو يعتبر أداء أفضل من ذلك المسجل في سنة 2007 حيث بلغ 30,54 مليار دولار، كما أنه مثل ضعف الفائض المسجل في 2006 حيث سجل 17,73 مليار دينار. وفي سنة 2009 وبالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات تراجع رصيد ميزان المدفوعات بصورة كبيرة ليصل إلى 3,86 مليار دولار بالمقارنة مع سنة 2008. إلا أنه ابتداء من سنة 2010 استعاد ميزان المدفوعات عافيته نظر لارتفاع أسعار البترول. أما خلال سنة 2011 فقد سجل ارتفاع في رصيد ميزان المدفوعات، إذ سجل فائضا بمبلغ 20.141 مليار دولار نظراً لارتفاع قيمة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، حيث بلغت قيمتها 71,66 مليار دولار. ثم حقق فائضا في سنة 2012 يقدر بـ: 12.057 مليار دولار. كما سجل هذا الفائض تراجعا حادا خلال سنة 2013 إذ تراجع إلى 0.133 مليار دولار بسبب الزيادة الكبيرة للواردات، ومع بداية سنة 2014 ونتيجة لتراجع أسعار النفط وزيادة فاتورة الواردات فقد سجل ميزان المدفوعات عجزا يقدر بـ: 5.881 مليار دولار.

أما خلال سنة 2016 فقد سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزا يقدر بـ: 26.03 مليار دولار بعد أن كان هذا العجز يقدر بـ: 27.48 مليار دولار في سنة 2015 وذلك بسبب الانهيار الكبير لأسعار النفط، مما نتج عنه تراجع كبير في الصادرات من المحروقات.

خلاصة الفصل الرابع

إن استعراض هذا الجزء الهام من البحث مكن من تناول الإجراءات المتبعة من طرف البنك المركزي الجزائري والهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، حيث تم التعرف على مدى نجاعة الإجراءات والسياسة النقدية المنتهجة من طرف هذا الأخير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال بيان ماهية البنك المركزي الجزائري من حيث نشأته وتطوره في ظل النظام المصرفي، إذ أن هذا الأخير لم تكن له الاستقلالية التامة في إدارة السياسة النقدية، بل كان قبل الشروع في الإصلاحات عبارة عن مكاتب لإصدار الأوراق النقدية لتمويل عجز الخزينة الناتج عن تمويل الاستثمارات المخططة آنذاك. وهو ما ساهم في اتساع المعروض النقدي وارتفاع معدلات التضخم خلال تلك الفترة. إلا أنه وبعد الشروع في الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية ابتداء من سنة 1989 تم إعطاء نوع من الاستقلالية للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وذلك بعد إصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يعد توجها جديدا في الميدان المصرفي والمالي، وأعطى الاستقلالية للبنك المركزي لاتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما تم الطرق إلى التعديلات التي مست هذا القانون من خلال الأوامر 01-01 و 03-11، والأمر 04-10 والتي عززت استقلالية بنك الجزائر خاصة فيما يتعلق بإدارة السياسة النقدية وأسندت مهمة الحفاظ على استقرار الأسعار إلى بنك الجزائر. كما تم تناول تطورات الوضعية النقدية في الجزائر وأيضا دور بنك الجزائر في تخفيض معدلات التضخم والتي تميزت بالتذبذب من فترة إلى أخرى، إضافة إلى دوره في تحقيق استقرار معدلات الصرف للدينار الجزائري وإدارة احتياطات الصرف، إضافة إلى دوره في تسيير وإدارة المديونية الخارجية وإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

وفي الأخير فإنه يمكن القول بأن بنك الجزائر ساهم إلى حد ما في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال إدارته للسياسة النقدية وخاصة من خلال عمليات استرجاع السيولة التي كان لها الأثر الأكبر في تخفيض معدل التضخم، هذا إضافة إلى ما تم اتخاذه من إجراءات بهدف إعادة التوازن لميزان المدفوعات، كتخفيض قيمة العملة وتشديد الرقابة على الصرف.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

إن التطور والتوسع والتقدم الهائل الذي شهدته النشاطات والمعاملات الاقتصادية خلال العقدين الأخيرين وما ترتب عنه من تعقيدات في المعاملات المالية والنقدية والتي أدت أحياناً إلى حدوث أزمات اقتصادية واختلالات مسببة بذلك حالات لعدم الاستقرار الاقتصادي في الكثير من دول العالم، مما أدى بحكومتها إلى اتخاذ إجراءات وقائية تفادياً لتدهور المؤشرات الاقتصادية، وكانت غالب هذه الإجراءات تتدرج من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة ومن خلال التعاون بين كل من الحكومة والسلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي، وفي هذا الإطار فإن للبنوك المركزية مكانة هامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أنها تلعب دوراً هاماً إلى جانب الحكومة في تحقيقه وذلك باعتبار أن الهدف الرئيسي لها هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

وبحكم أن البنوك المركزية تقف على هرم النظام المصرفي والنقدي في الدولة، فهي تقوم بوظائف متعددة؛ إذ تقوم بمراقبة الكتلة النقدية من خلال إصدار النقود ورسم السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي وذلك من خلال العمل على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والمحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة، كما أنها تقوم بمهمة الإشراف على المصارف التجارية وتوجيه نشاطها بما يتماشى والسياسة الاقتصادية العامة وذلك من خلال احتفاظها بالاحتياطات النقدية لهذه البنوك وإعادة خصم الأوراق التجارية لصالحها وقيامها بدور المقرض لها وإنجاز أعمال المقاصة فيما بينها.

كما وتقوم بإدارة العمليات المالية والنقدية الخاصة بالحكومة كإدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية، والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية.

وبالتالي فهي تسهر من أجل المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الذي يتحقق من خلال عدة مؤشرات والتي من أهمها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تخفيض معدلات البطالة، تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف إضافة إلى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

وتمثل أدوات السياسة الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية والمالية أهم الأدوات المستخدمة من طرف كل من البنك المركزي والحكومة بهدف تصحيح الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار لها. وفي هذا الإطار نجد من أهم أدوات السياسة النقدية الأدوات الكمية والنوعية، حيث تستخدم هذه

الأدوات بحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في الاقتصاد، إذ يعتمد البنك المركزي سياسة نقدية توسعية في حالة الركود اقتصادي بينما يتبع سياسة نقدية انكماشية إذا كان هناك اتجاه اقتصادي يميل إلى التضخم.

وقد تم في إطار هاته الأطروحة دراسة فعالية السياسة النقدية عموما وسياسة بنك الجزائر النقدية خصوصا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال بيان أهم إجراءات وأدوات السياسة النقدية وخاصة تلك المستخدمة من طرف البنك المركزي الجزائري والهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، كما تم بيان مدى نجاعة تلك الأدوات والإجراءات المطبقة من طرف هذا الأخير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتم استخلاص أن البنك المركزي الجزائري لم تكن له الاستقلالية التامة في إدارة السياسة النقدية، بل كان قبل الشروع في الإصلاحات عبارة عن مكاتب لإصدار الأوراق النقدية لتمويل عجز الخزينة الناتج عن تمويل الاستثمارات المخططة آنذاك، وهو ما ساهم في اتساع المعروض النقدي وارتفاع معدلات التضخم خلال تلك الفترة، إلا أنه وبعد الشروع في الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية ابتداء من سنة 1990 تم إعطاء نوع من الاستقلالية للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وخصوصا بعد إصدار قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يعد توجهها جديدا في الميدان المصرفي والمالي، والذي أعطى الاستقلالية للبنك المركزي لاتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، كما تم منحه الصلاحيات الكاملة خاصة فيما يتعلق بإدارة السياسة النقدية.

وفي هذا الإطار فقد تم قياس وتبيان مدى فعالية السياسة النقدية المنتهجة من طرف البنك المركزي الجزائري وتم أيضا إبراز دوره في تخفيض معدلات التضخم خاصة بعد اعتماد سياسة استهداف التضخم والتي تقوم على تحديد توقعات لمعدل التضخم ومن ثم العمل على تحديد معدلات تضخم مستهدفة ثم يقوم بنك الجزائر من خلال أدوات السياسة النقدية على تحقيق معدلات تضخم فعالية مساوية أو قريبة من تلك المعدلات المستهدفة .

كما يقوم بنك الجزائر بالعمل على تحقيق الاستقرار لمعدلات الصرف للدينار الجزائري وإدارة سعر واحتياطات الصرف، من خلال قيامه باتخاذ إجراءات للحد من استنزاف احتياطات الصرف سواء من حيث تنويع قيمتها إلى عملات صعبة مختلفة أو حيث من إعادة استثمار جزء منها في

سندات حكومية في دول أخرى إضافة إلى قيامه بإجراءات تخص تخفيض قيمة الواردات إلى الحد الأدنى.

أما فيما يتعلق بإعادة التوازن لميزان المدفوعات فإن بنك الجزائر عمل على اتخاذ الإجراءات الضرورية التي من شأنها تخفيض قيمة الواردات وذلك من خلال التخفيض المتتالي لقيمة العملة الوطنية بهدف تشجيع الصادرات والحد من الواردات، إضافة إلى قيامه بإجراءات تستهدف تشديد الرقابة على الصرف الأجنبي، للحد من استنزاف العملة الصعبة الذي يؤثر سلبا على وضعية ميزان المدفوعات.

وبعد اختبار فرضيات الدراسة من خلال مختلف محاور البحث فقد تم التوصل إلى:

- أثبتت الفرضية الأولى والتي مفادها : يعتبر المستوى العام للأسعار محدد ومؤشر أساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، صحتها حيث أن المستوى العام للأسعار يعبر عن التضخم الذي بارتفاعه تتدهور قيمة العملة مما يؤثر على ميزان المدفوعات بمختلف مكوناته وبالتالي فإن المستوى العام للأسعار يؤثر على باقي المؤشرات الاقتصادية،

- أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي مفادها أن: السياسة النقدية أداة فعالة في يد البنك المركزي لتحقيق أهدافه في إدارة العرض النقدي و الكتلة النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، فقد تم أيضا إثبات صحتها حيث أن البنك المركزي يستخدم أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية بهدف توجيه العرض النقدي بحسب الحالة الاقتصادية السائدة، حيث يستخدم هذه الأدوات لتقليص العرض النقدي إذا كان الاقتصاد يشهد حالة التضخم والعكس في حالة الركود.

- كذلك بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تنص على : أن تعزيز استقلالية البنك المركزي تساهم بشكل أكبر في انقضاء سياسة نقدية سليمة يتم من خلالها التحكم في معدلات التضخم ، واستقرار أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات، وهي فرضية صحيحة حيث أن الاستقلالية مؤشر على عدم تدخل الجهاز التنفيذي للحد من صلاحيات البنك المركزي بما يتعلق بهدفه الأساسي وهو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.

- في الأخير نجد أن الفرضية الرابعة وهي: أن أدوات السياسة النقدية في الجزائر ساهمت إلى حد ما في إعادة الاستقرار على المستويين النقدي والاقتصادي، لم تثبت صحتها بنسبة كبيرة وذلك

مرده إلى أن واقع السياسة النقدية في الجزائر ارتبط بعدة معطيات منها ما تعلق بطبيعة النظام النقدي الجزائري الذي مازال يسير مركزيا نوعا ما، وكذلك الإصلاحات التي مست النظام الاقتصادي والمصرفي والتي لم تكن هيكلية ومواكبة للتطورات المالية والنقدية على المستوى الدولي.

إن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث هي:

- يعتبر البنك المركزي هو السلطة النقدية في الدولة، وبالتالي فهو المشرف على إدارة السياسة النقدية وتنفيذها بما يتوافق وأهداف السياسة الاقتصادية، بما يضمن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات؛

- يعتبر البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي وهو المسؤول عن تصحيح الاختلالات التي تحدث على المستوى النقدي، إذ أن البنوك المركزية في معظم دول العالم تمثل السلطة النقدية وهي مكلفة بتسيير الشؤون المتعلقة بالنقد، وتحتصر أهميتها أساسا في إدارة السياسة النقدية وتسيير احتياطات الدولة من العملة الصعبة، وتمثيل الدولة في الهيئات النقدية والمالية الدولية وإجراء المفاوضات معها، بالإضافة إلى أن البنك المركزي يتخذ كل ما يراه مناسبا لتصحيح الاختلالات التي قد تحدث على المستوى النقدي من خلال التأثير في عرض النقود مما يؤدي إلى الحد من الضغوط التضخمية التي قد تحدث من جراء ازدياد العرض النقدي. هذا بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى المتعلقة باستقرار كل من سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات، كالرقابة على الصرف وتخفيض قيمة العملة بهدف زيادة الصادرات بالتالي زيادة الطلب على العملة ومن ثم إعادة الاستقرار لها؛

- تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة في يد البنك المركزي لمعالجة الاختلالات التي قد تحدث على المستوى النقدي، من خلال التأثير في العرض النقدي، بواسطة استخدام الأدوات الكمية والمتمثلة بسعر إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي وسياسة السوق المفتوحة، وكذلك الأدوات النوعية، كسياسة تأطير القروض وهامش الضمان المطلوب، والإقناع الأدبي وغيرها وكذلك الأدوات المستحدثة والمتمثلة في عمليات استرجاع السيولة والتسهيل الهامشي للوديعة . وهي غالبا ما تحدث عند زيادة الكمية المعروضة من النقود بأنواعها المختلفة مما يؤدي إلى زيادة الطلب الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار والذي ينتج عنه زيادة معدل التضخم، مما ينبئ بحدوث اختلال على المستوى النقدي والاقتصادي؛

- إن استقلالية البنك المركزي وفق معايير الاستقلالية تؤدي إلى إدارة سياسة نقدية سليمة بعيدا عن الضغوط والتدخلات الحكومية في الشؤون النقدية، التي أوكلت مهمتها للبنك المركزي، وخاصة عند تعارضها مع بعض السياسات الحكومية الأخرى في المجال الاقتصادي والمالي؛
- إن أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر ساهمت إلى حد ما في تحقيق أهدافها، إذ أنه من خلال استخدام هذه الأدوات من طرف البنك المركزي تم الحد من التوسع النقدي وتخفيض معدلات التضخم خاصة خلال السنوات التي تم فيها تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث لم تكن قبل ذلك سياسة نقدية واضحة المعالم، وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم، كما أن تحديد سعر الصرف في تلك الفترة ساهم أيضا في اختلال التوازن النقدي. إلا أنه وبعد الشروع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أصبحت السياسة النقدية تتمتع نوعا ما بالاستقلالية خاصة بعد أن تم إصدار الأمر 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، مما سمح باستخدام أدوات السياسة النقدية المتعارف عليها، وأيضا الأدوات المستحدثة للسياسة النقدية وهو ما ساهم نوعا ما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

أما بالنسبة لاقتراحات هذه الدراسة فإنها تتمثل في:

- لا بد من الاستغناء على الاعتماد الكلي على قطاع النفط واعتماد رؤيا إستراتيجية تتبنى فيها الجزائر سياسة التنويع الاقتصادي من خلال الاستثمار في القطاعات المنتجة الرئيسية وهي الفلاحة والصناعة والسياحة وأيضا من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي وجلب رؤوس الأموال خاصة من الدول العربية ودول الخليج التي تمتلك استثمارات هائلة في دول أخرى.
- ضرورة إحداث إصلاح شامل للقطاع المصرفي الجزائري ليواكب التطورات الحاصلة في النظام النقدي والمصرفي العالمي وربطه بأنظمة الدفع الإلكترونية المتطورة وتعميق المجال أمام الاستثمار الخاص في هذا القطاع وذلك من خلال إزالة القيود وتقديم تسهيلات أكثر.
- ضرورة تعزيز استقلالية بنك الجزائر لأداء مهمته الرئيسية والمتمثلة في الحفاظ على المستوى العام للأسعار، من خلال عدم تدخل الحكومة فيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف.
- ضرورة اعتماد بنك الجزائر لنظام سليم للحوكمة للرقابة الحصيفة على أعمال المصارف والمؤسسات المالية وتقديم مؤشرات دقيقة وشفافة وذات مصداقية عن أدائها المالي الحقيقي.

أما بالنسبة للآفاق المستقبلية لهذه الدراسة تم اقتراح مواصلة البحث في المواضيع التالية:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل وجود بنك مركزي إسلامي.
- حوكمة البنوك المركزية.
- نظام إدارة المخاطر في البنوك المركزية.
- دور البنوك المركزية في إدارة الأزمات المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولاً. الكتب

1. أحمد إبراهيم ملاوي، دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، المركز الدولي للأبحاث والدراسات - مداد - الكرك، الأردن.
2. أحمد أبو الفتوح الناقا، نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية، مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
3. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
4. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
5. أحمد فريد الصحن، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
6. أحمد فريد مصطفى، سعيد محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2000..
7. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2005.
8. إسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية - بين النظرية والتطبيق - الجزء الأول، دار اليازوري، عمان، الطبعة الأولى 2012.
9. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996.
10. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

11. أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك، دار المستقبل، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
12. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.
13. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
14. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
15. جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
16. حيدر نعمة بخيت، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة الأمريكية، دار آمنة، عمان، 2014.
17. رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم ألكودي، دار آمنة، عمان، 2013.
18. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية، عمان، الطبعة العربية، 2006.
19. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، القاهرة، 1994.
20. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، عمان، 2010.
21. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
22. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرون - الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية - المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، دون سنة نشر.
23. السيد عبد المعبود ناصف، عثمان محمد عثمان، النظرية الاقتصادية الكلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1986-1987.
24. شاكراً القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

25. شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
26. صبحي تادريس قريصة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
27. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
28. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005.
29. عبد الحميد الغزالي، أساسيات النقود والبنوك والمصرفية الإسلامية، مطبوعات جامعة القاهرة، القاهرة، 2002.
30. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
31. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى 2003.
32. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2004.
33. عبد الوهاب الأمين، فريد بشير، الاقتصاد الكلي، مركز المعرفة للاستشارات و الخدمات التعليمية، البحرين، المنامة، الطبعة الثانية، 2010.
34. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 1999.
35. علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة، الجزائر، 2010.
36. عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، جامعة بغداد، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الموصل، 1990.
37. فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جدة، 1435هـ.
38. فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثالثة، 2008.
39. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

40. كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
41. كريمة محمد الزكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.
42. محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الخامسة، 2013.
43. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.
44. محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دون سنة نشر
45. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
46. محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنيّة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي- ليبيا، الطبعة الأولى، 2002.
47. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة ، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
48. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
49. محي الدين الغريب، اقتصاديات البنوك والنقود، دار الهناء للطباعة، الاسكندرية ، 1971.
50. مدني بن شهرة ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008.
51. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
52. مصطفى سلمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2005.
53. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد - من خلال حالة الجزائر - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
54. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999.

55. نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994.

56. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري العلمية، عمان.

57. وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي - النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية.

58. وسام الحجاز، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006

59. يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

ثانيا. الأطروحات والرسائل

أ. الأطروحات:

1. بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية

للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005.

2. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،

أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2005.

3. بقبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية - دراسة قياسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، السنة

الجامعية 2015/2014.

4. بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير

العرض - دراسة حالة الجزائر 2001-2014 - أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية،

2014-2015 .

5. حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات - حالة الجزائر --1990

2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص:

- اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2015-2016.
6. حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-1994)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006.
7. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
8. دريس رشيد، إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007.
9. رحيم حسين، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001.
10. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003/2002.
11. صلاح الدين كروش، البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور - محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - 2015/2016.
12. عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة " تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير غير منشورة - فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3، 2012-2011.
13. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990 - 2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة - 2016/2017.

ب. رسائل الماجستير

1. اكن لونيس، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011

ثالثا. المقالات والمداخلات:

أ. المقالات:

1. إسماعيل بن قانة، عيسى بهدي، قياس أثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري للفترة بين: 1970 - 2012 مجلة الباحث، عدد 14 - 2014.
2. بشيكر عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي (Revue d'économie et des statistique) appliquée (العدد: 13.
3. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.
4. بقة الشريف، عبد الحميد مرغيت، إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر-الفرص والتحديات، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، جامعة أدرار، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 02 ، جوان 2014.
5. بن يوسف نوة، اثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري- دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، العدد: 2016/16 .
6. جليل شيعان خمر، عقيل الحمدي، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات (الاقتصاد الأمريكي حالة دراسية)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد 27، المجلد السابع، كانون الأول 2011.
7. خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، عدد: 23، 2011.
8. الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 25 - العدد الثاني - 2009.

9. فوز جبار الله نايف الدليمي، عبدا لله خضر عبطان السبعاني، دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة 1985 - 2010، مجلة تنمية الرافدين، ملحق العدد 109، مجلد 34 لسنة 2012، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الموصل، الموصل.

10. محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2010-2000)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 66، ربيع 2014.

11. معمر ليلي، سعدون عائشة، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس . المدينة، العدد: 06، جوان 2016.

12. هناء بن جميل، تأثير الإصلاحات في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع عشر، جوان 2016.

13. وشاح رزاق، ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد المائة والثاني عشر، أبريل - نيسان 2012، السنة الحادية عشر، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت.

ب. المداخلات:

1. صالح صالح، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد الصيرفة الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن الندوة العلمية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية أيام : 18، 19، 20 أبريل 2010، بجامعة فرحات عباس، سطيف، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية.

2. محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظمة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات - المنظم بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية - جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، أيام: 14-15 ديسمبر 2004.

3. منصوري زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية ، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - يومي: 14/15 ديسمبر 2004 ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة - حسيبة بن بوعلي - الشلف.

رابعاً. الصحف والجرائد

1. صحيفة وقائع، كيف يدعم الصندوق استقرار الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي،
Communications Département Washington, D. C. 20431
2. باتع خليفة هلال، فاعلية السياسة النقدية للتقليل من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، جريدة
المدى، العدد: 553، 07 كانون الأول 2005.

خامساً. القوانين والأوامر:

1. نص الأمر الرئاسي رقم: 03-11، المؤرخ في 26-08-2003، والصادر في الجريدة الرسمية،
العدد: 52 والصادرة بتاريخ: 27-08-2003
2. المادة 13 من الأمر الرئاسي رقم: 01-01، المؤرخ في 27-02-2001.
3. المادة 02 من القانون 88-06 المتضمن علاقة النظام المصرفي بالمؤسسات العمومية
الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد 02، بتاريخ 18 جانفي 1988.
4. المادة 160 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.
5. المادة 28 من قانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض.
6. المادة 51 من قانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض.
7. المادة 06 من الأمر 01-01 المؤرخ في: 27-02-2001.
8. المادة 19 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26-08-2003.
9. المادة 58 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26-08-2003.
10. المادة رقم 02 و 15 من القانون 86-12 الصادر بتاريخ: 19-08-1986، المتعلق بنظام البنوك
والقرض.

سادساً. التعليمات والتنظيمات والمنشورات:

1. بنك الجزائر ، التعليمات رقم: 2002/02 المؤرخة في 11 افريل 2002.
2. بنك الجزائر، التعليمات رقم: 2013/01 المؤرخة في: 12 جانفي 2013.
3. بنك الجزائر، النظام رقم 08/91 .
4. النظام رقم 03-04، المؤرخ في 04 مارس 2004، والمتعلق بإنشاء نظام التأمين على الودائع
البنكية.
5. المنشور رقم: 003 المؤرخ في 28 ماي 1989 الصادر عن البنك المركزي الجزائري والمتعلق
بالرقابة البعدية للقروض.

سابعاً. التقارير:

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2007.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013.
4. بنك الجزائر ، التقارير السنوية 2010 ، 2014 ، 2016.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً. الكتب

1. Abdelkrim Naas, Le Système Bancaire Algérien – de la décolonisation à L'économie de marché -, éditions INAS, Paris, 2003.
2. Gilles Jacoud, La Monnaie Dans L'Economie, Nathan, Paris, 2eme édition, 1994.
3. Christian Descamps, Jacques Soichot, Economie et Gestion de la Banque, édition EMS, Colombelles, 2002.
4. J.Pierre Pattat, Monnaie, Institutions Financières et Politiques Monétaires, 4emeEdition, Economica, Paris, 1987.
5. DENIS Flouzat Osmont D'aurilly, le concept de la banque central, bulletin de la banque de France – n° 70- Octobre 1999.

ثانياً. المقالات والمداخلات

1. Karim Djoudi, Refinancement des Banques, Media Bank, Le Journal Interne De La Banque D'Algérie, N°:34, publication Bimestrielle, février/ Mars 1998.
2. Intervention du Gouverneur de la Banque D'Algérie- Mohammed Laksasi- devant l'Assemblée populaire Nationale- Evolution Economique et Monétaire En Algérie Année 2004. Le 14 Novembre 2004. Media BANK, Le Journal Interne de le Banque D'Algérie, Numéro Spécial, Décembre 2005.

ثالثاً. التقارير

1. Banque Central Européenne, Qu'est qu'une banque central ? Notions de base, 10 juillet 2015, sur le site internet <https://www.ecb.europa.eu/explainers/tell-me/html/what-is-a-central-bank.fr.html>, date de vue 15/07/2017.
2. Banque D'Algérie, Rapport 2015, Evolution Economique et monétaire en Algérie, Novembre 2016.
3. Banque D'Algérie, Rapport 2005 , Evolution Economique et Monétaire en Algérie.
4. Banque D'Algérie, Rapport 2008, Evolution Economique et Monétaire en Algérie.

5. Banque D'Algérie, Rapport 2011, Evolution Economique et Monétaire en Algérie.
6. Banque D'Algérie, Rapport 2013, Evolution Economique et monétaire en Algérie.

رابعاً. المجلات

1. Banque D'Algérie, Media Bank, N° 24, Publication Bimestrielle, Juin- Juillet 1996.
2. Banque D'Algérie, Media Bank, Le Journal Interne de la Banque D'Algérie, N° 55, Publication Bimestrielle, Août - Septembre 2001.
3. Banque D'Algérie, Media Bank, Le Journal Interne de la Banque D'Algérie, Numéro Spécial, Décembre 2005.

III. مواقع الانترنت

1. [www. almadapaper. com/sub/12-553/p19. Htm](http://www.almadapaper.com/sub/12-553/p19.Htm)
2. [http:/ /www. imf. org/external/np/exr/facts/globstab](http://www. imf. org/external/np/exr/facts/globstab).
3. www.medadcenter.com.

يلعب البنك المركزي دورا أساسيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم مسيرة النمو في الاقتصاد من خلال إدارته للسياسة النقدية التي هي جزء من السياسة الاقتصادية وذلك من خلال استخدام أدوات معينة لها تأثيرها المباشر على الاستقرار النقدي والاقتصادي بهدف التحكم في نمو السيولة المحلية وتنظيمها بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي. كما أن للبنوك المركزية دورا هاما في توجيه الأوضاع النقدية باعتبارها المشرف الأول على النظام النقدي المصرفي وخصوصا الإصدار النقدي، وما يترتب عنه من إجراءات بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتهدف السياسة النقدية كونها أداة في يد البنك المركزي إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي للدولة، وذلك من خلال فاعليتها في مكافحة التضخم، وإعادة الاستقرار لأسعار الصرف وكذا معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية:

البنك المركزي، الاستقرار الاقتصادي، السياسة النقدية، التضخم، سعر الصرف، ميزان المدفوعات

Abstract

The Central Bank plays a key role in achieving economic stability and supporting the growth process in the economy through its management of monetary policy which is part of economic policy through the use of certain instruments that have a direct impact on monetary and economic stability to control the growth of local liquidity and regulate it to finance the activity Economic situation. Central banks also play an important role in guiding monetary conditions as the primary supervisor of the banking system, especially monetary issuance, and the consequent actions aimed at achieving economic stability. The monetary policy aims to be a tool in the hands of the Central Bank to maintain the economic stability of the state, through its effectiveness in combating inflation, restoring stability of exchange rates as well as addressing the deficit in the balance of payments.

key words:

Central Bank, Economic Stability, Monetary Policy, Inflation, Exchange Rate, Balance of Payments.